



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: شرح (از باب ۲ تا ۲۰)

مؤلف: —

۱۱۴۷۸

شماره کتاب:

اندازه:

تاریخ تصویربرداری: شهریور ۹۰





مدرسه علمیه
فلسفه



۱۱۴۷۸

کتابخانه مرکزی دانشگاه

۱۳۲۸

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب
والفقه
والنحو
والصرف
والجرام
والفلسفة
والرياضيات
والطب
والفلك
والاقتصاد
والسياسة
والحرب
والسلام
والدبلوماسية
والعلاقات
الدولية
والاقتصاد
الدولي
والسياسة
الدولية
والحرب
الدولية
والسلام
الدولية
والدبلوماسية
الدولية
والعلاقات
الدولية
والاقتصاد
الدولي
والسياسة
الدولية
والحرب
الدولية
والسلام
الدولية

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب
والفقه
والنحو
والصرف
والجرام
والفلسفة
والرياضيات
والطب
والفلك
والاقتصاد
والسياسة
والحرب
والسلام
والدبلوماسية
والعلاقات
الدولية
والاقتصاد
الدولي
والسياسة
الدولية
والحرب
الدولية
والسلام
الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
كتاب النكاح واقامه الله **القسم الاول** في النكاح الدائم والظ
فيه يستدعي ضوابط **الاول** في اداب العقد والحقوق والواجبات **الاول** في اداب العقد
النكاح مستحب لمن باقتضاه من الرجال والنساء ومن لم يتفق فيه خلاف المشهور استحبابه
لقوله عز تناكحوا تناسوا ولقوله عز شرار موقايكم الغرباء لقوله عز ما استفاد امرؤا بآيته بعد الا
افضل من زوجة مسلمة ستره اذا نظر اليها وقطيعه اذا امرها وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها
وماله وربما اجمع المانع بان وصفي يحيى بكونه حصوا يؤدون باختصاص هذا الوصف بالرجال
فيحمل على ما اذا اتفق النفس يمكن اجماع بان المتاح بذلك في شرع غيرنا لا يلزم وجوده في شرعنا
ويستحب لمن اراد العقد سبعة اشياء ويكره له ثامن والمستحبات ان يتخير من النساء من يجمع
صفات اربع اكرم الاصل وتكون بكر او لود اعفيفة ولا يقتصر على الحال الاعلى الشرة فربما
حرمتها وصلة ركعتين الدعا بعدهما بما صورته اللهم في اريد ان اترج فقيد ربي من النساء
اعفص فرجا وحفظ من لفي نفسها ومالي واسعه من رزقا واعظم من بركة او غير ذلك من الدعاء
والاشهاد والاعلان والخطبة امام العقد واقاعه ليل ويكره الخطبة واقاعه والتمتع والعقد
والثاني اداب الخلق بالمرأة وهي قسمان **الاول** يستحب لمن اراد الدخول ان يصلي ركعتين و
يدعو بعدها واذا امر المرأة بالانتقال ان تصلي ايضا ركعتين وتدعو وان يكونا على طهر وان
يضع يده على ناصيتها اذا دخلت عليه ويقول اللهم على كتابك تزوجتها وفي امانتك اخذتها
وبكلماتك استحللت فرجها فان قضيت في جمها شيئا ناجله مسلما سويا ولا يجتمع له

شرك

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب
والفقه
والنحو
والصرف
والجرام
والفلسفة
والرياضيات
والطب
والفلك
والاقتصاد
والسياسة
والحرب
والسلام
والدبلوماسية
والعلاقات
الدولية
والاقتصاد
الدولي
والسياسة
الدولية
والحرب
الدولية
والسلام
الدولية

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب
والفقه
والنحو
والصرف
والجرام
والفلسفة
والرياضيات
والطب
والفلك
والاقتصاد
والسياسة
والحرب
والسلام
والدبلوماسية
والعلاقات
الدولية
والاقتصاد
الدولي
والسياسة
الدولية
والحرب
الدولية
والسلام
الدولية

شرك شيطان وان يكون الدخول ليل وان يسمى عند الجماع ويسأل الله ان يرزقه ولذا ذكرنا
سويا ويستحب الوليمة عند الزفاف يوم او يومين وان يدعى لها المؤمنون ولا يجب الاجابة
بل يتحب واذا احضر فالاكل مستحب ولو كان صائما نذبا واكل ما ينشر في الاعراس جائز ولا يجوز
اخذ الا باذن اربابه نطقا او بشهادة الحال وهل عليك بالاختلاف نعم **الثاني** يكره الجماع
في اوقات ثمانية ليلة خسوف القمر ويوم كسوف الشمس وعند الزوال وعند غروب الشمس حتى
يذهب الشفق وفي المحاق وبعد طلوع الفجر طلوع الشمس في اول ليلة من كل شهر الا في
شهر رمضان وفي ليلة النصف وفي السفر اذا لم يكن معه ما يغتسل به وعند حبس الروح النوا
او القنطرة والنزلة والجماع وهو عيان وعقيب الاحتلام قبل الغسل والوضوء لا بأس بان يجمع
مرات بغير غسل يتخللها ويكون غسله اخيرا وان يجمع وعند من ينظر اليه وانظر الى
فرج المرأة حال الجماع وفيه والجماع مستقبل القبلة ومستديرها وفي السفينة والكلام عند الجماع
بغير ذكر الله تع وما اللواحق فله **الاول** يجوز ان ينظر الى وجه المرأة ويريد نكاحها وان لم ينظر
وخص الجواز وجهها وكيفية لوله ان يكره النظر اليها وان ينظرها قائما ومائتا ودوي جوار ان ينظر
لا شعرها ومحاسنها وجسد هامر والنياب كذا يجوز ان ينظر الى امه يريد شرها والى شعرها
ومحاسنها ويجوز النظر الى اهل الدمة وشعره لا تنظر بمنزلة الاما لكن لا يجوز ذلك لشدة ولا
لرغبة ويجوز ان ينظر الرجل الى امه ما خلا عورتها شيئا كان او شابا حسنا او قبيحا ما لم يكن النظر
لرغبة وتلذذ وكذا المرأة والرجل ان ينظر الى جسد زوجته باطنا وظاهرا والى المحارم ما عدا
العورة وكذا المرأة لا ينظر الى الاجنبية اصلا الا الضرورة ويجوز ان ينظر الى وجهها وكيفية
على كراهية مودة ولا يجوز معاودة النظر وكذا الحكم في المرأة ويجوز عند الضرورة كذا اذا اراد
التمهدة عليها ويقتصر الناظر منها على ما ينظر الى اطلاع عليه كالطبيبا اذا احتاج اليه

الرجل

شرك الشيطان في الشيء كمن سبها وكرهها
يكون الشرطان قد اشرقت في افقها

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب
والفقه
والنحو
والصرف
والجرام
والفلسفة
والرياضيات
والطب
والفلك
والاقتصاد
والسياسة
والحرب
والسلام
والدبلوماسية
والعلاقات
الدولية
والاقتصاد
الدولي
والسياسة
الدولية
والحرب
الدولية
والسلام
الدولية

أما الجيب الذي هو المثلث المثلثي
فأما الذي هو المثلث المثلثي
المثلث المثلثي المثلثي
المثلث المثلثي المثلثي

لا يغفر

الخامسة

[illegible]

للآب على الصغيره وان ذهبت بكارتها لوطى وغيره ولا خيار لها بعد بلوغها على نفسها
 الروايتين وكذا الزوج الآب او اجد الصغير لزمه العقد ولا خيار له بعد بلوغه ورشد
 على الاشهر وهل ثبت ولايتهما على البكر الرشيد فيه روايات اظهرها سقوط الولاية
 عنها وثبتت الولاية لنفسها في الدائم والمنقطع ولزوجها احدى الوض عقد الايضها
 ومن الاصحاب من اذن لها في الدائم دون المنقطع ومنهم من عكس ومنهم من اسقط امرها
 معها فيما وفيه رواية اخرى دلت على شركتها في الولاية حتى لا يجوز لهما ان يفردا عنها
 بالعقد اما اذا عضلها الولي وهوان لا يزوجهما من كفوم بختها فانه يجوز لهما ان يزوج
 نفسها ولو كرها اجماعا ولا ولاية لها على الشئ مع المايغ والرشد ولا على المايغ الرشيد
 ويثبت ولايتهما على الجميع مع الجنون ولا خيار لاجد مع المايغ والافاقه والمولى ان يزوج مملوكته
 صغيره كانت او كبريه عاقله او مجنونه ولا خيار لها معه وكذا الحكم في العبد وليس للمالك ولا
 في النكاح على من يورسله ولا على المايغ رشيد ويثبت ولايته على من يبلغ غير رشيد او يتجدد نفسا
 عقله اذا كان النكاح صالحا له ولا ولاية للوصي ان يفرضه المايغ على الاصل على الاصل
 ان يزوج من بلغ فاسد العقل اذا كان بضروره في النكاح والمجور عليه التبديل لا يجوز له ان
 يتزوج غير مضطر ولو وقع كان العقد فاسدا وان اضطر له نكاح جاز للمحاكم ان ياذن له ليس
 عين الزوجه او اطلق ولو ابد رقبيل الاذن والحال هذه صح العقد فان زاده في المهر عن المثل
 بطل الزايد **الثاني** في الواجبات فيه مسائل **الاولى** اذا وكلته بالاعنه الرشيد في العقد
 مطلقا لم يكن له ان يزوجها من نفسه الا مع اذنها ولو وكلته في تزويجها منه قبل الاصح لروايت
 عار ولا نه يلزم ان يكون موجبا قابلا والمحاذاشيه اما لزوجتها الحد من ابنه الاخر والا من
 موكله كان جازا **الثانيه** اذا زوجها الولي بدون مهر المثل هل لها ان تعترض فيه ترد

لكن لم تقدره فاذا كان يكون تقصلا
 لضمه فلو طرد بعد الينوع والاشهد
 في ثبوت علم قوله اني انما
 نص الموصى عليها في كل

في غير ذلك من المكاتبات الشرعية والغير الشرعية

والاطلاق لها الاختصاص **المادة** عبارة المرأة معتبرة في العقد مع البلوغ والرشد فيجوز لها ان تزوج نفسها وان تكون ديكيله لغيرها ايجابا وقبولا **المادة** عقد النكاح يقف على الاجازة على الاطراف فلوزوج الصبيته غير اسيما وجدها فربا كان او بعيدا فيعوض الامع ان هذا او اجازتها بعد العقد ولو كان اخا او عما ويقنع من البكر بكونها عند عرضه عليها وتكفل النكاح النطق ولو كانت مملوكة وقف على اجازة المالك وكذا لو كانت صغيرة فاجاز الاب او الجد **المادة** اذا كان الوتر كافر فلا ولاية له ولو كان الاب كذلك ثبتت الولاية للجد خاصة وكذا الوتر الاب اذا عليه ولو زال المانع عادت الولاية ولو اخذ الاب زوجا او ابجد اخر فسبق عقد صح وبطل الميثاق وان تشاح اقدم اختيارا للجد ولو اوقعه في حاله واحدة ثبت عقد المجد دون الاب **المادة** اذا تزوجها الوتر بالحنون او المصطفى صح وطها الحيا وكذا لوزوج الطفل بمن بها احد الوترين كذا للفسخ ولو تزوجها مملوكة لم يكن لها الخيار اذا بلغت وكذا الطفل يقبل بالمنع في الطفل لان نكاح الامة مشروط بحرف العنت لاخر في جانب الصبي **المادة** يجوز نكاح الامة الاباذن مكنها ولو كان امراته في الدائم والمقطع وقيل يجوزها ان تزوج تنعه اذا كانت لامرأة من غير ان هذا والاول **المادة** اذا زوج الابوان الصغيرين لم يفسخ العقد فان مات احدهما وورثه الآخر ولو عقد عليهما بغير ابويهما مات احدهما قبل البلوغ بطل العقد وسقط المهر والارث ولو بلغ احدهما وقضى لزوم العقد من جهة فان مات خيرا من تركته نصيب الاخر فان بلغ فلها ارث حلف ان يزوج للترغبة في الميراث وورث ولو مات الذي لم يزوج بطل العقد ولا ميراث **المادة** اذا اذن العقد للموثة لعبد في ايقاع العقد صح واقضى المطلاق الاقتصار على من اذنه فان زاد كان التزايد في ذمته يتبع به اذا انحدر ويكون مهر المثل على موته وقيل في كسبه والاول اطهر كذا القول في نفقته **المادة** من تحرر بعضه ليس ملوا اجباره على النكاح **المادة**

هذا هو المذهب في النكاح والطلاق والنفقة والارث والطلاق والنفقة والارث والطلاق والنفقة والارث

اذا كانت الامتلاء عليه كان نكاحها سلبا وبليه فاذا تزوجها الزم وليس للموثة عليه وقال **المادة** الولاية فضحة ويستحب للمرأة ان تستاذن اباها في العقد بكم كانت او ثيبا وان توكل اخا لها اذا لم يكن لها اب ولا جد وان تعول على الاكبر اذا كانا اكثر من اخ ولو تخير كل واحد من الاكبر والا صغر تخيرت خيرة الاكبر **المادة** اذا زوجها الاخوان برجلين فان وكلتهما فلعقد الاول ولو دخلت بمن تزوجها اخرا فحملت الحق الولد به والزم مهرها واعيدت الى النساء **المادة** وان انفقا في حاله قيل بقديم الاكبر وهو يحكم وان لم تكن اذنت لهما اجازت عقدا بينهما شافه **المادة** والوتر لها اجازة عقدا الاكبر وباتهما دخلت قبل الاجازة كان العقد **المادة** لا ولاية للام على الولد فلوزوجت مخرى لزمه العقد وان كره لزمها المهر وفتره ورجعها على علم اذا اوحت الوكالة بعت **المادة** اذا زوج الاجتبي امراتهما في الزوج زوجت العاقد من غير ان ذلك فقالت بل اذنت في القول قولها مع يمنها على القولين لا ينفذ الصفة **المادة** في اسباب التحريم وهي ستة **المادة** النسب يحرم بالنسب سبعة اصناف من النساء الام والحرة وان علت لاب كانت اولام والبنت للصلب وبناتها وان تزول الابن وان تزول الام والابن لاب كن اولام اولهما وبناتهن وبنات اولادهن العات سوار كن اخوات ابيه لايه اولاهما وكذا اخوات اجداده وان علون والخالات للاب اولاهم او طهنا وكذا خالات الاب والام وان ارتفع بنات الاخ سوار كان الاخ للاب اولاهم او طهنا وسوار كانت بنت لصلبه او بنت بنته او بنت اب وبناقن بان سفلهن مثلهن من الرجال يحرم على النساء ان يزوجن الاب وان علوا والولد وان سفلهن الاخ وابنه وابن الخت والعمة وان علوا وكذا الخال بنات **المادة** النسب يثبت مع النكاح الصحيح ومع البتة ولا يثبت مع الزنا فلوزني فائتخا من ما به ولد على النكاح لم يثبت له شرعا وهل يحرم على الزاني والزانية النكاح لا يثبت له من ما به فهو يبيح ولد الفقة

اذا دخلت الزوجة فثبتت بغير بلوغها المهر

اي في القول بان الفسخ مطلقا

مع المهر الزنا يحرم على امرأته كاحتماء والنظر لها وكذا يحرم على زوجها النظر لانه وكاحتماء المهر المحقق الشرع

ولا يلزم اولاد الزنا ولا يلزم اولاد النكاح ولا يلزم اولاد النكاح ولا يلزم اولاد النكاح

الشاي لوطلق زوجته فوطيت بالشبهة فان اتت به لاقبل من سنة اشهر من وطى الماشي لوتت
 اشهر من وطى المطلق الحق بالمطابق اما لو كان الشاي له اقل من ستة والمطلق اكثر من اقصى
 الحمل لم يلحق احد مما وان احتمل ان يكون معها استخرج بالقرعة على تردها شبهه الله للشاي حكم
 اللبن تابع للنسب **الثالث** لو انكر الولد لاعتبر عن صاحب الفرائض وكان اللبن باعيا ولو اقر
 بعد ذلك عاد نسبه وان كان هو لا يرث الولد **الشاي** الرضاع والنسب **الرابع** الرضاع
 واحكامه انشاء الحرمة بالرضاع يتوقف على شروط **الاول** ان يكون اللبن عن كاخ فلو ولد لغيره
 حرمة وكذا لو كان عن لبن وفي كاخ البشيمة تردها شبهه تنزيلة على النكاح الصحيح ووطى الزوج
 وهي حامل منه ورضع فارضعت ولدان حرمة كما لو كانت في حاله وكذا لو تزوجت ودخل
 بها الزوج الشاي وجعلت اما لو انقطع ثم عادت في وقت يمكن ان يكون للشاي كان له دون الاول
 ولو انصل حتى تضع الحمل من الشاي كان ما قبل الوضع للاول وما بعد الوضع للشاي **الشرط الثاني**
 الكية وهو البنت اللحم وشدة العظم ولا حكم لما دون العشر الا في رواية سادة وهل يحرم
 فيه دوايتان اصحهما انه لا يحرم ويشترط ان يبلغ خمس عشرة رضة او رضع يوما وليلة ويعتبر
 في الرضعات المذكورة في قوله ثلثة ان يكون الرضعة كاملة وان يكون الرضعات متواليات وان
 يرضع من الثدي ويرجع في تقدير الرضعة الى العرف وقيل ان يروى الصبي ويصدر من قبل
 نفسه فلو التقيع الثدي ثم فصله لفظه وعاد وان كان اعرض ولا يرضع بضعه وان كان ثلثه
 الاعراض كالنفس والانتفات الى ملاعب او الاسفال من ثدي الى اخر كان كل رضعة واحدة
 ولو منع قبل استكمال الرضعة لاعتبر في العدد ولا بد من توالي الرضعات بمعنى ان المرأة الواحدة
 تنفد باكلها فلو رضع من واحدة بعض العدد ثم رضع اخرى بطريق الاول ولوتت واب عليه
 نسار لو نشتر الحرمة ما لم تكن من واحدة خمس عشرة رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن مع حمل
 لغيره

وإذا رضع من ثديين كان له من كل واحد نصف الرضعة ولو رضع من ثديين في وقت واحد كان له الرضعة كاملة ولو رضع من ثديين في وقتين كان له نصف الرضعة من كل واحد

الرضعات ابا ولا ابو مجدا ولا المرضعة اما ولا بد من ارتضاعه من الثدي في قول مشهور فزنى زنى
 تخفيف المسع الا رضاع فلو وجع في حلقه او اصيل الجوف فحققت وما شاكلها لو نشتر وكذا لو بز
 فاكله جنبه وكذا يجب ان يكون اللبن بحاله فلو مزج بان لفته في فم الصبي ما يع ورضع فامتنع
 حتى يخرج عن كونه لبن لم ينشتر ولو ارتضع من ثدي الميتة او رضع بعض الرضعات وموحيه
 ثم اكلها ميتة لم ينشتر لانها خرجت بالموت عن التحاق الاحكام فهي كالبهيمة المرضعة وفيه
 تردد **الشرط الثالث** ان يكون في الحولين ويراعى ذلك في الرضعة لقوله علم الرضاع بعد
 قطام وهل يرعى في ولدا المرضعة الاصح انه لا يعتبر فلو مضى لولدها اكثر من حولين ثم ارضعت
 من له دون الحولين نشتر الحرمة ولو رضع العبد الا رضعة فم الحولان ثم اكله بعد ما الرضعة حرمة
 وكذا لو اكل الحولان ولم يرضع الا رضعة ونشتر اذا تمت الرضعة مع تمام الحولين **الشرط الرابع**
 ان يكون اللبن للحمل واحد فلو ارضعت بلبن لحمل واحد ما يحرّم بعضهم على بعض وكذا لو اكل الحول
 عشر اوارضعت كل واحدة واحدا او اكثر حرّم النكاح بينهم جميعا ولو ارضعت اثنين بلبن حولين
 لم يحرم احدهما على الاخر وفيه رواية اخرى موصولة ويحرم اولاد هذه الرضعة نسباً على الرضع
 منها ويستحب ان يختار الرضاع العاقل المسلمة العفيفة الرضعة ولا يرضع الكافر ومع
 الاضطرار يرضع الذمية ويمنعها من شرب الخمر وكل لحم المحترى ويكره ان يسلم اليها ولو
 لتحمله منزله او تبا كذا كراهية في ارتضاع المجوسية ويكره ان يسترضع من ولادتها **مسائل الرضعة**
 عن زنى وروى انه ان اكلها فاضاها طامسها وبالت كراهية وهو شاذ **والحكا**
 ومنه اليها فاضادت المرضعة له اما والحول ابا واما جداد اجداد واولادها اخوا
 واخواتها اخوا والاولاد اما **الماتية** كل من نسب الى حول من الاولاد ولادة فان تولدوا لا يحرم

تدري في لم ينشتر

مولاها

ورضا عما يحرمون على هذا المرتضع وكذا من ينبت اليها الى المرتضعة بالنسبة ولادة وان تولوا
ولا يحرم عليهما من ينبت اليها بالنسبة رضاء **الباب الثاني** في المرتضعة في اولاد صاحب اللبن
ولادة ولا رضاء ولا في اولاد زوجته المرتضعة ولادة لانهم صاروا في حكم ولده وهل ينكح اولاد
الذين لم يرتضعو من هذا اللبن في اولاد هذه المرتضعة ولا يدخلها قبل والوجه الجواز ما لو
ارضعت امرأة ابنتها لغيره وبنت الاخرين جاز ان ينكح اخوه كل واحد منهما في اخوة الاخر لان
بينهم ولا رضاع **الرابعة** الرضاع المحرم يمنع من النكاح سابقا وبطله لاحقا ولو تزوج ضيعة
فارضعتها من بعد نكاح الصغيره بارضاعها كامه وجدته واخوته وزوجة الاب الا اذا
كان لبن المرتضعة منها فسد النكاح فان افرزت المرتضعة بالارضاع مثل ان سعت اليها فاقطعت
ثديها من غير شعور المرتضعة سقط مهرها بطلان العقد الذي باعتبارها وبنت المهر ولو تولت
المرتضعة رضاعها احتجاده قيل كان للصغيرة نصف المهر لانه في حصوله قبل الخلو ولو لم
لانه ليس من الزوج وللزوج الرجوع على المرتضعة بما اداه ان فصلت الفسخ في الكل ترد مستند
الشك في ضمان منفعة البضع ولو كان له زوجان كبيره وضيفة فارضعتها الكبير وحدها
ابدا ان كان دخل بالكبيره والاحرمه الكبير وحسب الكبيره مهرها ان كان دخل بها والا فلا
مهر لها لان الفسخ جازا منها والصغيرة مهر لا يفسخ العقد بالجمع وقيل يرجع بدعي الكبيره ولو ار
كبيره له زوجتين صغيرتين حرمت الكبيره والمرتضعة ان كان دخل بالكبيره والاحرمه الكبير
ولو كان له زوجتان ورؤية ضيعة فارضعتها احدى الزوجتين او لا ثم ارضعتها الاخرى
المرتضعة الاولى الصغيرة دون الثانية لانها ارضعتها وهي بينه وقيل بل حرم ايضا لانها صار
اما لم تكن كانت زوجته وهو اولى في كل هذه الصور يفسخ نكاح الجميع لاحقا بالجمع المحرم واما التحريم
فعلى ما صورناه ولو طلق زوجته فارضعت زوجته المرتضعة حرمت ما عدا **الخامسة** لو كان له

استصاح
مكيد

البضع بالضم
الضمان فاموس

من صو

ان كان له زوجتان ورؤية ضيعة فارضعتها احدى الزوجتين او لا ثم ارضعتها الاخرى
المرتضعة الاولى الصغيرة دون الثانية لانها ارضعتها وهي بينه وقيل بل حرم ايضا لانها صار
اما لم تكن كانت زوجته وهو اولى في كل هذه الصور يفسخ نكاح الجميع لاحقا بالجمع المحرم واما التحريم
فعلى ما صورناه ولو طلق زوجته فارضعت زوجته المرتضعة حرمت ما عدا **الخامسة** لو كان له

امة

امة يطأها فارضعت زوجته الرضعة حرم ما عدا وثبت مهر الصغيرة ولا يرجع بدعي الا
لانه لا يثبت للمولى مال في ذمة مملوكه نعم لو كانت موطوعة بالعقد رجع بدعيها وتعلق رقبها
وعندى في ذلك تردد ولو قلنا ابو حبيب العود بالمهر لما قلنا يبيع المملوك كوفيل بل يبيع به اذا
تحررت **السادسة** لو كان لاشين زوجتان صغيره وكبيره وطأ كل منهما زوجته وتزوج
بالاخرى ثم ارضعت الكبيره الصغيره حرمت الكبيره عليهما حرمت الصغيره على من دخل
بالكبيره **السابعة** اذا قال هذه اختي من الرضاع او بنتي على وجه يصفى ان كان قبل العقد
حكم عليه بالتحريم طأها وان كان العقد ومعد بن حكم نكاح فان كان قبل النكاح فلا مهر
كان بعده كان لها المهر وان فقد البينة وانكرت الزوجة لمهر المهر كله مع الدخول ونصفه
مع عدمه على قولين ولو قالت المرأة ذلك بعد العقد لم يقبل دعواها في حقه البينة و
لو كان قبله حكم عليها بظاهر الاقرار **الثامنة** لا تقبل الشهادة بالارضاع الا مفسدة
المخالف في التواطؤ المحرمه واحتمال ان يكون الشاهد استدلالا على عقيدة واما اجداد الشاهد
بالرضاع فيكون مشاهدته ملتبسا بل المرأة ماضية على العادة حتى يصدر **التاسعة** اذا تزوج
كبيره بصغيرة ففسخ ما عدا الصغيره واما لانها كانت مملوكه فاعتقت او لغير ذلك ثم تزوجت فصار
بنيته حرم على الزوج لانها كانت حليلة ابنه وعلى الصغيره لانها منكوحة بابيه **العاشر**

لو تزوج ابنه الصغير بابنه اخيه الصغيرة ثم ارضعت جدها اجدما الفسخ كما جهل لان الرضاع
ان كان هو الذي فسخا ما عدا زوجته واما ما خال وان كان انش قد صارت اماعة واما خالة

البيان الثالث المصاهرة وهي تحقق مع الوطء الصحيح وشكل مع الزنى والوطء بالشبهة
والنظر المسن بالبحث في الامور الاربعة اما النكاح فمن وطئ امرأة بالعقد الصحيح او الملك
على الوطء ام الموطوءة وان علت وبناتها وان سفن بقدمت ولا تزوجن او اخوت ولو لم يكن فيهما

الغنى ويتبع به
بعد العتق ط

اذا ارضعت امرأة امها فانه حرم
ان ارضعت امرأة امها فانه حرم

ان ارضعت امرأة امها فانه حرم
ان ارضعت امرأة امها فانه حرم

اذا ارضعت امرأة امها فانه حرم
ان ارضعت امرأة امها فانه حرم

وإذا تزوجت المرأة من رجل فماتت قبل أن تلد له ولداً
 ودخلت بغيره فماتت قبل أن تلد له ولداً
 ودخلت بغيره فماتت قبل أن تلد له ولداً

وعلى الموطوع اب الواطع وان علاد واولاده وان سفلوا فماتت قبل ان تلد له ولداً
 الزوج على ابيه وولده ولو تزوجت بنت الزوجت عينا بل رجعا ولو فارقتا جازله كالجنتها وهل ترميها
 بنفس العقد في رواية ان اسمها انما تخرج من مملوكة الاب على الابن بمجرد الملك فلا مملوكة
 الابن على الاب ولو وطئ احداهما مملوكة حرمت على الاخر ولا يجوز لاحدهما ان يطار مملوكة الاخر الا
 او ملكا ويجوز للاب ان يقيم مملوكة ابنه اذا كان صغيرا ثم يطارها بالملك ولو باء واحد
 فوطئ مملوكة الاخر من غير شهيرة كان رايها لكن لاحد على الاب وعلى الابن احد ولو كان هناك شهيرة مع القمقة لان الولد
 سقط الحد ولو جعلت مملوكة الاب من الابن مع الشهيرة عتيق ولا يفي على الابن بغيره على الراسين
 الحل وقيل تحريم لانها منكوجة الاب ويلزم الاب معها ولو عاودها الولد فان قلنا الوطئ بالشبهة
 ينشر الحرمة كان عليه مهران وان قلنا لا تحرم وهو الصحيح فلا مهر سوى الاول ومن توابع المصنف
 تحريم اخت الزوجة جميعا لا يثبت اخت الزوجة وبنت اختها الا برضا الزوجة فلو اذنت جميع
 وله ادخال التمه والخالة على بنت اختها واختها ولو كره للمدخول عليها ولو تزوجت بنت الاخت
 بنت الاخت على العمدة والخالة من غير ان ينفما كان العقد باطلا وقيل كان التمه والخالة الحائرا
 اجارة العقد وفسخه وفسخ عقد ما يغير طلاق والاعتزال الاول اصح واما الثاني فان كان طاربا
 لم ينشأ حرمة كمن تزوج بامرأة ثم نكحها او بنتها او ابنتها او ابها او ابنتها او بنتها او ابنتها
 الموطوعة او ابنته فان ذلك كله لا يحرم السابقة وان كان الزنى سابقا على العقد فالشبهة بحرم
 بنت العمدة والخالة اذا نكحها بامتها اما الذي يغيره هل ينشأ حرمة المصاهرة كالوطئ
 الصحيح فيه روايتان احدهما ينشأ وهي اصحهما طيفا والافرى لا ينشأ واما الوطئ بالشبهة
 فالذي حرمه الشيخ رحمه الله انه منزل منزله كالجنتها الصحيح فيه تردد لظهور انه لا ينشأ لكن يلحقه
 النسب اما النكاح الحسن فيسوغ بغير المالك كطهر الوجه وليس لكف لا ينشأ حرمة وما لا يسوغ
 الا يزوج

لغير

لغير المالك كطهر الفرج والقبلة وليس لمن الجسد بشبهة فيه زنا او طهره انما ينشأ حرمة من نشره الحرمة ففسخ
 التحريم على المالك المس والتاظر وابنه خاصته دون ام الموطوعة والمهرسة وبنتها ما حكم الرضاع في جميع ذلك حكم
 النسب ومن سبيل التحريم مقصدان الاول في سبيل من غير الرجوع وهي ستة الاولى لو تزوج اختين كان العقد
 للثانية وبطل عند الثانية ولو تزوجا في عقد واحد بطل نكاحهما ودعا انما يخرجها انما شاء وفي رواية
 ضعف ولا ولا شبه الثانية لو طي بالملك ثم تزوج اختها بغيره صح وحرمت الموطونة بالملك او اما كانت الثانية
 في جلاله ولو كان له امتان فوطئها بغيره حرمت الاولى فخرجت من الثانية من ملكه وقيل ان كان بهما له زوجة او
 وان كان مع العلم حرمت حتى يخرج الثانية عن ملكه لا للعدول الى الاولى ولا لغيرها للعدول والحال هذه اهل الاولى
 الزوجات الثانية يحرم على القدرين دون الاولى الثانية قبل لا يجوز للحرمة العقد على الامتة لا بشرطين عد الطول وهو
 عد المهر والنفقة وعرف العنت وهو الشقة من الزنى وقيل يكون ذلك من دونه وهو لا شهر وعلى الاول لا ينكح الا
 امرئ والاعتبار من قال بالثاني اباح امتين او تصانف المصنف على موضع الوفا قال ابنة لا يجوز للعبدان تزوج
 اكثر من مرتين الخامسة لا يجوز نكاح الامتة على الحرمة الا باذنان باذنان كان العقد باطلا وقيل كان الحر الحيار في الفسخ
 والامضاء لها ففسخ عقد نفسها ولا ولا شبهة ما لو تزوج الحر على الامتة كان العقد باطلا وقيل كان الحر الحيار في عقد نفسها
 ان لم يعلم ولو جمع بينهما في عقد واحد صح عقد الحرمة دون الامتة السادسة اذا دخل بصبيته لم تبلغ تسعانا فضاها
 عليه وطئها لم يخرج من جلاله ولو لم يفهما لم يخرج على الاصح في مسائل من غير العين وهي ستة الاولى
 من تزوج امرئ في عقد فماتت امه المهرسة عليها ابدا وان جعل العدة والتحريم دخل حرمت ابنته ولو لم يدخل بها ذلك
 العقد وكان للاستيفان الثانية اذا تزوج في العدة ودخل فماتت فان كان جاهلا بالحق به او ولد له ابنة لست اشهر
 فضاها من ذلك ودخل بها فزنى بينهما ولو لم يمتسقا وتتم العدة للابن فماتت ابنته لثاني وقيل يخرج عقد واحد
 فلهما على الاول وهو ما على الاخران كانت جاهلة بالتحريم ومع عليها فلا مهر لها الثانية من فزنى بامرئ لم يخرج
 عليه نكاحها وكذا لو كانت مشهورة بالزنا وكذا لو زنت امرأته وان اصرته على الاصح ولو زنت ثلثات بعد ادق

قد وجبت حرمت عليه ابدًا في قول جمهور الرافضة من غير خلافه وقبحه على المصلحة العقدية الموطنة واختاره
بشر ولا يخرج احد من ان كان مقدما سابقا الخامسة اذا عقد الزوج على امرأة عالميا بالحرية حرمت عليه ابدًا ولو كان قاصدا
فسد عقده ولم يخرج التاوسن الاخذ ذات البعد لغيره الا بعد منارقة وانقضاء العقد ان كانت دائمة
استيفاء العدد وموتها في الاول اذا استكمل الزوج بالعقد الدائم حر عليه وان كان بغيره ولا يجل له من انما
بالعقد الدائم كمن اشترى من قبله الرابع ولذا استكمل البعد رجا من المهر او حريقين او حرقه وامتنع حر عليه ما
نزل وكل من ان ينجح بالعقد المنقطع ما شاء وكذا بلك المهر مستلطان الاول اذا اطلق ولعدة من الرابع حر
عليه العقد على غير ما حقه يقتضي بقاءه ان كان الطلاق رجعيًا وكان بايناجزله العقد على الاخرى في الحال وكذا
الحكم في نكاح الاخت الزوجة على كراهية مع البيوت الثانية اذا اطلق احد الزوجين باينافرج اثنين فان سبقت احد
الاخرى كان العقد لها وان اتفقا فعالة واحدة بطل العقدان ودعا انه بغيره في الرواية ضعف

اذا استكمل الحق نكح طلاق حرمت على المطلق حتى ينكح زوجا غيره سواء كانت حرة او عبدا ولذا استكمل الاخت
طلعت حرمت عليه حتى ينكح زوجا غيره ولو كانت حرة لم يفسد هذا استكمل المطلقة بغير العقد ينكحها بغيره بعد ان
حرمت على المطلق ابدًا

واللعان وهو سبب التحريم الملائمة غير ما ينكحها وكذا لو قلنا ان رجعا
للمسلم نكح من الكتابية اجماعا في غير الكتابية من اليهود والنصارى وبيان شهرهما المنع في النكاح الدائم والمجوز في
الرجل وملك المهرين وكذا حكم الجورس على اشبه الرافضة ولو اراد احد الزوجين بطل الدخول وقع الفسخ في الحال
وسقط المهران كان من المهرتين وضمير ان كان من الزوج ولد على المهر فانه انفسخ النكاح في الحال ولو كان بعد
ولا يفسد ما شق من المهر استقراره بالدخول وان كان الزوج ولد على المهر فانه انفسخ النكاح في الحال ولو كان بعد
الدخول لانه لا يقبل عود واما السلم زوج الكتابية فهو على كل حال ولو كان قبل الدخول او بعده ولا يفسد في حقه
بطل الدخول فنسخ العقد ولا يفسد ان كان بعد الدخول ففسخ على انفساخ العدة وقيل ان كان الزوج رجعا

العدة كان نكاحه باقيا غير انه لا يمكن من الدخول عليها ابدا ومن الخلق ما غاروا والا ولا شبهه ولما
غير المكاتبين في سلام احد الزوجين موجب لانفساخ العقد في الحال ان كان قبل الدخول وان كان بعد
وقفت على انقضاء العدة ولو اشترى من رجعة الذي لم يفسد من ماله الكفر وقع الفسخ في الحال ولو عادت
الى دينها وهو ينفذ على انه لا يقبل منها الا الاسلام ولذا اسلم الذي على الخبز من اربع من المنكحات بالعقد
الدائم استخدام اربع من الحرات واثنين من عتقته ولو كان عبدا استدان حريقين اربعة وامتنع وفارق
هن ولو لم يزد عدد هن عن العقد المجلد كان عقدهن ثابتا وليس للمسلم اجبار بزوجته الدائمة على الفسلك
الاستمتاع يمكن من دونه ولو انقضت لا يمكن الاستمتاع كالشئ الغالب وطول الاطفا للمنفرة كان له
الرجوع بالزنا لانه منعه من الخروج الى الكنائس والبيع كالممنوع من الخروج من منزله وكذا المنع من شرب
الخمر وكل من لم يفسد واستعمال الاجاسات

في كيفية الاختيار وهو ما بالقول الدال على

الامتناع كقوله اخرتك واسمكك واسمهم ولو رتب الاختيار ثبت عقد الزوج الاول وان دفع البواقي
ولو قال لما اراد على الرابع اخرتك فافترق ان دفع في وقت نكاح البواقي ولو قال للوحدة طلقك صح نكاحها
وطلقت وكانت من الرابع ولو طلق ارجعا اندفع البواقي ونكح المطلقات ثم طلق بالطلاق لانه لا
واجبه الا الزوجة او موضوعه انما التوبة النكاح والظهار ولا يلا ولا ليس لها ان ترضى على الاختيار لانه قد
واجبه غير الزوجة ولما بالالفعل فقل ان يطاها ان طاهره الاختيار ولو طهر ارجعا ثبت عقدهن وان دفع
البواقي ولو قبل او لم يفسد فهو يمكن ان يقال هو اختيار كما هو رجعة في حق المطلقة وهو يشك بما سطرقت
البيوت الاحتمال

في مسائل مرتبة على اختلاف الدين الاولى اذا تزوج امرأة
وبنتها ثم اسلم بعد الدخول بها حرمتا وكذا لو دخل بالام واما لو لم يكن فحل واحدة بطل عقد الام دون
البنت لا اختياره قال الشيخ النجاشي هو لا شبهة ولو اسلم عن امه وبنتها فان كان وطهرها حرمتا ولو كان
ولما احداهما حرمتا لاخرى ذلك لم يكن وطهر واحدة ففسخ ولو اسلم عن امه وبنتها اختين فخر ايتها شاء ولو كان

وطها وكذا لو كان عنده امرية ومعهما وعا لهما ولو غزا لهما ولا خلاف بالجمع اما لو مضى صح الجمع وكذا لو
عزق ولم يزل الثانية اذا سلم المشرقة وعند حرة وثلاثا ما بالعقد فسلن معه بقر ولو كان حلياً ثبت عقد
عليهن وكذا لو سلن قبل انقضائها العقد ولو كان أكثر من اربع فسلم بعضهم كان بالحناء بين اختيارهن و
بين التزويج فان لم يفرق بين او بعضهن ولم يفرق بين اربع ثبت عقد عليهن ولو زاد عن اربع فخير اربعاً ولو اختار
من سبق لاسلامهن لم يكن له الحياء في الباقيات ولو لم يفرق بين قبل العقد الثالثة لاسلم العبد وعنده اربع حراز
وثبات فسلن على ثنتان ثم اعتق وتلقى من بقي لم يفرق على اختيار اثنين لانه كالعبد المحلل ولو اسلم
ثم اعتق ثم اسلم واسلمن بعد منقعه ولسلام في العقد ثبت كصحة عليهن لا يفسد في الحرمة بالرجوع وفي
الفرق اشكالاً الرابعة اختلاؤا الذين منخل لطلاق فان كان من المدة قبل الدخول سقطت المهر وله ان لا يدخل
فمنصرف على قول مشهور وان كان بعد الدخول فقد استقر ولم يسقط بالعادى ولو كان المهر سداً وجب به
المثل مع الدخول قبله نصفه ان كان النسخ من الرجل ولو لم يستقر له الحال هذه كان لها النقة كالحلقة وفيه رد
لورحل الذي فاسم وكان المهر من المهر ولو قبضه قبل سقوطه لم يجب به المثل وقيل لم يثبت عند مستحله وهو
الاصح

انما اراد المسلم بعد الدخول حره عليه وعلى زوجة المسلم وقيل كالحال انقضائها العقد
فلو طلقها بالشبهة بقي على كرهه الى انقضائها العقد قال الشيخ كان عليه مهران الاصل بالعقد اخره على بالشبهة
وهو يشكل باضافته حكم الزوجة اذا لم يكن من وطءه السابقة لاسلم وعنده اربع وثبات مدخلهن لم يكن
له العقد على امرئ ولا على اخت واحد منهن حتى تنقضي العقد مع بقائه على الكفر ولو اسلمت او ثنية فزويج رجلاً
باختها قبل اسلامها وانقضت العقد وهو على كرهه صح العقد الثانية فلا اسلام قبل انقضائها العقد الا في غير ذلك
ثوبها وهو كانه السابقة لاسلم الوثن ثم اراد وانقضت مدتها على الكفر فقد اشتهر ولو اسلمت في
العقد وجبت له الاسلام في العقد فمواضعها وان خرجت وهو كافر لا يسلح له عليها الثانية ولو اتحدت
بعد اسلامهن قبل الاختيار لم يطل اختيارها فان اختارها ووثق فبغيره وكذا لو وثق كاهن كان له اختيار

فإذا اختار له بعد زواجه ان الاختيار ليس استئناف عقد وانما هو تعيين لذات العقد الصحيح ولومات وثق
قيل بطلان الخيار والوجه استعمال القرعة لان فيه من وراثات وموثرات ولومات الزوج قبلهن كان عليه
الاعتدال منه لان منهن من لم يرها العقد ولم يحصل الاستيذان من العقد احتياطاً بالبعد الاجلين اذ
كل واحدة تعتقد ان تكون هي الزوجة وان لا تكون فالحامل اعتد بعدة الوقت ووضع الحمل والحال عند البعد
الاجلين من مدة الطلاق والوفات لتاسعة اذا اسلم واسلمن لم يفرق بينهن جميع حتى يختار اربعاً فيسقط نفقته
البواقي لافق وحكم الزوجات وكذا لو اسلمن او بعضهن وهو على كرهه ولو لم يفرق النفقة كان لمن المطالب بها
عن الحاضر والمضى سواء اسلم او بقي على الكفر لا يفرق بين النفقة لاسلم ومنه التحقيق مع الاستئذان منهن ولو
الزوجان في السابق الى الاسلام لقول الزوج استصحبها باللائمة الاصلية ولومات وثبات اربع منقته لكون
لها الميعين وجب ايها النفقة عليهن حتى يسلمن والوجه القرعة والتشريك ولومات قبل اسلامهن لو يوقفت
لان الكافر لا يرث المسلم يمكن ان يقال يرث من اسلمت قبل القسمة العاشرة بعد غار السابغين في العدة
ان ابا القابلان امرته وانما يفرق لانه اذا كان رجع وفي العقد فعل امرته بالنكاح الاول طلت جميع
بعد العقد قد ثبت فلا يسلح عليهما وفي العمل يارتد ويستثنى من ضعف السند مسائل من اخر العقد
وهي سح الاول الكفاءة شرط في النكاح وهي التماثل في الاسلام وهل يشترط التماثل في الايمان وفيه
اظهرها الاكفاء بالاسلام وانما الاستحباب الايمان وهو شرط في زوجة ثم لان المهر اخذ من دينها
لا يصح نكاح الناصب المعلن بحداده اصل البيت الذي كاه به يعلم بطلان من دين الاسلام وهل يشترط كونه
من النفقة وقيل نعم وفيه لا وهو لا يشترط ولا يحد من الزوج عن النفقة هل تسقط على النسخ في رواية
الكس لما ذاك وهو نكاح الحرقة العبد المهرية الحرة والحاشية غير الحاشية والعكس وكذا انما يتصالح
الدينونة بين الدين والبيوت ولو خطب المؤمن القادر على النفقة وجعلها بغيره ولو كان اخف من نسائه
اشع الى ان كان عاصياً ولا ينسب الزوج الى قبيلة بنان من غيرها كان للزوجية النسخ وقيل ليس لها

مخل استقر المهر بشرط الوفاء بالمدى ولو اخلت ببعضها كان له ان يضع من المهر بقية ما ولو تبين من اقل
اما بان ظهر لها نفع او كانت تحت زوجة او امة او استكل ذلك من وجبات الفسخ ولم يكن دخلها من مهرها
ولو قبضته كان له الاستعادة ولو تبين ذلك بعد الدخول كان لها ان تطلب المهر عليه تسليم ما بقي ولو قيل
لها المهر ان كانت جاهلة وليست قد اخذت ان كانت عالة كانت عالة لا تحسن او اكل الاجل وهو شرط في العقد المقتضى ولو
لم يذكر انعقد ما لم يقدر الاجل طال او قصر كالسنة او الشهر او اليوم ولا بد ان يكون معناه مسمى وليس الزيادة
والنقصان ولو اقر على بعضه وجاز بشرط ان يكون بقية معلومة كالنصف او الثلث او ربعه وان كان غير مسمى لم يقدر
بالعقد وقتا اخر منه ولو اطلق اطلاقا لم يقدر الا بالاجل المسمى في العقد فلو لم يسم في العقد وقتا اخر منه
لها الاجل ولو لم يسم في العقد وقتا اخر منه لم يقدر الا بالاجل المسمى في العقد فلو لم يسم في العقد وقتا اخر منه
ينظر اليها بعد ايقاع المهر وهو شرط في العقد فلو لم يسم في العقد وقتا اخر منه لم يقدر الا بالاجل المسمى في العقد
اما احكامه فتأتي في الاول اذا ذكر الاجل والمهر مع العقد فلو لم يسم في العقد وقتا اخر منه لم يقدر الا بالاجل المسمى في العقد
كل شرط بشرط فيه فلا بد ان يكون بالايجاب او القبول ولا حكم لما قبل العقد لم يستغنى ولا ما لم يذكر بعده
لا يشترط مع ذكره في العقد عاده بعد ومن الايجاب بشرط عاده بعد العقد وهو بعيد ثالثا للباقي
التي قد ان تقع بنفسها وليس لغيرها ان تفرض بغيرها كانت او تبايع الاظهر ان الزوجان يشترط عليهما الايمان بالطلاق
فالان يشترط المرأة والزوج في الزمان الغيب الخامس يجوز الغزل المستمع ولا يقف على انهما لم يخطبا
حملت وان غزلت حتم الصبي المني من غير تبين ولو غزا من نفسه انقضى طهرها ولم يقف على اللعان السادس لا يقع
في الملاقاة اجلا او تبين انقضا المدة ولا يقع بها الا باللعان على الاظهر وفي الطهارة واداءه ان يقع الثاني
لا يثبت بهذا العقد ميراث من الزوجين شرطا سقوطا او طلقا ولو شرط التوارث او شرط احداهما ان يترك
علا الا بشرط قبضه بلزوم لا يثبت الا بشرط ان يكون المهر المسمى في العقد لا بشرط ان يكون المهر المسمى في العقد
انما انقضى اجلا بعد الدخول فعدا حيفتان وهو حقيقة وهو شرط ولا بد ان يكون لا يحق ولم يثبت

عشرة واربعون يوما وتقدم وفاة ولو لم يدخل بها اربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حاملة باعدها اربعين
ان كانت حاملة على الاصح ولو كانت امه عدة ما حاله اشهر من عشرة ايام في كالح الا ما هو
اما بالملك او بالعقد والعقد ضرر دائم ونقص في بعض حكمها ولو لم يكن مناسبا للزوجين العبد
ولا للامتنان بعقد لا ينفسها انكاحا الا باذن المالك فان عقد احداهما من غير اذن المالك ونفق على الجارة
المالك وقيل بل يكون اضرار المالك كالعقد المستأنف وقيل بطلانها وتلف الاجارة وغيره قول من يوجب
اختصاص الاجارة لعقد العبد دون ائمة ولا الاظهر ولو اذن المهر صح عليه مهر ولو لم ينفق من وجب له
مهر امته وكذا لو كان كل واحد منهما المالك او اكثره من بعضهما من غير اذن المالك الباقيين والباقيين بعد العقد
الاشبه بالثابت اذا كان الاوان قد كان الولد كان المالك فله ولد له ولد كان المالك فله ولد كان المالك فله ولد
بينهما نصفين ولو اشترط احدهما ان يشترط زيادة عن حبيب له الشرط ولو كان احد الزوجين حر والآخر مملوكا
كان الحر مملوكا ولا بد ان لا يشترط المهر في الولد فان شرطه في الشرط ولو كان المالك فله ولد كان المالك فله ولد
امتن من مزايا المالك ثم علم ما قبله الا انما المالك فله ولد كان المالك فله ولد كان المالك فله ولد
استم ولو كان مملوكا ما وان كان الزوج جاهلا او كان هناك شبهة فله ولد كان المالك فله ولد كان المالك فله ولد
بلزوم فبشرطه ولو لم يشرط حيا وكذا لو عقد عليها الدعوى الحرة لزم المهر وقيل عشرة قيمتها ان كانت
بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا وهو المرفوع وكان دفع اليها المهر لا يستقر بما وجد منه وكان ولدها منسوبة
على الزوج ان يفيهم بالقيمة بلزوم المهر دفعهم اليه ولو لم يكن له مال في قيمتهم كان الزوجان يفيهم بغيره
الا ان قيل لم يثبت على المهر فبشرطه لا يثبت على القيمة لانه لا يثبت على المهر فبشرطه لا يثبت على القيمة
القيمة على الا ان قيل ان شئ يثبت عليهم قيل من سهم القرب منهم من اطلق الزوجان فبشرطه لا يثبت على القيمة
ان يعطى المهر شيئا من المهر فبشرطه لا يثبت على القيمة لانه لا يثبت على المهر فبشرطه لا يثبت على القيمة
حيار للامتنان الخامس عشر اذا زوج العبد حرة مع العلم بعد الاذن لم يكن لها مهر ولا نفقة مع علمها بالحر

الطلاق والشرط بالاختيار بين الامتناع والعقد ونسخه وصيان على الفوق اذا علم ولم ينفخ لزم العقد وكذا حكم العبد اذا
كان مختاراً ولو كان مختاراً في بيعه كان المشرى الخيار على موافقة فيما ضعف ولو كان المالك بائعاً لها لزم ان كان الخيار
للمرء واحد من الشياطين وكذا لو اشترها واحد وكذا لو باع احدها لان الخيار للمشرى والمبايع ولا يثبت عقدهما الا
برضاء المتبايعين ولو حصل بينهما انكاد كافوا المولى الا بين مسألتك الا اذا اذ نزع امته ملك المهر لثبوتها في ملكه
فان باعها قبل الدخول سقط المهر لا يفسخ العقد الذي يثبت المهر باعتباره فان اجاز المشرى كان المهر لان اجازته
كالعقد المستأنف ولو باعها بعد الدخول كان المهر الاول ولو اجاز ان الثاني اوفى واستقر في ملك الاول
وفيها احوال مختلفة والمحصل اذكرناه الثانية لو زوج عبده بعتة ثم باعته قبل الدخول فيلزم ان المشرى الفسخ على
المولى ضمن المهر وفي الاصحاب من انكر الامر بين الثالثة ولو باع استبداداً عن حملها منه وانكر المشرى لم يقبل قوله في
امتناع المبيع وقيل في الحاق الولد لانه اقران لا يغير تميزه زوداً والطلاق اذا تزوج العبد باذنه
حرراً وامه لغيره لم يكن له ايجاب على الطلاق ولا منه ولو زوجه امته كان عقداً صحيحاً لا البتة وكان الطلاق سبب
الحول ولم ان يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثلاً ان يقول نسخت عقداً او ادمرهما بائعاً لم يصحبه وهل يكون
هذا القسط طلاقاً قيل نعم حتى لو كفر مرتين وفيهم من اوجب حرته حتى شح زوجا لغيره وقيل بل يكون نسخاً وهو شبه
وطقة الزوج ثم باعها المالك اتهم العدة وهل يجب ان يسبرها المشرى بزيادة عن العدة قيل نعم لانها
قد اظلمت بخلاف الأصل وقيل ليس عليه سبيل الا في استبراء وهو اصح واما الملك فتوعان الاول ملك
الوقت يجرى ان يعا الانسان ملك الوقت ما زاد عن اربع مائة من حمير حتى يجمع في الملك بين المدة والحق لكن متى
وطئها واحدة حرمت لاخرى عنها وان يجمع بينهما او بين اختها بالملك ولو وطئ واحدة حرمت لاخرى جوازاً لاجزاع
الاولى عن ملكه حلت له الثانية ويجوز ان يملك عوطنة او اب كما يجوز للدان ملك عوطنة ابنه ويجوز عوطنة
على ولدها وطئ من وطئها الاخر عنها ويجوز على المالك ملكه اذ نزع وجهاً فيحصل الفقرة وثقني عقداً
ان كانت ذممة وليس للمولى فسخ العبد لان بيعها يكون للمشرى الخيار وكذا لا يجوز النظر فيها الى

وكان اولادها منه رقاً ولو كانت جاهلة كانا احراراً ولا يجب عليهم ما يثبتهم وكان مهرها من الزمعة المبيد
دخلها وتبيع به اذا تزوجت عبداً بغير مولاة فان اذن المولى ان قال ولد لها او ولد لها ابناً
ولو اذن احداهما ان الولد لمن اراد من ولدتا بائنة غير مولاة كان الولد للمولاة السايرة اذا تزوج امرته بغير
ثم اشترى حصة احداهما بطل العقد وهو عليه وعليها ولما اشترى المولى المهر العقد بعد ان ابيع وقيل يجوز
له بطلان ذلك وهو صنف من حكمه لم يقبل بغير مولاة ولا من سبيلها لا يتحقق وكذا لو ملك
نصفها وكان الباقي حراً لم يجز له بيعها بالملك ولا بالعقد الا بالام فان ما يملكه الزمان قبل يجرى ان يعقد عليها
مقتضى الزمان ان يختص بها وهو مرفوع في غير ذلك كما ذكرنا من الملة وعن الواقي الكلام في الطوارى في نسخة
الفرق وهو الاشارة الى ان بيعها على العود وافتقار العبد لم يكن له خيار ولا مولاة ولا زوجة حرة كانت او ملة لا
رضية عبد ولا زوج عبد امته ثم عتق الامته واعتقها كان لها الخيار وكذلك ان المالكين فاعتقا ذنبا وجوز
ان يجعل عتق الامته صداها وثبت عقد عليه بشرط تقديم لفظ العتق على العتق ان يقول من يعتقك
وجعلت مهر يعتقك لانه لا سبق له العتق كان لها الخيار في العتق ولا اشاع وقيل لا يشترط ان الكلام المتصل
كالبهجة الواحدة وهو حسن وقيل بشرط تقديم العتق ان يضمنه الامه صريحاً كما كان لا يستلزم بالعقد مع عتق
المالك الاول انهم دام الولد لا يفتق الا بعد وفاة مولاها من نصيب ولها ولو غير النصيب سعت في التخلص
لا يميز ولها التسعة في غير ذلك ولا اول الشبهة ولها ولو ماتت ولها ولو ماتت في حياها من ماتت في حياها ولو
سبع مائة وجرد ولها في ثمن ثمنها اذا لم يكن لها غيرها وقيل يجوز بيعها بعد وفاة من في ذمته وان لم يكن ثمنها
اذا كانت الديون محيطة بالتركه بحيث لا يفضل عن الديون شيئاً أصلاً ولو كانت ثمنها ذمته فترجع المالك ويجعل عتقها
مهرها ثم اولادها والنسب بينهما يثبت في الدين وهل يعود ولها رقاً قبل فم لم يات به هشام بن سالم ولا غيره
انه لا يسهل العتق ولا النكاح ولا يبيع الولد رقاً لتحقيق الحرمة بينهما وما ابيع فان باع المالك الامته كان ذلك كافياً

تَطْلُقْ

بجواز المالك لا يجوز له وطى امر مشتركة بينه وبين غيره بالملك ولا يجوز للبشرى وطى الامه الا بعد استئذانها
ولو كان لها زوج ناجز نكاحه لم يكن له بعد ذلك فسخ وكذا لو علم فلم يفرجها الا ان يفارق الزوج وتقتد
منه ان كانت ذوات العقد ولهم بغير نكاحه لم يكن عليها عقد وكفاه الاستبراء في جواز الوطى ويجوز ابتداء ذوات النكاح
من اهل الحرب وكذا بائناهم وابسبب اهل الضلال منهم فتمتعوا بشمل على مسنتين الاول من ملك امره ويبر من وجوه
التملكهم عليهم على الحق استبراءها بحيث تفرق اخرها من حيثها وكاشفها من تحيق امتدت تحبسها من
بها وليقتد ذلك اذا ما كانا حايضا اذ مدت حبسها وكانا كانت اعدا لغير استبراءها وكانا كانت امرته
او استبراءها على كراهية الثانية اذ امكن ان لا يقع العقد عليها وطىها من غير استبراء والاستبراء
افضل لو كان وطىها ولتفرقها لم يكن لغيره العقد عليها الا بعد العقد وهي اشد اشهر ان لم تستبق الاظهار الثاني
ملك المنفعة والنظر في العوض والحكم اما التصيق فان يقول اصلت له وطىها او جعلت له فحل من وطىها والى سببها
بلفظ اعادة وهل يستلزم بلفظ الاباحة من غير خلاف العرف والجواز ولو قل فميتك وطىها او سوغت ما ملكك في
اجازة الاباحة بل هو الجواز من انصر على التحليل مع وهل هو عقد ان يملك منفعة في خلاف بين الامام والمنشأ
عصمة العز من الاستمتاع بغير العقد والمالك لعل الاقرب هو الاخر وفي تحليل امره الموكر وان كان احداهما السبع
في يدها ان يرفع من يملك العبد بغيره من المالك والاخرى الجواز اذا عين له الوطى ويؤيدها انه رفع من يملك
اباحة والمالك اصلية الاباحة ولا يجوز تشبيهه بغير تحليل المديقة وان ولد له ولد ملك بعضها فاحلت نفسها لم تحل
كانت مشتركة فاحل الشريك قبل حل العزقة انه ليس للمرأة ان تحل نفسها واما الحكم فاسأل الاوطى بحسب الاستعداد
عليها ثاوله اللفظ وانما الحال بخلافه فلو اصل التحليل انفر عليه وكذا لو اصله التمسك بالاستمتاع له الوطى
فحل له الوطى على كل ما عدا من غير سبب الاستمتاع ولو اصله العدة لم يطعمه وكذا لو اصل له الوطى لستحبه ولو وطى
مع ماله لان كان ماله من ماله من الوطى وكان الولد له ثاولا ما الثانية ولد التحلل فحرر ان شرط الحريرة لفظ
الاباحة فالولد حر ولا سبيل على الاب ولم يشترط قبله على ابيه نكاح القربة فيقبل ويجب وهو اصح الايتين

الثالثة لا باس ان يوطى الامه وفي البيت غيره وان ينام بين امتين ويكون ذلك في الخوة ويكون وطى العاهرة ومن ولدت
من الزنى يطبق بالنكاح النظر في امور خمسة الاولى اربعة النكاح وهو يستدعي بان ثلثة مقاصد الاول في
العرب وهو ان يوطى الرجل في المدة بغيره من الرجل ثلثة الحجون والحضه والعين والحجون سبب تسلط الزوجية على
الفسخ دائما كان او لا واما وكذا الحجة بعد العقد وقبل الوطى او بعد العقد والوطى وقبل البشرى والحجة
لا يعقد ان كانت الصلوة وهو في موضع التردد والحضاسل الاثني عشر في معناها الوطى او الفسخ مع سبب على العقد
وقبله وان عقدت وليس بهتد العن من غير ضعف مع الفسخ من ثلثه العن بحيث يجوز في الاصل وفسخ به ذلك بعد
بعد العقد لكن بشرط ان لا يوطى من بعده ولا يوطىها ولو وطىها ولو فسخ ثم فسخ او امكنه وطى غيرها مع غنىها لم يثبت لها
الخيار على الاظهر وكذا لو وطىها او بوطى قبله او فسخ بالحبيبة زود منشأه التمسك بفقهي العقد والاشبه
لستطاعه لتحقيق الجواز من الوطى بشرط ان لا يوطى من بعده الوطى ولو قدر الحشفة وحدها ليجب فسخ به وبنيه
قول العز بان حشفي لم يكن لها الفسخ وقبلها ذلك وهو يحكم مع امكان الوطى ولا يرد الجدل بحسب غير ذلك و
موجب المدة تسعة الحجون والحجرام والبرص والعز والافضا والعمى والعرج اما الحجون فهو مسادا للعقل ولا يثبت
الخيار مع التمسك هو السرايع من هذا الكلام الا في العارض مع غلبة المدة ولنا اثبتت الحنا فيه مع استقران واما
الحجرام فهو الذي يظهر من بعض الاعضاء واثار الخلق لا تجري قوة الاحتراق لا بغير الوجه ولا استئذان العين ولما
البرص وهو البياض الذي يظهر على صفة البدن لغلبة البسم ولا يقضى بالتسلط مع الاشتباه واما العز فقد
ثبت هو العقل وقيل هو عظم يثبت في الرحم ينع الوطى ولا ولا اشتبه فان لم ينع الوطى قبله يفسخ به الا مكاتب
الاستمتاع ولو ثبت الفسخ تمسكا بظاهر العقل مكن واما الافضا فهو بغير السلكين واما العرج ففقهي تردد
اظهره في سبب الفسخ اذ بلغ الاقواء وقيل الرق احد العيوب المستلزمة على الفسخ وربما كان صوابا ان
منع من الوطى اصل الفوات الاستمتاع اذا لم يكن انزاله او مكن واشتقت من علامه لا ترة المدة بحسب غير هذا
في احكام العيوب عين مسائل الاولى العيوب الحادثة بالمرأة قبل العقد منجزة للفسخ

وما يجدد بعد العقد والوطى لا يفسخ به وفيما يجدد بعد العقد وقبل الدخول قد اظهر انه
لا يفسخ الفسخ مستكما بمقتضى العقد التسليم عن ماهر من الثانية جازا الفسخ على الفور فلو علم الرجل
او المرأة بالعيوب فلم يبا درهما الفسخ لزم العقد وكذا الخيار مع التدليس الثانية الفسخ
بالعيوب ليس بطلاق فلا يطرده معه تنصيف المهر ولا يفسد في الثلث او اربعة بحوزة الرجل الفسخ
من دون اذن الحاكم وكذا للمرأة نعم مع ثبوت العنق فيفتقر الى الحاكم لغيره لاجل وطا القربى بالفسخ
عند انقضاء العقد والوطى الخامسة اذا اختلفا في العيب فيقول قول منكره مع عدم البينة السادسة
اذا فسخ الزوج باحد العيبتين فان كان قبل الدخول فلا مهران كان بعده فلها المسمى لانه ثبت با
وطى ثبوت استقرار فلا يسقط بالفسخ ولا الرجوع على المدلس وكذا لو فسخت الزوجة قبل الدخول فلا
مهران الا في العنق ولو كان بعده كان لها المسمى وكذا لو كان بعده كان لها المسمى وكذا لو كان با
لخصا بعد الدخول فلها المهر ولا ان حصل الوطى السابقة لا يثبت العنق الا باقرار الزوج اذا
باقره او تكلم ولو لم يكن ذلك لم يثبت العنق فانكره فيقول قوله مع يمينه فيقول في الماء البار وفان
تلقه حكم بقوله وان بقي ستره لم يملكها وليس يثبت العنق ثم ادعى الوطى فيقول قوله مع يمينه
فيقول ان ادعى الوطى قبل انكاشا شجر انظر اليها النساء فان كانت حاشي قبلها خلوقا فان ظهر
على العضو صديق وهو شاذ ولو ادعى انه وطى غيرها او وطىها دبر كان القول قوله مع يمينه ويجوز
عليه ان ينكر ويثبت بل لا يمين عليه وهو يمين على القضاء بالنكاح الثانية اذا ثبت العنق فان قيل
فلا كلام فلن نفعت لهما الى الحاكم استمر حين الترافع فان طلقها او طلق غيرها فلا خيار ولا كان
لها الفسخ ونصف المهر

في التلخيص وغيره مسائل الاولى اذا اشترى زوج
امراة قطعا فاحصره بياثا لانه كان له الفسخ ولو دخل وقبل العقد باطل والا فلا طهر ولا مهر لهما مع

الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعد وقبل الا لهما العشرة ونصف العشرة ويطا المسمى والا ل
اشبه ويرجع بما اعظمه على المدلس فلو كان كولا هاد لهما قبل يبيع ونحوه بظاهر امران ولو لم
يكن تلفظها بيقضي العنق لم يفتق ولو لم يكن لهما مهر ولو لم يفسخ منها كان عوض البضع لولاها ورجع الزوج
به عليها اذا اعتقت ولو كان دفع اليها المهر استقامت بعد منه وبالفسخ يبيعها به عند مرتها الثانية
اذا اشترى من رجل عتقا حرين بياثا لم يكن له الفسخ قبل الدخول وبعد ولا مهر لهما مع الفسخ قبل الدخول
ولها المهر بعد الثانية قبل الدخول والعقد على ثبوتها الى ثبوت ميرة فبما ثبت انه كان له الفسخ ووجه
ثبوت الخيار مع الشرط الامع المطلق العقدان فسخ قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعد كان لها المهر
ويرجع على المدلس ايا كان او غيره الواجب له فسخ ميرة من ميرة وادخل عليه ميرة من اربعة ففعلها
وطامر المثلان دخلها ويرجع به على من ساقها اليه وقوله عليه الترتيبا وكذا كل من اصاب عليه غير
منه فوطئها من ميرة سواء كانت ارفع او اخفض الخامسة اذا اشترى امرأته وشرط كرها بكونها ثيبا
لم يكن له الفسخ الا كان عتقه بسبب خفي وكان له ان ينقص من مهرها ما بين مهر البكر والثيب ويرجع منه
الاطاعة وقيل يفسخ السادس وهو طالسائة اذا استمتع امرأة بياثا كناية لم يكن له الفسخ من دون
هبة المدة فلا له مقاطعتي من المهر وكذا المهر وجهها وانما على احد القولين نعم وشرط اسلامها كان له
الفسخ اذا وجدها على خلافه السابقة اذا تزوج رجلا من بامرأتين ولو دخلت امرأة كل واحد منهما على
الاخرى فوطئها فلكل واحد منهما على الاخرى المثل من كل واحد على الزوجان وعليه مهر المسمى وليس له
وطئها حتى تنقضي عدتها من وطى الاول ولو ماتا في العدة او مات الزوجان ودفعت كل واحد منهما زوجة
نفسه وورثته الثانية كل موضع حكما فيه بطلان العقد فله الرجوع مع الوطى من المثل لا المسمى وكل
موضع حكما فيه بفسخ العقد فلها مع الوطى المسمى وان لم يفسخ الفسخ وقيل ان كان الفسخ بسبب سابق على
الوطى لم يهر من المثل سواء كان صدقة قبل العقد او بعده والا ولا شبهة

وفيه طرف الاكل في المهر الصحيح وهو كل ما يصح ان يملك عينا كان او منفعة ويصح العقد على
 منفعة الخمر كعقود الصنعة والسورة من القتران وكل عمل محلل وعلى احوال الزوج بنفسه مدة معينة
 وقيل بالمنع استنادا الى رواية لا تخلوا من ضعفه فيصورها عن اعادة المنع ولو عقد الذميين
 على امر او خبز يصرح لانهما يملكانه ولو اسلم او اسلم احدهما قبل القبض دفع القيمة بخبر جابر عن مالك
 المسلم سواء كان عينا او مضمونا ولو كانا مسلمين او كان الزوج مسلما فقبل بطل العقد و
 قيل يصح ويثبت لهامع الدخول مهر المثل وقيل بل قيمة الخمر والثاني اشبه ولا يقتدر في
 المهر بل ما زاد على القيمة التي كانا عليها فلهما لم يقصر عن التقويم كحبة من حبة
 وكذا استدل في الكثرة وقيل بالمنع من الزيادة عن
 مهر السنة ولو زاد رد اليها وليس يعتمد ويكفي في المهر
 مناهضة ان كان حاضرا او لوجه
 كيله او وزنه كالصبي من الطعام و
 القطعة من الذهب ويجوز ان يترك
 امراتين واكثر به واحد ويكون المهر بينهما بالسوية

وقيل

وقيل يقسط على مهر امثالهن وهو اشبه ولو تزوجها على خادم غير مشاهدة ولا موصوفة
 قيل كان لها خادم وسط وكذا لو تزوجها على بيت مطلقا استنادا الى رواية علي بن ابي حمزة او
 دار علي بن ابي تايان الجعفي عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن عليه السلام ولو تزوجها على كتاب الله
 وسنه بينه ولم يسلم مهرها كان مهرها خمس مائة درهم ولو سمي للمرأة مهر ولا يها شيئا معينا
 لزم ما سمي لها وسقط ما سماه لبيها ولو مهرها مهر او شرط ان تعطى اباها منه شيئا او بشرط ان تعطى
 الاول ولا بد من تعيين المهر بما يرفع الجماله فلو اصدقها تعليم سورة وجب تعيينها ولو اهدى المهر
 وكان لها مع الدخول مهر المثل وهل يجب تعيين الحرف قيل نعم وقيل لا ويلقنها الجاهل وهو شبه
 ولو اترت بملقن عينا لم يلزمه لان الشرط ثلثا ولها ولو اصدقها تعليم صنعة لا يحسنها او تعلم
 جاز لا لانه بايت في الذمة ولو تعذر التحصيل كان عليه اجرة التعليم ولو اصدقها طر فاعلى الله خله
 فبان خمر قيل كان لها قيمة الخمر عند استحليله ولو قيل لها مثل الخمر كان حسنا وكذا لو تزوجها
 على عبد فبان حرا او مستحقا واذا تزوجها بمهر ستر او بغير مهر كان لها الاول والمهر مضمون على
 الزوج فلو تلف قبل تسليمه كان ضمانا له بقيمة وقت تلفه على قول مشهور لنا ولو وجدت عينا
 كان لها دونه بالعيب لو عاب بعد العقد قيل كانت بالخيار في اخذه او اخذ القيمة ولو قيل ليس
 لها القيمة ولها عينه وارثه كان حسنا ولها ان تمنع من تسليم نفسها حتى يقبض مهرها سواء كان
 الزوج موسرا او معسرا وهل لها ذلك بعد الدخول قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه لان الاستمتاع هو لزوم
 بالعقد ويستوجب تقليل المهر ويكره ان يتجاوز السنة وهو خمسة مائة درهم وان يدخل بالرجعة حتى يقدم
 مهرها او شيئا منه او غيره ولو هديه **الطرف الثاني** في التفويض وهو قسمان تفويض
 البضع وتفويض المهر اما الاول فهو لا يذكر في العقد مهر اصلا مثل ان يقول زوجي فلانة او
 تقول هي فبذلك انفس فيقول قبلت وفيه مبالغ **الزوج** ذكر المهر ليس شرط في العقد

معينا قبل يلزم الزط
 لو لم يرد المهر

قد تارة

يبطل التبرير يجعلها مباحا لو كانت موصى بها وهو شبه **السادسة** اذا اشترط في العقد ما يخالف
 الشرع مثل ان لا يتزوج عليها ولا يتبرع بغيرها ولا يشترط صحة العقد والمهر وكذا لو شرط تسليم المهر
 في اجل فان لم يسلمه كان العقد باطلا لزم العقد والمهر وبطل الشرط ولو شرط الا يقبضها الزوج
 ولو اذنت بعد ذلك جاز عملها بطلاق الرواية وقيل بخلافه لزم هذا الشرط بالكساح المنقطع وهو كسر
السابعة اذا اشترط الا يخرجها من بلدها قبل بلوغها وهو المروي ولو شرط طهرها ان اخرجها
 لا بد له واقل منه ان لا يخرج معه فان اخرجها الى بلد الشرك لم يجب له طهرها وطهر الزايد وان اخرجها
 الى بلد الاسلام كان الشرط لا مزاوية تردد **الثامنة** لو طلقها ابانها ثم تزوجها في عدة ثم طلقها
 قبل الدخول كان طهرها نصف المهر **التاسعة** لو وهبت نصف مهرها مائة طهرها قبل الدخول
 فله الباقي ولو يرجع عليها بشئ سوا كان للمهر دين او عينا صرفا للجهة التي حقها منه **الحادية عشر**
 لو تزوجها بعد دين فمات احدكما رجع عليها بنصف المهر ونصف قيمته الميت **الثانية عشر**
 لو شرط الخيار في الكساح بطل وفيه تردد ومنها انه لا يلتزم الا بمقتضى الزوج المقتصر وانما
 عن طريق الخيار او الالفاظ الى عدم الرضا بالعقد لترتب على الشرط ولو شرط في المهر الرجوع
 والمهر الشرط **الثالثة عشر** الصداق يملك بالعقد على شهر الرقبتين وطهره المهر في قبل
 القبض على الانثى فاذا اطلق الزوج عادا اليه النصف ولو للمراة النصف فلو عفت عن مهرها كان الرجوع
 للزوج وكذا لو عفا الذي سدد عقده النكاح وهو الولي كالأب والجد للأب وقيل او من توليه المراه
 عقدوا **والجد للأب** ان يعفو عن البعض ليس لها العفو عن الكل ولا يجوز لولي الزوج ان
 يعفو **عزل الطلاق** لانه مذهبنا بصلحته ولا يخطئه له في العفو واذا عفت عن نصفها
 او عن نصفه لم يخرج عن ملك احدكما مجرد العفو لانه هبة فلا ينتقل الا بالقبض نعم لو كان
 ديناً على الزوج او تلف في يد زوجته كذا العفو عن الضامن لانه لا يكون ابراً ولا يقبض على العفو على

في المهر ما لا بد له من ان لا يخرجها من بلدها قبل بلوغها وهو المروي ولو شرط طهرها ان اخرجها لا بد له واقل منه ان لا يخرج معه فان اخرجها الى بلد الشرك لم يجب له طهرها وطهر الزايد وان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لا مزاوية تردد

يجوز العفو بشرط اربعة اركان
 ان يكون العفو من الاقارب المجتهدين
 ان يكون بعد الطلاق وان كانت
 ان تكون صغيرة اذ ارجع ان يكون العفو
 عن بعض لا عن جميع

الاصح اما الذي عليه المال فلا ينتقل عنه بعفو ماله **الرابعة عشر** لو كان المهر مطلقا
 لم يكن لها الامتناع فلو امتنعت وحل لها ان تمتنع قيل نعم وقيل لا لاستقراره وجوب التسليم قبل
 الحلول وهو شبه **الخامسة عشر** لو اصدتها قطعه من فضة فضاختها ائنه ثم طلقها قبل
 الدخول كانت بالخيار في تسليم نصف العين او نصف القيمة لانه لا يجب عليها بذل الصفة
 ولو كان الصداق قوباً فاطلقت فبعضها يرجع على الزوج اخذوه وكان له الزامها بنصف القيمة لان الصفة
 لا يخرج بالعتياغه عما كانت قائمه له وليس كذلك الثوب **السادسة عشر** لو اصدتها اقل
 سورة كانت حرة ان تستقل بالبدن ولا يكون بعتها بغيره فلو استقلت بالبدن الآلة ثم طلقها
 غير هانفت الا ان يرجع عليه اعانة التعليم ولو استفادت ذلك من غير كان لها الرجوع التعليم
 كالزوجة التي وقدر عليه تسليمه **السابعة عشر** لو تزوجها بجمع بين كساح وبيع في عقد واحد
 وبسط العوض على الثمن ومهر المثل ولو كان معها ديناً رفقاً بالزوجت نفس وبعت هذا الدين
 بدينار بطل البيع لانه باؤسند المهر صحيح النكاح اما لو اختلفت الجنس صح الجميع **فرع الاول**
 لو اصدتها بعد ان عتقته فطلعت قبل الدخول فعليه نصف قيمته ولو بدته قبل كانت بالخيار
 في الرجوع والاقامة على تبريره فان رجعت اخذ نصفه وان ابت لم يجبر وكانت عليها قيمة النصف
 ولو دفعت نصف القيمة ثم رجعت في التبرير قيل كان له العفو في العين لان القيمة اخذت كالحل
 المحلولة وفيه تردد ومنها انه استقر المثل ببيع القيمة **الثاني** اذا تزوجها الولي بدون
 مهر المثل قيل يبطل المهر لها مهر المثل وقيل يصح المهر وهو الاشبه **الثالث** لو تزوجها
 على مال مشار اليه غير معلوم الوزن فلف قبل قبضه فابراة منه صح وكذا لو تزوجها بمهر فاسد
 واستقر لها مهر المثل فابراة منه او من بعضه صح ولو لم تعلم قيمته لانه اسقاط الحق فلم يقدر فيه
 الجحالة ولو ابراه من مهر المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق **تمت** اذا تزوج ولد الصغير

فان كان له مال فالمهر على الولد وان كان فقيرا فالمهر في عهد الوالد ولو مات الوالد اخرج المهر
اصل تركت سواء بلغ الولد واليسر او مات قبل ذلك فلو دفع الاب المهر وبلغ البصير فطلق قبل الدخول
استعاد الولد النصف منه دون الوالد لان ذلك يجري مجرى الهبة له **فصل في** لو ادّى الوالد المهر
عن ولد الكبير برتعا ثم طلق الولد رجع الولد بنصف المهر ولو يكن الوالد اترعا لعين ما ذكرنا في الصغير
وفي المسكينين تردد **الطرف الرابع** في الساق وفيه مسائل **الاول** اذا اختلفا في اصل المهر
فالقول قول الزوج ولا اشكال قبل الدخول لاحتمال تجرد العقد عن المهر لكن لا اشكال لمركان بعد الدخول
فالقول قوله ايضا نظرا الى البراة الاصلية ولا اشكال لو قدر المهر ولو بأثره واجبة لان الاحتمال
والزيادة غير معلومة ولو اختلفا في قدره او وصفه فالقول قوله ايضا اما لو اختلفا في المهر ثم اراد
تسليمه ولا يبينه فالقول قول المهر المرأة مع عينيها **فصل في** لو دفع قدر مهرها فقالت دفعت هبة
فقال بل صداقا فالقول قوله لانه ابصر بنية **الثانية** اذا اخذها فدعت الموافقة فان اكمل الزوج
اقامة البينة بان ادعت هي ان الموافقة قبل ذلك كانت بكذا فلا كلام ولا اكان القول قول مع غيبة
لاصلا لان الاصل عدم الموافقة وهو منك على تدعيه وقيل القول قول المرأة عملا بشاهد حاله
الصحيح في خلوته بالجلال الاول شبه **الثالثة** لو اصدقها تعليم سوترا او صناعة فقال العتق
فالقول قوطا لان الطاهر معها وهل يحج عليه مهران قيل نعم عملا بمقتصر العقدين وقيل يلزم مهرها
ونصف الاول شبه **النظر الثالث** في القسم والشقاق **القول الثاني**
والكلام فيه وفي لواحقه **الاول** فنقول لكل واحد من الزوجين حق على صاحبه القيام به وكما يجب
على الزوج المفق من الكسب والملاكل المشرب والاسكان فكذا يجب على الزوجة التمكن من الاستمتاع
وتجنب ما يفر منه الزوج بين الاذواج حق على الزوج حر كان او عبدا ولو كان عينا او خصيا
وكذا لو كان مجنونا او يمس عنه المولى وقيل لا يجب القسم حتى يتبدى بها وهو شبه ضمن له زوجه واحدة

لَقَدْ مَنَّكَ مَا بَعِيَهُ **الرَّجُلَةُ** إِذَا
أَمَامَتْ بَيْتَهُ إِنَّهُ تَزْجَاهُ فَيَتَن
بَعِيدِينَ فَارْتَعَى الزَّوْجُ كَمَا الرَّقْدُ
أَوَّلُ حُدُودِ زَيْجَتِ الْمَرْأَةِ أَنْهَا عَمَلُ
فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ص ٥٥ ص ٥٥

فلها ليلة من اربع وله ثلث يضعها حيث شاء ولا اثنتين ليلتان وللثلاث ثلث والافاضل
له ولو كان له اربع كان لكل واحدة ليلة بحيث لا يحل له الاخلال بالبيت الامع العذر والسفر
ازنهن او اذن بعضهم فيما يخص به الاذنه وهل يجوز ان يحصل القسمه ازيد من ليلة لكل واحد
قليل نعم والوجه اشتراط وضاهن ولو تزوج اربع دفعه ربهن بالقرعة وقيل يبداء بمن شاخته
ياقي فليهن ثم يرجب التسوية على الترتيب وهو اسببه والواجب في القسمه المضاجعة لا الواقعة
ويختص الزوج بالليل دون النهار وقيل يكون عندها في ليلتها ويطل عندها صبيحتها وهو
المروى واذا كانت الامة مع الحرة او الحارس فالحرة ليلتان وللامة ليلة وللمكتاتبة ليلة ولو كانت
امه مسلمة وحرة ذميت كانت اسواق القسمه **فرفس** لو بات عند الحرة ليلتين فاعطت الامة
ومرضيت بالعقد كان لها ليلتان لانها صادفت محل الاستحقاق ولو بات عند الحرة ليلتين
ثم بات عند الامة ليلة ثم اعطت لم يثبت عندها اخرى لانها استوفت حقها ولو بات عند الامة
ليلة ثم اعطت قبل استيفائها الحرة قيل يقضى للامة ليلة لانها ساءت الحرة وفيه تردد وللطبي
بالمثل قسمه واحدة كانت له اكثر فله ان يطوف على الزوجات في يوتهن وان يستدعيهن الى
منزله وان يستدعي بعضا ويسعى البعض ويخص البكر عند الدخول بسبع ليا واليب بثلث ولا
يقضى ذلك ولو سبق اليه زوجتان ازوجات في ليلة قتل يتدى بمن شاء وقيل يفرج والامة
اشبه والثاني افضل ويسقط القسمه بالسفر وقيل يقضى سفر النقلة والاقامة دون سفر العتبة
ويستحب ان يفرج بينهما اذا اراد استصحاب بعضهن وهل يجوز العود عن خرج اسمها الى غيرها
قل لا لانها تعينت للسفر فيه تردد ولا يتوقف قسم الامة على اذن المالك لانه لا خط له فيه ولستحب
التسوية بين الزوجات في الانفاق والاطلاق الوجه والجماع وان يكون في ضيعة كل ليلة عند
صاحبها وان ياذن لها فيجنو موت ابها وامها وله معها عند عداة اسها وامها وعن

والكتابية كالامة في القسمين
فلو كان عند مسلمة وكتابية كالامة
للمسلمة ليلتان

من سفر الائمة
المراد سفر التعليل
الامرأة اسفرت في
فان سافرت بعد
سفر الائمة
من سفر الائمة

الخروج من منزله لا يجوز **اما اللواحق** فمسائل **الزوج** القسم مشترك بين الزوج والزوج
لاستمرار ثمرته فلما سقطت حقه كان للزوج الخيار بها ان يقب ليلتها للزوج او لبعضه مع
فان وهبت للزوج وضعها حيث شاؤا وان وهبتها لمن يجب قسمتها عليهن وان وهبتها لبعض
بالموهوبة وكذا لو وهب ثلث منهن ليا يهن للاربعة لزمه البت عندها من غير اخذ **المائة**
اذا وهبت ورضى الزوج جمع ولو جعت كان لها كذا لا يصح في الماضي بمعنى الله لا يقضي ويصح في المستقبل
ولو جعت ولم يعلم لم يقض بما مضى قبل علمه **المائة** لو التمس عوضا عن ليلتها فبذلك الزوج
هل يلزمه قبل الا لا يحق لا يقسم منفردا فلا يصح المعاوضة عليه **الرابعة** لا تقسم للصغيرة ولا
للجنينة المطبقة ولا الناشئة ولا المسافرة بغير اذنه بمعنى الله لا يقضي لمن هما سلف **الخامسة**
لا يزود الزوج الصنف في ليلة ضررها ولو كانت عريضة مجازا لعمادتها فان استوجب الليلة عند
هل يقضيها قبل نيل ليله ليحصل الميت لصاحبتها وقيل لا كما لو زار جنينا وهوا شبهه ولو دخل فورا
ثم عاد الى صاحبة الليلة لم يقض الواقعة فحق الباقيات لان الواقعة ليست من لوازم القسمة
السادسة لو جاز في القسمة قضى لمن اخذ ليلتها **السابعة** لو كان له اربع فمشتريت واحدة
ثم قسم خمس عشرة فوزه اثنتين ثم طاعت الرابعة وجب ان يوفي الثالثة خمس عشرة والتي كانت
ناشرة خمساً فيقسم لكنا عشرة ليلة وللثالثة ثلثا عشرة او اوفيت في الثالثة خمس عشرة والثالثة
خمساً ثم يتألف **المائة** لو طاق على ثلث ثم طلق الرابعة بعد دخول ليلتها ثم تزوجها قبل
لها قضاء ثلث الليلة وفيه تردد ينشأ من سقوط حقهما بخروجها عن الزوجية **الثامنة**
لو كان له زوجتان في بلدين فاقام عند واحدة عشر اقبل كان عليه للمغرى مثلها **العاشرة**
لو تزوج امرأة ولم يدخل بها فافترق للسفر فخرج اسمها جاز له مع العود توفيتها خاصة التخصيص لان
ذلك لا يدخل في السفر اذ ليس السفر اخذ في القسم **القول في النشور** وهو الخروج عن الطاعة

انما النشور في كل سنة
في كل سنة كان
في كل سنة كان
في كل سنة كان
في كل سنة كان

واصله لا ارتفاع وقد يكون من الزوج كما يكون من الزوجة فتقضى طهر من الزوجة اما زده مثل
ان تقطع في وجهه او يترجم بجواحه او تغير عاداتها في اربها حالها في المصير بعد عطفها
الحجر ان يحول اليها ظلمهم في الغشاش وقيل ان يعتزل فورا شهاده الاول سري ولا يجوز له ضربها
والحال هذه اما لو وقع النشور وهو الامتناع عن طاعة فيجب له جاز له ضربها ولو بالمرّة
وتقتصر على ما يؤمل معه رجوعها مالم يكن مديماً ولا مبرحاً واذا ظهر من الزوج النشور منع
حقوقها فله المطالبة والى الحاكم الزامه ولها ترك بعض حقوقها من قسمة ونفقة استعماله لكل
للزوج قبول ذلك **القول في الشقاق** وهو مخال من السق كان كل واحد منهما في شقاقا
كان النشور منهما وخشي الشقاق بعث الحاكم حكماً من اهل الزوج واخر من اهل المرأة على
الاولى لو كانا من غير اهلها او كان احدهما جازاً ايضاً وهل بعثها على سبيل التحكيم او التوكيل
انه يحكم فان افتق على الاصلاح فعلاه وان انفق على الفرق ليرجع الى ارض الزوج في الظل
ورضا المرأة في المذلة ان كان خلعا **تفريع** لو بعث الحكمان فغاب الزوجان او احدهما
قبل ان يحجز الحكم لانه حكم للغائب ولو قبل بالجواز كان حسناً لان حكمهما مقصور على الاصلاح
اما التفريق فهو توفيقه على الاذن **مسئله في الاقرب** ما يشترطه الحكمان يلزم ان كان سايقاً والا
طما انقضه **الثانية** لو منعها شيئاً من حقوقها او اغارها فبذلك لا بد لا يخلعها صح وليس ذلك
اكرها **النظر في المهر** في احكام الاولاد وهي قيمان **الاول** في احق الاولاد والنظر في اولاد الزوجا
والموطرات بالملك والموطوات بالشبهة احكام ولدا الموطوءة بالعقد الدائم وهم يحقون بالزوج
بشرط ثلث الدخول ومضى منه اشهر من حين الوطء والاحتياط اخصى الوضع وهو تسعة اشهر على الا
وقيل عشرة اشهر وهو حسن بعضه الوجدان في كثير وقيل منه وهو مترون فلم يدخل في العقد كما
لو دخل وجازت به لافل من سنة اشهر حياً كاملاً وكذا لو انفقت على انقضائها ما زاد عن تسعة اشهر او عشرة

فولم

من زمان الوطى او ثبت ذلك بغيبه متحققه تزويد عن اقصى الحمل ولا يجوز له الحاقه بنفسه والحال ان
 ولو طيها او طيها من كان الولد لصاحب الفرائض لا ينتفى عنه الاب باللعان لان الزاني ولد له ولو اختلفا
 في الدخول او في ولادته فالقول قول الزوج مع عينية ومع النكاح وانقضاه اقل الحمل لا يجوز له في الولد كما
 قصه اتمه بالحق والامح يثبت ولونفاه لم يثبت الا باللعان ولو طيها فاعتدت فمجات بولديها
 الفراق الى اقصى مد الحمل نحو به اذ العتق لا يفتقد ولا شبهة ولونفاه باسرة فاحياها ثم تزوج
 لغير الحاقه به وكذا لو زنى بامته فخلت ثم ابتاعها ويلزم الاب الاقرار بالولد مع اعتراؤه بالدخول و
 ولادة زوجته له ولو انكره والحال هذه لم يثبت الا باللعان وكذا لو اختلفت في المدخول ولو طلق
 امراته فاعتدت وتزوجت او باع امته فوطيها المشتري فمجات بولديها وسبب اشهر كماله
 فهو ولد وان كان ستة فصاعدا فهو للشاني **احكام** ولد الموطوءة بالملك اذا طوى الامه
 بولد ستة اشهر فصاعدا لزمه الاقرار به لكن لو نفاه لم يلزم امته وكذا بغيبه مظاهرا ولو اقر
 به بعد ذلك الحق به ولو طوى القصة المولود واجبى حكم بالولد المولود ولو اقر بالمولود بعد طوى كل واحد
 منهم طاهرا بالولد لمن هو عنده ان جاز الستة اشهر فصاعدا منذ يوم وطىها والا كان للذي قبله
 ان كان لوطيه ستة اشهر فصاعدا والا كان للذي قبله وهكذا في كل واحد منهم ولو طيها الشتر
 وفيه في طهر واحد فولدت وتداوع اقرب بينهم فمن خرج اسمه الحق به واعزم حصص الباقي من قيم الام
 والولد ولا يجوز في الولد لكان العزل ولو طوى امته ووطيها اخر فمجات الحق بالولد المولود ولو حصل مع
 ولادة امسرة فغلب الظن انه ليس منه قيل لا يجوز له الحاقه ولا نفية بل ينبغي ان يوصى له بنى ولا
 يورثه ميراث الاولاد وفيه تردد **احكام ولد البنت** الوطى بالشبهة يلحق به النكاح ولو اقر عليه
 اجنبية فظن انها زوجته او مملوكة فوطيها الحق به الولد وكذا الوطى امه غير شبهة لكن في الامه يلزمه
 قيمه الولد يوم سقط حياله وقت احيائه ولو تزوج امرأة طيها ثم ماتت الزوج اطلاقا فغلبت

والمطلوب

ولو طيها ردت على الاول بعد الاعتداد من الشاني واختص الشاني بالاولاد مع الشرايط
 سواء استندت في ذلك الى حكم الحاكم او شهادة سبعة او اجناد غير **القسم الثاني** في احكام
 الولادة والكلام في سنن الولادة والواخي اما سنن الولادة فالواجب منها استبداد النساء بالمرءة
 عند الولادة دون الرجال لامع النساء ولا بأس بالزوج وان وجد النساء والنسب ستة غسل المولود
 والاذا ان في اذنه اليمنى الاقامة في اليسرى وبحيث يما الفراء وبترية الحسين عليه فان لم يوجد
 ماء الفراء فبماء فراء ولو لم يوجد الاما ما يجعل فيه شيء من العسل او العسل في ثيابه احد الاستسار
 المستحسنة وافضلها ما يتضمن العبودية لله سبحانه وتعالى ويلبها اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام ولا
 يكسب مخافة البثر وروى استحباب التسمية يوم السابع ويكره ان يكنىه ابا القسم اذا كان اسم تحكما
 وان يسميه حكما او حكما او خالدا او جازا او ما لكا او ضرارا **وقال اللوح** فلكه سنن اليوم السابع
 والرضاع والحضانه وستن يوم السابع اربعة الخلق والختان ونقب الاذن والعقيقة اما الخلق
 فمن السنة خلق اسمه يوم السابع مقدما على العقيقة والتصدق بوزن شعير ذهبيا او فضة
 ويكون ان يخلق من راسه موضع ويترك موضع وهي الفتان واما الختان فيستحب يوم السابع ولو
 اخر جاز ولو بلغ ولو تختن وجب التحنن نفسه والختان واجب وخفض الجوارى مستحب ولو اسلم كاف
 غير تختن وجب ان يختن ولو كان مسننا ولو اسلمت امرأة لم يجب ختانها واستحب اما العقيقة
 ان يعق عن الذكر ذكر وعن الانثى ثنية وعمل يجب العقيقة قبل نكاح والوجه الاستحباب ولو تصدق بثمنها
 لم يجز في القيام بالسنة ولو عجز عنها اخرها حتى يمكن ولا يسقط الاستحباب ويستحب ان يجمع
 فيها شرط الاصحى وان تخض القابلة منها بالرجل والورك ولو لم تكن قابلة اعطى الام بصدقة
 ولو لم يعق الوالد استحباب المولود ان يعق عن نفسه ادا بلغ ولو مات الصبي يوم السابع فان مات قبل
 الرضال سقطت ولو مات بعده لم يسقط الاستحباب ويكره للوالدين ان ياكل منها وان يكسرها

استندت في ذلك الى زعمه به صحيح

وقع في واقعه من الاما
الامنة وليس بامام
لقد تميز الله في قطع الام

من غطائها بل بفضل اعضائها واما الرضاع فلا يجب على الام ارضاع الولد ولها المطالبة باجرة
رضاعه وله استيجارها اذا كانت بائنا وقيل لا يصح ذلك وهي في خباله والوجه الجواز على الاب
بأنه الرضاع اذا لم يكن للولد مال ولا ماله ان ترضعه بنفسها وبغيرها ولها الاجرة والمهر في اجماع
على الرضاع ونهايه الرضاع حولان ويجوز الانتصار على احدى عشرين شهرا ولا يجوز له نقصه عن ذلك
ولو نقص كان جورا ويجوز الزيادة عن الحولين شهرا او شهرين ولا يجب على الولد دفع اجرة ما اذا راع الحولين
والام الحق بارضاعه اذا طلبت ما يطلب غيرها ولو طلبت زيادة كان للاب نزع وتسلمه لا غيرها
ولو تبرعت اجتهاده بارضاعه فرضيت لام بالتبرع فهي الحق وان لم ترض فللاب تسليمه الى المتبرعة
فروع لوارع الاب وجوده بمره واحدا كرت الام فالقول قول الاب لانه يدفع عن نفسه وجوب
الاجرة على ترويه ويجب ان يرضع الصبي بلبن امه فهو افضل واما الحضانه فالام الحق بالولدة
الرضاع وهي حولان ذكر كان او انثى اذا كانت حرة مسلمة ولا حضانه للامه ولا للكارف مع المسلم فاذا
فضل فالوالد الحق بالذكر الام الحق بالانثى حتى يبلغ سبع سنين وقيل تعاقل الام الحق بهما ما تزوج
والاول طهر ثم يكون الاب الحق بهما ولو تزوجت الام سقطت حضانهما عن الذكر والانثى كان الا
الحق بهما ولو ماتت كانت الام الحق بهما من الوصي وكذا لو كان الاب مائوكا او كافرا كانت الام
الحق بهما وان تزوجت ولو اعقق كان حكمه حكم الحر فان فقد الابوان والحضانه لاب الانثى
عدم قيل كانت الحضانه للامه او لغيره او لغيره ان ثبت الارث نظر الى الالة وفيه تردد **فروع المقتدة**
على هذا القول قال الشيخ رحمه الله انا اجعفت اخت لاب واخت لام كانت الحضانه للاخت من
نظر اكثره النصب في الارث والاسكال في اصل الاستحقاق وفي التبرع ومشاوئه تساويهما
في التبعة وكذا قال في ام الام مع ام الاب **الثاني** قال في جنة واخوات الجدة اول لانها لم **الثالث**
قال انا اجمع عمه وخاله فمما سوا **الرابع** قال اذ حصل جماعة متساوون في الدرجة كالتعمه والخاله

٢٢
اقرب بينهم ومن لواحق الحضانه ثلث ميايل **الاول** اذا طلبت ام الرضاعة اجرة اذا بدت على
غيرها فله تسليمه الى الاجنبيه وفي سقوط حضانه الام تروى سقوط اسبه **الثاني** اذا بلغ
الولد رشدا سقطت ولاية الابوين عنه وكان الحينار اليه في الانضمام الى من شاء **الثالث**
اذا تزوجت سقطت حضانتها فان طلقها رجعية بالحكم باق وان بابت من قبل لم يرج حضانتها
والوجد الرجوع **النظر الخامس** في النفقات لا يجب النفقة الا باحد اسباب ثلث الزوجية
والقربة ولذلك **القول** في نفقة الزوجة والكلام في الشرط وقدر النفقة والواجب والشرط
اثان **الاول** ان يكون العقد دائما **الثاني** المكين الكامل يعني التخليق بينها وبينه
لا يخص موضعها ولا وقتا فلو بذلت نفسها في زمان دون زمان او مكان دون اخر مما يسوغ
فيه الاستمتاع لم يحصل المكين وفي وجوب النفقة بالعقد او بالمكين تروى طهر من الاستمتاع
وقوف الوجوب على المكين ومن فروع المكين الا يكون صغيرا يحرم وطى مثلها سواء كان
الزوج صغيرا او كبيرا ولو لم يكن الاستمتاع منه باجماع دون الوطى لانه استمتاع فادى ولا يجب
اليه في الغالب اما لو كانت كبيرة وزوجها صغيرا قال الشيخ لان نفقة لها وفيه اسكال ومشاو
تحقق المكين من طهرها والاشبه وجوب الاتفاق ولو كانت مريضه او فقرا لم يسقط **النفقة**
لامكان الاستمتاع بما دون الوطى قبل وظهور العذر فيه ولو انفق الزوج عظم الالة وفي ضعفه
منع من وطئها ولو يسقط النفقة وكانت كالرتقا ولو سافرت الزوجة باذن الزوج لم يسقط
نفقةها سواء كان في واجب او مندوب او مباح وكذا لو سافرت في واجب بغير اذنه كالحج والوا
اما لو سافرت بغير اذنه في مندوب او مباح سقطت نفقتها ولو وصلت او صامت او اعتكفت
بأذنه او في واجب وان لم ياذن لم يسقط نفقتها وكذا لو بادرت الى شيء من ذلك لا بالان لا بفح
ولو استمرت مخالفة لمحق الثور وسقطت النفقة ويثبت النفقة المطلقة الرجعية كائنت للزوج

ويستقط نفقه البائن وسكنها سوا كان عن طلاق او فسخ نعم لو كانت مطلقه حامله للزوم الاطلاق
عليها حتى تضع وكذا السكينة وهل النفقة للحمل او لامه قال الشيخ رحمه الله في الحمل ونظر الغايدة
في مسائل منها في الحمل اذا تزوج بامه وشرط مولاها في الولد في العبد اذا تزوج بامه او حرة
وشرط مولاها الا ان يهرق الولد في الحامل المتوفى عنها زوجها واثان اشهرها انه لا نفقة
لها ولا اخرى ينفق عليها **فصل في نفقة الزوج** ولدها ويثبت في النفقة للزوجة مسلمة كانت او زانية
او امه واما قدر النفقة في كل سنة في القيام بما تحتاج المرأة اليها من الطعام وادام وكسوة وسكن
واخدام والله الادهان بتعال العادة امثالها من اهل البلد في تقدير الاطعام خلاف فمهم من قدر
بمدد للرفيعة والوضعة من الموسر والمسر ومنهم من لا يقيدها وانصر على سلك الخلة وهو اشبه
ويرجع في الاخدام الى عاداتها فان كانت من ذوي الاخدام وجبوا الاخدمت نفسها واذا اوجبت
الخدمة فالزوج بالخيار بين الانفاق على خادمها ان كان لها خادم ومن ابتاع خادم او
استجارها او اخدمته لها بنفسه وليس لها التحير ولا يلزمه اكثر من خادم واحد ولو كانت من
من ذوي الحشم لان الاكتفا يحصل بما ومن لا عادة لها بالاخدام بخدمة مع المرض نظر الى العرت
ويرجع في جنس المادوم والملبوس الى عادة امثالها من اهل البلد وكذا في المسكن ولها المطالبة
بالفرق بالمسكن عن مشاركت غير الزوج ولا يثبت في الكسوة من زياده في الشتاء للتدبير كالحسن للنفقة
والخاف للنوم ويرجع في جنبه الى عادة امثال المرأة وتزاد ان كانت من اهل العمل زياده على ثياب
البندلة ما يتجمل امثالها به واما الواجب فيسائل **الزوج** لو قال انا اخدم نفسي بنفقه الخادم
يجب اجابتهما ولو ادرت بالخدمة من غير اذن لو كان لها المطالبة **المناصفة** الزوجة تملك نفقة
يوها مع التمكن ولو منعها وانقضى اليوم استقرت نفقة ذلك اليوم وكذا نفقة الايام وان لم
يقدرها الى كره ولو يحكم بها ولو دفع لها نفقة لمدة فانقضت تلك المدة لم تكن نفقة ملكة النفقة

ولو استفضلت منها او انقضت على نفسها من غيرها كانت ملكا لها ولو دفع اليها كسوة لمدة جرت
العادة ببقاياها اليها صح ولو انقضت قبل المدة لم يجب عليه بدنها ولو انقضت المدة والكسوة بآية
طالبت بكسوة طاعتها قبل ولو سلم اليها نفقة لمدة ثم طلقها قبل انقضاءها استعاد نفقة الرضا
المخلف الا في يوم الطلاق اما الكسوة فله استعادتها ما لم ينقض المدة المضروبة لها
المناصفة اذا دخل بها واستمرت تاكل معه وتشرب على العادة لو تكن لها مطالبت بمدة موكلة
ولو تزوجها ولم يدخل بها وانقضت مدة لم تطالبه بنفقة لم يجب النفقة على القول بان التمكن
موجب للنفقة او شرط فيها ان لا يوثق بحصول التمكن او طلبة **فصل في نفقة** على التمكن كان
فحضرت عند الحكم وبذلت التمكن ليجب النفقة الا بعد اعلانه ووصوله او وكيله **فصل في نفقة**
ولو علم فلم يبادر ولو سفيه وكيد لا سقط عنه وضو له والزم بما زاد ولو نسوت وعادت الى
الطاعة ليجب النفقة حتى يعلم وينقضي زمان يمكنه الوصول اليها او وكيله ولو ارتدت
النفقة ولو قاب وباسلمت عادت نفقتها عند اسلمها لان الرده سبب السقوط وقد اختلف
وليس كذلك الا في لان بالشوخرجت عن قبضه فلا تسقط النفقة الا بعد عودها الى قبضه
الزوج اذا ادعت البائن انها حامل صرفت اليها النفقة يوما فبعضها فان تبين الحمل والا
استعيدت ولا ينفق على ابن غير المطلقه وقال الشيخ فينفق لان النفقة للولد **فصل في نفقة** على قوله
رحمه الله الا عنها فيانته منه وهي حامل فلا نفقة لها الاستغفار للولد كذا لوطها ثم طلقها
عمل فانكره ولا عنها ولو اكدب نفسه بعد اللعان واستلحقه لزمه الانفاق لانه من حقوق
الولد **المسئلة الخامسة** قال الشيخ رحمه الله نفقة زوجة المملوك تتعلق بربقه ان لم يكن كسبا
وبسابع منه في كل يوم بقدر ما يجب عليه وقال آخرون يجب في زمت ولو قيل لزم السيد
العقد باذنه كان حسنا قال رحمه الله ولو كان مكاتب لم يجب نفقة **المناصفة** الزوجة تملك نفقة

اليها

ولد من زوجته ويلزمه نفقه الولد من امته لانه ماله ولو تحرر منه متى كانت نفقته في ماله
بقدر ما يحق تره منه **التاسعة** اذا اطلق الكامل رجعية فادعت ان الطلاق بعد الوضع وانك
فالقول قولها مع ميثاق يحكم عليه بالبينونة تدبيلها فزارع ولها النفقة استصحابا بالادلة
الرجعية **السادسة** اذا كان له على زوجته دين جائز ان يقاضها يوما فيوما ان كانت متوا
ولا يجوز مع اعداءه لان قضاء الدين فيما يفضل عن القوت ولو رخصت بذلك ليركن له الانتفاع
الثامنة نفقه الزوجة مقدمة على الاداء فاضل عن قوته صرفه اليها لا يدفع الى الاداء
الا ما يفضل عن واجب الزوجة لانها نفقة معاوضة وتنفق في الدية **القول في نفقه الاداء**
والكلام فيمن تنفق عليه وكيفيه الاتفاق والواجب نفقه على الابوين والاولاد اجماعا
وجوب الاتفاق على الابوين وامهاتهم تردد اطهر الوجوب ولا يجب النفقة على غيرهم
من الاقارب كالاخوة والاعمام والافعال وغيرهم لكن سقيت في الدار منهم ويشترط
في وجوب الاتفاق الفقر وهل يشترط العجز عن اكتساب اطهر اشتراطه لان النفقة معونة على
سد الخلة والمكتب قادر فهو كالتفخي ولا عبرة بنقصان الخلق ولا نقصان الحكم مع الفقر
العجز وجب لو كان فاسقا او كافرا وتسقط اذا كان مملوكا ويجب على المولى ويشترط المنفق
القدرة فلو حصل له قدر كفايته انقص على نفسه فان فضل شيء فله زوجته فان فضل فللابوين
والاولاد ولا تقدير في النفقة بل الواجب قدر الكفاية من الاطعام والكسوة والسكنى وملحها
اليه من زيادة الكسوة في الشا لنشر يقظة ونفعا ولا يجب اعفاف من يجب النفقة له وينفق على
ابيه وزوجته على سوي دون اولاده لانهم احرار المنفق وينفق على ولده وزوجته واولاده لانهم
اولاده ولا يقضي نفقه الاقارب لانها مواساة لسد الخلة فلا تنفق في الدية ولو قدرها الحاكم
نعم لو امر بالاستدانة عليه فاستدان وجب القضاء **ويشتمل** الواجب على ما يلي **الاول**

ما لا يولد
والاولاد
الحكم كالابوين
ن

يجب نفقه الولد على ابيه ومع عديمه او فقره فعلى اب الاب وان علا لانه اب ولو عدت الابا
فعلى ام الولد ومع عديمها او فقرها فعلى ابيها وامها وان علوا الاقرب فالاقرب مع الساد
نيت تكون في الاتفاق **الثانية** اذا كان له ابوان وفضل له ما يكفي احدهما كافيه سواء
وكذا لو كان ابنا وابا ولو كانا ابا وجدا او اما وجده خض الاقرب **الثالثة** لو كان له اب
وجده وسران فنفقته على ابيه دون جده ولو كان له ابن واب وسران كانت نفقته عليهما
بالسوية **الرابعة** اذا ارفع بالنفقة الواجب اجبره الحاكم فان امتنع حبه وان كان
له مال طاهر جائز ان ياخذ من ماله ما يصرفه في النفقة وان كان له عرض او عقار او متاع
جارية لان النفقة حق كالدين **القول في نفقة المملوك** يجب النفقة على املاكه
الانسان من نقيق وبهيمة اما العبد والامتنع لهما بالخيار في الاتفاق عليهما من خاصة
او من كسبهما ولا تقدير للنفقة بمال الواجب قدر الكفاية من الاطعام وادام وكسوة ورجع
في جنس ذلك كله الى إعادة ماليات امثال السيد من اهل بيته ولو امتنع عن الاتفاق اجبر
على سعيه او الاتفاق ويستوى في ذلك القن المتبر وام الولد ويجوز ان يخرج المملوك
بان يغير عليه خريته ويجعل الفاضل له اذا رضى فان فضل قدر كفايته وكله اليه
والا كان على المولى التمام ويجوز ان يغير عليه ما يقصر كسبه عنه ولا ما لا يفضل
معه قدر نفقه الا اذا قام بها المولى واما نفقه الهائم المملوكه فواجبه سواء كانت مملوكه
او لو تكن والواجب القيام بما يحتاج اليه فان اجترأت بالثمن والاعلافها فان امتنع جبر
على بيعها او زوجها ان كانت يقصد بالدخ او الاتفاق وان كان لها ولد وفرض عليه من
لبنها وكفايته ولو اجترأ بغيره من يبي او علف جائز اخذ الدين **القسم الثالث** في الاقارب
وهو احدى عشر كتابا **كتاب الطلاق** والنظر في الاركان والامام

والواحد وادكانه اربعة **الركن الاول** في المطلق ويعتبر فيه شروط اربعة
الاول الباطن فلا اعتبار بعبارة الصبي قبل بلوغه عشر او في ثمن بلوغه عشر اطلاق
للسنة رواية بالجواز فيها ضعف وتطلق وليت لم يصح اختصاص الطلاق بما لك البضع وتوقع
زوال حجره غالبا ولو بلغ فاستد العقل طلق وليه مع مراعاة العيطة ومنع منه قوم وهو بعيد
الشئ الثاني العقل فلا يصح طلاق المجنون ولا السكران لان زوال العقل غالبا فهو كالتاميم
ويطلق عن المجنون ولو لم يكن اول طلاق عنه السلطان او من نصبه للنظر في ذلك **الشئ الثالث**
الاختيار فلا يصح طلاق المكره ولا يتحقق الاكراه ما لم يكن اسرته كونه المكره قادرا على فعل
ما وقع به وغلبة الظن بانه يفعل ذلك مع استئذان المكره وان يكون ما وقع به مقرا بالمكره
في خاصته نفسه او من يجري مجرى نفسه كالاب والولد سواء كان ذلك الضرر قاطعا او جزائيا
او ضررا او مختلفا بحسب منازل المكرهين في اعمال الاهانة ولا يتحقق الاكراه مع الضرر اليسير
الشئ الرابع القصد هو شرط في الصحة مع اشتراط النطق بالترحيل ولو لم ينطق
الطلاق لم يقع كالساعي النائم والعاقل ولو نسي ان له زوجة فقال نسي طوالي وزوجتي طالي
ثم ذكر لم يقع به فرقه ولو اوقع وقال لو اقصدا الطلاق قبل منه طاهر ومن بنيت بالظن وان تأخر
تفسير ما يخرج من القدر لانه اخبار عن نية ويجوز الوكالة في الطلاق للغايب اجماعا
على الصحيح ولو وكلها فطلاق نفسها قال الشيخ لا يصح والوجه الجواز **قوله** مع على الجواز
لو قال طلق نفسيك ثلثا فطلقت واحدة قبل بطل وقيل بغير واحدة وكذا لو قال طلق واحدة فطلقت
ثلاث قبل بطل وقيل بغير واحدة وهو شبه **الركن الثاني** في المطلق وشروطها
خمس الاول ان يكون زوجة فلو طلق الموطوءة بالملك لم يكن له حكم وكذا لو طلق ابيه
وان تزوجها وكذا لو طلق بالترجيح لو يصح سوا عين الزوجة كقوله ان تزوجت فلانة

ولا من زال عقله باغواء او شرب
موقد لعدم القصد ولا يطلق
الولي عن السكران

ففي طالق او طلق كقوله كل من تزوجها **الشئ الثاني** ان يكون دايما فلا يقع الطلاق بالامه المحللة
ولا المستمتع بها ولو كانت حرة **المالك** ان يكون طاهرا من الحيض والنفسا وبغير هذا
المدخول بها الحايض زوجها لا الغايب عنها مدة يعلم استقالتها من القر الذي طها
فيه الى اخر فلو طلقها وهما في بلد واحد او غايبا دون المدة المعبرة وكانت حائضا او نفسا
كان الطلاق بالمدخل علم بذلك او لم يعلم اما لو انقضت من غيبة ما يعلم استقالتها من مدخلها
اخر فطلاق صحيح ولو اتفق في الحيض وكذا لو خرج في طهر لم يترقبها فيه جاز طلاقها مطلقا وكذا
لو طلق القل لم يدخل بها وهي حائض كان جائزا ومن نفقا يناس قدر المدة التي يبيع معها
طلاق الغايب بشهرين او اربعين يوما في الحيض منهم من قدرها بشهر او اربعين يوما
برواية جميل عن ابي عبد الله عليه السلام والمحصل ما ذكرناه ولو زاد عن الامد المذكور
ولو كان حاضرا وهو لا يصل اليها بحيث يعلم حيضها فهو بمنزلة الغايب **الشئ الرابع** ان يكون
مستبارة ولو طلقها في طهر واقفا فيه لم يقع طلاقه ويسقط اعتبار ذلك في الياسة ومن
لو بلغ المحيض في الحمل والمستبارة بشرط ان يعنى عليها ثلث اشهر لم ترد ما معتز لا طلاق
ولو طلق المستبارة قبل مضي ثلث اشهر من حين المواقعة لم يقع الطلاق **الخامس** تعيين
المطلقة وهو ان يقول فلانة طالق او يشير اليها بما يرفع الاحتمال فلو كان له واحدة فقال
وزوجتي طالق صح لعدم الاحتمال ولو كان له زوجتان او زوجات فقال زوجتي طالق فان
لوى معينه صح وقبله نصير وان لم ينو قبل بطل الطلاق لعدم التعيين وقيل صح و
يستخرج بالقرعة وهو شبهه ولو قال هذه طالق او هذه قال الشيخ يعين بالطلاق
من شاء وبما قيل بالبطلان لعدم التعيين ولو قال هذه طالق او هذه وهذه طالقت
المالكه ويعين من شاء الاول او الماينة للموات استخرجت واحدة بالقرعة وبما قيل

تخييف
بما في سنن
تخييف ولا تخييف
وتخييف في سنة
مرتين او ثلثا

ولا يصح الاطلاق في كل من تزوجها
بغير هذا
لمدة المدة
لمدة المدة
لمدة المدة

حال عز الزوج

بالاحتمال في الاولى والاخر بين جميعا فيكون له ان يعين المطلق الا في ان الاخر بين معا
والاسكال في الكل بنشأ من عدم تعيين المطلقة ولو نظر الى زوجة واحدة كل واجبة فعلا
احد كما طالتم قال ادوت الاجنية قبل ولو كان له زوجة واحدة كل منها ساعدى فقال
طالق ثم قال ادوت واحدة لو قبل لان احديهما يصح طحا وان يقع الطلاق على الاسم يصير في
الى الزوجة وفي الفرق نظر ولو من اجنية زوجة فقال انت طالق لو تطلق زوجة لان قصد
المخاطبة ولو كان له زوجتان زينة وعمة فقال يا ذيب فعالت عن لبك فقال انت طالق
طلقت المنوبة ولو قصد المحيظنا انما ينبغي ان يقال الشيخ يطلق زينة وفيه اسكال لانه
الطلاق الى المحيظ لظنها زينة فلم تطلق المحيظ لعدم قصد الا ذيب لتوجه الخطاب الى غيرها
الذكر الثالث في الصيغة والاصل ان النكاح عصمة مستفادة من الشرع لا يقبل التعلل
فيقف رفعها على موضع الاذن والصيغة المتفاه لانه قيد النكاح انت طالق او فلانه اهذه
وما شاكلها من الالفاظ الدالة على تعيين المطلقة فلو قال انت الطلاق او طلاق او من المطلقات
لو يكن شيئا ولو نوى به الطلاق وكذا لو قال مطلقة وقال الشيخ لا تقوى الله يقع اذا نوى الطلاق
وهو جيب عن شبه الانثاء ولو قال طلق فلا تملك الا يقع فيه اسكال بنشأ من وقوعه عند الله
هل طلقت امرأتك فيقول نعم ولا يقع الطلاق بالكناية ولا بغير العربية مع العترة على التلطفة
باللفظة المخصوصة ولا بالاشارة الامع العجز عن النطق ويقع طلاق الاخر من الاشارة الدالة
وفي رواية يلق عليها الفساح فيكون ذلك طلاقا وهي شاذة ولا يقع الطلاق بالكتابة من الحضر
وهو قادم على السلف نعم لو عجز عن النطق كتبتا ويا به الطلاق صح وقيل يقع بالكتابة اذا كان
غائبا عن الزوجة وليس بمعتد ولو قال خلية او برة او حبلت على غاربات او الحق باهلك ابوا
او حرام ابوت او قبله لو يكن شيئا نوى الطلاق ولو نوى ولو قال اعتدى ونوى به الطلاق قيل

فقال نعم قيل

يصح وهي رواية الجلي ومحمد بن مسلم عن عبد الله ومنعه كثر وهو الاشبه ولو خيرها وقصد الطلاق
فان اختارته او سكت ولو خطبه فلا حكم وان اختارته نفسها في الحال قيل يقع الفرقة بآية وقيل
بمع رجعية وقيل لا حكم له وعليه الاكثر ولو قيل هل طلقت فلا تملك فلا تملك فلا تملك فلا تملك فلا تملك
هل فارقت او خلت او بنت فقال نعم لو يكن شيئا ويشترط في الصيغة تجديها عن الشرط والصيغة
في قول مشهور لم يرقف فيه على الف منا ولو فسر الطلقة باثنتين او ثلث قيل بطل الطلاق
وملحاح واحد بقوله طالق ويلغوا التفسير وهو اشهر الرقائتين ولو كان بالمطلق مخالفا لاعتقده
المثلث لزمه ولو قال انت طالق لمست صحيحا واكانت طاهر وكذا لو قال للبديعة ولو قيل لا يقع كما
حسنا لان البديعي لا يقع عندها والاخر غير مراد **تفريع** لو قال انت طالق في هذه الساعة
ان كان الطلاق يقع بك قال الشيخ رحمه الله لا يصح تعليقه على الشرط وهو حق ان كان المطلق لا يعلم
اما لو كان يعلمها على الوصف الذي يقع معه الطلاق فصح التعليق على الشرط وان كان المطلق لا يعلم
بل اشبه بالوصف وان كان بلفظ الشرط ولو قال انت طالق اعدا طلاق او اكمل او احسن او
صح ولو قصر الصلح وكذا لو قال لا تملك او مل الدنيا ولو قال الزنا فلا تملك فان عني الشرط بطل وان
عني الغرض لم يبطل وكذا لو قال ان دخلت الدار بكسر الصخرة لم يصح ولو قصرها صح ان عرف الغرض
فقصد ولو قال انا مملك طالق لا يصح لانه ليس محلا للطلاق ولو قال انت طالق نصف طلقه او
ربع طلقه او سدس طلقه لم يقع لانه لم يقصد المطلقة ولو قال انت طالق ثم قال ادوت ان اقول
طاهر قبل من طاهر او دين في البطن بينه ولو قال يملك طالق او رجلك لو يقع وكذا لو قال
راستك او صدرت او وجهك وكذا لو قال ثلثك او نصفك او ثلثك او ثلثك او ثلثك او ثلثك او ثلثك او ثلثك
طلقه او بعدها او قبلها او معها لا يقع شي سوا كان مدخلا بها او لم تكن ولو قيل لا يقع طلقه
بقوله طالق مع طلقه او بعدها او عليها لطلقه ولا يقع لو قال قبلها لطلقه او بعد طلقه كان

ولاحظ

حسنا ولو قال طالق نصف طلقه اوله اثبات طلقه قال الشيخ رحمه الله لا يقع ولو قيل يقع بقوله انت
 طالق ويلغو الغيايم اذ ليست رافعة للقصد كان حسنا وكذا لو قال نصف طلقين **منع**
 قال الشيخ رحمه الله اذ قال اربع وقعت بينك اربع طلاقات وقع بكل واحدة طلقه وفيه اسكال الا
 اطراح للصيغة المشتركة ولو قال انت طالق لنا الاثنا صححت واحدة ان نوى بالاول الطلاق
 وبطل الاستثناء ولو قال طالق غير طالق فان نوى الرجعة صح لان انكار الطلاق رجعة او اراد النقص
 حكم بالطلاق ولو قال طلقه الاطلاق لغا الاستثناء وحكم بالطلاق بقوله طالق ولو قال نيت طالق
 لم يقع ثم قال اردت عمرة وهما زوجتان قبل ولو قال نيت طالق بل عمرة طلقتهما لان كل واحد
 منهما مقصود في وقت التلفظ باسمها وفيه اسكال شيئا من اعتبار النطق بالصيغة **الركن**
الاشهاد ولا بد من حضور شاهدين يسميان الاشياء سواء قال لهما اشهدا او لم يقل
 وسماعهما التلفظ شرط في صحة الطلاق حتى لو تجرد عن الشهادة لم يقع ولو حملت شرط الاخير
 كولا يقع لشاهد واحد ولو كان عدلا ولا يشهادة فاسقين بل لا بد من حضور شاهدين بظاهرهما
 العدل ومن فقهائنا من اقتصر على اعتبار الاسلام فيهما والاول اظهر ولو شهد احدهما بالا
 ثم شهد الاخر بالفزاده لم يقع الطلاق اما لو شهد ابا الاقر لم يشترط الاجتماع ولو شهد احدهما
 بالاشياء والاخر بالاقر لم يقبل ولا يقبل شهادة النساء في الطلاق لانفرادات ولا منضمات
 الى الرجال ولو طلق ولم يشهد ثم شهد كان الاول لغوا ووقع حين الاشهاد اذا اذ باللفظ اعتبر
 في الاشياء **النظر الثاني** في اقسام الطلاق ولفظ يقع على البدعة والسنة والبدعة طلاق
 طلاق الحائض بعد الدخول مع حضور الزوج معها ومع غيبة دون المدة المسترطة وكذا
 او فظهر قبحها فيه وطلاق الثلث من غير رجعة بينها والكل عندنا باطل لا يقع معه طلاق و
 تنقسم اقسامه باين ورجعي وطلاق العدة فالباين ما لا يصح للزوج معه الرجعة وهو سنة

طلاق التي لم يدخل بها واليايسه ومن لم تبلغ الحيض والمختلعة والمباراة ما لم ترجع في البذل والطلاق
 لثانيتها ما رجعتان والرجعي هو الذي يطلق من اجتهاد فيه سواء رجع او لم يرجع واما طلاق العدة
 فهو ان يطلق على الشرايط ثم يراجعها قبل رجوعها من عدتها او واقعها ثم يطلقها في غير طهر الموضع
 ثوبا رجوعها او واقعها ثم يطلقها في غير طهر الموضع ثوبا رجوعها او واقعها ثم يطلقها في غير طهر الموضع
 تحريم عليه حتى ينكح زوجا غيره فان نكحت فمخلت ثم تزوجها واعتمدا اعتمدا او لا حرمت في الثانية
 حتى ينكح غيره فان نكحت فمخلت فمخلت ثم نكحها في السنة الاولى حرمت في التاسعة من بعد ما لا يقع الطلاق
 للعدة ما لم يطأها بعد الرجعة ولو طلقها قبل الواقعة صح ولو لم يكن للعدة ما لم يطأها وكل
 امرأة استكمل الطلاق لثانيتها حرمت حتى ينكح زوجا غير المطلق سواء كانت مدخولا بها او لم تكن
 ورجوعها او تركها **مسائل** **الاول** اذا طلقها فخرجت من العدة ثم نكحها استأنف انكحها
 وتركها حتى قضت العدة ثم استأنف نكاحها ثم طلقها بالثانية حرمت عليه حتى ينكح زوجا غيره
 فاذا فرقتها واعتدت جاز له مراجعتها ولا تحرم هذه في التاسعة ولا تقدم عدتها تحريمها
 في الثالثة **المسئلة الثانية** اذا طلق الحامل والجمع لجانها ان يطأها ويطلقها ثانية للعدة
 اجماعا وقبل لا يجوز السنة والجماع انما شبه **الثالثة** اذا طلق الحامل ثم رجعها فان واقعها
 وطلقها في طهر اخر صح اجماعا وان طلقها في طهر اخر من غير موافقة فيه روايتان احدهما
 لا يقع الثاني صلا والآخرى يقع وهو الاصح ثم لو رجع وطلقها ثالثا في طهر اخر من غير موافقة
 ففقهائنا من من حمل الجواز على طلاق السنة والمنع على طلاق العدة وهو حكم وكذا لو وقع الطلاق
 بعد الرجعة وقبل الواقعة في الطهر الاول فيه روايتان ايضا كونهما الاولى تفرق الطلاق
 على الاظهار ان لا يقع على ما لو طوى لم يخرج الطلاق الا في طهر ثان اذا كانت المطلقة ممن
 يشترط فيها الاستبراء **الرابعة** لو شك المطلق في ايقاع الطلاق لم يلزمه الطلاق لرفع

استيفائها

الثالث وكان المكاح باقيا **الخامسة** اذا طلق غايبا ثم حضر ودخل بالزوجة ثم ادعى الطلاق
لو يقبل دعواه ولا يثبت تزويلا لقول المسلم على المشرع فكانه مكذب بينه ولو كان اولد
لحق به الولد **السادسة** اذا طلق الغائب وادار العقد على باعته او على احدى الزوجين حتى
اشهر لاحتمال كونها حاملا وصرح باقبل منه احيانا نظر الطلج المتراية ولو كان يعلم خلوقها
من الحمل كفاه بثلث اقراء او بثلث اشهر **النظر الثالث** في اللواحق وفيه مقاصد
الاول في طلاق المريض كونه المريض ان يطلق ولو طلق صحيح وهو يرث زوجته مادامت
في العدة الرجعية ولا يرثها في البين ولا بعد العدة وترثه في سواها كان طلاقها باينا او حيا
ما بين الطلاق ومن سنة ما لم يزوج او يبرأ من مرضه الذي طلقها فيه فلو يبرأ ثم مرض
ثم حضر لم يرثه الا في العدة الرجعية ولو قال طلقت في الصحة لثا قبل منه ولم يرثه والوجه
انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قد فاض وهو مريض فلهما وبانت باللعان ليرثه لاختصاص
الحكم بالطلاق وهل يورث مكان القيمة قبل نفي والوجه يتعلق بالحكم بالطلاق في المرض
لا باعتبار القيمة وفي ثبوت الارث مع سواها الطلاق تردد اشبهه انه لا ارث وكذا الوفاة
او بغيره **فروع** **الاول** لوطي لامه من بياطلا قار جميعا فاعتقت في العدة ومات في مرضه
ورثت في العدة ولو ترثه بعدها انتفاء التهمة وقت الطلاق ولو قيل ترثه كان حسنا
ولو طلقها باينا كذلك وقيل لا يرث لانه طلقها في حال لم يكن لها اهلية الارث وكذا
لو طلقها كتابيا ثم اسلمت **الثاني** اذا ايعت المطلقة ان الميت طلقها في المرض
واكثر الوارث وزعم ان الطلاق في الصحة والقول قوله لتساوي الاختيار ولو كان الاصل عدم
الارث الامع بحق السب **الثالث** لوطي اربع في مرضه وتزوج ابعاء ودخل بها يوما
فيه كان الزوج يمين بالسقاية ولو كان له ولد لتساويين في الثمن **المقصد الثاني** فيما يتر

به تحرم المثلث اذا وقعت المثلث على الوجه المسترط حرمت المطلقة حتى ينكح زوجا غير المطلق
ويعتبر في ذوال التحريم شروط اربعة ان يكون الزوج بالغاً في المراهق تردد اشبهه انه
لا يحلل وان يطاها في القبل عطيا موجباً للعنف وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا با
وان يكون العقد دايماً لا فسخه ومع اسكالم الشرايط يزول تحريم المثلث وهل يهدم مادام
المثلث فيه روايتان اشهرهما انه يهدم ولو طلق مرة فترجعت المطلقة ثم تزوج
بها الاول بقيت معه على بثلث مستأنفات وهل حكم السابقة ولو طلق الذمية
بثلثا فترجعت بعد العدة ذمية ثم بانث صنف واسلمت حل الاول وكما جها بعقد
مستأنف وكذا كل من ترك والامة اذا طلقت مرتين حرمت حتى ينكح زوجا سواها كانت
تحت حراً عبداً ولا حل للاول بوطي المولى وكذا لا تحل لملكها المطلق لسبق التحريم
على الملك ولو طلقها مرة ثم اعتقت ثم تزوجها او ارجعها فبقيت معها على واحدة استصفا
للحال الاول ولو طلقها اخرى حرمت عليه حتى يحللها زوج والحضي يحلل المطلقة لثا
اذا وطئ وحصلت فيه الشرايط وفي رواية لا يحلل ولو وطئ الفحل قبل فاكسل حلت للاول
لمحقق الذمة منهما ولو تزوجها المحلل فارتد فوطئها في الردة لم يحل لانفساخ عقد
فروع **الاول** لو انقضت مدة فادعت انها تزوجت وفارقها ونقضت العدة
وكان ذلك ممكناً في تلك المدة قيل قبل لان في جملة ذلك ما لا يعلم الاسماء كالوطي في رد
اذا كانت ثلثة صدقت **الثاني** اذا دخل المحلل فادعت الاصابة فان صدقها حلت
للادول ان كذبها قيل يعمل الاول بما يغلب على ظنه من صدقها او صدق المحلل ولو قيل
يعمل بقولها على كل حال كان حسناً لعدتها فامة البينة بما تدعيه **الثالث** لو وطئها
محرماً كالوطي في الاحرام او في الصوم الواجب قيل لا تحل لانه منى عنه فلم يكن محرماً ولشاع

كلام

وقيل يحل الحق النكاح المستند الى العقد الصحيح **المقصود الثالث** في الرجعة بعد المراجعة
نطقا كقولها راجعتك وفعلها كالوطء ولو قبل او لاس بشهوة كان ذلك رجعة ولو قيل **الرجعة**
الى مقدم الرجعة لانها زوجة ولو انكر الطلاق كان ذلك رجعة لانه تضمن التمسك بالرجعة
ولا يجب الاشهاد في الرجعة بل يتجوز ولو قال راجعتك اذ انت اوان استت لو وقع ولو قالت
ستت وفيه تردد ولو طلقها رجعية فادعت فراجع لم يقع كالاتصاف ابتداء الرجعة وفيه تردد
ولو اسلمت بعد ذلك استأنفت الرجعة ان شاء ولو كان عنده ذميت وطلقها رجعية فادعت
في العدة قبل ان يجزى لان الرجعة كالعقد المستأنف والوجاهة لانها لو خرجت عن زوجيته
ففي كاستدامته ولو طلق وراجع فأنكرت الدخول بها او لا ونعت انه لا عدة عليها لاجبة وادع
هو الدخول كان القول قوطعا مع عينيها لانها تدعى الطاهر ورجعة الاخرى بالاشارة الدالة على
المراجعة وبطلان الفساح عن زنا سها وهو يشار واذ ادعت انقضاء العدة بالحيف في زمان
محمول بانكرت القول قوطعا مع عينيها ولو ادعت انقضائها بالاشهاد لم يقبل وكان القول قول الزوج
لانه اختلاص في زمان ايقاع الطلاق وكذا ادعى الزوج الانقضاء فالقول قوطعا لان الاصل
بقاء الزوجية او لا ولو كانت حاملا فادعت الوضع قبل قوطعا ولم تكلف احضار الولد ولو اد
الحمل فانكر الزوج فاحضرت ولدا فانكر ولادتها فالقول قوله لا مكان اقامة البينة بالولادة
واذا ادعت القضاء العدة فادعى الرجعة قبل ذلك فالقول قول المرأة ولو راجعها فادعت
بعد الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة فالقول قول الزوج اذ الاصل صحة الرجعة ولو ادعى
انه راجع وزوجته الامة في العدة فصدقه فانكرت المولى وادعى رجوعها قبل الرجعة فالقول قوله
الزوج وقيل لا يكلف العين لمعلق حق النكاح بالزوجين وفيه تردد **المقصود الرابع**
في جواز استعمال الحيل بموتها لتوصل بالحيل المباعدة دون الحجة في اسقاط ما لا يحل

ثبت ولو توصل بالحيلة ثم اتمت الحيلة فلو ان امرأة حملت ولدها على الزنى باسراء ليقع اياه
من العقد عليها او بامته يريدان يتبرأ بها فقد فعلت حراما من الموطوءة على قول
من ينشئ الحرمة بالزنا اما لو توصل بالحيل كالوسيق الولد الى العقد عليها في صورة الفرج
لم يأنم ولو ادعى عليه دين قد برى منه باسقاط او تسليم فحشى من دعوى الاسقاط ان يقبل
اليمين المدعى لعدم البينة فانكر الاستدانة وحلف جازم بغير طعن يورى ما يخرج عن الكفا
وكذا وحشى المحسب بدين يدعى عليه فانكر البينة ابدان المدعى اذا كان محقا ونيته الحقة
اذا كان مظلوما في الدعوى ولو اكرهه على اليمين انه لا يفعل شيئا محلا لخلف ونفى ما يخ
بدع من تحت جازم مثل ان يورى انه لا يفعله بالشام او بحر اسان افي السماء او تحت الارض في
اجس على الطلاق كرها فقال لا رجعتي طالق ونفى طلاقا سالفا او قال نسيان طالق ونفى نسيان الطلاق
جازم ولو اكره على اليمين انه لا يفعل فقال ما فعلت كذا وجعل ما فعله لا نافية صح ولو اضطر
الاجابة بنعم فقال معنى الابل او قال نعمام ومعنى نعمام البر فصدقه بالتخلص ليدأثر وكذا وحلف
ما اخذ حمله ولا ثورا ولا غنما او غني بالجمال السحاب بالبقرة القطعة الكبيرة من الاقط
وبالعنز الاكمة لو حثت ولو اتهم غيره في فعل فخلف لم يصدقه بطريق التخلص ان يقول
ما فعلت واحدها صدق ولو حلف بخبره مل في الرماة من جبهة فالخرج ان يعذر العذر
الممكن في هذا فذلك وامثالها سايع **المقصود الخامس في العدة** والنظر في ذلك يستد
فضولا **الوقول** لا عدة على من لم يدخل بها سواء بابت بطلاق او فسخ عدا المتوفى عنها
زوجها فان العدة تجب مع الوفاة ولو لم يدخل والدخول يتحقق بالبلوغ الحشفه وان لم ينزل
ولو كان مقطوع الانثيين لمحق الدخول بالوطى اما لو كان مقطوع الذكر سليم الانثيين قيل يجب
العدة لا مكان الحمل بالمأخذ وفيه تردد لان العدة ترتب على الوطى نعم لو ظهر حمل تحت

منه بوضعه لا مكان لانزال ولا يجب العدة بالخلو منفردة عن الوطى على الاشهر والخلو خلفا
 في الاصابة فالقول قول مع عنه **الفصل الثاني** في ذات الاقرار وهي المستقيمة
 الحيض وهذه تعد بثلاثة اقرار وهي الاطهار على اشهر الروايتين اذا كانت من سواها
 تحت حرا وعبد ولو طلقها واحضت بعد الطلاق بمظنة احتسبت تلك المظنة قرءتم كانت
 قرائن اخرى فاذا رأت الدم الثالث فقد قضت العدة هذا اذا كانت عادتها مستقيمة
 بالزمان وان اختلفت وجبت الى انقضاء اقل الحيض اخذا بالاحتياط وقل زمان تقصير العدة
 ستة وعشرون يوما وكحظان لكن الاحتمال ليس من العدة وانما على دلالة على الخرج منها
 وقال الشيخ رحمه الله في من العدة لان الحكم بانقضاء العدة موقوف على تحققها والاول
 ولو طلقها في الحيض لم يقع ولو وقع في الطهر فحاضت مع انتفاء المظنة بحيث لا يحصل
 تخیل الطلاق في الحيض صح لوقوعه في الطهر المعتبر ولو بعد ذلك الطهر لا يعتد به
 الطلاق ولقد قيل في ذلك اقرار متنافه بعد الحيض **فروع** لو اختلفت اوقات كان قد
 من الطهر خراجا بعد الطلاق واكثر فالقول قولها لانها ابصر بذلك والمرح في الطهر والحيض
الفصل الثالث في ذات الشهر والى الحيض وهي في سن من تحيض تعد من الطلاق
 والفسخ مع الدخول بثلاثة اشهر اذا كانت حرة وفي ايايته والتي لم تبلغ روايتان احدهما
 انما تعد ان بثلاثة اشهر والآخرى لعدة عليها وهو الاشهر وحدها لياس ان تبلغ سنين
 سنة وقيل في القرشية والبطية ستين سنة ولو كان مثلها تحيض اعتدت بثلاثة
 اشهر اجماعا وهذه اتراعى الشهر والحيض فان سبقت الاطهار فقد خرجت في العدة وكذا
 ان سبقت الشهر اما لو رأت في الثالث حيضا وانقضت المائتين او المائتين
 صبرت تسعة اشهر لاحتمال الحمل لو اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر وهي اطول عدة في ربه
 بغيره

الطلاق

عامة تصبر سنة ثم تعد بثلاثة اشهر ونزولها الشيخ رحمه الله في النهاية على ان
 الدم الثالث وهو حكم ولو رأت الدم مرة لم يبلغت الياس اكملت العدة بشهرين ولو استمر
 بالعدت الدم مشتبها رجعت الى عادتها في زمان الاستقامة واعتدت به ولو لم تكن
 لها عادة اعتبرت بصفه الدم واعتدت بثلاثة اقرار ولو اوشبعت رجعة الى عادة لها
 ولو اختلفت اعتدت بالاشهر لو كانت لا الا في سنة اشهر او في خمسة اعتدت بالاشهر
 ومتى طلق في اول الهلال اعتدت بثلاثة اشهر اهله ولو طلق في ثمانية اعتدت بثلاثة
 واخذت من الثالث بعد الفات من الشهر الاول وقيل بثلثين وهو شبه **فروع**
 لو اذابت بالحل بعد انقضاء العدة والنكاح لم يطل وكذا لو حدثت الرية بالحل بعد العدة
 وقبل النكاح اما لو اذابت به قبل انقضاء العدة لم تنكح ولو انقضت العدة ولو قيل بالاجاز
 ما لم يتيقن الحمل كان حسنا وعلى التقدير ان لو طهر حمل بطل النكاح الثاني لتحقيق وقوعه
 في العدة **الفصل الخامس في الجاهل** وهي تعد في الطلاق بوضعه ولو بعد الطلاق
 بلا وضل سوا كان اما او غير تام ولو كان علقه بعد ان يحقق الله حمل ولا عبرة بما يثبت فيه
 ولو طلق فاعتد الحمل صبر عليها اقصى الحمل وهو تسعة اشهر ثم لا يقبل دعواها وفي رواية
 سنة وليس مشهورة ولو كان حملها اثنين بابت بالاول ولا ينكح الا بعد وضع الاخير ولا
 انها لا يتبين الا بوضع الجميع فلو طلق حايلا طلاقا وجبا ثم ماتت في العدة استأنفت عدة
 الوفاة ولو كانا يتبين انقضت على اتمام عدة الطلاق **فروع الاول** لو حملت من زنا طلقها
 الزوج اعتدت بالاشهر لا بالوضع ولو وطئت بشبهه والحق الولد بالواطي بعد الزوج عنها
 لو طلقها الزوج اعتدت بالوضع من الواطي ثم استأنفت عدة الطلاق بعد الوضع **الثاني**
 اذا انفك الزوجان في زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضع كان القول قولها لانها

اشهر

تحيض

الراجح

اختلاف في الولادة وهي فعلها ولو انفك في زمان الوضع واختلاف في زمان الطلاق والقول
قوله لانه اختلاف في فعله وفي المسكتين اسكال لان الاصل عدم الطلاق وعدم الوضع فالقول
قول من ينكرهما **الثالث** لو اقرت باقضاء العدة ثوجابت بولدها ستة اشهر فصاعدا من طلوعها
فيل لا يلحق بالاشبه الحاقه باليتيم او نراضي الحاقه **الفصل الخامس في نكاح الوفاة** تعتد الحرة
المتكوجة بالعقد الصحيح اربعة اشهر وعشر اذا كانت حايلا صغيرة كانت او كبيرة بالغ كان حيا
او لو يكن دخل بها او لم يدخل بغيره من اليوم العاشر لانه نهاية اليوم ولو كانت حاملا
اعتدت باعده الاجلين ولو وضعت قبل استكمال اربعة الاشهر وعشر الايام صبرت الى اقضاءها
ويلزم المنق في عنها الحداد وهو ترك ما فيه زين من الثياب والادهان المقصود بهما الزينة والطيب
ولا بأس بالنوب الاسود والازرق لبعده عن شبه الزينة ويستوى في الصغيرة والكبيرة والمسلمة
والذمية وفي الامة تردد اظهر انه لا حداد عليها ولا يلزم الحداد المطلقة بانه كانت اجرة
ولو وطئت المرأة بعقد الشبهة ثم ماتت اعتدت عدة الطلاق حايلا كانت او حاملا وكان
الحكم للوطي للعقد اذ ليست زوجة **تفريع** لو كان له اكثر من زوجة فطلق واحدة لا يعينها فان
قلت النقيب شرط فلا طلاق وان لو شرط ومات قبل النقيب فعل كل واحدة الاعتد اربعة
الوفاة تغليب الجانب الاحتمال دخل بهن او لم يدخل وكون حوامل اعتدن باعده الاجلين وكذا لو طلق
احديهن باينا ومات قبل النقيب فعلى كل واحدة الاعتد اربعة الوفاة او لو ميتين قبل الموت انصرت
الى المعينة وتعتد من حين الطلاق لاس من حين الوفاة ولو كان رجيا اعتدت عدة الوفاة من حين
الوفاة والمفقود ان عرفت جنسه او انفق على زوجته وليه فلا خيارا له ولو جعل جنسه ولو يكن منفق
عليها فان صبرت فلا بحث وان رفعت امرها الى الحاكم لاجلها اربع سنين ومضى عنه فان عرفت
جنس صبرت وعلى الامام ان ينفق عليها من بيت المال وان لم يعرف جنس امرها بالاعتد اربعة

ذلك

ثم يحل
للزوج فلو جاء نرجسا وقد خرجت من العدة ونكحت فلا يسيل عليها وان جاء وهي في العدة فهو
اسلك بها وان خرجت من العدة ولم يزوج فيه روايان اشهرهما انه لا يسيل عليها **تفريع**
لو نكحت بعد العدة او معها او بعدها لان العقد الاول سقط باعتباره في نظر الشارع فلا يحكم له
كما لا حكم بحيوته **الثاني** لانفت على الغايبة زمان العدة ولو حضر قبل اقضاءها نظر الى حكم الحاكم
بالفرقة وفيه تردد **الثالث** لو طلقها الزوج او طاهره او نفق في زمان العدة صح لان العدة باقية
باقية ولو انفق بعد العدة لم يقع لاقطاع العدة **الرابعة** اذا انت بولدها بعد مضي ستة اشهر
من دخول الثاني لحق به ولو ادعاه الاول وذكر انه وطئها ستر المصلحة الى عواده وقال الشيخ يفرج
بينهما وهو بعيد **الخامسة** لا يرثها الزوج لو ماتت بعد العدة وكذا لثمة والتردد لو مات
احدهما في العدة والاشبه الارث **الفصل السادس** في عدة الامراء والاستبراء عدة
الامة في الطلاق مع الدخول قرآن وهما طهران وقيل حيضان والاول اشهر اقل زمان ينقضي
به عدةها ثلثة عشر يوما ونحوه والبحث في المظنة الثانية كل في الحرة وان كانت لا تحيض
وهي في سن من تحيض اعتدت بغيره نصف سنوا كانت تحت حرا وعبد ولو اعقت ثم طلقت فعادها
عدة الحرة وكذا لو طلقت طلاقا رجيا ثم اعقت في العدة اكلت عدة الحرة ولو كانت باينا اقتعدت
الامة وعدة الذمية كما تحرق في الطلاق والوفاة وفي رواية تفت عدة الامة وهي ثمانية اشهر والامة
من الوفاة شهران وخمسة ايام ولو كانت حاملا اعتدت باعده الاجلين ولو كانت ام ولد لم يكن لها
كانت عدتها اربعة اشهر وعشر او لو طلقها الزوج بوجبة ثومات وهي في العدة استاقت
عدة الحرة ولو لم يكن ام ولد استاقت للوفاة عدة الامة ولو كان الطلاق باينا اعتدت عدة الطلاق
حسب ولو مات زوج الامة ثم اعقت اقتعدت عدة الحرة تغليب الجانب الحرة ولو كان الموطأ طاهيا
ثم دبرها اعتدت بعد وفاته اربعة اشهر وعشر ايام ولو اعقت في حيوتها اعتدت بثلثة

الاول

ثم بان بوث الزوج كان العقد الثاني صحيحا ولا عدة سواء كان بوثه قبل العدة ام

حامل او روى انه سيق عليها من نصيب الحمل في الرواية بعد لها انبتت حيث شئت **المسألة**
الرابعة لو تزوجت في العدة لم يصح ولو ينقطع عده الاول فان لم يدخل الثاني فهي في عده الاول
وان وطئها الساقى عالمها بالتحريم والحكم كذلك حملت ولو حمل ولو كان جاهلا ولم تحمل لقت عده
الاول لانها سبق واستأنفت اخرى للثاني على أشهر الروايتين ولو حملت وكان ما يدعى على
انه الاول اعتدت بوضعه له ولثاني بثلثه اقرا بعد وضعه وان كان هناك ما يدل
على الثاني اعتدت بوضعه له واحملت عده الاول بعد الوضع ولو كان ما يدل على انفسا
اقتت بعد وضعه عده الاول واستأنفت عده الاخير ولو احتمل ان يكون منه ما قيل فترجع بينهما
فيكون الوضع عده لم يلحق به وفيه اسكال ينبغي ان يكونها فاشا للثاني بوطئ الشبهة فيكون
الخامسة تعتذر وجهها من حين الطلاق او الوفاة وتعتد من الغاييب في الطلاق من
من وقت الوقوع وفي الوفاة من حين البلوغ ولو اجبر غير العدة لكن لا تنكح الا مع البتة وثمة
الاخترا بثلث العدة ولو حملت الطلاق لم تعلم الوقت اعتدت عند البلوغ **السادسة** اذا
طلقها بعد الدخول ثم راجع في العدة ثم طلق قبل ان يسلم لها استأنفت عده لبطان الاقرب اليها
ولو راجعها بعد الرجعة قال الشيخ رحمه الله الاقربى الاعداء وهو بعد لانه خالع عند عقد نكاحه
الدخول اما لو راجعها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول لم يلزمها العدة لان العدة
الاولى بطلت بالفراس والعقد الثاني لم يحصل معه دخول وقيل يلزمها العدة لانها لم يكمل العقد
الاولى والاولى اشبه **السابعة** وطئ الشبهة ينقطع معه الحد يجب العدة ولو كانت المرأة عاتمة
بالحرز وجعل الواطئ حرة والنسب وجبت العدة وتحد المرأة وينقطع معها ولو كانت الموطوءة حرة
لحق الولد وعلى الواطئ ثمة لمزلة حسن سقط معها الامة وقيل العشرة ان كانت تكره ونقص العشرة
ان كانت ثيبا وهو المروى **الثامنة** اذا طلقها باينام وطئها بشبهة قبل تدخول العدة ان لانها

انه

لواحد وهو حسن حامله كانت او حاملا **التاسعة** اذا نكحت في العدة الرجعية وحملت من النكاح
اعتدت بالوضع من الثاني اكملت عده الاول بعد الوضع وكان للاول الرجوع في تلك العدة
دون زمان الحمل **كتاب الخلع والمبارات** والنظر في الصيغة والعدة
والشرايط والاحكام اما الصيغة فان يقول خلعتك على كذا او فلهذه تحتلعتك على كذا وهل يقع
عجز المروى نفسه وقال الشيخ لا يقع حيث تبع بالطلاق ولا يقع بغيره من مجرد اذن لفظ الطلاق
ولا فاشمكت ولا ابتنت ولا ابتنت ولا بالمقابل وسبقه لا يجزئ بل لفظ الخلع هل يكون فخا
او طلاقا قال المرتضى هو الطلاق وهو المروى وقال الشيخ الاول ان يقال فسخ وهو محرم فيقال
هو فسخ لم يعتد به في عده الطلقات ويقع الطلاق مع الفدية باينام وان الفرض لفظ الخلع
فروع الاول لو طلبت منه طلاقا بعوض فسخ العها مجرد اذن لفظ الطلاق لم يقع على
القولين لو طلبت خلعها بعوض فطلعت به لم يلزم البذل على القول بوقوع الخلع بمجرده فسخا ولم يلزم
على القول بان طلاق او الله يقتضيه الطلاق **الثاني** لو ابتداء فقال لا تنكحني قال بالفرق
عليك الفسخ الطلاق وجب ولم يلزمها الالف ولو تبرعت بعد ذلك بضمها لانه ضمان
مالها لم يجز لو دفعها اليه كانت مستأنفة ولا يصير المطلق بدفعها باينام **الثالث** اذا
قالت طلقني فالف كان الجواب على الفدية فان قاضى لم يستحق عوضا وكان دجيا **النظر الثالث**
في الفدية كل ما صح ان يكون مهر صح فدا في الخلع ولا يقدر فيه بل محذور ولو كان ايدا ما وصل اليها
من مهر غيره واذا كان قابلا فلا بد من ذكر جنبه ووصفه وقدره ويكتفى في الحاضر المساهمة
وينصف من الاطلاق في غالب نفقة البلل مع التيقن في ما عين ولو راجعها على الف ولم يذكر
المهر ولا قصد فسخ الخلع ولو كان هذا اياكم المسلم كما تحذف الخلع وقيل يكون دجيا
وهو حوان اتبع بالطلاق والا كان البطان احق ولو راجعها على خلع فان خلعها صح وكان له

هذا استنباط الحكم من الفقه حيث لا يكون مقصودا عليه
فمنه ما عرفت بان تعدد الحكم من المفسرين
في غيره كقول المروى في هذا الموضع الاول
والشيخ بان الجاهل من الغرض فخر

هبة م

بقدر دخل ولو خال على حمل الدابة او المجارية ليصح ويصح بدل العدا منها ومن وكيلها ومن ضمنه
باذنها ويصح من المتبرع فيه تربية والاسبب المنع اما لو طلقها على الف من مالها وعلى غيرها
او على غيرها وعلى غيرها صح فان لم يرض بدفع البدل صح الخلع ومن المتبرع وفيه تردد ولو جاز
في عرض الموت صح وان بدلت اكثر من الثلث وكان من الاصل وفيه قول ان لا يدين من الثلث
الثلث وهو اشبه ولو كان الفداء رضاعا وله صح شرط تعيين المدة وكذا لو طلقها على نفقة
بشرط تعيين القدر الذي يحتاج اليه من الماكل والكسوة المدة ولو مات قبل المدة كان المطلق مستيفاً
ما بقى فان كان رضاعاً رجع باجره مثله وان كان انقضاء صح بمثل ما كان يحتاج اليه قبل المدة
مثله او قيمه ولا يجب عليها دفعة دفعة بل ادراة المدة كما كان يستحق عليها الوقي لو طلقها
قبل القبض لم يطل استحقاقه ولم يمسك مثله او قيمته ان لم يكن مثلياً ولو خالها بعوض ضمن
فان وجد ما دفعته على الوصف الا كان له رد المدة المطالبة بما وصفه ولو كان معيناً فبان
رد طالب بمثله او قيمته وان شاء امسك بالادش وكذا لو خالها على عبد على الله
فبان رجحاً او ثوباً انه يقع فبان اسلمها لو خالها على ابره فبان كما اصح الخلع وله قيمة
الاسير لم وليس لها مسالك ككتان لا خلعاً ولا محسن ولو دفعت الفاقالت طلقه بما تتي
سنت لم يصح البدل ولو طلق كان رجحاً او الفطحا ولو خالعت اشتين بغيره واحدة صح كما
بينهما بالسويد ولو قالت اطلقت بالف مطلق واحدة كان له النصف ولو عقب بطلاق لاخري
كان رجحاً ولا عوض له لما خالها عن الاستدعاء المقنن لتجمل ولو خالها على عينا
مستحقة قبل بطل الخلع ولو قيل يصح ويكون له القيمة او المثل ان كان مثلياً كان حساناً ولو طلق
من الامة فان اذن مولاهما النصف الاطلاق الى الافدا بمجر المثل ولو بدلت زيادة عنه
يصح ويكون لادته لذمتها شفع بها بعد العتق واليسار وتبع باصل البدل مع عدم الاذن والبدل

على انه

انه

عينا فاجاز المولى صح الخلع والبدل والا صح الخلع دون البدل ولزمها قيمته او مثله تتبع به
بعد العتق ويصح بذلك المكتبة المطلقة ولا اعتراض للمولى اما المشرطة فكانت **النظر**
الثاني في الشرايط وتعتبر في الخلع شرطان بعد البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد
فالبيع مع الصغير ولا مع الجنون ولا مع الاكراه ولا مع السكر ولا مع الغضب الراجع للقصد ولو
خال على الطفل بعوض صح ان لم يكن طلاقاً وسطل مع القول بكونه طلاقاً وتعتبر المختلعة ان
يكون طاهر اطهرها لو جامعها فيه اذا كانت مدخولاً بها غير ناسية وكان حاضراً معها وان يكون
انكرهية من المرأة ولو قالت لا دخل عليك من كرم لم يجب خلعها بل سبب وفيه رواية ب
ويصح خلع الحمل مع رد يدا الدم كما يصح طلاقها ولو قيل انها تحضن كذا الذي لا يدخل بها ولو كان
حاضراً وخلع الياسية وان طليها في طهر الخلع العدة وتعتبر في العقد حضور شاهدين دفعه ولو
افترقا الوقيع وتجردت عن شرط ويصح الخلع من المحجج بكتمان او فليس ومن الذي واخرجه ولو كان البذل
محرماً او خسر سراج ولو اسلم او اسلم احدهما قبل الاقباض ضمن العتق عنه مستحقة والشرط
انما يبطل اذا لم يقضه العقد فلو قال فان رجعت وصفت لم يبطل بهذا الشرط لانه مقنن الخلع وكذا
لو شرطت هي الرجوع في العتق اما لو قال خالعتك ان شئت لم يصح ولو شادت لانه شرط ليس بعوضاً
وكذا لو قال ان صمت على الف او ان اعطيني او ما شاكله وكذا شدة او مهاداة او وقت او اي حين
النظر الرابع في الاحكام وهي مسائل الاول لو اكرهها على العتقية فعل حرماً ولو طلق به
صح الطلاق ولو سلم العتقية وكان له الرجعة **الثانية** لو خالها والاختلاق مليتة لم يصح الخلع لم يملك
العتقية ولو طلقها والحال هذه بعوض لم يملك العوض وجميع الطلاق وله الرجعة **الثالثة** اذا
اشت بالفايسة جاز عضلها النفس بنفسها وقيل هو منسوخ ولم يثبت **الرابعة** اذا اصر الخلع فلا
رجعة له ولو الرجوع في العتقية ما دام في العدة ومع رجوعها يصح ان شاء **الخامسة** لو خالها

علمه

وشروط الرجعة لرجوع وكذا لو طلق بعوض **السادسة** الخلفه لا يلحقها طلاق بعد الخلع لان التنا
 مشروط بالرجعة ثم لو جعت في العديده فخرج جازا استيناف الطلاق **السابعة** اذا قالت طلقته بكذا
 بالث فطلقها قال الشيخ لا يصح لانه طلاق بشرط والوجاهة طلاق في مقابلته بكذا فلا يصح طلاقا
 الثلث ولا يصح البطل وان طلقها بكذا فامسك لانه لم يفعل ما سلكه وقيل يكون له الثلث لو وقع
 اما لو قصدت الثلث التي تحملها رجعتان صح فان طلق لثا فله الالف وان طلق واحدة قيل له لث
 الالف لانها في مقابلته الثلث فاقضى بقسط المقدار على الطلقات بالسوية وفيه تردد ومنشأه
 الالف لا يجزئ في مقابلته الثلث بما لا يقضي القسط مع الاضرار ولو كانت معه على طلاقه فقال طلق
 لثا بالث فطلق واحدة كان له لث الالف وقيل له الالف ان كانت علة والثلث ان كانت علة
 وفيه الاسكال **الثامنة** لو قالت طلقني واحدة بالث فطلق بكذا لا يلا وتحت واحد فله الالف ولو قالت
 طلقني واحدة بالث فقال است طلقني فطلق طلقني بالث فله الالف وان قال الالف في
 مقابلته الالف فالالف لو كانت الطلقة بآية ولو قال في مقابلته الثانية كانت الالف رجعية و
 المايته والعديده ولو قال في مقابلته الكل قال الشيخ وقعت الالف وله لث الالف وفيه اسكال
 حيث اقيمه ما التمه **التاسعة** اذا قال ابوها طلقها وانت بري من صداقها فطلق طلق
 رجعي ولو يلزمها الايراد ولا يصح ما لا **العاشر** اذا وكلت في خلعها مطلقا اقضى خلعها بها
 المثل بعد انقضاء البذل وكذا الزوج اذا وكل في الخلع فطلق فان بذل وتكلمها زيادة عن مهر المثل
 بطل البذل ووقع الطلاق رجعي ولا يصح الوكيل لو خالعها وكيل الزوج باقل من مهر المثل بطل
 الخلع ولو طلق بثلث البذل لم يقع لانه ضل غير ماذون فيه ويلحق بالاحكام مسائل التزاح وعمل
 اذا انفك في العدة واختلف في المحسن القول قول قول المرأة **الثانية** لو انفك على ذكر القدر
 المحسن واختلف في الادارة قبل بطل وقيل على الرجل البينة وهو شبه **الثالثة** اذا قال الخلعك

في قوله طلقني واحدة
 بالث فطلقها قال الشيخ
 لا يصح لانه طلاق بشرط
 والوجاهة طلاق في مقابلته
 بكذا فلا يصح طلاقا
 الثلث ولا يصح البطل

على الف في ذمتك ومالت ببل في ذمته ذيل فالبينة عليه والعين عليها ويستقط العوض ثم
 ولا يلزم ذمته وكذا لو قالت بل خالعك فلان والعوض عليه اما لو قالت خالعك بكذا فضمنه
 عين فلان او وزنه عن لزمها الا انهما لو يكن بينه لانهما دعوى محضنة ولا تثبت على فلان
 مجرد دعواها واما المبادة فهو ان يقول بآيات كذا فأت طالق محيى به بت على كراهية
 كل واحد من الزوجين صاحبه ويشترط اتباعها باللفظ الطلاق ولو اقتصص المبادى على اللفظ المبدا
 لم يقع به فرفقه ولو لم يبدل من بآياتك فاستحك او ابتك او غير من اللفظ اصرح اذا ابتغى بالطلا
 اد المتقصر للفرقة اللفظ الطلاق لا غير لو اقتصص على قولها انت طالق بكذا صح وان كان مباراة
 اذ هي عبارة عن الطلاق بعوض مع منافاة من الزوجين ويشترط في المباراة ما شرط في
 المحال والمخالفة ويقع الطلقة مع العوض بآية ليس للزوج معها رجوع الان ترجع الزوجة في
 العديده ويرجع ما دامت في العدة والمباراة الرجوع في العدة ما لم يقض عدها والمباراة كالمخلع
 لكن المباداة كالمخلع لكن المباراة مرتبة على كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه وتثبت المخلع على
 كراهية الزوجة ويأخذ في المباراة بقدر ما وصل اليها منه ولا تخل للمباراة في الخلع جازا
 وتيق الفرقة في المبادة على اللفظ الطلاق انما انا وفي الخلع على الخلع **كتاب**
النهار والنظر فيه يستدعي بيان من خمسة **الاول** في الصيغة وهو ان يقول انت على
 كظهر لى وكذا لو قال هذه او ما شاكل ذلك من اللفظ الدالة على غيرهما لاجرة باختلاف اللفظ الصلابة
 كقوله انت منى او عندي ولو شبهها بظهر لحدى المحرمات نسب او رضاعا كالام والاخت فيه روايتان
 اشهرهما الوقوع ولو شبهها بسيدامة او شبهها او بطنها قيل لا يقع اقصارا على منطوق الآية وبالوقوع رواية
 فيها ضعف اما لو شبهها بغير امة بما عدا القطة الطهر لم يقع قطعاً ولو قال كأمى او مثل التي قيل لا يقع
 ان قصد به الطهار وفيه اسكال منشأه احصا ص الظاهر بعوضه الشئ والمتمسك في الحل بغيره

ولو شبهها بحمة بالمصاهرة ختمها مقدا كأم الزوج وبنت زوجته المدخول بها وزوجة الابن
لو يقع به الظهار وكذا لو شبهها باخت الزوج أو بنتها أو خالتها ولو قال كظهر أبي أو أخي أو عني لم يكن
شياء وكذا لو قال أنت علي كظهر أبي أو أخي ولو شرط في وقوعه حضور عدلين بيمينان نطق المظاهر
ولو جعله مينا لم يقع ولا يقع الامتناع فلو علقه بالعضاء الشراء ودخلوا الجمعة لم يقع على القول الاظهر وقيل
يقع وهو باء وهل يقع في اضرار قبل الاوفيه اسكال منشاء التمسك بالعموم وفي وقوعه موقوف
على الشرط تردد اظهر الجواهر ولو قيد بمدة كان بظاهر منها شهرا او سنة قال الشيخ لا يقع فيه ولا يكمل
مستند الى عموم الآية وربما قيل ان قصرت المدة عن زمان التبريس لم يقع ويخصيص للعموم بالحكم
المخصوص وفيه ضعف **فروع** لو قال انت طالق كظهر أبي وقع الطلاق وكذا الظهار وقصد
لو يقصد به وقال الشيخ رحمه ان قصد الطلاق والظهار صح اذا كانت الطلقة وجعية فكانه قال
انت طالق انت كظهر أبي وفيه تردد لان البينة لا تستقل بوقوع الظهار ما لم يكن اللفظ التصريح
الذي لا احتمال فيه وكذا لو قال انت حرام كظهر أبي ولو طاهر احدى زوجتي ان ظاهره تنقيح الظاهر
الضرة وقع الظهار ان لو طاهرها ان ظاهره فلا تة الاجنبية وقصد النطق بلفظ الظهار صح الظهار
مواجهتها وان قصد الظهار الشرعي لم يقع طهارا وكذا لو قال لاجنبية ولو قال فلا تة من غير وجه
فترجها وظاهرها قال الشيخ يقع الظهار ان وهو حسن **الفصل في المظاهر** وتعرفه بالبايع وكما في
والاختيار والعقد فلا يصح طهارا الطفل **والا** المكره ولا فائدة العقد بالسكر او الاغواء
الغضب ولو طاهر ونوى الطلاق لم يقع طلاق لعدم التلطف المعتدلة لظاهر عدم القصد ويصح
الحكم والجواب ان قلنا بتجريم ما عدا الوطى مثل الملازمة وكذا يصح من الكافر منعه الشيخ الفان
المعتدلة الكفارة والمعتمد ضعيف لا مكانها بقديم الاسلام ويصح من العبد **الفصل في المظاهر**
ويشترط ان يكون مكروهة بالعقد لا يقع بالاجنبية ولو علقه على الكساح وان يكون طاهر المظاهر

فيه اذ كان زوجها حاضرا وكان مثلها تخفى ولو كان غائبا صح وكذا لو كان حاضرا وهي بائنة او لم
تبلغ وفيما شرط الدخول تردد والمروى اشترطوا القول الاخر مستند التمسك بالعموم وهل يقع
بالمستمتع بها فيه خلاف والظاهر الوقوع في الموطوعة بالملك تردد والمروى الله يقع كاتبع بالحق
ومع الدخول يقع ولو كان الوطى دبرا صغيرا كانت او كبيرة مجتنبه او عاقلة وكذا يقع بالرفق والمزنية
التي لا توطأ **الرابع** في الاحكام وهي مسائل **الاولى** الظهار محرم لانصافه بالتمسك وقيل لا يحجب
فيه لعقيدته بالعقوبة **الثانية** لا تحب الكفارة بالتلفظ وانما يجب بالعروة وهو اداة الوطى الا
انه لا استقرار لها بل معنى العجب تحريم الوطى حتى يكفر ولو طوى قبل الكفارة لزمه كفارة وان ولو كرر الوطى
تكررت الكفارة **الثالثة** اذا اطلقها رجعا ثم راجعها لم يحل له حتى يكفر ولو خرجت من العدة
ثم تزوجها ووطئها فلا كفارة وكذا لو طأها بلينا او زوجها في العدة ووطئها وكذا لو ماتت احدا
او اتدا او اتدا احدها **الرابعة** لو طاهر من زوجته الامة ثم ابتاعها فقد بطل العقد ولو طأها
لمالك لم يجب عليه الكفارة ولو ابتاعها من غيرها غير الزوج ففسخ سقط حكم الظهار ولو تزوجها
الزوج بعقد مستأنف لم يجب الكفارة **الخامسة** اذا قال انت كظهر أبي ان شاذ زيد فقال انت
وقع على القول بدخول الشرط في الظهار ولو قال انشاء الله لم يقع ظهارا **السادسة** لو طأها
اربعة بالخط واحد كان عليه عن كل واحد كفارة ولو طأها من واحدة مرارا وجب عليه بكل من كفارة
فرق الظهار اذا بعده من يفتينا من بطل ولو طأها قبل التكفير لزمه عن كل ووطى كفارة واحدة
السابعة اذا اطلق الظهار حرم عليه الوطى حتى يكفر ولو علقه بشرط جازا الوطى ما لم يسل
الشرط ولو وطى قبله لم يكفر ولو كان الوطى هو الشرط ثبت الظهار فعلة ولا تستقر الكفارة حتى يعين
وقيل يحبس الوطى وهو بعيد **الثامنة** يحرم الوطى على المظاهر ما لم يكفر سوا كفر بالعقود او
الصيام او الاطعام ولو طأها في خلال الصوم استأنف وقال شاذ منا لا يبطل التتابع وهو خلاف

يحرم عليه ما دون الطهر كالبهائم والملازمة من عدم لانه ما به وفيه اسكال نشا من اختلاف
المفسر **السبعة** اذا عجز المظاهر عن الكفارة او ما يقع مقامها بعد الاستغفار وقيل يحرم عليه
حتى يكفر وقيل يحرم الاستغفار وهو اكثر **العاشق** اذا صبرت المظاهرة فلا اعتراض فان عجزت
امرها الى الحاكم خيره بين الكفيرة والرجعة اذا الطلاق وانظر ثلثه اشهر من حين المرافعة
انقضت المدة ولو نكح احداهما صحت في المظنة والمشرع يحث على احدى ما ولا يجبر على الطلاق
تضييقا ولا يظلم عنه **ويذكر** في تلك المطر في الكفارة وفيه مقاصد **الاولى** في ضبط الكفارة
وقد سبق الكلام في كفارات الاحرام فلذلك سوي ذلك في مرتبة وغيره وما حصل فيه
الامران وكفارة الجمع فالمرتبة تلك كفارة الظاهر وقيل الخطا وحكي في كل واحدة العتق
فان عجز عن العتق شهرين متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكينا وكفارة من افطر في يوم فضا
شهر رمضان بعد الن والاطعام عشرة مساكين فائض في ايام متتابعات والخيرة كفارة
من افطر في يوم من شهر رمضان وجوب صومه باحد الاسباب الموجبة للتكفير وكفارة من افطر
يوما نذر صومه على شهرين متتابعين وكذا كفارة الحنث في العهد وفي التردد على التزويج
في كل واحدة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا على الاقل وما حصل
فيه الامران كفارة العيدين وهي ثلثه او اطعام عشرة مساكين او كسوته فان عجز صام ثلثه ايام
وكفارة الجمع هي كفارة من عجز عن صيام شهرين متتابعين او عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين
مسكينا **المقصد الثاني** فيما اختلف فيه وهو سبع **الاول** من حلف بالبراءة فبطلت كفارة ظهارة
عجز بكفارة يمين وقيل لا ثم ولا كفارة وهو شبه **الثاني** في جز المرأة شعرها في المصائب عقوبة
او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وقيل مثل كفارة الظهارة **والاول** مروي وقيل لا ثم
ولا كفارة استضعاف المرأة وتمسكها بالاصل **الثاني** في جز المرأة شعرها في المصائب عقوبة

وجعلها وشق الرجل رقبة في صوت ولدة او زوجته كفارة يمين **الرابعة** كفارة الخيض مع
والعلم بالتحريم والتمكن من المكفر قبل استحبابه وقيل يجب وهو الا حوط ولو وطئ امته حائضا كف
ثلثه امداد من طعام **الخامسة** من تزوج امرأة في عتقها فارق وكفر بحبته اصوغ من قيق
وفي وجوبها خلاف والاستحباب اشبه **السادسة** من نام على العشاء حتى جاوز نصف
الليل اصبح صائما على رواية فيها ضعف ولعل الاستحباب اشبه **السابعة** من نذر صوم يوم
فجرحه اطعم مسكينا مدين فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله وربما انكر ذلك
قوم بنا على سقوط النذر مع تحقق العجز **المقصد الثالث** في فضال الكفارة وهي العتق لا
والصيام **القول في النكاح** وتعين على الواحد في كفارات المرتبة ويحقق الزوجان على
الرقبة او ملكة الفتن مع اسكان الابتياع ويعتبر في الرقبة ملكه او صاف **الاول**
الايمان وهو عتق كفارة العتق اجماعا وعجزها على التردد والاشبه اشراط والمراد بالايان
هنا الاسلام او حكمة ويستوى في الاجراء الذكر الانثى والصغير والكبير والطفل في حكم المسلم
ويجزي اذا كان ابواه مسلمين او احدهما ولو حين تولد وفي رواية لا يجزي في العتق خاصة الابناء
الحنث وهو حنث فلا يجزي الحمل ولو كان ابواه مسلمين وان كان يحكم المسلم واذا بلغ المملوك اخر من الجن
كاوان فاسلم بالاشارة حكم باسلامه واجز ولا يفتقر مع وصف الاسلام في الاجزاء الى الصفاق
ويكفي في الاسلام الاقرار بالشهادتين ولا يشترط التبري مما عدا الاسلام ولا يحكم بسلامه المبيح
اطفال الكفار سواء كان معه ابواه الكفار ان او انفرد به التابى المسلم ولو اسلم المراهق لحكم باسائه
على تردد وهل يفرق بينه وبين ابويه قيل نعم صوابه ان يستلزم عزمه وان كان يحكم الكافر
الثاني السلامة من العيوب فلا يجزي الاعرج ولا الاجنم ولا المقعد ولا التكل **الثالث** ان يطلع اذنه وان
بالحقق العتق بمجول هذه الاسباب ويجزي مع غيره ذلك من العيوب كالاصم والاخرس وقطعت

ادبهم

ان يطلع اذنه وان

احدى يديه او احدى وجبيه ولو قطعت رجلاه لو خيّر لحققت الاقدار ويجزى له الزنا ومنعه قوم
استبدلوا الوصفه بالكفر او لقصوده عن صفه الايمان وهو ضعيف **الوصف الثالث** ان
يكون تام الملك فلا يخفى المذهب ما لو سقض بغيره وقال في المبسوط والخلاف يجزى وهو اشبه ولا الكا
المطلق اذا ادى من مكاتبه شيئا ولو لم يورث او كان مشروطا قال في الخلاف لا يجزى ولعله نظرا الى
نقصان الرق لحققت الكفايه وطاهر كلامه في النهايه انه يجزى ولعله اشبه من حيث تحقق الرق
ويجزي الابن اذا لم يعلم موته وكذا يجزى المستولدة لحياتها ولو لقض بغيره من عيدين مشركين
يجزى اذ لا يسمى للثمنه ولو اعققت بغيرها من عيدين مشركين لثمنه فان نوى الكفارة
وهو لو سراج ان قلت انه يعققت بغيرها فان قلت لا يعققت الا بادا قيمه حصة **الربط**
فهل يجزى عند ادائها قبل ان يتم لحققت الرقبه وفيه تردد من اثاره محقق عق الشفص اخيرا
بذلك لغرض كالاعتاق ولو كان معصرا صح العتق في نصبه ولا يجزى عن الكفارة ولو ايسر بعد ذلك

لاستقرار الرق في نصيب الركب ولو ملك النصيب فهو عتاقه عن الكفارة صح وان فرق العتق
لحققت الرقبه ولو اعققت المهر من لربحها المهر من وقال الشيخ يصح مطلقا اذا كان من الكف
اداء المالا ان كان حالا او دينا بدينه ان كان من جلا وهو عبيد ولو قتل عمدا فاعتقه في الكفارة
للشيخ ولان الاشبه المنع وان قل خطا قال في المبسوط الخ عتقه لعلوا حوا لمجنى عليه رقبته وفي
النهايه يصح ونصيب السيد به المقتول وهو حسن ولو اعققت معتق بطله صح ولو لم يكن له عوض فان
شروط عوضا كان يقول له اعتقه وعلى غيره صح ولزمه العوض ولو تبرع بالعق عنه قال الشيخ نفذ
العتق عن المقتول ومن منعت عنه سوا كان المقتول عند حيا او ميتا ولو اعققت الوارث عن الميت قال
لا من مال الميت قال الشيخ يصح والوجه التوهم من الاجنبى والوارث في المنع او الجواز واذا قال يعققت
عبدك عنى فقال لحقت عنك فقد وقع الانفاق على الاخرى ولكن من ينقل الى الامس قال الشيخ رحمه الله

قوله لو اعققت المهر من لربحها المهر من
قوله لو اعققت المهر من لربحها المهر من
قوله لو اعققت المهر من لربحها المهر من

بعد قول المعلق اعققت عنك ثم يعق بعد وهو محكم والوجه الانقضاء على الثمرة وهو صحة العتق
وبراهينه الامس وما عداه محتمل ومثله اذا قال له كل هذا الطعام فقد اختلف ايضا في الوقت
الذي يملكه الاكل والوجه عندك ان يكون الحجة للتناول ولا ينقل الى ملك الاكل ويشترط في
الاعتاق شرط الاول النية لا عبادة فحتمل مجزاه فلا يخص باحدها الا بالنية ولا بد من نية الرق
فلا يصح العتق من الكافر فيما كان احريرا او من هذا التقديمية القرية في حقته ويعتبر به الميعاد
اجتمع لجان مختلف على الاشبه ولو كانت الكفارات من جنس واحد قال الشيخ يجزى منه الكفارة
مع القرية ولا يفتقر الى التيقن وفيه اسكال اما الصوم والاشبه بالمذهب انه لا بد منه من نية
التيقن ويجزى بغيرها الى الزوال **فروع** على القول بعدم التيقن **الاول** لو اعققت عبدك
كفارة نصيبه صح لحققت نية الكفارة ولا عبرة بالسبب مع اتخاذ الحكم **الثاني** لو كان عليه كفارات
ثلث متساوية في العتق والصوم والصدقة فاعتق ونوى القرية والكفيرة ثم عجز ففادى بغيره
متساوية من نية القرية والكفيرة ثم عجز ففادى بغيره من نية الكفيرة ولو لم يكن
لو كان عليه كفارة ولو لم يدر ما هي من قبل او غيرها فاعتق ونوى القرية والكفيرة **الرابع** لو شك
من نية ربه ففادى الكفيرة لا يجزى لان الشك لا يجزى فيه نية الكفيرة ولو نوى ابراء ذمته من ربه
كان جاز ولو نوى العتق مطلقا لا يجزى لان احتمال ارادة الطلوع اظهر عند الاطلاق وكذا لو نوى الكفارة
لانه قد يكون لاعتق كفارة **الخامس** لو كان عليه كفارة ثمان وله عبدان فاعتقهما ونوى نصف
كل واحد منهما عن كفارة صح لان كل نصف تخبر عن الكفارة المرادة وتحرر الباقي عنهما بالسرية ولو اعققت
نصف عبده عن كفارة معينة صح لانه ينعق كله دفعه اما لو اشترى اياه او عجز من يعق عليه ولو
به الكفيرة قال في المبسوط يجزى في الخلاف لا يجزى وهو اشبه لان نية العتق تنقل الى ملك
العتق لانه ملك تجزى فالسرية سابقة على النية فلا يصادف حصولها ملكا **الشرط الثاني** تجزى به

عن العوض قال لعبد انت حر وعليك كذا الجزى عن الكفارة لانه قصدا العوض ولو قال له
اعتق ملكك عن كفارتك ولك على كذا فاعقده لجزى عن الكفارة وفي وقوع العتق تردد قول
بوقوعه هل يلزم العوض قال الشيخ نعم وهو حسن ولو رد المالك العوض بعد قبضه لجزى عن
الكفارة لانه لو جزى حال الاعتاق فلم يجزى عنها **الشرط الثالث** ان لا يكون السبب
محرم ما فلو كل عبدا بان قلع عينه او قطع رجله ونحو ذلك فجزى العتق ولو جزى عن الكفارة **الحل**
الصيام وتعين الصوم في المرتبة مع الجزى عن العتق وتحقق الجزاء بعدم المرتبة او عدم ثمنها
واما بعدم التمكن من شرائها وان وجد الترخيص قبل جزى العتق عن الاطعام الا يكون معه ما يفضل عن قوته
وقوت عياله ليوم وليلة ولو وجد المرتبة وكان مضطرا الى خدمتها او ثمنها لم يفتقه وكسوة كسب
العتق ولا يباع المسكن ولا ثياب الجسد وبيع ما يفضل عن قدر الحاجة من المسكن ولا يباع الخا
على المرتبة عن مباشر المخدمه وبيع على من جبرته عاده بخدمة نفسه الا مع المرض المحج الى الخدمة
ولو كان الخادم عالما بحيث يتمكن من الاستبدال منه ببعض ثمنه قبل يلزم بيعه لكان الغنا عنه
وكذا قبل في المسكن اذا كان عاليا وامكن تحصيل البدل ببعض الثمن الا شبهه انه لا يباع فمسك الجهم
عن مع المسكن ومع تحقق الجزى عن العتق يلزم في الظهار والقتل خطا صوم شهرين متتابعين
وعلى المملوك صوم شهر فان افطر في الشهر الاول من غير عذر استأف فان كان لعنه بنى او صام
من الثاني ولو يها اتم وهل ياتم مع الاظهار فيه تردد واشبه عدم الاثم والعذر الذي يصح معه البناء
الحيض والنفساء والمرضى والاعا والجفون اما السفرة ان اضطر اليه كان عذرا والا كان فاطعا
للشايخ ولو افطر الحامل او المرضع خوفا على نفسها لم يقطع الشايخ ولو افطر خوفا على الولد قال في
المبسوط يقطع وفي الخلاف لا يقطع وهو اشبه ولو اكره على الاظهار لم يقطع الشايخ سواء كان اجابدا
كن بحر الماء في حلقه او لو يكن كن ضرب حتى اكل وهو اختيار الشيخ في الخلاف وفي المبسوط قال بالفرق

ولو عرض في اسبأ الشهر الاول زمان لا يصح صومه عن الكفارة كشه رمضان والا فجزى بطل الشايخ
القول في الاطعام وسمن الاطعام في المرتبة مع الجزى عن الصيام ويجب اطعام العبد لكل
واحد مده وقيل مدان ومع الجزى الاول اسبأ ولا جزى اعطاه ما دون العبد المقتدر وان كان بقدر
اطعام العبد ولا يجزى التكرار عليهم من الكفارة الواحدة مع التمكن من العبد ويجوز بيع المتقدر ويجوز ان
يلعنه من ان وسط ما يطعم اهله ولو اعطى ما يغلب على قوة البذلح جاز ويجب ان يضم اليه او اما اعطاه
اللحم او وسطه الخلد او دونه الملح ويجوز ان يعطى العبد منفردا او مجتمعين اطعاما وتسلما ويجزى في الخراج
الحنطة والدقيق والخبز ولا يجزى اطعام الصغار منفردين ويجوز ضمهم ولو انفردوا احتسب الاثنان
يجب الانتصار على اطعام المؤمنين ومن هو بحكمهم كالاطفال وفي المبسوط يصرف الى من يصرف اليه
ذكرة ومن لا يجوز هذا القول الوجه اطعام المسلم الفاسق لا يجزى اطعام الكافر وكذا الناصب **الحل**
الاول كفارة الذين يخرجون من العتق الاطعام والكسوة فاذا اكسى الفقير وجب ان يعطيه
ثوبين مع القدر ومع الجزى ثوبا واحدا وقيل يجزى الثوب الواحد مع الاختار وهو اشبه
الثانية الاطعام كفارة العبد مكل مسكين ولو قادرا على المدين ومن فقها رينا من خص المدين
بحال الضرورة والاول اشبه **الثانية** كفارة الايداء مثل كفارة اليدين **المر** من ضرب مملوكه فوق
الحدا استحب له الكفارة بعينه **المقصد الرابع** في الاحكام المتعلقة بهذا الباب وهو مسئلة
الاولى من وجب عليه شهر ان فان صام هلا بين فقتل اجزاه ولو كانا فقتل وان صام بعض
الشهر واكمل الثاني اجزاه وان كان ناقصا ويكمل الاول بلين وقيل يتم ما فات من الاول والآد
اشبه **الثانية** المغيرة في المرتبة بحال الاد الاحال الوجوب فلو كان قادرا على العتق فجزى
صام ولا يستقر العتق في ذمته **الثالثة** اذا كان له مال يصل اليه بعد مدة غالب الرثقل فيه
بليجب العبد ولو كان مما يضمن الشقة بالتخريف الظهار في الظهار تردد **الرابعة** اذا عمن

لا يجوز ههنا

كان ص

العتق قد دخل في الصوم ثم وجد ما اعتق له غيره العبد وان كان الفضل وكذا العجز عن الصيام قد دخل في
 الاطعام ثم نزل اليه **الحامية** لو ظاهر ولو نوى العود فاعتق عن الظهار وقال الشيخ لا يجزئه لانه كمن
 قبل الوجوب وهو حسن **ايراد** لا يدفع الكفارة الى الطفل لانه لا اهليه له وتدفع الى وليه **ايراد**
 لا يصح الكفارة الى من يجب نفقة على الدافع كالاب والام والاولاد والزوج والمملوك لانهم غنيا
 بالدفع وتدفع الى من سواهم وان كانوا اقارب **الثامنة** اذا وجبت الكفارة في الظهار وجبت **ايراد**
 على الميسر سوا كذا الاعتاق او بالصيام او بالاطعام **التاسعة** اذا وجبت عليه كفارة مخيرة فخير
 واحد لا يجوز ان يكفر بنصفين من جنين **العاشر** لا يجزئ دفع القيمة في الكفارة لاستعمال الدين بالاختار
 لا يفيها **الحادية عشر** قال الشيخ رحمه الله من قبل في شهر الحرم وجب عليه صوم شهرين متتابعين في الايام
 وان دخل في شهر العيد واما الشريفة وهي رواية زارده والمستظهر عموم المنع كل من وجب عليه صوم
 شهرين فخيرهما ثمانية عشر يوما فان لم يقدر تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان لم يستطع استغفر الله
 سبحانه ولا شيء عليه **كتاب الايلاء** والنظر في امور اربعة **الاول** في
 الصيغة ولا ينعقد الايلاء الا باسم الله سبحانه مع التلفظ ونوع كل لسان مع التصدي اليه واللفظ الصريح
 والله لا ارضى فمرجى في فريضة ارباقي باللفظة المختصة بهذا الفعل او ما يدل عليها من غيرا والمجمل كقول
 لا جامعيتك او لا وطيتك فان قصد الايلاء صح لا يقع مع تجزئه عن النية اما قول اجمع وامي واسكنك
 ارحمة او لا ساقتك قال في الخلافة لا يقع به الايلاء وقال في المتوسط يقع مع القصد وهو حسن ولو قال اجمع
 في برك ليركن مولى او هل بشرط تجريد الايلاء عن الشرط للشيخ فلو ان اظهرها الشراطة فلو علقه بشرط او زمانا
 متوقفا كان لا يجزئ ولو علق بالاعتاق لا يراها او بالصدقة او بالتحرير لم يقع ولو قصد الايلاء ولو قال ان كنت
 فعلى كذا لم يكن الايلاء ولو اقام من زوجة وقال الاخرى شركت معها لم يقع بالثانية ولو نواه اذ لا ايلاء الا بالاح
 النطق باسم الله ولا يقع الا في اضرار ولو علق لصلح الدين او لم يدرى من من لم يكن له حكم الايلاء وكان

الشمس

كالايمان **الثاني** في المولى ويعبر عنه بالبلوغ وكما العقل والاختيار والقصد ويصح من الجنون
 من كانت رغبته او ايمته ومن الذمى ومن الخصى وفي صحة من المجنون بتردد ابنته المحررة ويكون رغبته
 كغيبه العاجز **الثالث** في المولى منها ويستلزم ان يكون منكوبة بالعقد للملك وان
 يكون مدحولا بها وفي وقوعه بالمشتمع بها تردد اطهر المنع ويقع بالحر المملوك والمرافعة الى المراء
 لغزب المدد وبها بعد انقضائها المطالبة بالنيته ولو كانت امه ولا اعتراض المولى ويقع
 الايلاء بالذمى كاتبع بالمسئلة **الرابع** في احكامه وهي سبائل **الاولى** لا ينعقد الايلاء
 حتى يكون التحريم مطلقا او مقيدا بالقيام او مقرونا بمدة تزيد عن اربعة اشهر ومضافا الى غل
لايجزئ الا بعد انقضاء مدة التريض بعين او غالبا كقول به بالعراق حتى مضى الى بلاد السراة واعو
 او يقول ما بقيت لا يقع لاربعة اشهر فاذا و ان اعلقت الفعل مضى قبل هذه المدة نعتا او غالبا
 او محتملا على السواء ولو قال والله لا وطيتك حتى ادخل هذه الدار لم يكن الايلاء لانه يمكن التخلص
 الكسب من مع الوطى بالدخول وهو مناف للايلاء **الثانية** مدة التريض في الحر والامة اربعة
 اشهر سوا كان الزوج حر او مملوكا والمدة حق للزوج وليس للزوجة مطالبة فيها بالنيته فاذا
 انقضت لم تطلق بالقضاء المدة ولو كان الحاكم طلاقها اذا انقضت فهو مخير من الطلاق والنيته
 فان طلق فقد خرج من حقها ويقع الطلاق بحسنة على الاشهر وكذا ان فاروا وان استع من الامر من
 حين يصيق عليه حتى اذني او يطلق ولا يجزئ الحاكم على احدهما غنيا ولو اقام عليه ودفع بعد ان
 حق انقضت المدة سقط حكم الايلاء ولو يلزمه الكفارة مع الوطى لموا سقطت حقها من المطالبة
 لم يسقط المطالبة لانه حتى تجدد فيسقط بالعفو ما كان لا ما تجدد **فروع** لو اختلف في انقضاء
 المدة فالقول قول من يدعي بقاها وكذا لو اختلفا في زمان انقضاء الايلاء فالقول قول من يدعي
 تأخر **الثاني** لو انقضت مدة التريض وهناك ما يمنع من الوطى كالحض والمرض لم يكن لها

المطالبة لظهور عذر في الخلف ولو قيل لها المطالبة بغيره العاجز عن الوطى كان حسنًا ولو جحد
اعتذارها في أثناء المدة قال في المبسوط ينقطع الاستدانة عند الحيض ويمنع من الرد ولا ينقطع المدة
باعتذار الرجل ابتداء ولا اعتراضًا ولا يمنع من الموافقة **الثالث** إذا جحد بعد انقضاء المدة
احتسبت المدة عليه وإن كان مجنونًا فإن انقضت المدة وانجذبت باقي ترين حتى يفتقر **الرابع**
إذا انقضت المدة وهو محرم الزم بغيره المعذور وكذا لو اتفق صايمًا ولو وقع في البنية وإن
أنم وكذا في كل ووطى محرم كالوطى في الحيض الصوم **الخامس** إذا طهر ثم لم يصر
الامر إن ويوقف بعد انقضاء مدة الظهار فإن طلق فقد في الحق وإن لم يصر الكفر بالوطى
لأنه اسقط حقه من التردين بالظهار وإن كان عليه كفارة الأيلاء **السادس** إذا لم يصر
الشيخ لا يحتسب عليه مدة الرد لأن المنع بسبب الارتداد لا بسبب الأيلاء والوجه الاقتضا
لمنك من الوطى ما زال له المانع **المسئلة السابعة** إذا وطى في مدة التردين لم يصرته الكفارة
إجماعًا ولو وطى بعد المدة قال في المبسوط لا كفارة وفي الخلاف تلتزمه وهو الأشبه **الرابعة**
إذا وطى المولى ساهيًا أو مجنونًا أو استبنت بعينها من حلاله قال الشيخ بطل حكم الأيلاء
لتحقيق الإصابة ولو يجب الكفارة لعدم الحث **الخامسة** إذا نكح الإصابة فأنكرت فالقول قوله
مع يمينه لتعدنا البنية **السادسة** قال في المبسوط المدة المضروبة بعد التراجع لا من حين الأيلاء
ويمنع تردد **السابعة** الدنسيان ^{الآن} لا تزاغعا كان الحالك بالجنابين الحكم بينهما وبين زوجها إلى
أهل نخلتها **الثامنة** فيه القادر وعيوبه الحشفة في القبل وفيه العاجز الظهار القدر
على الوطى مع القدرة ولو طلب الإمهال مع القدرة أمهل ما جرت العادة به كوقوع خفة الماكول
أو الأكل إن كان جائعًا والراحة إن كان شبعًا **التاسعة** إذا آمن الأمة ثم اشتراها أو عتقها
وتزوجها الرعي الأيلاء وكذا لو لم يمتزج ثم اشتريته واعتقه وتزوجها **العاشرة** إذا قال أربع

لا ووطى لو يكن موليًا في الحال وجايله في طلت منهن ويتعين التحريم في الرابعة ويتب الأيلاء
وطى المرافعة وتضرب لها المدة ثم ينفقه بعد المدة ولو مات بعد واحدة قبل الوطى انقضت المدة وإن
الحث لا يحق إلا مع وطى الجميع وقد تقدم في حق الميتة إذا حكم لوطيها وليس كذلك لوطى لها
أو اثنين أو ثلثًا لأن حكم البين هنا باق في من بقي لا مكان الوطى في المطلقات ولو بالشبهة ولو
لا ووطى واحدة منكر لعلى الأيلاء بالجميع وضربت المدة لمن عاين نعم لوطى واحدة حث وتحت
البين في البعاق ولعلوا واحدة أو اثنتين أو ثلثًا كان الأيلاء ما تبين من قبل ولو قال في هذه
أردت واحدة معينة قبل قوله لأنه يصير بنته ولو قال لا ووطى كل واحد منكم كان مولى من
كل واحدة كالوالدين كل واحد منفردة وكل من طلقها فقد وفيها حثها ولو نكح المولى في البوالة
وكذا لو وطى قبل الطلاق لم يصرته الكفارة وكان الأيلاء في البوالة **الحادية عشر** إذا
الأمين الرجعية صح ويحتسب زمان العدة من المدة وكذا لو طلقها رجعيًا بعد الأيلاء **والرابع**
عشر لا يكره الكفارة بغير المهر سواء قصد الماكول ولو قصد أو قصد بالثانية عشر واحدة
بالأولى إذا كان الزمان واحدًا ثم ولو قال والله لا ووطى خمسة أشهر فإذا انقضت قوله
لا ووطى ستته فمما يدل أن وطى المرافعة لضرب مدة التردين عقوب البين ولو واقعت فاطل
حتى انقضت الحنة الأشهر فقد انحلت البين وقال الشيخ ويدخل وقت الأيلاء الثاني وفيه وجه
بطلان الثاني تعليقه على الصفة على ما قرره الشيخ **الثانية عشر** إذا قال والله لا يمتزج
سنة الأمر لو يكن موليًا في الحال لأن له الوطى من غير كونه ولو وطى وقع الأيلاء ثم ينظر فإن خلع من
المدة قدر الرخص مضاعفًا صح وكان لها المرافعة وكان دون ذلك بطل حكم الأيلاء **كتاب**
اللعان والفطر في كانه وإحكامه وأركانه **الأول** في السبب هو شيان الأول
القدف ولا يترتب اللعان إلا على ربي الرجعية المحصنة المدخول بها بالزنا قبلًا أو دبرًا مع دمج

المشاهدة وعدم البينة فلو روي الجنبين تعيين الحدة واللعان وكذا لو قذفت الزوجة ولو يدع المشا
ولو كان له بينة فلا لعان ولا حد وكذا لو كانت المقدوفة مشهورة بالزنى ويفرج على استراط
المشاهدة سقوط اللعان في حق الاعي بالقذف لتعد المشاهدة ويثبت في حقه بنفي الولد
ولو كان للقاذف بينة فعليه لعان الى اللعان قال في الخلاف يجمع ومنع في المبسوط النفا
الى استراط عدم البينة في الايد وهو الاشبه ولو قذفها بزي اضافته الى ما قبل النكاح فقد ج
الحد وهل له استقاطه باللعان قال في الخلاف ليس له اللعان اعتبارا بحاله الوفي قال في
المبسوط له ذلك اعتبارا بحاله القذف وهو اشبه ولا يجوز قذفها مع البينة لامر غلبة الظن ان
اجتزعت الثقة او شاع ان فلانا زني بها واذا قذفت في العدة الرجعية كان له اللعان ولو
ذلك في البين بل يثبت بالقذف الحد لو اضافته الى ضمان الزوجية ولو قذفها بالصحبة
اللعان ولو ادعى المشاهدة ويثبت الحد ولو قذفت زوجته المحبونة ثبت الحد لا قيام علته
الا بعد المطالبة فان اذقت صح اللعان ليس لوليها المطالبة بالحد مادامت حيته وكذا ليس
مطالبة زوج امته بالغريم في قذفها فان مات قال الشيخ له المطالبة وهو **سبب**
الثاني الكا والولد لا يثبت اللعان بالنكاح والولد حتى تضعه لسته اشهر فصاعدا من حين طلقها
ما لم يتخا ورحلها اقصى مدة الحمل وتكون موطوءة بالعقد الدائم ولو ولدته تامة اقل من ستة اشهر
لو يلحق به اسف بغير لعان اما لو اختلفا بعد الدخول في زمان الحمل تلامعا ولا يلحق الولد حتى يكون الو
مكنا او الزوج قاده اقل دخل البتة لدون تسع فولدت له بغيره ولو كان له عشر فاعلمت له لا مكان البلوغ
في خقه ولو زادوا ولو اكتم الولد لم يلحق باللعان ويضمن اللعان حتى يبلغ ويرشد
ولو مات قبل البلوغ او بعده ولم يكن له الحق به وودشته الزوجة والولد ولو طلى الزوج وباتملت
لحقه لا مكان استرساله في الفرج وان كان الوطى في غيره ولا يلحق ولد المحض المحبوب على

تردد ويلحق ولد المحض او المحبوب ولا ينفق ولدا حدهما الا باللعان تنزيلا على الاحتياط والحد
واذا كان الزوج حاضرا وقت الولادة ولم ينكر الولد مع ارتفاع الاعذار كذا الكاره بعد ذلك
الا ان يرضى بما جرت العادة به كالسلي المحاكم ولو قيل له الكاره ما لم يعرف به كاجناسا
ولو اسلمت عن الحمل حتى صنعت جاز له نفقه بعد الوضع على العقولين لاحتمال ان يكون
التوقف لترده بين ان يكون حملا او يحا من اقربا بالولد صريحا او محميا لم يكن له الكاره بعد
ذلك مثل ان يشر به فنجيب بما ينضم الرضا كان يقال له بارت الله لك في مولودك فيقول
امين وان شاء الله اسألو قال نجيبا بارت الله امينك واحسن الله اليك لم يكن اقرا واذا
طلق الرجل وانكر الدخول فادعت وادعت انها حامل منه فان اقامت بينة انه انجى منها
لا عنها وحرم عليه وكان عليه المهر وان لم يقيم بينة كان عليه نصف المهر واللعان
وعليه ما سابه موطوءة وقيل لا يثبت اللعان ما لم يثبت الدخول وهو الوطى لا كونه او ادا الشتر
لا يتوجه عليه الحد لانه لم يقذف ولا انكر له بالزينة الاقرابه ولعل هذا اشبه ولو قذفت امرأ
ونفى الولد فقام بينة سقط الحد لم ينفق الولد الا باللعان ولو طلقها باينا فاست بولد يلحق به
في الظاهر لم ينفق الا باللعان ولو تزوجت واست بولد لدون ستة اشهر من دخول الثاني و
لسته اشهر فادون من فراق الاول لم ينفق عنه الا باللعان **الركن الثاني** في الكا
وبعتر كونه بالغا عاقلا وفي لعان الكافر وبيان انه اشهرهما انه يصح وكذا العقول في المملوك
ويصح لعان الاخرس اذا كان له اشارة معقولة كما يصح طلاقه واقراره وبما توقف شاذ منا
نظر الى تقدير العلم بالاشادة وهو ضعيف وليس حال اللعان بزايعين حال الاقرار بالقتل
ولا يصح اللعان مع عدم الناطق وعدم الاشارة المعقولة ولو نفى ولد المحبونة لم ينفق الا باللعان
ولو اذقت فلا عنت صح والا كان النسب ثابتا والزوجية ولو انكر ولد الشبهة اشفع عنه ولو

اللعان واذا عرفت اسفا الحمل لا يخلو ولا شرط الالتحاق او بعضها وجبا نكاح الولد واللعان
لما يتحقق نسبته من ليس منه ولا يجوز انكار الولد للشبهة ولا للظن ولا لمخالفة صفات الولد
الواطي **الكتاب الثالث** في الملاءمة ويعتبر فيها البلوغ وكالا العقل والسلامة من الصمم
الخرس وان تكون مستوحدة بالعقد الدائم وفي اعتبار الدخول بها خلاف المروى انه لا لعان
قوله بالجواز وقال بالتبنيوت به بالقذف دون نفي الولد وشيئا للعان بين الزوج والمملوكة وفيه
رواية بالمنع وقال بالتبنيوت بنفي الولد دون القذف ويصح لعان الحامل لكن لا قيام عليها الجحد
الا بعد الوضع ولا تبني الامة فراشا بالملك وهل يصير فراشا بالوطئ فيه روايتان اظهرهما انها
ليست فراشا ولا يلحق ولها الاباقراره ولو اقرت بوطئها ولو نفاه لم يفتقر للعان **الحكم**
الرابع في كيفية اللعان ولا يصح الا عند الحاكم او من نفيه لذلك ولو تراضيا برجل من العا
فلا عن بينهما جاز وبثبت حكم اللعان بنفس الحكم وقبل يعتبر رضاها بعد الحكم وصورة اللعان ان
الرجل ابته اربع مرات انه لمن الصادقين فيما رماها به ثم يقول عليه لعنه الله ان كان من الكاذبين
ثم تشهد المرأة بالله اربع مرات انه لمن الكاذبين فيما رماها به ثم يقول ان غضب الله عليه ان كان من
الصادقين وشتم اللعان على واجب ونديب فالواجب الملتفط بالشهادة على الوجه المذكور
وان يكون الرجل قاعيا عند الملتفط وكذا المرأة ومن لم يكونا جميعا فبايعين من يدعي الحاكم وان سب
الرجل او لا بالملتفط على الترتيب المذكور وبعد المرأة وان يعينها بما يزيل الاحتكاك اسمها
واسم ابها او صفاتها الميمية لها عن غيرها وان يكون النطق بالعريه مع العدة ويجوز بعينها مع الملتفط
وادا كان الحاكم غفارا وتبكت اللغته انفق الحضور مترجمين لا تكفي الواحد ويجب البداية
بالشهادات ثم باللعن في المرأة سبدا بالشهادات ثم يقول الله ان غضب الله ولو قال احدهما
عوضا شهد بالله احلفا واقسم او ما شاكله ويجوز المذهب ان يجلس الحاكم مستبرا القبله وان

عليها

الرجل عن عينه والمرأة عن عين الرجل وان يجتمع مع سماع اللعان وان يقطعه الحاكم ويجوز بعد الشهادات
قبل ذكر اللعن وكذا في المرأة قبل ذكر القذف وقد يغلط اللعان بالقبول والمكان والزمان ويجوز
اللعان في المساجد والمجامع اذا لم يكن هناك مانع من ان يكون في المسجد وان افقت المرأة
انفذ الحاكم اليها من ينسج في الشهادات وكذا لو كان ممرضة لم يكلفها الخروج من منزلها وجاز
استيفاء الشهادات عليها فيه وقال الشيخ رحمه الله اللعان ايمان وليست شهادات ولعله نظر الى اللفظ
فانه بصورة العين واما احكامه فتشتمل على مسائل **الاولى** يتعلو بالقذف وجوب الحد في حق
الرجل وبلعانه سقوط الحد في حقه وجوب الحد في حق المرأة ومع لعانها بثبت احكام اربعة
سقوط الحدين واستفا الولد عن الرجل دون المرأة ونحو الفرائض والتمتع بالموءد ولو اكدت لعنه
في اثبات اللعان او فكل ثبت عليه الحد ولم يثبت الاحكام الباقية ولو كملت هي او اقرت جحدت
وسقط الحد عنه ولو نزل الفرائض ولا يثبت التحريم ولو اكدت لعنه بعد اللعان لحق به ولو كان
يرثه الولد ولا يرثه الاب ولا من يقرب به وترثه الام ومن يقرب بها ولو بعد الفرائض لم يرثه الزوج
وهل عليه الحد فيه روايتان اظهرهما انه لا حد ولو اقرت بعد اللعان لم يجب عليها الحد الا ان
تقر اربع مرات وفي وجوبه معها تردد **الثانية** اذا القطع كلامه بعد القذف وقبل اللعان
صار كالآخر لعانه بالاشارة وان لم يحصل الياس منه **الثالثة** اذا ادعت انه قد فاسد ما فاسد
اللعان فانكر فقامت بينه ولم يثبت اللعان وتعين الحد لانه يكذب نفسه **الرابعة** اذا دفت
امرأة برجل على وجه يشهد بالزنى كان عليه حدان وله اسقاط حد الزوجه باللعان وان كان
له بينه سقط الحدان **الخامسة** اذا دفتها فامرت بل اللعان قال الشيخ لزمها الحدان اقرت
اربعا وسقط عن الزوج ولو اقرت مرة وان كان هناك نسب لم يثبت لانا اللعان وكان للمزوج
يلاع عن لعنه لان تصادق الزوجين على الزنى لا ينفى النسب او ثبت ثابت بالفرائض وفي اللعان تردد

الثامنة اذا قدغما فاعرفت فادام شاهدين باقرارها قال الشيخ لا يقبل الا اربعة بحكم
وفيه اسكال ينشأ من كون ذلك شهادة بالاقرار لا بالزنى **التابعة** اذا قدغما فانت قبل
اللعان سقط اللعان وودعها الزوج وعليه الحد للواري ولو اراد دفع الحد باللعان جاز وفي
رواية ابى بصير ان قام رجل من اهلها فادعته فلا ميراث له ولا اخذ الميراث واليه ذهب في الخلاف
والاصل ان الميراث ثبت بالمرث فلا يسقط باللعان المتعقب **الثامنة** اذا قدغما ولو ادعى
فقدغما بدليل لا حد فيلحد تسكيا بحصوله الموجب وهو شبهه وكذا الخلاف فيما لو ادعاه
ثم قدغما به وهنا سقط الحد اطلاقه ولو قدغما به الاجتهاد ولو قدغما فادعت ثم قدغما الزوج والا
فلا حد ولو قدغما لآخر فكلت ثم قدغما الاجتهاد قال الشيخ لا حد كما لو اقام بينه ولو قيل بعد كان حنا
التاسعة لو شهد اربعة بالزوج احد منهم فيه دوايتان احدهما ترجم المرأة والاخرى بحد الشهادة
وبلغ عن الزوج ومن فقدت من نزل رد الشهادة على اختلاف بعض الشرايط او سبق الزوج بالقدح وهو
وهو حسن **العاشر** اذا اخل بشئ من الفاظ اللعان الواجب لم يصح ولو حكم به حاكم لم ينفذ
الحادية عشر فرقة اللعان صحيح وليست طلاقا **كتاب العتق** وضله منفق عليه
حق روى من اخفق من عتق الله بكل عضو ^{منه} من النار ويخلص الرق باهل الحرب دون البيه والاضا
والجس من القايين بشرائط الذمة ولو اخلوا وخلوا في قسم اهل الحرب كل من اقر على نفسه بالرق جمع جماله
حريته حكم بوقته وكذا الملتقط في زار الحرب ولو اشترى انسان من حربى ولده او زوجته او احد وك
ارحامه كان جازا ومكدا ههكم في الحقيقة ويستوى سبي المن ميين والقتل في استباحة الرقت
واذا له الرق يكون ماسباب اربعة المباشرة والسراية والملات العوارض اما المباشرة فالعتق الكتاب
والتبرير اما العتق فعبادة الصريح في الاختاق تردد ولا يصح باعدا التحريم من كان اكر
ولو قصد به العتق كقولك فلكنت رقتك او انت سابة ولو قال امته باجرة وقصد العتق في حرها

في

تودد والاشبه عدم التحول بعدد عن شبه الانشاء ولو كان اسمها آخر فقال انت حرة فان قصد
الاجبار لم ينفع وان قصد الانشاء صح وان جعل منه الامران ولم يكن الاستعلاء لم يحكم بالحرية
لعدم اليقين بالقصد وفيه تردد منساة الوصف من العمل بحقيقته اللفظ والتمسك بالاحكام
ولا بد من التلطف بالصريح ولا يكون الاشارة مع القدرة على النطق لا الكتابه ولا بد من تجزئة عن
الشرط فلو علقه على شرط مترقب على صفة لم يصح وكذا لو قال بديك حرة او رجلك او رجلك اودا
اما لو قال بديك اوجدتك فالا شبه وقوع العتق لانه هو المعنى بقوله انت حرة وهل يشترط تعيين
العتق الطاهر لا فلو قال احد عبيدي حرة ويصح في نفسه ولو عين ثم عدل لم يقبل ولو مات قبل
التعيين قبل عين الوارث وقيل بقرع وهو شبه لعدم اطلاع الوارث على قصد اما الواضح
ثم اشبه ارجحى بذكر فان ذكر عمل بقوله ولو عدل بعد ذلك لم يقبل فان لم يذكر لم يقرع مادام جيا
لا احتمال التذكر فان مات وارث الوارث العلم يرجع اليه وان جعل بقرع من عبيد لم يخطئ الاسكال
والياس من زواله ولو ادعى احدكم اليك انه هو المراد بالعتق فانكره فالقول قوله مع منية وكذا حكم
الوارث ولو نكل قضر عليه ويعتبر في العتق البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد في العتق
والعتق الى الله وكونه غير محجج عليه وفي عتق الصبي اذا بلغ عتق وصدقه تردد ومنه الجواز
رواية زاده عن الجعفر ولا يصح عتق السكران وسقط بشرط بينه القربة عتق الكافر لغيره
حقه وقال الشيخ في الخلاف يصح ويعتبر في العتق الاسلام والملاط فلو كان المالك كافرا لم يصح عتقه
وقيل يصح مطلقا وقيل يصح مع النذر يصح عتق لدا النذر وقيل لا يصح بناء على كفره ولو ثبت ولو
غير المالك لم ينفذ عتقه ولو ابا المالك ولو قال ان ملكك فانت حرة لم ينعق مع الملك الا
ان يجعله نذرا ولو جعل العتق عنيا لم ينعق كذا لو قال انت حرة فانت حرة او ان فعلت او ان فعلت
ولله الصغير بعد النجوم صح ولو اعنته ولم ينعق عليه فانه او كان الولد بالعتق شيئا لا يصح

حرة

ولو شرط على المعتق شرط في نفس العتق لزمه الوفاة ولو شرط اعادته في الرق ان خالف اعيد
منه الخالفه عملا بالشرط وقيل يبطل العتق لانه اشتراط لاسترقاق من ثبت حريته ولو شرط خذ مددا
معيين صح ولو قضى المدة ابقا لربيعه في الرق وهل للورثة مطالبة باجرة مثل الخدمة قبل الا والعجم
اللزوم ومن يجب عليه عتق في كفارة لو بخره التذبير واذا اتى على المؤمن سبع سنين استحققه
ويستحب عتق المؤمن مطلقا ويكره عتق المسلم الخالف عتق من لا يقدر على الاكتساب ولا بالعتق
المستضعف ومن عتق من بخره عن الاكتساب استحب عتقه **ولحق بهذا الفصل سائر الاصل**
لو نذر عتق او ملوك يملكه تلك جماعة قبل عتق واحد منهم بالقرعة وقبل بخره بعتق وقيل لا يعتق
لانه لم يحقق شرط النذر الاول مروي **بابه** لو نذر بخره او ملوك يملكه تلك جماعة قبل عتق واحد منهم
الثاني لو كان له مال ملك فاعتق بعضهم ثم قبل له اعتقت ماله لملك فقال نعم انصرف الجاهل بالشر
عتقهم خاصة **الرابعة** لو نذر عتق امته ان وطئها جفان اخرجها عن ملكه اعلنت الميراث ولو نذر
ملك سنان لم يعد اليه **الخامسة** لو نذر عتق كل عبد قديم انصرف الى من مضى عليه في ملكه
سنة اشهر ضاعدا **الحادية** من عتق له مال قاله لماله وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان
علمه فهو للمعتق لا ان يستثنى المولى والا فلا **سابعة** اذا عتق ثلث عبده ومضى سنة
استخرج الثلث بالقرعة وصورتها ان يكتب في ثلث وقاع اسم اثنين في كل قرعة ثم يخرج على القرعة
فان اخرج على الحرية كفت الواحدة وان اخرج على الرقية انصرف الاخران فاذا تساوى اعد
وقعه او اختلفت القيمة مع امكان التعديل الا ان اختلفت وان اختلفت القيمة وليعكر التعديل
ثلاثه قرعة وطرح اعتبار العدد وفيه تردد وان تعدل التعديل عدد او قيمه اخرجنا على القرعة حتى يتبين
الثلث فيمده ولو قصرت فيما يخرج اكلنا الثلث ولو بخر من اثنى **الثامنة** من يشتري امه نسبه
ولم ينقد عنها فاعتقها وتزوجها اومات ولم يخلف سواها بطل عتقه ونكاحه وورث على الباطل وقا

ولو جلت كان ولدها ذوا وهي رواية هشام بن سالم ومن لا يبطل العتق ولا يرق الولد وهو شبه
الثامنة اذا اوصى بعتق عبد فخرج من الملك لزمه الميراث اعتقده فان اوسع اعتقه الحاكم
بحيث بين الاعتاق لحيين الوفاة وما اكتسبه قبل الاعتاق وبعد الوفاة يكون له لا يستمر اوجب
العتق بالوفاة ولو قبل يكون للوارث لمحقق الرق عند الاكتساب كان حنا **العاشرة** اذا
اعتق مملوكه عن غرض بانه يقع العتق عن الامن ومن قبل الامن عند الامن بالعتق لم يمتنع العتق في الملك
وفي الاسقال تردد **الحادية عشر** العتق في مرض الموت مضي من الثلث وقيل من الاول **والاول**
مروي **تفسير** اذا اعتقك امان في مرض الموت ولا مال سواها من اخرجت واحدة بالقرعة
فان كان بها عمل بخره بعد الاعتاق فهو خراجا وان كان سابقا على الاعتاق قيل هو خراجا
وفيه تردد **الثانية** اذا عتقك في مرض الموت لا يملك غيرهم ثم مات اخرج الميت
والاحياء ولو خرجت الحرية لم يمت حكمه بالحرية ولو خرجت على احد الجاهلين حكم على الميت بكونه
دوا كن لا يحسب من الركة ويقرب من الجاهلين ويخرج منهما ما يملكه الثلث من الركة الباقية ولو خرج احدهما
عن الثلث اكل الثلث من الاخر ولو فضل منه كان فاضله **واقفا** السراية في عتق شقفا من
عبد سريها العتق فيه كله اذا كان المعتق موحيا جازي القصر وان كان له فيه شريك قوم
عليه ان كان موهرا وسعى العبد في ذلك باق منه ان كان المعتق موهرا او يوقى قبل ان تصد الا
فكدا ان كان موهرا او يبطل عتقه ان كان معتبرا وان تصد القرية عتقت حصته وسعى العبد
حصته الشريك ولو جبر على العتق فكدا فان بخر العبد او امتنع من السعة كان له من نفسه ما عتق
والشريك ما بقي وكان كسبه بين وبين الشريك ونفقه وفطرته عليهما ولو هيا شريك في نفسه
مجهونا ولت الميماه المعتاد والنادر كالعبد والالتقاط ولو كان المملوك من ملك فاعلى ان
قوت حصته السالك عليهما بالسوية تساوت حصتهما فبدا وحلفت ويعبر القيمة وقت العتق لو

مفسر

الحيلولة وينفق حصته الشريك باء القيمة لا بالاعتاق وقال الشيخ هو مولى ولو هرب المقتوم عليه
حتى يعود وان اعتبر انظر الى الاستاد ولو اختلف في القيمة فالقول قول المقتوم وقيل القول قول الشريك
لانه يتبرع نصيبه من يده ولو ادعى المعتوم فيه عيبا فالقول قول الشريك واليسار والمخير هو ان يكون
مالك بقدر قيمته نصيب الشريك فاصلا عن قوت يومه وليته ولو ردت شقصا من حقوقه عليه
قال في الخلاف يقوم وهو عيبه ولو ادعى يعتق بعض عبده او بنته وليس له غيره لم يقوم على الورثة
باقية وكذا لو اعتقه عنه من يعتق من المثلث ولم يقوم عليه والاعتبار بقيمة الموصى به لو فاته
والمخير عند الاعتاق والاعتبار في قيمة المهر باقل الامر من حين الوفاة الى حين القبض لان المالك بعد
الوفاء غير معتبر بالزيادة مما لو كان له مائة ولو اعتق الماحل لم يخرج الماحل ولو استثنى رقة على واية السكون في
عن جعفر وفيه اسكال مشاوه عدم القصد للعققة **تفريع** اذا ادعى كل واحد من الشريكين على جيب
عقوبة نصيبه كان على كل واحد منهما البين لصاحبه ثم يستقرق فيضيهما او ادفع المقتوم قيمة نصيبه
هل ينفي عن الدفع او بعد فيه تردد والاستبهان بعد الدفع ليقع العتق عن ملك ولو قيل بالآثر ان كان
حسنا والاشهاد بعض الورثة يعتق مملوك لهم حتى العتق في نصيبه فان شهد اخر وكانا مرفعين فقد
العتق منه كله والامضى في نصيبهما ولا يكلف احدهما سائر الباقي واما الملك فاذا ملك الرجل او المرأة
احدا لغيره وان علوا او احدا لا ولا ذكر او انا وان نزلوا العتق في الحال وكذا لو ملك الرجل
احدى المهرات عليه نكاحا ولا يعتق على المرأة سوى العتق ولو ملك الرجل من مهر الزنا حتى يعتق
عليه بالنسبة هل يعتق عليه فيه روايتان اشهرهما العتق وبثبت العتق حين يحق الملك ومن يعتق
كله بالملك يعتق بعضه بملك ذلك البعض اذا ملك شقصا من يعتق عليه لم يقوم عليه ان كان
معتقا وكذا لو ملكه بغير اختياره ولو ملكه اختيارا او كان من سر اقال الشيخ يقوم عليه وفيه تردد
فرعان الاول اذا ادعى بعضي او محض بن يعتق عليه فله القول ان يقبل ان لا يتوجه به ضرر على

المولى عليه فان كان منه ضرر لم يخرج القبول لانه لا غبطة كالوصية بالمريض الفقير نصيبا من ربح
نفقته **الثاني** لو ادعى له بعض من يعتق عليه وكان مسرا حاز القبول ولو كان المولى
عليه من سر اقبل لا يقبل لانه يلزمه امساككم والرجع القبول اذا الاستبهان ان لا يقوم عليه واما القول
في المولى المجرم والقاعد واسلام المملوك في دار الحرب سابقا على مولاه ودفع قيمه الوارث وفي عتق
مثل به مولاه تردد والمروى انه يعتق وقد يكون الاستبلا وسببا للمعتق فلذلك كذا الفصل المشكك
في كتاب واحد لان مرتها ازاله الرق **كتاب التبرع والكتات** والمكانة الاولاد
والتبرع هو عتق العبد بعد وفاة المولى وفي حجة بديرة بعد وفاة غيره كزوج المملوكه وفاته بحمل
له خدمته تردد واطهره الجواز ومستند النقل والعلم به يستدعي ثلثه مقاصد **الاول** في التبرع
وما يحصل بالتبرع والعتق استخرج بعد وفاتي او اذ امت فانت حرا وعتق او معتق لا عبرة
باعتقلاف ادوات الشرط وكذا العبرة باختلاف الالفاظ التي يعبر بها عن المديرك قوله هذا او هذه
او انت او فلان وكذا لو قال من امت او اي وقت او اي حين وهو يقسم الى مطلق كقوله اذ امت او
معتق كقوله اذ امت في سفرى هذا او من سفرى هذا او في سنتي هذا او شهري او شهرا كذا ولو قال انت
مديري واقصر لم يفقد اما لو قال فاذا امت فانت حرة وكذا لا اعتبار بالصفة لا بما تقدمها ولو كان
المملوك لشريكين فاما اذا امت فانت حرة فانت حرة قول كل واحد منهما الى نصيبه وصح التبرع ولو كان
معلقا على شرط يعتق بموته ان خرج نصيب كل واحد من ثلثه ولو خرج نصيب احدهما شرطه ونفي نصيب
الاخر فالو مات احدهما شرطه نصيبه من ثلثه ونفي نصيب الاخر فاحتمل الموت بشرط في الصفة
المذكورة شرطان **الاول** النية فلا يحكم لغاذه السامى ولا الغالط ولا السكران ولا المخرج الذي
لا قصد له وفي اشتراط نية القرية تردد والوجه انه غير مشروط **الشرط الثاني** بتبرعها
عن الشرط والصفة في قول مشهور ولا صحاب فلو قال ان قدم المسافر فانت حرة بعد وفاتي او اذ

احرم من الجاني صح

سفر رمضان مثلاً لم ينفذ وكذا الوفاة في السنة او شهر وكذا الوفاة ان اذ يتالى اولى ولدى
كذا فانت حر بعد وفاته ليكن تديره ولا كتابة والمديره دق له وطوها والتصرف فيها فان حملت
منه لم يطل التدير ولومات مولاه اعقبت بوفاته من المثلث فان خرج المثلث عن ماله فيها من
الولد ولو حملت بمولود سوا كان عن عقد او ذى او شبهة كان مديراً كانه ولو رجع المولى في تديرها
لم يكن له الرجوع في تدير ولدها وبقي له الرجوع والا لمرى وكذا المدير اذا اذ بولد بمالوك فمضى
كاسبه ولو رجعها لم يرجع في تديرها فانت بولد ستة اشهر مضاعداً من حين جموعه لو كان مديراً
مجردة لو كان له دون ستة اشهر كان مديراً المحقق المحل بعد التدير ولو رجعها حاصل قبل ان علم
بالحمل فمضى مديره والا فمضى دق وهي رواية الوشا وقيل لا يكون مديراً لانه لم يقصد التدير وهذا
الثاني في التدير ولا يصح التدير الا من بالغ عاقل فاصد مختار جازي التصرف في ماله ولو رجع
تديره وروى اذا كان ميمناً له عشر سنين مع تديره ولا يصح تديره المجنون ولا المكروه ولا الكاذب
ولا السامع وهل يصح التدير من الكافر لاشبهه نعم حريماً كان او ذمياً ولو رجع المسلم ثم ارتد لم يطل
تديره ولومات في حال رده عتق المديراً بهذا اذا كان ارتداده لا عن فطره ولو كان عن فطره لم
يدير بوفاته المولى يخرج ملكه عنه وفيه تردد ولو ارتد لا عن فطره ثم رجع على تردد ولو كان عن فطره
لم يصح واطلق الشيخ رحمه الله الجواز فيه اسكالاً لشيء من ذوال ملك المستقر عن فطره ولو رجع الكافر
كافراً فاسلم بيع عليه سوا رجع في تديره او لم يرجع ولومات قبل بيعه وقبل الرجوع في التدير يخرج
ولو خرج المثلث من ماله ما يحمله وكان الباقي للوارث فان كان مسلماً استقر ملكه وان كان كافراً بيع
عليه ويصح تديره الاخرين بالاشادة وكذا جموعه ولو رجعها ثم خرس ورجع بالاشادة المعلومة
صح **الثالث في الاحكام** وهي مسائل **الاولى** التدير بصفة الوصية بخلاف الرجوع فيه فهو كالتقوله
رجعت في هذا التدير وفعل كان يجب ان يفتق او يقف او يوصى سوا كان مطلقاً او مقيداً

وكذا لو باعه بطل تديره وفضل ان رجع في تديره ثم باع صح بيع وقبضه وكذا ان قصد بيعه الرجوع وان
لم يقصد مضي البيع في خدمته دون قبضه وحرر عتق مولاه ولو انكر المولى تديره لم يكن رجوعاً ولو
ادعى المولى التدير وانكر المولى في خلف لم يطل التدير في نفس الامر **الثانية** المدير يعقوبت
مولاه من ثلث مال المولى فان خرج منه والاخر من المديرة بقدر المثلث ولو لم يكن مولى حق بثلثه
ولو رجع جماعة فان خرجوا من المثلث الا عنق من يخلو المثلث ويروى بالاول ولو جعل الترتيب استخرجوا
بالقرعة ولو كان على الميت دين يستوعب التركة بطل التدير وبيع المدير وفيه والبيع منهم بقدر
الدين ونحو ثلث من باقى سوا كان الدين سابقاً على التدير والا فاعلى الاصح وكما يصح الرجوع
في المدير ببيع الرجوع في نفسه **الثالثة** اذا رجع بعد عتقه لم يعقوبت عليه الباقي ولو كان
له شريك لم يكلف شرا حصته وكذا لو رجع باجمعه ورجع في بعضه وكذا لو رجع الشريكان ثم اعلى أحدهما
لم يرقم عليه حصته الاخر ولو قبل بقوم كان رجوعاً ولو رجع أحدهما لم يعقوبت عليه فلك حصته الاخر
ولو اعطى صاحب الحصه العتق لم يجب عليه فلك حصته المدير على تردد **الرابعة** اذا اذ بولد
بطل تديره وكان هو من يولد له بعد الاباق رقا ان ولده من امة والا لده قبل الاباق على الكفا
ولا يطل تدير المملوك لو ارتد فان لم يمتد له الميراث بطل لانه اباق ولومات مولاه قبل فراقه
الخامسة ما يكتبه المدير لمولاه لانه دق ولو اختلف المدير والوارث فيما في يده بعد موت
المولى فقال المدير ان كتبته بعد الوفاة فالقول قول من مع ماله ولو اقام كل منهما بينة فالبيته بينه
الوارث **السادسة** اذا اجنى على المدير عباد دون النفس كان الارش للمولى ولا يطل التدير
وان قتل بطل التدير وان كانت قيمته للمولى بغير مديراً **السابعة** اذا اجنى المدير على وارث
الجناية برقبته ولبيته فانه بارش الجناية ولديعه فيها فان فكره فمضى على تديره وان باع
وكانت الجناية تسفر فمضى قيمته المستحق الارش ان لم تسفر فبيع منه بقدر الجناية والباقي على

التبدير لولا ان بيع خدمته لولا ان يبيع في تبديره ثم يبيعه وعلى ما قلناه لو باع رقبته ابتداء كان
ذلك نقضا للتبدير وعلى رواية اذا لم يقصد نقض التبديس كان التبديس باقيا وسحق من المولى
ولا سبيل عليه ولو مات المولى قبل امكانه العتق لا يثبت ان العتق في تركه المولى **الناجية**
اذا ابق المولى بطل التبديس ولو جعل خدمته لغيره حق التخدم ثم هو حر بعد موت ذلك الغير بطل
تبديره باق **فروع** اربعة **الاول** اذا استفاد المولى بالاعتماد موت مولا فان خرج المولى
من الملك فالكفا له والا كان له من الكسب بقدر ما خرج منه والسابق للورثة **الثاني** اذا كان له
مال غلب بقدر قيمته من ثمنه بطلت وكما حصل من المالك من ثمنه من المولى بيبته وان تلف
استقر العتق في ملكه **الثالث** اذا كوت ثوبه من ثمنه فان ادى مال الكتابة عتق بالكتابة ان
ما خرج حتى مات المولى عتق بالتبديس ان خرج من الملك والاعتق منه الملك وسقط من مال
الكتابة بيبته وكان الباقي مكاتب اما لو بصر ثم كاتبه كان نقضا للتبديس وفيه اسكال اما لو بصر
ثم فاطعه على مال يجعل العتق لم يكن ابطالا للتبديس قطع **الرابع** اذا برز مولا مع ولا يبرى الى امة
لو وجع في تبديره حج فان انت به لاقل من سنة اشهر من حين التبديس حج التبديس فيه لم ينفذ وقت الكف
وان كان لاكثر لم يحكم بتبديس الاحتمال بخبره وفهم الجمل ما المالك فيه فيستدعي بيان اركانها وحكامها
ولو احتجها اما الاركان فالصيغة والموجب والملوك والعوض والكتابة مستحبة ابتداء مع الامانة و
الاكتساب وبتأكد سوال الملوك ولو عدم الامران كانت مباحة وكذا الوعدم احدى وليت عتقا
بصفة ولا يباع العبد من نفسه بل في معاملته مستقلة بعيد عن شبه البيع فلو باعه نفسه بثلثين من اجل
لم يبع ولا يثبت مع الكتابة حيا والجلس لا يبع من دون الاجل على الاشبه وفيقر برب حكما الى الاتفا
والقبول ويكفي في المكاتب ان يقول كاتبتك مع نعين الاجل والعوض وهل يفترق في قوله فاذا
اديت فانت من مع نية ذلك قبل نعم وقبل بل يكتفى بالنية مع العقد فاذا ادى عتق سواء اطلق بالعتق او

والكتابة

اغفلها وهو اشبه **بشرط** فثمان مشروطة مطلقه فالمطلقه ان قضى على العقد
ودكر الاجل والعوض والنية والمشرطه ان يقول مع ذلك فان عجزت فانت ودق الرق
فتقبح كان المولى رده فقا ولا يعيد عليه ما اخذ وحدا العجز ان يخرج كما الى ثم او يعلم من حاله
العجز عن ذلك نفسه وقيل ان يخرج بمجاهد محله وهو يرى ويستحب المولى مع العجز العسر عليه
والكتابة عقد لا فر مطلقه كانت او مشروطة وقيل ان كانت مشروطة فهي جائزة من جهة
العبد لان له ان يعجز نفسه والاول اشبه ولا نعلم ان للعبد ان يعجز نفسه بل يجب عليه
السعي لو امتنع عجز وقال الشيخ لا يجبر وفيه اسكال من حيث اقتضى عقد الكتابة وجوب
السعي فكان الاشبه الاجبار لكن لو بصر كان المولى الفسخ ولو فقا على التقابل مع وكذا لو ابراه
من مال الكتابة وينعتق بالاباء ولا يبطل عتق المولى ولو اوردت المطالبة بالمال ونعتق
بالاداء الى الوارث ويعتبر في الموجب البلوغ وكال العقل والاختيار وحرار
التصحر وهل يعتبر فيه الاسلام تردد ووجه علم الاشتراط فلو كاتب الذي ملكه على خمس
او خيري وقتا بضاحك عليه ما التزم اذ لم يسل الوكيل وان لو تيقنا بضاحك عليه
القيمة ولو لم يولي القيمة ان يكتب مملوكه مع اعتداد الغبطه المولى عليه وفيه قول بالمنع والاداء
ثم كاتب لو بيع اما ان قال ملكه عند ولا لا يقر المسلم في ملكه ويعتبر في المملوك البلوغ وكال
العقل لانه ليس لاحد ما اهلية القبول وفي كاتبت الكافر تردد في المنع لقوله تعالى وكتب
ان علمتم في خير او اما الاجل ففي اشتراط خلاف من الاجاب من اجاز الكتابة حاله
وموالة ونظم من اشتراط الاجل وهو اشبه لان ما في يد المملوك لستة فلا يبع المعاملة
عليه وما ليس في ملكه يتوق حصوله فعين ضرب الاجل ويكفي لجل واحد ولا يحد في الكفر اذا كانت
معلومة ولا بد ان يكون وقت الاداء معلوما فلو قال كاتبتك على ان تودي الى كذا في سنة معينة انه

نصف نفسه كان كسبه بنيه وبين مولاة ولو طلب احدهما الهياة اجبر المنع وقيل لا يجبر هو
التاسعة لو كاتب عبده ومات فابراه احد الوراث من نصيبه من مال الكتابة او اتفق نصيبه
صح ولا يقوم عليه الباقي **الثامن** من كاتب عبده يجب ان يعينه من زكوة ان وجبت
عليه ولا يجد له قلة ولا كثر ويستحب التبرع بالعطية ان لم يجب **العاشر** لو كان مكاتباً فاري
احدهما واشتبه صر عليه لرجاء التذكر فان مات المولى استخرج بالقرعة ولو ادعى على المولى العلم
كان القول قوله مع عيظه ثم يفرع بينهما لاستخراج المكاتب **الحادي عشر** لو بيع ماله الكتابة فان
ادى المكاتب مال الكتابة انفق وان كان شرطاً ففسخ المولى رجع ثمن المولاة ويجوز بيع الموط
تجدد مع النسخ ولا يفسخ المطلق **الحادي عشر** اذا زوج بنته من مكاتبه ثم مات فلكته
انفخ النكاح بينهما **الثاني عشر** اذا اختلف السيد والمكاتب في مال الكتابة انفي المدة او في
النجور فالقول قول السيد مع عيظه ولو قيل القول قول منكره زيادة المال والمدة كان حسيماً **الثالث**
عشر اذا وقع مال الكتابة وحكم بحريته فان العوض عيباً فان رضى المولى فلا كلام وان رد بطل
العقود المحكومة به لانه شرط بالعوض ولو تجدد في العوض عيب لم يمنع من الرد بالعيب الاول
مع ارش الحادوث وقال النسخ يمنع وهو بعيد **الرابع عشر** اذا اجمع على المكاتب ديون مع
مال الكتابة فان كان ما في يده يقوم بجميع فلا بحث وان عجز وكان مطلقاً فخاص فيه الدين
والمولى وان كان شرطاً بغير الدين كان في يده يحفظ المحقق ولو مات وكان شرطاً
بطلت الكتابة ودفع ما في يده في الديون خاصة ولو قصر قيم بين الدين بالخصص لا يفسخه المولى
لان الدين تعلق بذلك المال فقط **الخامس عشر** لو كان ي كاتب بعض عبده اذا كان الكاتب
حراً او ذقاً وسعه الشيخ ولو كان الباقي رقاً لعينه وان اذن صح وان لم ياذن بطلت الكتابة لا
يتضمن جنساً الشريك لان الكتابة غرضها الاكساب ومع الشركة لا يمكن من التصرف **اما**
تثبت ازهر وفرد لا يملك

انما يملك من مال الكتابة ما كان له من مال الكتابة

الواحد فيتمثل على مقاصد **الاول** في الواجب تصفاته وقديماً انه لا يجوز ان يتصرف بما يملك
الاكساب من حبة او عجايب او اقراض او اعتاق الابان مولاة وكايصان يهب من الاجبي
المولى فكذلك مولاة ومن يهب من مولاة **ويزيدان** لو كان المولى من الكتابة تحصيل العتق
واغنائهم باطلاق الصلح في وجه الاكساب فيخرج ان يبيع من مولاة ومن عجزه وان ليشترى منه
ومن عجزه ويتوحي ما فيه العبطة في معاوضاته فيبيع بالحل لا بالموتل الا ان يبيع المشتري بزيادة
عن الثمن فيجوز مقدار الثمن ويؤخر الزيادة اما هو فاذا ابتاع بالدين جاز وكذا اذا استسلف
وليس له ان يرهن لانه لا خط له وبعائنه منه وكذا ليس له ان يذبح فراضا **الثاني** اذا كان
للمكاتب على مولاة مال محل نخب فان كان المالك متساوياً بين جنسها وصفاتها ترا ولو فضل احد
وجع صاحب الفضل وان كانا مختلفين لم يحصل القصاص الا برضاها وكذا حكم كل عزمين
واذا اراضيا كفي ذلك ولو لم يقبض الذي له ثم يعيده عوضاً سواء كان المال اثماناً او ارضاً
وفيه قولان بالتفصيل **الثالث** اذا اشترى اياه بعينه من مولاة لم يصح وان اذن للصح
وكذا لو رضى له به ولو رضى له في قوله ضره بان يكون مكاتباً يستغنى كسبه واذا قبله فان ادى
مال الكتابة عتق المكاتب وعتق الاخر مع عتقه وان عجز ففسخ المولى استرقها **الرابعة** اذا
جنى عبد المكاتب لم يكن له ان يفتكه بالارث الا ان يكون فيه العبطة ولو كان المملوك اب
المكاتب لم يكن له ان يفتكه بالارث ولو قصر عن قيمه الاب لانه يتعجل بالارث مال المالك
فيه ويستبقى ما لا يتنفع به لانه لا يتصرف في ابيه وفي هذا تردد **المقصد الثاني** في
جنابه المكاتب والجنابه عليه وفيه قسمان **الاول** في مسائل الشروط هي سبع **المسئلة**
الاولى اذا جنى المكاتب على مولاة عمداً فان كانت مملوكاً فالقصاص للوارث فان اذن
كان كالومات وان كانت حرّاً فالقصاص للمولى فان اقصوا الكتابة بحالها وان كانت الجنابة
جزء من العبد استأنه

منه

المرزبان

يعني روم

وفي استرقاق الاب

آن
قد ربح مال
عبره وود
ادوارا كنه

خطا وفيه يتعلق برقبته وله ان يفدي نفسه بالادش لان ذلك يتعاقد بصلته فان كان
بيده بقدر المحققين فمع الاداء يتعقد وان قصر دفع ارش الجناية فان ظهر عجزه كان له دفع الكتابة
وان لم يكن له مال اصل او عجز فان دفع المولى سقط الارش لانه لا يثبت للمولى في ذمة المولى مال
وسقط مال الكتابة بالفسخ **الثانية** اذا جنى على جنيته عمدا فان عمدا بالكتابة بجنايتها وان كان
الجناية نفسا واقص الوارث كان كالومات وان كان خطأ كان له فلت نفسه بارش الجنا
ولو لم يكن معه مال فلت جنيته بغيره في ارش الجناية الا ان يفديه السيد فان فذاه بالكتابة بجنايتها
الثالثة لو جنى عبد المكاتب خطا كان للمكاتب فدية بالادش ان كان دون قيمته العبد
وان كان اكثر لم يكن له ذلك كالسرة لان يتبع بزيادة عن ثمن المثل **الرابعة** اذا جنى على جماعة
فان كان عمدا كان لهم القصاص وان كان خطأ كان لهم الارش متعلقا برقبته فان كان ما في ذم
يقوم بالادش فله ان يكاتب رقبته وان لم يكن مال تساوى في قيمة بالخصيص **الخامسة** اذا كان
المكاتب اب وهو رقه فقتل عبدا له القصاص كالاقصص منه في قتل الولد وان كان للمكاتب
عبيد جنى بعضهم على بعض جازله الاقصاص حيثما المادة النقيب **السادسة** اذا قتل المكاتب
فهر كالومات وان جنى على طرفه عمدا كان الجناني هو المولى فلا قصاص وعليه الارش وكذا لو كان
اجنبيا او ان كان مملوكا ثبت القصاص وكل موضع ثبت فيه الارش فهو المكاتب لا يثبت فيه
السابعة اذا جنى عبد المولى على مكاتبه عمدا فاداء الاقصاص للمولى منعه ولو كان خطا
فاداء الارش لم يملك منعه لانه بمنزلة الاكساب ولو اراد الاباء ان يقرقوا على رضاء السيد **واما**
المطلق فاذا اتى من مكاتبه شيئا خسر منه بحسابه فان جنى هذا المكاتب وقد خسر منه شيء
وكاتب جنائيه على حق اقصص منه ولو جنى على مملوك لم يقصص منه لما فيه من الحرية ولزمه من
ارش الجناية بقدر ما فيه من الحرية وتعلق برقبته منها بقدر رقبته ولو جنى على مكاتب له

فقدم

مرارة كنه
جنيته
عظم ما
يؤثر
في
قصاص
عبد
كاتب
جنايته

اقصص

اقصص منه وان كانت حرية الجناني اريد لم يقصص وان كانت اقل اقصص منه ولو كانت الجناية خطا
تعلق بالمال بقدر الحرية وبرقبته بقدر الرقية والمولى ان يفدي الرقية نصيب الرقية فبغيرها ارش
الجناية سواء كانت الجناية على عبيد او جنى ولو جنى على حر فلا قصاص وعليه الارش وان كان
رقا اقصص منه **المقصد الثالث** في احكام المكاتب في الوصايا لا تصح الوصية برقبته المكاتب
كما لا يصح بغيره نعم لو اضاف الوصية به الى عود في الرق جاز كالوقال ان عجز وضحت كتابته
فتد وصيت لك به ويحى الوصية بمال الكتابة ولو جمع بين الوصيتين لواحدا ولا اثنين جاز
الثانية لو كاتبه مكاتبه فاسد ثم اوصى به جاز ولو اوصى بما في ذمته لم يصح ولو قال فان
قبضته منه اوصيت به للشيخ **الثالثة** اذا اوصى ان يوضع عن مكاتبه اكثر ما بقي
عليه فهو وصيته بالنصف وزيادته للورثة المستترة في تعيين الزيادة ولو قال وضعوا عنه اكثر ما بقي
عليه ومثله فهو وصيته بتمامه وبطلت في الزايد ولو قال وضعوا عنه ماشاء فان شاء والقي
شيئا صح وان شاء اجمع قيل لا يصح ويستحق منه شيء بقرينة حال الفسخ **الرابعة** اذا قال اضعوا
عنه او سطره عنده فان كان فيها او سطره او قدره انصرف اليه وان اجمع الامر ان كان
الورثة بالخيار في ان يقبضوا او قيل يستعمل القرعة وهو حسن وان لم يكن او سطره او قدره او لا
عبد اجمع بين يمينين ليحقق الاوسط فيؤخذ من الاربعة الثاني والثالث ومن السنة الثالث
والرابع **الخامسة** اذا عتق مكاتبه في مرضه او ابراه من مال الكتابة فان برى فقد تفرق
والاواه وان مات خرج من ثلثه وفيه قول اخر انه من اصل التركة فان كان الثلث بقدر
الاكثر من قيمته ومال الكتابة عتق وان كان احدهما اكثر اعتبر الاقل فان خرج الاقل من الثلث
عتق والغنى الاكثر وان قصر الثلث عن الاقل عتق منه ما يعمله الثلث وبطلت الوصية
في الزايد ويسعى في باقي الكتابة وان عجز كان للورثة ان يستر قوامه بقدر ما بقي عليه

نصفه

میتوں؟

بمؤله

او عظیم دہم

و در هم اوخته و در هم اما
لوقال بانه

فإن مائة درهم وكذا القول الف وثلاثه دراهم وكذا القول الف وثلاثه دراهم وكذا القول الف وثلاثه دراهم
 درهم ألف وثلاثه وثلاثون درهما ولولا قال على درهم والف كانت الالف مجهولة **الخامسة**
 اذا قال له على كذا كان اليه التفسير كذا قال شح و لو قسمه بالدرهم نصبا او دفعا كان لقرار ابد
 وقيل ان نصب كان له عشرون وقد يمكن هذا مع الاطلاق على القصد وان خصل احتمال بعض الداهم
 واليه تفسير البعضية وقيل يلزمه ما تقدم درهم سعاة لتجب الكسر وليست ابدى من ابن نسا هذا
 الشرط ولولا كذا كذا فان اقتصروا اليه التفسير وان اتبعه بالدرهم نصبا او دفعا لزمه درهم
 ان نصب لزمه احد عشر ولو قال كذا او كذا درهما نصبا او دفعا لزمه درهم وقيل ان نصب لزمه
 احد وعشرون والوجه لاقتصار على التحسين الجمع العلم بالقصد **السادسة** اذا قال هذه الدرا
 كاحد هذين الزهر البياض فلم يمين قتل ولو ادعها الاخر به كانا خمسين لو ادعى على المقر العلم كان له
 احدهما ولو اقر بالآخر لزمه الضمان وان قال لا علم بضعها اليهما وكذا خمسين ولو ادعى او
 احدهما علمه كان القول قوله مع يمينه **السابعة** اذا قال هذا الثوب او هذا العبد لزيد فان
 عين قيل منه فان انكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه وليا كرا اتراع ما اقر به وله اقراره
 في يد **الثامنة** اذا قال فلان على الف درهم ثم دفع اليه وقال هذه هي كنت اقرت بها كانت
 وربعة فان انكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه وكذا لو قال لك في ذمتي الف جابها وقال
 وربعة وهذه يدها اما لو قال لك في ذمتي الف وهذه هي لمت اقرت بها كانت وربعة لم يقبل
 لان ما في الذمة لا يكون وربعة وليست كالاولى ولا كالوسطى ولو قال له على الف و دفعها وقال كانت
 وربعة وكنت اطلبها باقية فبانت نالفة لم يقبل لانه مكذب اقراره اما لو ادعى بلفها بعد اقراره
 قبل **التاسعة** اذا قال له في هذه الدار مائة ورجع في تفسيره كقيمتها اليه فان انكر المقر له شيئا
 من تفسيره كان القول قول المقر مع يمينه **العاشر** اذا قال له في ميراث ابى او من ميراث

ما اجاز القبول في حقها في الدرس في الكتاب المجاز
في استكمال الدرس في الكتاب المجاز

اني ما به كان اقوالا ولو قال في ميراث من ابى او من ميراثى من ابى لم يكن اقوالا وكان كالوعد بالهبة
 وكذا لو قال له من هذه الدار صح ولو قال من يدري لم يقبل ولو قال له في مالي الف لم يقبل ومن الناس من
 بين له في مالي وبين له في داري بان بعض الدار لا يسمى دارا وبعض المال يسمى مالا ولو قال في هذه السائل
 بحق واجب او بسبب صحيح او لمجرى مجراه صح في الجميع **الثالث** في الاموال المستفاد من الميراث
 قال عليك الف فقال رددها او قبضتها كان اقوالا ولو قال ذهبا لم يكن اقوالا ولو قال نعم واجل او
 كان اقوالا ولو قال انا مقرب لم ير ولو قال انا مقرب وانقصه لم ير ولو قال ليطلق الاحتمال ولو قال اشتريت
 متى واستوجبت فقال نعم فهو اقوالا ولو قال ليس عليك كذا فقال بلى كان اقوالا ولو قال نعم لم
 يكن اقوالا وفيه تردد من حيث يستعمل الامر ان استعما الاظهار **الرابع** في صنع الاستثناء
 وقواعد ثلاث **الاولى** الاستثناء من الاثبات لشيء والنفى اثبات **الثانية** الاستثناء من
 جابر ومن غير الجنس على تارة **الثالثة** كتحية فضحة الاستثناء ان تبقى بعد الاستثناء رقيقة
 سواء كانت اقل او اكثر **القاعدة الاولى** اذا قال له على عشرة الادرها كان اقوالا تبسعة
 ونفيا للدهم ولو قال الادهم كان اقوالا بالعشرة ولو قال ماله عندى الادهم كان اقوالا بدهم وكذا
 لو قال ماله عندى عشرة الادهم كان اقوالا بدهم ولو قال الادهم لم يكن اقوالا بشي ولو قال له خمسة
 الاثني والواحد كان اقوالا باثنتين ولو قال عشرة الا خمسة الاثني كان اقوالا بثمانية ولو كان الاستثناء
 للاخير بقدر الاول وجا جميعا الى المستثنى من كقوله عشرة الا واحدا فيقطعان من الجملة الاولى ولو قال
 لغلام هذا الثوب الاثني او هذه الدار الا هذا البيت او الخاتم الا هذا الفضة صح وكان الاستثناء
 ملطفا وكذا لو قال هذه الدار لغلام والبيت لك والخاتم والفضة لي انا الفصل في انا الفصل الكلام ولو قال هذه
 العبيد لزيد الا واحدا كلف البيان فان عيّن صح ولو ذكر المقتله كان القول قول المقر مع عيّن وكذا
 لو مات احد من عيّن لم يمت قبل منه مع المنازعة فالقول قول المقر مع عيّن **القاعدة الثانية** على اثبات

في قوله لو قال له على عشرة الادرها كان اقوالا تبسعة

اذا قال له الف الادرها فان منعنا الاستثناء من غير الجنس فهو اقوالا بتسعاياه وتسعة وتسعين
 درهم وان اجزأناه كان تفسير الف اليه فان فسر هاتين مائة مائة درهم منه صح وان كان
 مستوعبة قيل بطل الاستثناء لانه عقب الاقرار بما يبطله فيصح الاقرار ويبطل المبطل قيل لا يبطل
 ويكلف تفسير بما تبقى منه بقبية بعد اخراج قيمة الدرهم ولو قال الف درهم الا ثوبا فان عيّن
 للجنس بطل الاستثناء وان لم يعبّر كلفا المقر بيان قيمة الثوب فان بقي بعد قيمته شيء من الف
 صح والا كان فيهما وجهان وان كانا مجهولين كقوله الف الاشياء كلف تفسيرها وان كانا نظيرها
 كما قلناه **القاعدة الثالثة** اذا قال له درهم الادرها لم يقبل الاستثناء ولو قال درهم الادرها
 فان قلنا الاستثناء يرجع الى المجهولين كان اقوالا بدهم وان قلنا يرجع الى الاخير وهو الصحيح كان اقوالا
 بدهمين وبطل الاستثناء **النظر الثاني** في المقر ولا بد ان يكون مكلفا لغيره او محتارا اجازة التصرف
 ولا يعتبر عدالة فالجس لا يقبل اقواله ولو كان باذن وليه اما لو اقر بما له ان يفعله كالوصية صح
 ولو اقر المحنون لم يصح وكذا الكفر والسحر ان اما المحجور عليه للسخة فان اقر بما لم يقبل قبل
 فياعاده كالحلع والطلاق ولو اقر بغيره قبل في الحلع لاقى المال ولا يقبل اقوال المملوك بال ولا يحد ولا
 جنابة لوجب ارضا او قصاصا ولو اقر بما يتبع به اذا اعتق ولو كان مازونا في التجارة فاقرب ما يتعلق
 بها قيل لانه يملك التصرف فيملك الاقرار ويؤخذ ما اقر به مما في يده وان كان اكثر لم يضمنه مولا
 ويتبع به اذا اعتق في اقرار المفسد وهل يشارك المقر له الغرماء او ما ياخذ حقه من الفاضل
 تردد ويقبل وصية المريض في الثلث وان لم ير الورثة وكذا اقواله للوارث والاخير مع **القاعدة**
 على اظهر القولين وقيل الاقرار بالمهم ويندر المقر ببيان فان امتنع حبس وضيق عليه حتى بين
 وقال الشيخ يقال له ان لم يفسر جعلت ناكلا فان اصرح حلف المقر له فلا يقبل اقواله في التصرف
 حتى يبلغ الحد الذي يحتمل البلوغ **النظر الثالث** في المقر له وهو ان يكون له اهلية التملك

انما ثبت التهمة بان اختار المقر له ان يفسر له ما قاله المقر له

فلو اقر بهيته ليقبل ولو قال بسببها صح ويكون الاقرار للمالك وفيه اشكال اذ قد يجب بسببها ما لا يستحقه
المالك كارش الخبايا على ما يقتضها اركانها ولو اقر لعبد صح ويكون المقر به لولاه لان ليس للعبد
اهلية التصرف ولو اقر لرجل صح سواء اطلق او بن سبباً محتملاً كالارث او الوصية ولو نسب الاقرار
الى السبب الباطل كالجناية عليه فالوجه الصحة نظر الى مبداء الاقرار والعالم بسطله وعلل الحمل
ما اقر به بعد رجوعه محياً ولو سقط ميتاً فان منتهى الميراث وجع الى باقي الورثة وان كان هو وصيته
رجع الى الورثة الموصى وان اقبل طوبى ببيانه ويحكم للمالك الحمل بعد سقوط حرج المالك وسته شهر
من حين الاقرار ويبطل استحقاقه لو ولد لاكثر من مدة الحمل وان وضع فيما بين الاقرار والاكثر وكان
للزوجة زوج ولا مال حكم به لتحقق حملها من الاقرار وان كان لها زوج او مول قبل الحكم له لعدم
اليقين بوجوهه لو قيل يكون له بناء على الغالب العوايد كان حسناً ولو كان الحمل ذكرين لتساويا
فيما اقر به ولو وضع احدهما ميتاً كان ما اقر به للآخر لان الميت كالعبد وم اذا اقر به لرجل
اقراراً بزوجيه امته ولو كانت مشهورة بالحرية **الطبر الرابع** في الصحيح وفيه مسائل
الاول في تعقيب الاقرار بالافرار اذا كان في يد مملوك فاعلم ان المملوك اذا اقر بالافرار
بالمالك ولو غرم قيمته المالك في لانه حال بنيه وبينهما فهو كالمختلف وكذا لو قال غصتها من فلان
بل من فلان اما لو قال غصتها من فلان وهي لفلان لزمه تسليمها الى المصنوب منه ثم لا يمين
ولا يحكم للمقر له بالملاك كما لو كانت في يد فلان واقر بما خارج الاخر وكذا لو قال هذه لزيد غصتها
من عمر ولو اقر بعبد لانسان فانكر المقر له قال الشيخ يعنى لان كل انسان واحد منها انكر ملكه
ففي غير مالك ولو قيل يبقى على الرقية المحولة المالك كان حسناً ولو اقر ان المولى لعبد عبد
ثم اشتراه قال الشيخ صح الشراء ولو قيل يكون ذلك استنفاد الاشراء كان حسناً ويعتق
بالشراء سقط عنه لواحق ملك الاول ولو مات هذا العبد كان للمشتري من تركته قد

له

الادان

المن مقاصد لان المشتري ان كان صادراً فالوفاء للمولى ان لم يكن يارث سواء وان كان كجاء
فما نزل للمشتري فهو مستحق على هذا التقديرين قد اثنى على اليقين وما فضل يكون موافقاً
المقصد الثاني في تعقيب الاقرار بما يقتضي ظاهراً لا بطلان وفيه مسائل **الاولى**
اذا قال له عندي وديعة وقد هلكت لم يقبل اما لو قال كان له عندي فانه يقبل ولو قال له على
مال من عن خمر او خمر لزمه المالك **الثانية** اذا قال له على الف وقطع ثم قال لم اقبضه قبل سبعة عشرين
الالف لم يوصل فقال له على الف من ثمن سبع وقطع ثم قال لم اقبضه قبل سبعة عشرين
او لم يعينه وفيه احتمال للتسوية بين الصورتين واحدهما شبهة **الثالثة** لو قال اتعت
بخيار او كلفت بخيار له او ضمنته بخيار فقل اقارده بالعقد ولو ثبت الخيار **الرابعة**
اذا قال له على درهم ناقصة صح اذا التصل بالاقرار كالاستنشاء ويرجع في قدر النقص
اليه وكذا لو قال درهم نيف لم يقبل تفسيره بما فيه فضاة ولو قدره بما اقبضه فيه لم يقبل
الخامسة اذا قال له على عشرة لاهل تسعة لانه عشرة وليس كذلك لو قال عشرة الا وحيداً
السادسة اذا اشهد بالبيع وقبض الثمن ثم اكره فيما بعد وانما اشهد تبعاً للعادة
ولم يقبض قيل لا يقبل لانه مكذب لاقراره وقيل يقبل لانه ادعى ما هو معتاد وهو شبهة ليس
هو مكذباً بالاقرار بل مدعي شيئاً فيكون على المشتري اليقين وليس كذلك لو شهد الشاهدان
بائع البيع ومشاهدة القبض فانه لا يقبل انكاره ولا توجه اليقين لانه اكداب للبينة
المقصد الثالث في الاقرار بالسبب وفيه مسائل **الاولى** لا يثبت بالسبب المولد الصغير
حتى يكون البتة ممكنة ويكون المقر به مجهولاً ولا يثابره فيه منافع فلهذا ثلثة فلو انشأ امك
الولادة لم يقبل الاقرار بالبتة من مهر كبر منه او مثله في السن او اصغر منه بما هو حرج العادة
لولادة لمثله او اقر ببتوة ولد اسراء وبنيها مسافة لا يمكن الوصول اليها في مثل عمره وكذا لو كان

اشي

نقد في ص

ولا يثبت النسب

الطفل معلوم النسب لم يقبل إقراره وكذا لو نازعه منازع في بنة لم يقبل الإبتية ولا يعبر الصغير
 وهل يعتبر تصديق الكبير ظاهر كلامه في بنة لا وفي طبعه هو شبهه فلو انك الكبير لم يثبت النسب
 في غير الولد الا تصديق المقربه وانا اقرب غير الولد للمصلي ورتبه له وصدره المقربه توارثا
 بينهما ولا يتعدى التوارث الى غيرهما ولو كان له ورتبه مشهوره لم يقبل إقراره في النسب
السابعة اذا اقر ولد صغير فثبت نسبه ثم بلغ فانكر لم يلحقه الى انكاره للمحقق النسب
 سابقا على الانكار **الثالث** اذا اقر ولد للميت بولد له آخر فاقرب الثالث ثبت نسب الثالث
 ان كان عديلا ولو انكر الثاني لم يثبت نسب الثاني لكن باخذ الثالث نصف التركة وباخذ الاول
 ثلث التركة والثاني السدس وهو حكمة نصيب الاول ولو كان الاثنان معلوم النسب فاقربا
 ثبت نسبه ان كانا عديلا ولو انكر الثالث لم يلحقهما لم يلحق به وكانت التركة بينهما اثلثا
الرابعة لو كان للميت اخوة وروجة فاقرت له بولد كان الفرض فان صدقها الاخرى كان
 الباقي للولد دون الاخرى وكذا كل وارث في الظاهر اقرب من هو اقرب منه دفع اليه جميع ما في يده
 ولو كان مثله دفع اليه من نصيب بنسبه نصيبه وان انكر الاخرى كان لهم ثلثه الاربع وللزوجة
 النصف وباقى حصتها للولد **الخامسة** اذا مات صبي مجهول النسب فاقرا انسان بينونه ثبت
 نسبه صغيرا كان او كبيرا سواء له مال او لم يكن وكان ميراثه المقر ولا يقدح في ذلك احتمال التهمة
 كالموت جيا وله مال ويسقط اعتبار التصديق في طرقت الميت ولو كان كبيرا لانه في معنى
 الصغير وكذا لو اقر بينونه مجنون فانه يسقط اعتبار تصديقه لانه لا يحكم لكلامه **السادسة**
 اذا ولدت امته وثلثا فاقرب بينونه لمحق به وحكم بحرية بشرط ان يكون لها زوج ولو اقر بان احد
 امته وعينه لمحق به ولو ادعت الاخرى ان ولدها هو الذي اقر به فالقول قول المقر مميته
 ولو لم يعين ومات قال الشيخ تعين الوارث فان امتنع اقرع بينهما ولو قيل باستعمال القرعة بعد

الوفاء مطلقا كان حسنا **التاسعة** لو كان له اولاد مثله من امته فاقرب بينونه احدهم فابهم
 عينه كان خرا والآخران رق ولو اشبهه المعين او مات ولم يعين استخرج بالقرعة **السادسة**
 لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة رجل امرأتين على الاظهر
 بشهادة فاسقين ولو كانا وارثين **السابعة** لو شهد الاخوان وكانا عديلا بين
 ثبت نسبه وميراثه ولا يكون ذلك دورا ولو كانا فاسقين لم يثبت النسب ولكن يتخير
 دورهما الارث **الحاشية** لو اقر بوارثين اول منه فصدق به كل واحد عن نفسه لم يثبت
 النسب ويثبت الميراث ودفع اليهما ما في يده ولو تناكرا بينهما لم يلحقا الى انكارهما
 ولو اقر بوارث اول منه ثم اقر باخرى منهن فان صدقته المقر له الاول دفع المال الى
 الثاني وان كذب به دفع المقر له الاول الماله وعزمه للثاني ولو كان الثاني مساويا للمقر له او كذا
 ولو يصدق الاول دفع المقر الى الثاني مثل ما حصل للاول **الحاشية** لو اقر بزوج للميت
 ولها ولد اعطاه ربع حصته نصيبه وان لم يكن ولد اعطاه نصفه ولو اقر بزوج اخر لم يقبل ولو
 انكر باقره ذلك ولم اعزم للثاني مثل ما حصل للاول ولو اقر بزوجها ولها ولد اعطاها ثمن ما في يده
 ولم يكن ولد اعطاها الربع وان اقر باخرى عزم لها مثل نصف الاول انما يصدق به الاول ولو اقر
 بنائيه اعطاها ثلث النصيب ولو اقر برابعة اعطاها الربع من نصيب الزوجة ولو اقر
 بخامسة وانكر لحدى الاول لم يلحق اليه وعزم لها مثل نصيب واحدة منهم **كتاب**
المعامل والنظر في الايجاب والاحكام والتوليح اما الايجاب فهو ان يقول من رد عبك
 او ضاقتي او فعل كذا فله كذا ولا يفتقر الى قبول ويصح على كل عمل مقصود بحل الجوزان يكون العمل
 محمولا لانه عقد جازي كالمضاربة اما العوض فلا بد ان يكون معلوما بالكيل او الوزن او العدد ان
 كان قماحرت العادة بعدد ولو كان مجهولا ثبت بالرد جازي المشكك ان يقول من رد عبدي فله
 ثوب او دابة ويعبر في الجاهل اهلية الاستيجار وفي العامل مكان تحصيل العمل ولو عين المجازلة
 لوحيد في غيره كان عمله ضايعا ولو تبرع الجاهل وجب عليه الجعل مع الرد ويتحقق الجعل

ولا يشهد اربعة رجلين ص

نصف ع

نصيب

بالفعل فلو جاء به الى البلد فقرر يستحق الجعل والمجاءه جائز قبل التلبس فان تلبس فلو ارباق
في طرف العامل ولازم من طرف الجاعل الا ان يدفع اجرة ما عمل ولو عقب الجاعل على عمل
ما جرى وزاد في العوض وانقض عمل بالآخره واما الاحكام فمما بل **الاولى** لا يستحق في العا
الاجرة الا اذا بدنها الجاعل او لا ولو حصلت الضالة في يد انسان قبل الجعل لزمه التسليم ولا
اجرة وكذا لو سعى في التحصيل بترعا **الثانية** اذا بدنها جعلا فان عينه فعليه تسليمه مع الزود
لو عينه لزمه مع الزود اجرة المثل الا في رد الباقي على رواية ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام
ان النبي صلى الله عليه وآله جعل في الباقي دينار اذا اخذ في مصره وان اخذ في غير مصره فاد
دنا بر وقال الشيخ في هذا على الافضل لا الوجوب والعمل على الرواية ولو قصت قيمة العبد
وقيل يحكم في البعير كذلك ولم يفرق فيه مستند اما الاستدعي الرد والميزان اجرة لو كان
شيء لانه يترع بالعمل **الثالثة** اذا قال من رد عدي فله دينار فرده جماعة كان الله
لهم جميعا بالسوية لان العمل حصل من الجميع لامن كل واحد اما لو قال من دخل ادى فله دينار
فدخلها جماعة كان لكل واحد دينار لان العمل حصل من كل واحد **فروع الاول** لو جعل لكل
واحد من ثلث جعل او ازيد من الآخر فجاؤا به جميعا كان لكل واحد ثلث ما جعل له ولو كانوا اربعة
كان له الرابع او خمسة فله الخمس وكذا لو ساوى بينهم في الجعل **الثانية** لو جعل للبعث
جعل معلوما وبعضهم مجهولا فجاؤا به جميعا كان لصاحب المعلوم ثلث ما جعل للمجهول
ثلث اجرة مثله **الثالث** لو جعل لاجل جعل على الرد فشاركه آخر في الرد كان للبعث
نصف الاجرة لانه عمل نصف العمل وليس للآخر شيء لانه يترع وقال الشيخ يستحق نصف
اجرة المثل وهو بعيد **الرابع** لو جعل جعل معيناً على رده من مسافة معينة فرده بعضهما
كان له من الجعل بنسبة المسافة ويلحق بذلك مسايل الشراخ وهو ثلاث **الاولى** لو قال
شارطتني فقال المالك لو شارطت فاقول قول المالك مع يمينه وكذا القول لو قال
باخذ الا بيمين وقال المالك لو اقصد هذا **الثانية** لو اختلفا في قدر الجعل اجبته

حصل

له

قول الجاعل مع يمينه قال الشيخ ويثبت للعامل اجرة المثل ولو قيل يثبت اقل الامر من
والقد المتي كان حسناً وقال بعض من عاصره انه يثبت مع اليمين ما اراده الجاعل وهو خطأ
لان فائدة يمينه استقطار دعوى العامل لا يثبت ما يدعيه الحالف **الثالثة** لو اختلفا
في الشيء بان قال حصل في ذلك قبل الجعل فاجعل لك فاقول قول المالك مع يمينه
متسكاً بالاصل **كتاب الايمان** والنظر في امور اربعة **الاول**
ما به يعتقد لا يعتقد اليمين الا بالله او باسمائه التي لا يتركه في غيره او مع امكان الشك
ينصرف اطلاقها اليه فالاول كقولنا ومقلب القلوب والذي نفسي بيده والذي فلق الحبة
وبرء النسيمة والثاني كقولنا والله والرحمن والرحيم والاول الذي ليس قبل شيء والثاني
كقولنا والرب والخالق والباري والرازق وكل ذلك ينعقد به اليمين مع القصد ولا ينعقد
بما لا ينصرف اطلاقاً اليه كالوجود والحي والسميع والبصير ولو فوض بها الحلف لانها مشتركة
فلم يكن لها حمة القسوة ولو قال وقدرة الله وعلم الله فان قصد المعاني الموجهة للحال لم ينعقد
اليمين وان قصد كونها قادراً علماً أجرى مجرى القسوة بالله القادر للعالم وكذا تنعقد بقوله
وجلل الله وعظم الله وكبريائه وفي الكل تروى ولو قال اقسم بالله او حلفت بالله كان
يميناً وكذا لو قال اقسمت بالله او حلفت بالله ولو قال ادت الاخبار عن عمن ماضية قبل
اجازة عن نيت ولو لم ينطق بلفظة الجلال لم ينعقد وكذا اشهد الا ان يقول بالله فيه **وقال**
للشيخ قولان ولا كذلك لو قال اعز بالله فانه ليس من الفاظ القسوة ولو قال لعمر الله كان قسماً
وانعقدت به اليمين ولا ينعقد اليمين بالطلاق ولا بالعناق ولا بالخبر ولا بالظهار ولا بالخبر
ولا بالكعبة وللصحف والقرآن والابوين والبيتر والائمة وكذا وحى الله فانه حلف بحقه
لا به وقيل تنعقد وهو بعيد ولا ينعقد اليمين الا بالنية ولو حلف من غير نية لم ينعقد
سواء كان بصريح او كناية وهي عين اللغو والاستثناء بالمشية يقف عن الاعتقاد اذا
انصل باليمين او افضل ما جرت العادة ان الحالف لو استعجب عرضه ولو رآه عن ذلك

من غير عذر يحكم باليمين ولو في الاستثناء وفيه رواية مجبوبة وليست تطلى الاستثناء النطق ولا
النية ولو قال لا ادخل الدار ان شاء زيد فقد علق اليمين على مشيئة فان قال شيئا يعتقد
اليمين وان قال لو شاء لم يتعقد ولو جعل حاله اما يموت او غيبه لم يتعقد باليمين لغوات
الشرط ولو قال لا ادخل الدار الا ان يشاء زيد فقد عقد اليمين وجعل الاستثناء مشيئة
زيد فان قال زيد قد شئت الان ادخل وقت اليمين لان الاستثناء من الاثبات يعني ولو قال
لا ادخل الا ان يشاء فلان فقال قد شئت ان تدخل فقد سقط حكم اليمين لان الاستثناء من
الاثبات لا يدخل الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل في الاقرار فيه ترد والاشبه انه
لا يدخل في الجرح في القسم بما لا يورث والوعد والتأجيل والخفض ولو في القسم من بدون النطق
بحرف القسم فيه ترد اشبهه الاعتقاد ولو قال هاء الله كان يمينا وفي ايمان الله ترد ومن
هو جمع يمين ولعل لانها دأبها لانه موضع للقسم بالعرف وكذا ايم الله ومن الله والله
الثاني المحالف ويعتبر فيه الباطن وكل العقل والاختيار والتقصيد فلا يعقد يمين الصغير
ولا المجنون ولا المكن ولا السكران ولا الغضبان الا ان يملك نفسه ويعقد اليمين بالبصيرة
اليمين من الكافر لا يصح من المسلم وقال في الخلاف لا تصح في حجة الكافر منه ترد من شأنه
الاتفاقات الاعتبارية القرينة ولا يعقد يمين الولد مع والده الا مع اذنه وكذا يمين المملوك
والمملوك الا ان يكون اليمين في فعل يلجب او ترك قبيح ولو حلف لحد الملائكة في غير ذلك كان
للادب والزيح والمالك جل اليمين ولا كفارة ولو حلف بالصرح وقال لعازل اليمين قبل منه
ودين بنيه **الثالث** في متعلق اليمين وفيه مطالب **الاول** لا يعقد اليمين على المكاتب
ناوية كانت او مشبهة ولا يجب باليمين فيها الكفارة ولو تعد الكذب وانما تعتقد على المستقبل
لبشرط ان يكون واجبا او مندوبا او ترك قبيح او ترك مكروه او باجاس يساوي فعله وتوكل ان
يكون التراجع ولو خالف ثم وزنته الكفارة ولو حلف على ترك ذلك لم يتعقد ولو تركه
الكفارة مثل ان يحلف لزوجته الا يزوج او لا يسرى او يحلف على كذا او يحلف على كذا

الدار

الحنث

معه ثم اجتاحت الى الخرج ولا تعتقد على فعل الغير كالوقال والله يفعل فانها لا تعتقد بحق
المقسم عليه ولا المقسم ولا تعتقد على مستحق كقوله والله لا يصعدك السماء بل تقع لاغية
وانما تقع على ما يمكن وتوعد ولو تجرد الجرح اخلت اليمين بان يحلف في هذه السنة فيخرج **المطلب**
الثاني في الامكان المتعلق به بالاكل والشرب وفيه مسائل **الاولى** ان يحلف لا يشرب
من لبن غزله ولا ياكل من لحمه الزم الوفاء بالخالفه الكفارة الامع الحاجة الى ذلك ولا يعتد بها
اليمين لادله على رواية فيها ضعف **الثانية** ان يحلف لا ياكل طعاما اشترى او يترك
باكل ما يشربه زيد وعمره ولو اشتهاه على تركه ولو اشترى كل واحد منها طعاما خطا اقال
الشيخ ان اكل زيادة على النصف حنث وهو حنث ولو حلف لا ياكل ثم معة فوعدت في تركه حنث الا
بأكمله اجمع او يمين اكلها ولو تلف منه ثمرة لم يحنث باكل الباقي مع الثلث **الثالثة** ان يحلف
لا ياكل هذا الطعام غدا فاكله اليوم حنث لتحقيق المخالفة ويلزمه التكفير ويجوز ان ياكل هذا الطعام
الطعام قبل الغد فيخرج من حنثه ولو اكله من غير حنثه لم يحنث **الرابعة** ان يحلف لا اشرب
من زلات حنث بالشرب من يانها سواء كرع منها او اعترف بيد او باناء وفيها قول لا يحنث
الا بالكرع منها والاول هو المعروف **الخامسة** ان يحلف لا اكلت رؤسا الضروف لم يحنث العادة
باكله غالبا كروغن الغنم والبقر والابل ولا يحنث بروس الطيور والسمك والجماد وفيه ترد
ولعل لانها عادية وكذا لو حلف لا ياكل لحمنا وهذا يقوى انه يحنث بالجميع ولو حلف
لا ياكل لحمنا لم يحنث شحم الظفر ولو قبل يحنث بخلوه كان حنثا ولو قال لا اذقت شيئا فافضه
ولفظه قال الشيخ يحنث وهو حنث **السادسة** اذا قال لا اكلت سمنا فاكله مع الحنث وكذا
لو اذابه على الطعام ونفى تيمنا اما لو حلف لا ياكل لبنا فاكل حنثا او سمنا او زبنا لم يحنث **السابعة**
لو قال لا اكلت من هذه الحطة فطعمها دقيقا او سويقا لم يحنث وكذا لو حلف لا اكل الدقيق فخره كله
وكذا لو حلف لا ياكل لحمنا فاكل اليه لم يحنث وهو يحنث باكل الكبد والقلب فيه ترد **الثامنة**
لو حلف لا ياكل بשרا فاكل منصف او لا ياكل بعلبا فاكل منصف حنث وفيه قول آخر ضعيف

وهل يسرى التحريم

او في الغل شي من حنثه م

الطعام م

ورطب

التاسعة اسم الفاكهة على الرمان والعنب فتخيل كيف لا يأكل فاكهة خث يأكل كل واحد من حد
 ذلك وفي البطيخ تردد والأدم اسم لكل ما يؤخذ من الخبز أو ما يعا كالقنب وغير ما مع كذا
العاشر إذا قال لا شربت ماء هذا الكوز لم يثبت الا شرب الجميع وكذا لو قال لا شربت ماء
 ولو قال لا شربت ماء هذا البئر جئت بشرب البعض إذ لا يمكن صرفة إلا إرادة الكل وقيل لا
 وهو حسن **الحادي عشر** لو قال لا أكلت هذين الطعنين لم يثبت باحدهما وكذا لو قال لا
 أكلت هذا الخبز وهذا السمك لم يثبت إلا باكلهما لأن الواو العاطفة للجمع فهي كالضم للشيء
 وقال الشيخ لو قال لا أكلت زيدا وعمرا فكل واحد منهما جئت لأن الواو تنوب من باب الفعل والآلة
الثاني عشر إذا حلف لا أكل خذا فاصطنع به حنث ولو جعله في طنجير فالحنث عنه التسمية ثم
الثالث عشر لو قال لا شربت لك ماء من عطش فهو حقيقة في غير الماء وهل يقدر على
 الطعام قيل نعم أو قيل لا تمسك بالحقيقة **المطلب الثالث** في المسائل المختصة بالبيت
 والدار **المسألة الأولى** إذا حلف على فعل فهو حنث باستدامته إلا أن يكون الفعل
 ينسب إلى المدة كما ينسب إلى الابتداء فإذا قال لا آجرت هذا الدار أو لا بعثتها أو لا وهبتها
 البين بالابتداء لا بالاستدامة أما لو قال لا أسكن هذه الدار وهو ساكن بها أو لا سكنت
 وزيد فيها جئت باستدامة السكن أو الاسكان ويرى جرح وجه عقيب البين ولا يثبت بالعق
 لا للسكن بل لنقل حله وكذا البحث في استدامة اللبس والركوب أما التطيب والتردد ولعل لا
 أنه لا يثبت بالاستدامة وكذا لو قال لا دخلت دارا جئت بالابتداء دون الاستدامة
الثانية إذا حلف لا دخلت هذه الدار فإن دخلها أو شيئا منها أو غرق من غرقها جئت
 لو زل إليها من سطحها أما إذا نزل إلى سطحها لم يثبت ولو كان محجرا ولو حلف لا أدخل بيتا فدخل
 غرفته لم يثبت ويحقق الدخول إذا صار بحيث لو رد إليه كان من ودايه **الثالثة**
 إذا حلف لا أدخل بيتا جئت بدخول بيت الحاضرة ولا يثبت بدخول بيت من شعير أو دم
 ويثبت بهما البدوي ومن له عادة سكنها ولو حلف لا دخلت دار زيد ولا أكلت زيدا

بابتدائه ولا يثبت ص

منه حنث ولو حلفت ص

أو استخدت عبدا كان التحريم بابتداء الملك فتخرج بشيء من ذلك عن ملكه زال التحريم
 أما لو قال لا أدخلت دار زيد هذه نقول التحريم بالعين ولو زال الملك وفيه قولان لمساواة
الرابعة إذا حلف لا دخلت دارا فدخل راجعا كان دارا لم يثبت أما لو قال لا دخلت
 هذه الدار فأنه دمت وصارت راجعا قال الشيخ لا يثبت وفيه أسكال من حيث تعلو العين
 بالعين ولو حلفت الباب عمدا لا باب مستأنف فدخل بالأصل قبل بحث لأن الباب البني
 تساوتها العين باقية على حالها لا اعتبار بالبحث الموضوع وهو حسن ولو قال لا دخلت هذا
 الدار من بابها ففتح لها باب مستأنف فدخل بها جئت لأن الإضافة متحققة فيها
الخامسة إذا حلف لا أدخلت أو لا أكلت أو لا لبست اقتضى التأكيد فإذا أقر أنه نوى
 مدة معينة دين بنية ولو حلف لا يدخل على زيد بيتا فدخل عليه وعلى عمري ناسيا أو جاهلا
 بكونه فلا يثبت وإن دخل مع العلم جئت سواء نوى الدخول على عمر وخاصة أو لم ينو
 والشيخ فصل وهل يثبت بدخول عليه في مسجد أو في الكعبة قال الشيخ لا لأن ذلك لا
 بيتا في العرف وفيه أشكال بين على ما نعت دعوى العرف أما لو قال لا أكلت زيدا فسلم على
 فيهم زيد وغزله بالنية صحيح وإن طلق جئت مع العلم **المطلب الخامس** قال الشيخ البهيم
 لا يقع على الكعبة وعلى الحمام لأن البيت ما جعل بأزاء السكن وفيه أسكال يعرف من قوله
 تعالى ولتطوفوا بالبيت العتيق وفي الحديث نعم البيت الحمام قال وكذا الدخيل والصفحة
المطلب الرابع مسائل العقوبة **الأولى** العقد اسم للإيجاب والقبول فلا يتحقق إلا
 بما فاز حلف ليسعين لا يبرء إلا مع حصول الإيجاب والقبول وكذا لو حلف ليسعين وشي
 في الحبة قوله لأن أحدهما أنه يبرأ بالإيجاب وليس يعتمد **الثانية** الملاقاة العقد يضر
 إلى العقد الصحيح دون الفاسد ولا يبرء بالبيع الفاسد لو حلف ليسعين وكذا غيبة من البتة والصبر
الثالثة قال الشيخ الحبة اسم لكل عطية متبرع بها كالحدية والنخلة والعمرى والوقت
 والصدقة ونعم الحكم في العمرى والنخلة اثنتان ولأن المنفعة والحبة يتناول العين في

فلا اعتبار بالوصف ولو حلف لا دخلت هذه الدار من هذا الباب فدخل منه حنث ولو حلفت ص

في المستأنف سنة الأولى أو لا

السادسة

العقدان في الدار

الوقف والصدقة تردد منشاؤه متابعه العرف في اقرار كل احد باسم **الرابعة** اذا حلف لا يفعل
لما يحقق الحنث الا بالباشرة فاذا قال لا اعبث او لا شرب فكل فيه لم يحث اما لو قال لا ابيت
بنيتا فبناه البناء امر او استيجاره قبل يحث نظر الى العرف والوجدانه لا يحث ولو قال
لا شربت فامر بالضرب لم يحث وفي السلطان تروى دأبه انه لا يحث الا بالباشرة
ولو لم لا استخدر فلا تلغزده بغير اذنه لم يحث ولو لم كل غيره وفي البيع او الشرافة تروى
والاقرب الحنث لما حقق المعنى المستقومه **الخامسة** لو قال لا اعبث او لا شرب فاعده قبل
ولو قبل يحث كان حسنا لان اليمين يتصرف في صورة البيع فكأنه حلف الا بوقع الصورة
وكذا لو قال اعبث ما لا يدق قهرا ولو حلف ليعين الخمر لم ينعقد عيبه **المطلب الخامس**
في مسائل متفرقة اذا لم يعين لما حلف وقد لا يحقق الحنث الا عند غلبة الظن
بالوفاة فيعين قبل ذلك الوقت بقدر ايقاعه كما اذا قال لا فطن وجهه لا عطية شيئا لاصون
لا صلين **السادسة** اذا حلف ليضرب عبدا ما به سوط قبل يجرى الضغف والوجه انضرب
اليمين الى الضرب بالآلة المعتادة كالسوط والخبثه نعم مع الضرورة كالخوف على المصير
يجزى الضغف هذا اذا كان الضرب مصلحة كاليمين على اقامة الحد والتغير الماسو به
اما التاديب على شئ من المضايح الدنياويه فالاصل العفو ولا كفارة ويعتبر في الضغف ان
كل قضيت حسب ويحتمل ونحوها اليه ويجزى ما يستحق به ضاربا **السابعة** اذا حلف
لا اركب دابة العبد لم يحث بركوبها لانها ليست له حقيقة وان ضيفت اليه فعل
اما لو قال لا اركب دابة المكاتب حث بركوبها لان تصرف المولى يقطع عن امواله
الرابعة البشارة اسم للاخبار الاقوال الشئ البشارة فلو قال لا عطيت من يترقب فقد
زيد فبشر جماعة دفعه استحقوا ولو تابوا كانوا للاول وليس كذلك لو قال من يترقب
فان الثاني فبشر كالاول **الخامسة** اذا قال اقل من يدخل ادى فله كذا فدخله واجد فله
وان لم يدخل غير هو لو قال اخر من يدخل كان الآخر داخل قبل موته لان اطلاق الصفة يقتض

بالالة

العطية

وجوده في حال الحيوة **السادسة** اذا حلف لا شرب الماء ولا كملت الناس من اولى اليمين
كل واحد من افراد ذلك الجنس **السابعة** اسم المال يقع على العين والدين والرجال والكنى
فاذا حلف ليصدقن بماله لم ير الا بالجميع **الساكنة** يقع على القرآن اسم الكلام والشيخ
لا يقع عرفا وهو يشك بقوله تعالى حتى يسمع كلام الله ولا يحث بالكتابة والاشارة لو حلف
لا يتكلم **الثامنة** المحل يقع على الخاتمة واللؤلؤ فلف حلف لا يلبس المحل حث بلبس كل واحد
منها **العاشرة** الشرطي وطول الامة وفي اشراط التحذير **نظر الحاد عشر** اذا حلف لا
دين فلان الى شهر كان غاية ولو قال الى حين او زمان قال الشيخ محل على المدة التي حمل
عليها نذر الصيام وفيه اشكال من حيث هو بعد عن موضع النفل وماعده انهم
المراد والا كان مبهما **الثانية عشر** الحنث يحقق بالخالفه اختيارا سواء كان بفعله
او فعل غيره كما لو حلف لا دخل فلان فدخله بفعله او فعل في سفينة فسادت به او ركب دابة ان
حمله انسان ولا يحقق الحنث بالاكراه ولا مع النسيان ولا مع عدم العلم **نظر الرابع**
في اللغو وفيه مسائل **الاولى** الايمان الصادقة كلها مكروهة ويتأكد الكراهية في
الغنى على اليسير من المال نعم لو قصد دفع المظلمة جاز ودعا وجبت ولو كذب لكان ان كان
بحسن التوبة وديه وجوبا ومع اليمين لا اثم ولا كفارة مثل ان يحلف ليدفع ظالم عن انسان
او ماله او عرضه **الثانية** اليمين بالبرائة من الله سبحانه او من رسوله لا تنفقد ولا يجب
بها كفارة وبأنه ولو كان صادقا وقيل يحل بها كفارة طهارة ولو اوجب به شأنا وفي توقع استحقاق
عليه السلام لا يجزى بجي يطعم عشرة ساكين ويستغفر الله ولو قال هو يهودي او نصراني
او مشرك لكان كذا لم تنفقد وكان لغوا لا يجب التكفير الا بعد الحنث ولو كفر قبله
لم يجزه **الرابعة** لو اعطى الكفارة كافرا او من يجب عليه نفقته فان كان عالما لم يجزه
محل فاجتهد فربان له لم يعيد وكذا لو اعطى من يظن فقره فان غنيا لان الاطلاع على الامور
الباطنة غير **الخامسة** لا يجزى التكفير بالكفارة الا ما يسمى ثوبا ولو اعطاه فلسين او

الثانية

لويحظه لانه لا يستحق كسوة ويخرج الغليل من الثياب لتناول الاسم **السادسة** اذا ما
وعليه كفارة مرتبه ولو يوصى اقصر على اقل رقة يخرج وان اوصى بقيمة تزيد عن ذلك ولو
يجز الوارث كانت قيمة المخرج من الاصل والزيادة من الثلث وان كانت الكفارة محترقة
اقصر على اقل الخصال قيمة ولو اوصى بما هو اعلا ولو تجزى الورثة فان خرج من الثلث فلا يحكم
ولا يخرج قيمة المصلحة الدنيا من الاصل وثلث الباقي فان قام بما اوصى لا الا بطلان
بالزائد واقصر على الدنيا **السابعة** اذا انعقدت بين العبد ثم حث وهو في حث
الصوم في الكفارات مجزها ورتبها ولو كفر بغيره من حث او كسوة او اطعام فان كان
المولى لم يخرج وان اذن اخراجه وقيل لا يخرج لانه لا يعلل بالعتاك والاول صحيح وكذا لو
عنه المولى باذنه **الثامنة** لا تستغنى عن العبد بغير اذن المولى ولا يلزمه الكفارة
وان حث اذن له المولى في الحث او لم ياذن اما اذا اذن له في اليمين فقد انعقدت على
بأذنه وكفر بالصوم لم يكن للمولى منعه ولو حث من غير اذنه كان له منعه ولو لم يكن الصوم
مضرا او فيه تردد **التاسعة** اذا حث بعد احرقة كفر كالحث ولو حث ثم اعتق فلا اعتبار
بحال الاداء فان كان موصرا كفر بالعق او الكسوة او اطعام ولا ينقل الى الصوم مع العجز
عن الطعام هذا في المرتبة وفي التحريم بغير ابي حضائها شاء **كتاب** **المضطر** **النذر**
والنظر في الناذر والصنعة ومعلق النذر ولو اوجبه آما الناذر وهو البالغ العاقل المسلم
فلا يصح من البصير ولا من المجنون ولا من الكافر لغزيرة بيته القرية وفيه واشترطها في
النذر لكن لو نذر فاسلم استجب له الوفاء ويشترط في نذر المرأة بالبطون اذ الرجوع
وكذا يتوقف نذر المملوك على اذن المالك فلو بادر لم يعقد وان تحرره لانه وقع فاسما
وان اجاز المالك ففي صحته تردد استشهد الزوم ويشترط فيه القصد فلا يصح من المذموم
ولا السكران ولا الغضبان الذي لا قصد له واما قصد الصبيغ فهو ما براد جراح
فالبرر وقد يكون شكرا لله تعالى ان اعطيت ما لا اولد او قدم المسافر لله على كذا

وقد يكون ذمعا بلبية كقولهم ان يرى المريض او تحط في المحركه فله على كذا والرجوع بقوله
ان فعلت كذا للبلية فله على كذا او ان لو فعل كذا فله على كذا والتمتع ان يقول الله على
كذا ولا يثبت اعتقاد النذر في الاولين وفي المثال له خلل والاعتقاد اصح ويشترط مع الصنيع
نية القرية ولو قصد مع نفسه للذ لا لله لا ينعقد ولا بد ان يكون الشرط في النذر سائغا
ان قصد السكرا بغير اوطاعة ولا يعقد النذر بالطلاق ولا بالعقاق واما متعلق النذر ^{بطل}
ان يكون طاعة مقدما للناذر فيضاد من يحضن العبادات كالصالح والصوم والحج والهدى
والصدقة والعق اما الحج فيقولون نذر ان يحج ما شيا الزم ولو نذر من بلد النذر وقيل
الميعات ولو حج واكبا مع القدرة اعاد ولو كب بعضا قضى الحج وشي ما كب وقيل ان كان
النذر مطلقا اعاد ما شيا وان كان معين سنة لم يكره كذا خلف النذر والاولى
ولو عجز الناذر عن المشي حج واكب او هل يحل عليه سياق بانه قيل نعم وقيل لا يجب بل يستحب
الاستبراء ولا يثبت لو نذر ان يحج واكب فمضى ويقف ناذرا المشي في السفينة لانه اقرب
الى شبه المشي والوجه الاستحباب لان المشي يسقط هنا عادة ويسقط المشي عن بادره
عنه طول النساء وفتح لو نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت الله سبحانه
عنه وكذا لو قال بيت الله واقصر وفيه قوله بالطلاق الا ان ينوي عجزه وقوله الله
على ان يمشي الى بيت الله لا حلا ولا معتبرا قيل يعقد بصدرة الكلام ويلغو الضميمة وقال
الشيخ يسقط النذر وفيه اشكال ينشأ من كون قصد بيت الله طاعة ولو قال لله على
ان امشي واقصر فان قصد موضع انصرف الى قصد بيت الله طاعة ولو قال لله على
لان المشي ليس طاعة في نفسه ولو نذر ان رزق ولذا لا يحج به او يحج عنه ثم مات حج بالولد
او عنه من صلب ماله ولو نذر ان يحج ولم يكن له ماله حج عن غيره اجزا عنه على تردد **مسألة**
الصوم ولو نذر صوما يام معدودة كان محترقا بين المتابع والتفريق الامع شرط التتابع
والمادة بها افضل والآخر جاز ولا يعقد نذر الصوم الا ان يكون طاعة ولو نذر

الحرام

صوم العيد بن اوله يوم لا ينعقد وكذا لو نذر صوم أيام التشريق بمعنى وكذا لو نذر صوم
حينئذ وكذا لا ينعقد ان لم يكن ممكنا كالنذر يوم قد ويزيد في بعض من سوا ذلك
ليلا او نهارا اما لا ينعقد الشرط واما نهارا فلعدم التمكن من صام اليوم المذكور فيه
وجه آخر ولو قال الله على ان اصوم يوم قدومه دأيا سقط وجوب اليوم الذي جاز فيه
صومه في الجاهل ولو اتفق ذلك اليوم في رمضان صامه عن رمضان خاصة وسقط
لانه كالمستثنى فلا يقضىه ولو اتفق ذلك اليوم يوم عيد فظهر اجماعا وفي وجوبه
خلاف والاشبه عدم الوجوب فلو وجب على نادر ذلك اليوم صوم شهرين متتابعين
في كفارة قال الشيخ صام في شهر الاول من الايام عن الكفارة تحصيلها للاتباع فاذ اصام
من الثاني شيئا صام ما بقي من الايام عن النذر لسقوط التتابع وقال بعض المتأخرين
يسقط التكليف بالصوم لعدم امكان التتابع وينقل الفرض الى الاطعام وليس شيئا
والوجه صيام ذلك اليوم عن النذر وان تكررت لا يسقط بها التتابع في الشهر الاول
ولا الاخير لانه عدل لا يمكن الاجترار منه وليس اوى في ذلك تقدم وجوب التكليف على القدرة
واخره وانما يصوم مطلقا فقله يوم وكذا لو نذر صوم مائة مرة على اقل ما يتيسر والاشبه
ولو نذر الصيام في بلد معين قال الشيخ صام ابن شاء وفيه تردد ومن نذر ان يصوم
كان خمسة اشهر ولو نذر حينما كان ستة اشهر ولو نوى غير ذلك عند النذر لم ينافي
مسائل الصلوة اذا نذر صلوة فاقبل ما يجزئ به ركعتان وقبل ركعة وهو حسن وكذا لو نذر
في مسجد معين او ان يفعل قربة ولم يعينها كان مخيرا ان شاء صام وان شاء تصدق بشئ من سائر
مكان معين من ركعتين وقبل يجزئ به ركعة ولو نذر الصلوة في مكان لا مزية فيه للطاعة على غيره قبل لا يثب
المسجد لزم لانه وجب الصلوة ويجزئ ايقاعها في كل مكان وفيه تردد ولو نذر الصلوة في وقت مخصوص
طاعة اما لو نذر ان يصدق عبد مسلم لفر النذر ولو نذر عتق كافر غير معين لم ينعقد
الصلوة في المعين خلاف الاشبه الله لا يلزم ولو نذر عتق رقبة اخواته الصغيرة والكبيرة والاشبه

والحبيبة اذا لم يكن العيب موجبا للعتق ومن نذر لا يبيع مملوكا لزمه النذر وان اضطر الى
قبل لم يجزئها الوجه الجواز مع الضرورة ولو نذر عتق كل عبيد قد يبرأ منه اعتاق من مملوكه
في ملكه ستة اشهر **مسائل الصدقة** واذا نذر ان يتصدق واقصر لزمه ما يسوي ان قل
فيه بقدر معين ولو قال بما لكثير كان ثمانين درهما ولو قال خطيرا او جليل فستر بما اراد
تعدد التفسير بالموت يرجع الى الولي ولو نذر الصدقة في موضع معين وجب ولو صرح بها
غيره اعاد الصدقة بمثلها فيه ومن نذر ان يتصدق بجميع ما يملكه لزمه النذر فان كان
الضرر قهر ماله وتصدق او لا **مسائل** ولو نذر ان يهدي بدهة او بغيره يعلم انه قام بقدر ما لزم ومن نذر ان
يخرج شيئا من ماله في سبيل الخير تصدق به على فقراء المؤمنين او في حج او زيارة او في شئ
من الصالحات **مسائل** الهدى اذا نذر ان يهدي بدهة او بغيره الاطلاق الى الكعبة
لانه الاستعمال الظاهر في عرف الشرع ولو نوى منى لزم ولو نذر الهدى الى غير الموضعين لم
لا ينعقد بطاعة ولو نذر ان يهدي واقصر اضرت الاطلاق في الهدى الى النعم وله ان
يهدى اقل ما يشئ من النعم هديا او قولا كان له ان يهدي ولو يرضه وقيل يلزمه ما يجزئ
في الاضحية والاول اشبهه ولو نذر ان يهدي الى بيت الله سبحانه غير النعمه قيل يطل
النذر وقيل يبلغ ذلك وتصرف في مصالح البيت المشهد الذي نذر له وفي معنى الحاج
والزائر ولو نذر بخير الهدى بمكة وجب وهل يعين التفرقة بها قال الشيخ نعم عمدا لا
وكذا غنى ولو نذر بخير غير هذين قال الشيخ لا ينعقد ويقوى الله ينعقد لانه قصد
الصدقة وعلى فقراء تلك البقعة وهو طاعة ولو نذر ان يهدي بدهة فان نوى من الابل
لزمه وكذا لو نذر ان يهدي بدهة عن الانثى من الابل وكل من يجب عليه بدهة في نذر فان كان
لزمه بقره فان لم يجد فبشاة **واما** اللواحق **مسائل** الاول يلزمه بقره بقره النذر
كفارة عين وقيل كفارة عين وقيل كفارة عين **مسائل** الثاني الاول اشهر وانما يفر
الكفارة اذا خالف عما اختار **الثاني** اذا نذر صوم سنة معينة وجب صومها

صدقة

ما عاهد عليه وليجبا او مندوبا وترك مكره او احتساب محرما ولو كان بالعكس
لم يلزم ولو عاهد على مباح لم يلزم كالمسلم ولو كان
مفعله اولى او تركه فليفعل الاولى ولا كفارة كفارة
المخالفة في العهد كعادة يمين وفي رواية
كفارة من افطر يوما من شهر رمضان
وهي الاشهر **السابعة** النذر العبد
ينعقد ان بالنطق وهل ينعقد
بالضمير والاعتقاد فافض
الاصحاب نعم والوجه
انهما لا ينعقدان
الا بالنطق ثم قسم
الاتفاقات

القسم الرابع في الاحكام وهي اثني عشر كتابا

اجمع الا لعبدان وايام الشريق ان كان غني ولا تصام هذه الايام ولا يقضي لو كان خبير
منى لزمه صيام ايام الشريق ولو افطر عامدا الغني عند في شيء من ايام السنة قضاه
ان لم يشترط التسابع وكفر ولو اشترط استأنف وقال بعض الاصحاب ان يحاقب
حاز البنا ولو فرق وهو محكم ولو كان لعذر كالمرض والحجض والنفاس على الحيين ولا كفارة
ولا عمل عليه ولو نذر صوم الله صوم ويسقط العبدان وايام الشريق غني ويفطر في السفر كذا الحنفية
في ايام حجبها ولا يجب القضاء اذ لا وقت له والسفر الضروي عذر لا ينقطع به التسابع
بالاختيار ولو نذر سنة فمعه كان محجرا بين التوالت والشرفان لو شترط التسابع
وله ان يصوم اثني عشر شهرا او الشهر امة بين هلالين او ثلثون يوما ولو صام شوالا
وكان ناقضا اتمه يوم بداع العبد قبل يومين وهو حسن وكذا لو كان غني في ايام الشريق
صام في الحجية ذي الحجة قضى يوم العيد وايام الشريق ولو كان ناقضا حنيفة ايام ولو
سنة واحدة اتمها بشهر ويومين بداع رمضان وعن العبدان ولو ينقطع التسابع
بذلك لانه لا يمكنه الاحتراز عنه ولو كان غني قضى ايام الشريق ايضا ولو نذر صوم شهر
متتابع وجب ان يتوحي ما يقع ذلك فيه واقله ان يحج فيه تسابع حنيفة عشر يوما ولو
شرع في ذي الحجة لم يجز لان التسابع ينقطع بالعيد **الثالثة** اذا نذر ان يصوم كل يوم من
شهر رمضان لم ينعقد نذره لان صيامه مستحق بغير النذر وفيه تردد **الرابعة** من نذر
نذره المعصية لا ينعقد ولا يجب بكفارة لمن نذر ان يذبح ابيتا اما كان او اما او ولدك
او نسبيا او اجنبيا وكذا لو نذر ان يقتل زيد او ظلم او نذر ان يشرب خمر او يتركب محظورا ان
ترك فرضا مكل ذلك لغو لا ينعقد ولو نذر ان يطوف على اربع فقد من في باب الحج والاقبة
انه لا ينعقد **الخامسة** اذا نذر ان يذبح سقط فرضه ولو نذر ان يحج فقد سقط النذر
وكذا لو نذر صوما فخرج لكن روى في هذا يصديق عن كل يوم بداع طعام **السادسة** العهد
حكم حكم العبدان ان يقول عاهدت الله او على عهد الله انه متى كان كذا فان كان

بني صح

قضي صح

كتاب

الصيد والذباحة والنظر في الصيد يستلزم معرفة **الاول** فباي كل صيد وان قتل
 ويخص من الحيوان بالكلب المعلم دون غيره من جوارح السباع والطيور فلو اصطاد بغيره كالبوز
 والتمرا وغيرهما من السباع لم يحل منه الا ما يترك ذكاته وكذا لو اصطاد بالباري والعقارب
 والبأسق وغير ذلك من الجوارح الطيور معلما كان او غير معلم ويجوز الاصطياد بالسيف والرمح
 والسهام وكل ما فيه فصل ولو اصاب معتزضا فقتل حل ولو لم يمسكته المعترض اذ اخذ في اللحم
 وكذا السهم الذي لا يصل فيه اذا كان جالسا في اللحم وليس يخطى في الكلب لا باحدة ما يقتله
 يكون معلما ويحقق ذلك بشرط ثلثه ان يسترسل اذا ارسله فيخرج اذا جازى والا ياكل
 ما يسكه فان اكل اذ ارسله في ابله ما يقتله وكذا لو شرب دم الصيد واقتصر ولا بد
 من تكرار الاصطياد به متصفا بهذا الشرط ليحقق حصيلته فيه ولا يكتفى اتفاقا فانه لا يثبت
 في المرسل بشرط الاول ان يكون مسلما او يحرك كالصبي فلو ارسله المحبس او الوثن لم يحل
 ما يقتله وان ارسله اليه قويا والضمان فيه خلاف اظهره لا يحل **الثاني** ان يسل
 للاصطياد فلو استرسل من نفسه لم يحل مقتوله نعم لو جرح عقيب الاسترسال فقتل
 ثم اغراه صحيح لان الاسترسال انقطع بوقوفه وصار الاغراء رسالا مستانفا لا كذلك
 لو استرسل فاغراه **الثالث** ان يسبق عند رساله فلو ترك التسمية عند الرمي لم يحل ما يقتله
 ولا يصح لو كان مسلما فلو ارسل واحد وسعى اخر لم يحل المصيد مع قتله له ولو سعى فارتسل
 اخر كلبه ولم يمسك واشترك في قتل الصيد لم يحل **الرابع** الاتقياب الصيد وحياته
 مستقرة فلو جرح مقتولا او ميتا بعد غيبته لم يحل لاحتمال ان يكون القتل لامنه سواء
 وجد الكلب واقفا عليه او بعيدا منه ويجوز الاصطياد بالشرائط والجمالة والسيات
 لكن لا يحل منه الا ما يدركه ذكاته ولو كان فيه سلاح وكذا السهم اذا لم يكن فيه فصل
 ولا يخرق وقيل يحرم ان يرمى الصيد بما هو اكبر وقيل بل يكره وهو **الثاني** في الحكم

منه كالحجر الكبير وخروجه
 من ازاله اذا قصد الاصطياد

وقت ما يخرج من
 ذواتها في وقت

اشتمت الجوارح
 اشتمت صيحات

الذئب في وقت

الاصطياد ولو ارسل المسلم والوثني التما فقتله لم يحل سواء اتفقت التما مثل ان يرسل الكلب
 او سهمين او اخفا كان يرسل احدها كلبا والاخر سهماء وسواء اتفقت الاصطياد في وقت واحد
 وقين اذا كان اثر كل واحد من الآتين قائلا ولا لآخره المسلم فلم يقتل حياته مستقرة
 ثم زفت عليه الاخر لان القتال المسلم والوثني كالمقتل لولا ان حرم تغليا
 ولو كان مع المسلم كلبان ارسل احدهما واسترسل الاخر فقتل لم يحل ولو رمى سهماء فاصط
 التبع الى الصيد فقتله حل فان كان كذا التبع لم يقتل وكذا لو اصاب السهم لارض ثم وثب
 فقتل ولا اعتبار في حل بالمرسل لا المعلم فان كان المرسل مسلما فقتل حل ولو كان المعلم مسلما
 او ميتا ولو كان المرسل غير مسلم لم يحل ولو كان المعلم مسلما ولو ارسل كلبه على صيد
 فقتل غير حل وكذا لو ارسله على صيد كبار ففرقت عن صغارها فقتلها حل اذا كانت
 متمتعة وكذا الحكم في الآلة لما ارسله ولم يشاهد صيدا فاتفق اصابة الصيد لم يحل
 ولو رمى سورا كانت الآلة كلبا او سلاحا لانه لو قصد الصيد مجرى استرسال
 الكلب والصيد الذي يحل يقتل الكلب له والآلة في غير موضع الذكاة هو كل ما كان
 متمتعا وحيا كان او انسيا وكذا ما اصطلح من البهائم او يرمى في بئر وشبهها وتعد
 ذبيحة او جرحه فانه يكتفى بغيرها في استباحتها لا يخصص لمخرج بموضع من جسد ما ولو رمى
 لم يخصص فقتله لم يحل وكذا لو رمى طائرا او فرخا لم يخصص فقتله ما حل الطيور دون الفرج
 ولو قاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم ولو رمى صيدا فتردى من جبل او وقع في
 الماء فان لم يحل لاحتمال ان يكون موته من السقطة نعم لو صير حياته غير مستقرة حل
 مجرى مجرى المذبوح ولو قطعت الآلة منه شيئا كان ما قطعت ميتة وتذكي ما لم يكن
 كانت حيوته مستقرة ولو ذكاه بنصفين فلم يخر كما في احلال ولو جرح احداهما فالحلال
 وقبل يلوكل ان لم يكن في التحرك حيوة مستقرة وهو شبه وفي رواية يلوكل ما فيه الرأس
 فخرى يلوكل الاكبر دون الاصغر وكلاهما سائر **الثالث** في اللحق فيه مسائل

الصيد

لا يجوز لغيره ان يقتل
 فذا يجر الطائر اليه

بغيره

الاول الاصطلاح بالآلة المعصوبة حرار ولا يخرجها الصيد ويملكه الصايد دون صاحب الآلة وعليه اجره مثلها سواء كان كلبا او سباعا **الثاني** اذا غفل الكلب حينئذ كان الموضع العضة بجنايب غسله على الاصح **الثالث** اذا ارسل كلبه او سباعه فخرجه وادركه حيافا فان لم يكن مستقرا فهو يحكم المذبوح وفي الاختلاف ما يدل ذلك انه ان يحده يركض جلده او يطرف عينه او يتحرك ذنبه وان كانت مستقرة والزمان يتسع للذبيحة لو حيل اكله حتى يدركه ولو لم يكن معه ما يذبح ترك الكلب بقتله ثم ياكله **رابع** اما اذا لم يتسع الزمان للذبيحة فهو جلال ولو كانت حيوته مستقرة واذا اقيم الرأى غير متمنع ملكه وان لم يقبضه فلو اخذه غيره لم يملكه الثاني ووجب دفعه الى الاول **واما الذباجة** فالنظر اما في الاركان واما في اللواحق اما الاركان فثلاثة الذبائح والآلة وكيفيه الذبح اما الذبائح فيشترط فيه الاسلام او حكمة فلا يتولاها الوثني ولو ذبح كان المذبوح ميتة وفي الكتابي روايتان اسمها المنع فلا تكل اليهودي ذباجة ولا الضال ولا المجوسي وفيه رواية ثالثة توكّل ذباجة الذمي انما سمعت تسميته وهي مطبوخة وذبائح المسلمة والحصى والجنب والحائض وولد المسلم وان كان طفلا اذا احسن لا يشترط الايمان وفيه قول بعينه باستراطفة نعم لا يصح ذباجة المعلن بالعداوة لاهل البيت كالحارث وان ظهر الاسلام واما الآلة فلا يصح التذكية الا بالحديد ولو لم يجد وخيف فوالذبيحة جاز بما يقع اعضاء الذبح ولو كان ليطة او حشيشة او مروة حادة او زحاحة وهل يبيع بالتفريط او السن مع الضرورة قبل غم لان المقصود يحصل بهما وقيل لا لمكان الذبح لو كان منفصلا واما الكيفية فالواجب قطع الاعضاء الاربعة المرئي وهو مجرى الطوام والحصى وهو مجرى النفس والوجان وهما فان محيطان بالحلقوم ولا يخرج قطع بعضهما مع الاكل هذا قول مشهور وفي الرواية اذا قطع الحلقوم رشح الدم فلا بأس ويكفي في المخرج طعنه في ثغره الخرد وفي هذه اللبّة ويشترط فيها شرط اربعة **وسطر** ان يستلحق بها

حياته صح

به

فيصاح

ذباحته مع

فيها شرط اربعة الاول

وحيثما كان المذبح في الحلق تحت الجبين فان جرح المذبح ج

مع الامكان فان اخل عامدا كانت ميتة ولو كان ناسيا صحيحا كذا لم يعلم حجة القبلة **الثاني** التسمية وهي ان يذكّر الله سبحانه فلو تركها عامدا لم يحل ولو نسي لم يخرج **الثالث** اخضاع الابل للبحر وما عداها بالذبح في الحلق تحت الجبين فان جرح المذبح جرح المذبوح فان لم يدرك ذكاته فذكي جوف فيه تروءا لا استقرار للحياة بعد الذبح او الخن وفي ابانه الرأس عامدا الخلف اظهر الكراهية وكذا سلع الذبيحة قبل بردها او قطع شيء منها ولو انتقلت الطير جاز ان يرميه بنشاب او رمح او سيف فان سقط وادرك ذكاته ذبحه والا كان حلالا **الرابع** الحركة بعد الذبح كافية في الذكاة وقال بعض لا بد مع ذلك من خروج الدم وقيل يجري احدهما وهو اسبه ولا يجري خروج الدم متسا فلا انزالا انظر عن الحركة الدالة على الحياة ويستحب ذبح الغنم ان يربط بياها ورجل واحدة وتطلق الاخرى ويمسك صوفه او شعره حتى يبرد وفي البقر تعقل يداها ورجلها ويطلق ذنبه وفي الابل يربط الحنافة الى باطنه ويطلق رجلها وفي الطير ان يرسل بعد الذباجة ووقت ذبح الاضحية ما بين طلوع الشمس الى غروبها ويكره الذباجة ليلا الابع الضرورة فالنهار يوم الجمعة الى الزوال وان تنح الذبيحة وان تقلب السكين فيذبح الى فوق وقيل فيما يجره والاول اسبه وان يذبح حيوانا وآخر ينظر اليه واما اللواحق فمسائل **الاولى** ما يباع في اسواق المسلمين من الذبائح واللحوم يجوز شراؤه ولا يلزم التخصيص من حاله **الثانية** كل ما يتعد ذباجة او يخرج من الحيوان اما لاستعصائه او لحصوله في موضع لا يمكن المذكي من الوصول الى موضع الذكاة منه وخيف فوته جازان بغير السبوت او غيرها مما يخرج ويحل بان لو صادف العقر موضع التذكية **الثالثة** اذا قطعت رقبة الذبيحة وبقيت اعضاء الذباجة فان كانت حيوتها مستقرة ذبحت وحلت بالذبح والا كانت ميتة ومعنى المستقرة التي يمكن ان يعيش مثلها اليوم والا يامر وكذا لو عقرها السبع ولو كانت الحيوة مستقرة وهو الذي يقضه غير صحيح

وحيثما كان المذبح في الحلق تحت الجبين فان جرح المذبح جرح المذبوح وان جرح المذبح جرح المذبوح وان جرح المذبح جرح المذبوح

بموتها عاجلا لم يحل بالذباحة لان حركتها كحركة المذبح **الرابعة** انا انما اخيخته
بعينه ذال ملكه عنها ولو الفها كان عليه قيمتها ولو نذرها اخيخته وهي سلمية
فعبثت بها على ما بها واخراته ولو ضللت او عطبت او وضاعت من غير نذر بطيئ
الخامسة لو نذر اخيخته فذبحها او اخر غير و لم ينوعن صاحبها لم يجز عنه ولو
نوى عنه اخراته وان لم يامر **السادسة** اذا نذر الاخيخته فصادت واجبة لو سقط
استجاب الاكل منها **السابعة** ذكاه السمك اخرج من الماء حيا ولو وثب فاحذره
قبل موت حل وادركه بنظره فيه خلاف استبره انه لا يحل ولو اخرجه مجيئ او سرك
فمات في يد جاز لا يحل اكل ما يوجد في يد جازي يعلم انه مات بعد اخرجه من الماء
ولو اخذته واعيد في الماء فمات لم يحل وان كان اشبا في الآلة لانه مات فيما جازي
اكل وهل يحل السمك حيا قبل الذبح لانه من ذكاته ولو نصب شبكة فمات بعض ما حصل
فيه واشتبه المحي بالميت قبل حل الجميع حتى يعلم الميت بعينه وقيل يحل الجميع تغليب الجازية
والاول حسن **الثامنة** ذكاه البحر اخذه ولا يشترط في اخذه الاسلام ولو مات قبل
لبيح كذا لو وقع في اجمد بارد فاحرقها وفيها جاز لم يحل وان قصد الحرق ولا يحل الذبا
حتى يستقل بالطيران فلو اخذ قبل استقلاله لم يוכל **التاسعة** ذكاه الخمين ذكاه
ان تمت خلقته وقبل لم تلجج الروح ولو لجمته لم يكن بدن تذكيت وفيه اشكال ولو لم
يتخلقته أصلا ومع الشيطان يحل امه وقيل لو خرج حيا ولم يتسع الزمان لتذكيت
اوله يوجد حيا اكله والاول اشبه **خاتمة** يشتمل على اقسام في مسائل من احكام الا
وهي ثلاث **الاولى** يجب متابعة الذبح حتى يستوفي في الاعضاء الاربعة فلو قطع بعض
الاعضاء وارسله فانتجى الى حركته المذبح ثم استأنف قطع الباقي حره لانه لم يبق فيه
حياة مستقرة ويمكن ان يقال يحل الذبا اذا هاق روحه بالذبح لا غير **الثانية**
لو اخذ الذابح في الذبح فانتزع آخر حشوته معا كان ميتة وكذا كل فعل لا يستقر مع الحيوة

انما ذكاه البحر اخذه ولا يشترط في اخذه الاسلام ولو مات قبل لبيح كذا لو وقع في اجمد بارد فاحرقها وفيها جاز لم يحل الذبا حتى يستقل بالطيران فلو اخذ قبل استقلاله لم يוכל

لم يحل

المذبح

الثالثة اذا اتقن بقاء الحيوة بعد الذبح فهو حي لان اتقن الموت قبله فهو ميت ولو
الحال لم يعلم حركته المذبح ولا خرج الذبح المعتاد المعتاد والوجه تغليب الحرمة
فيما يقع عليه الذكاه وهي تقع على كل حيوان مأكول عبيدانه طاهر يكون بعد الذبح ولو
على الحيوان نجس العين بعينه كالكلب والخنزير يعني ان يكون باقيا على نجاسة بعد الذبح
وما خرج عن القسمين فهو اربعة اقسام **الاول** المسوخ لا يقع عليها الذكاه كالفيل
والدب والقرو قال المرتضى يقع **الثاني** الخسرات كالغار وابن عرس والضئ في ع
الذكاه عليها ترد ائبته انه لا يقع **الثالث** الادعى لا يقع عليه الذكاه حرمة
ميتة ولو نكز **الرابع** التبع كالاسد والخنزير والفهد والغلب ففي وقوع الذكاه عليها
تردد والوقوع اشبه وتطهر بجرم الذكاه وقيل لا يستعمل مع الذكاه حتى يدبغ **الثاني**
مسائل من احكام الصيد وهي عشر **الاولى** ما ينسب في آلة الصائد كالجمالة والشبكة
عليك ناصبها وكذا كل ما يعتاد الاصطيد به ولا يخرج عن ملكه بانقلته بعد ائبته نعم
لا يملك تبو جمل في ارضه ولا تبعيته في ارضه ولا يوثب السمكة لا سفينة ولو اتخذ
موجلة للصيد فغيب بحيث لا يمكنه الغلص لم يملك بذلك لانها ليست آلة معتادة
وفيه تردد ولو اعلق عليه ولا يخرج له في مضيق لا يتعد قبضه ملكه وفيه ايضا
اشكال ولعل الاشبه انه لا يملك هنا الامع القبض اليد والالة ولو اطلق الصيد
يد لم يخرج عن ملكه ولو نوى الطلاقه وقطع نيت عن ملكه هل عليه غيره باصطياده
الاشبه لانه لا يخرج عن ملكه بعينه الاخراج وقيل يخرج كالموقع منه شيء حقير
فاحمله فانه يكون كالمبيع له ولعل بين الحالين وقفا **الثانية** اذا امكر الصيد الحيوان
طائرا او عاريا بحيث لا يقدر عليه الا بالاتباع تتضمن الانتزاع لم يملك الاول
له من اسكه **الثالثة** اذا رمى الاول صيدا فائتبه وصيده في حكم المذبح ثم قتل الثاني
فهو الاول ولا شيء على الثاني الا ان هيند يحد او شيئا منه ولو رماه الاول فلم يئبته

انفلات ازواج حسن سيد

بأما اوج

المال

ولا يصير في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو لدون الاول ليس على الاول ضمان شئ ^{ثبته} ولا
 الاول ولو يصير في حكم المذبوح فقتله الثاني فهو متلف فان كان اصاب محل الذكاة ^{فقتله}
 على الوجه المذكور الاول وعلى الثاني الارش وان اصابه في غير الذبح فليده قيمته ^{التي هي} القيمة
 قيمة والا كان له الارش وان جرحه الثاني ولو قتلته فان ارتكبت ذكاته فهو جليل ^{للاول}
 لم يرتك ذكاته فهو ميتة لانه يلف من فعلين احدهما مباح والاخر مخطئ كالقوله بكتلم
 ويجوز وما الذي يجب على الجراح فالذي يظهر ان الاول ان لو قتل على ذكاته ففعل الثاني
 قيمته تمامها معيبا بالغيب الاول وان قدر فاهل فعلى الثاني نصف قيمته معيبا ^{اول}
 فقه هذه المسئلة ينكشف باعتبار فرض فرضه وهي اية قيمته عشرة في ثلثها فصار
 تساوى لشعته ثم جنى آخر فصارت الثمانية ثم سرت الجنايتان فبينهما اية الارش خمس
 احدهما من خلل وهو الزام الثاني بكمال قيمته معيبا لان جناية الاول غير مضمونة بتقدير
 ان يكون مباحا وهو ضعيف لانه مع افعال التذكية جري مجرى المشاركة الجنايته واما
 التسوية في الضمان وهو حيف على الثاني او الزام الاول بخمسة ونصف والثاني بخمسة
 وهو حيف ايضا او الزام الاول بخمسة والباقي باربعة ونصف هو تخصيص على المالدان
 الزام كل واحد منهما بنسبة قيمة يوم جرحه عليه وضم القيمتين وبسط العشرة عليه فيكون
 على الاول عشرة اسهم من تسعة عشرة وهو ايضا الزام الثاني بزيادة ولا وجه لها والا ^{فوجب}
 يقال يلزم الاول خمسة ونصف والثاني اربعة ونصف لان الارش يدخل في قيمة النفس
 فيدخل نصف ارش جناية الاول في ضمان النصف ويبقى على نصف الارش مضافا
 الى ضمان نصف القيمة وهذا ايضا لا يخلو من ضعف ولو كانت لجدي الجنايتين ^{المالكة}
 سقط ما قبل جنايته وكان له مطالبة الاخر بنصيب جنايته **الرابعة** اذا كان
 الصيد بمنع بامرين كالذباح والقيح يتبع بجناحه وعدوه فكثير الرامي جاحله ثم كسر
 آخر رجله قبل هلهما وقبل لاخير لان بفعله تحقق الالبات والاخير اقوى **الخامسة** لو

الصيد اثنان فغقراه ثم وجد ميتا لم يحل لاحتمال ان يكون الاول ابنته ولو يصير في حكم
 المذبوح فقتله الآخر وهو غير متبع **السادسة** ما يقتله الكلب بالعقر يكل ولا ياكل ادركاه او احدهما فذكاه فان لم تذرك
 ما يقتله بصدقه او غدا او تعابه **السابعة** لو راى صيدا فظنه خيرا او كلبا او غيره ذكاته ووجد ميتا مح
 ما لا ياكل فقتله لم يحل وكذا لو رمى سهما الى فوق فاصاب صيدا وكذا لو رمى حجر ثم عاثره ماه
 فلما نابقه فان صيدا وكذا لو ارسل كلبا ليلا فقتله لانه لو قصد الارسال فحري مجرى ^{الاستسار}
الثامنة الطير اذا صيد مقصودا لم يملكه الصائد وكذا مع كل شئ يتدل على الملك
 وان كان مالك الجناحه فهو لصايد الان يكون له مالك وعلى هذا لو انتقلت الطيور
 من برج الى آخر لم يملكها الثاني **التاسعة** ما تقطع من السمك بعد تجرده من الماء ذكته
 سواء ماتت او وقعت في الماء مستقر الحية لانه مقطوع بعينه **العاشر** فان اصاب
 صيدا دفعة فان اثنيا فهو لهما ولو كان احدهما جارحا والآخر مثبتا فهو للمثبت ولا ضمان
 على الجراح لان جنايته لو يصادف ملكا لغيره ولو جعل المثلث منهما فالصيد بينهما ^{ويكون}
 استخرج بالفرقة كان حسنا **كتاب الاطعمة والاشربة** والنظر فيه
 يستدعي بيان اقسام ستة **الاول** في الحيوان البحر ولا ياكل منه الا ما كان سمكا فلس
 سواء بقي عليه كالشبوط والبياح او لم يبق كالكنفة اما ما ليس له فلس في الاصل كالبحري
 ففيه روايتان اشهرهما التبريم وكذا الذمار والمارماهي والرهو ولكن اشهر الروايتين
 هنا الكراهية ويؤكل الربينا والاربيان والطر والطيوان والايلاق ولا يؤكل السلخا
 والضفادع ولا السرطان ولا شئ من الحيوانات البحر ككلبه وخزيره ولو جرد في جوف
 سمكة سمكة اخرى حلت ان كانت من جنس ما يحل والا فهي حرام ^{منه} وهذا روايتان
 طريق احدهما التكوين والاخرى مرسله ومن المتأخرين من منع اسنادا الى عدم ^{منه}
 جرحهما من المكاحية وربما كانت الرقابة ارجح استصحابا بحال الحية ولو جرد في جوف
 حية اكلت ان لم يكن تسليط ليرجل والوجه ان لا يحل الا ان تغذفها والسمكة بغير ^{خونها}

ولو تسليحت

الاولى ان لم يذبحها حية حلت والا فلا

ولو اعتبر مع ذلك اخذ حاجته ليتحقق الذكاة كان حسيئا ولا يكل الطافي وهو ما
يموت في الماء سواء مات بسبب كضرب العلق او جراحة الماء وبغير سبب وكذا ما يموت في
شبكة الصائد في الماء او في خيطه ولو اختلط الميت بالحي الحي لا ينجس بل حل الجميع وكتاباه
اسببه ولا يكل الجلال من السمك حتى تستري بان يجعل في الماء يوما ليلة ويعلم علف الطاهر
وبعض السمك المحلل حلال وكذا بعض المحرم حرام ومع الاستبراء يكل ما كان حسيئا اما ما كان
امسك **القسم الثاني** في البهائم يكل من الانسية الابل والبقر والغنم ويكره الخيل والبغال والحمير
الامله على تفاوت بينهما في الكراهية وقد يرخص التحريم للجلل من وجه احدها ان يجلل يهلل
تغذي عنده الانسان كما يغذي حتى يستري وقبل يكره والتحريم اظهره في الاستبراء خلاف المشرك
استبراء الناقة بربعين يوما والبقرة بعشرين وقيل يستوي البقرة والناقة في الاربعين الاول
اظهر والناقة بعشرين وقيل تسعة والاقول اظهره كيفيته ان يربط ويعلف علفا طاهرا
المدة الثاني ان يشرب لبن خضره فان لم يستدكره ويستحب استبراءه بسبعة ايام فان
استدكره لم يكره ويكره نسله الثالث اذا طهي الانسان حيوانا ما كره لحمه ويكره نسله فلو كان
بغيره قسم فبقين واقترع عليه مرة بعد اخرى حتى يتقوى واحدة ولو شرب من هذه الحيوانات
خمر لا يكره لحمه بل يغسل ياكل ولا ياكل ما في جوفه ولو شرب بولا يكره ويغسل ما في بطنه ولا يكل
ويكره الكلب والسنود اهليا كان او وحشيا ويكره ان يدبح بيده ما رياه من النعم ويكل
من الرحيشة البقر والكباش الجلية والحمر والغزلان واليماير ويكره منها ما كان سباعا
وهو ما كان للظفر او نابت بغرس به قويا كان كالاسد والثور والفهد والذئب او ضعيفا
كالعلب والضبع وابن اوى ويكره الارنب والقنب والحشائر كلها كالخيتة والعقرب
والجربان والخنافس والصرصور ونبات ورداء والبلغيث والقمل وكذا يحرم البرص ووا
والوبر والخنزير والفتك والتمري والسجباب والعضاء والحكة وهي دويبة تغوص في الثل
تسبه بها اصابع العذاري **القسم الثالث** الطير والحرام منه ثلثة اصناف **الاول**

او حصول احد الامور الثلاثة القانض
والحوصلة او الصيصه

ان

القسم الثاني من الطير

ما كان داخل في قري بعيد عن الطائر كالباري والصقار والعقاب والشاهين والباق
او ضعيفا كالنسر والتمرد والبعث وفي الغراب دوايتان وقيل يحرم الاتقع والكبير الذي يمكن
البحال ويحل الزاغ وهو غراب الزرع والعذاب وهو صغير منه الى الغيرة ما هو **الثاني** ما كان
صغيفه اكثر من بفيغه فانه يحرم ولو تساوى او كان الدقيق اكثر ليحرم **الثالث** ما ليس له
قائمة ولا حوصلة ولا صيصة فهو حرام وما له احد هاضم حلال ما لم ينض على تحريمه **الرابع**
ما يتناول له التحريم عينيا كالحفاش الطاووس ويكره الهدد وفي الخطاف دوايتان الكراوية
اسببه ويكره الفاختة والفترة والحياري واغلظ منه كراهية الصرور والصراف
وان لو يحرم ولا بأس بالجماد كله كالتقاري والذئب بالمرورشان وكذا الاسب في الجمل والذئب
والقبيح والقطا والطير والديجاج والكروان والكركي والصعور ويعتبر في طير الماء ما اعتبر
في طير الجبل من غلبه الدقيق او مساواته للصغيف فيكمل مع هذه العلامات وان كان
ملا ياكل السمك ولو علف احد هذه عذرة الانسان محض الحقة حكم الجمل ولا يكل **سبيل**
وتستبرأ البطة وما اشبهها بخمسة ايام والذئب وما اشبهها بثلاثة ايام وما خرج عن ذلك
ليستبرأ بما يزره عنه حكم الجمل اذ ليس فيه شئ موقوف ويحرم الذئب والذئب والبقر
ما يكل حلالا وكذا بعض ما يحرم حراما ومع الاستبراء يكل ما اختلف طرقيه كما اختلف في المحرم
حرامه وهي التي تجعل غرضا وتربى بالنشاب حتى تموت والمصبور وهي التي تخرج وتحتجب
القسم الرابع في الجمادات فلا يصح للجمل منها فلنضبط الحرام وقد سلف منه شطرا
في كتاب المكاسب ونذكر هنا خمسة انواع **الاول** الميتات وهي محرمة اجماعا نعم وتحتجب
ما لا يحل له الحياة فلا يصدق عليها الموت وهو الصوف والشعر والوبر والريش وهل
يعتبر فيه الحيوان الوجه انها حرمت فهي طاهرة وان اسبلت غسل منها موضع الاتصال
وقيل لا يحل ما يقع والاول اسببه والقرن والظفر والشر والبيضا انما اكتسب القبر الاعلى والآخر
اللبن دوايتان احدهما محل وهي اصغر مما طرقتا والاشبه التحريم لجأسة بمذقات الميت وانما

[illegible]

الحسين قنبر
ذو القرنين

— من التمر

ما هو جامد كاللحم والتوابل فلا بأس به اذا غسل **الباب** كل ما يحصل فيه شيء من نجاسة
كالدم او البول والعذة فان كان ما يلحس به وان كثر ولا طريق الى تطهيره وان كان له حالة
جمود فرفقت النجاسة فيه جامدا كالذهب الجامد والسكر والعسل القات النجاسة وكشط
ما يكتنفها والبقا حل ولو كان المايع دهنًا حارًا لا يستعصم به تحت السماء ولا يجوز تحت
الظلة وهل ذلك لنجاسته دخانه الا قرب لابل هل تعبد وروى اخبر الاعيان النجاسة عندنا
طاهرة وكذا كل ما حالته النار فصيرته رمادًا او دخانًا على تراب ويجوز بيع الارهاق النجسة
ويحل غنما لكن يجب اعلام المشتري بنجاستها وكذا ما يموت فيه حيوان له نفس سائلة
اما ما لا نفس له سائلة كالذباب والخنافس فلا ينجس بموته ولا ينجس ما وقع فيه والكفا
النجاس نجس المايع بما شرب منه له سواء كان اهل الحرب او اهل ذمة على اشد الروايتين وكذا
لا يجوز استعمالوا ينهم التي استعملوها في المصايبات وروى اذا اراد مواكبه المحرم يمسح
يده وهي شاذة ولو وقعت ميتة طافئ في قدر نجس ما فيها وارق المايع وغسل الجامد واكل
ولو عجن بالماء النجس عجين لم يطهر بالنار اذا اخبر على الاستحباب **الباب** الاعيان النجسة
كالبول ما لا يؤكل لحمه نجسًا كانت الحيوان كالكلب والخنزير او طاهر كالاسد والتمتر
وهل يحرم مما يؤكل قيل نعم الا بوال الابل فانه يجوز للاستشفاء بها وقبل محل الجميع كان
طهارتها الاشبه التحريم لاستحبابها **المحاص** البان للحيوان المحرم كل من البقوة
والذئبة والقرع حرام ويكره لبن ما كان يحرم مكرهًا كل من الاثن مائة وجامد وغيره
القسم السادس في اللواط وفيه مسائل **الاولى** لا يجوز استعمال شعر الخيز اختارًا
فان اضطر استعمال ما لا دسم فيه وغسل يده ويجوز الاستشفاء بمجاول الميتة وان كان
نجسًا ولا يصلى من مائها وترك الاستشفاء **الثانية** انا وجد محمد ولا يدرى ان كان هوام

ميت قبل يطرح في النار فان التقبض فهو نكح وان انبسط فهو ميت **الله** كلياً في كل
الانسان ما لغيره الا باذنه وقبض مع عدم الاذن في التأول من موت من ضمنه الا انه اذا

[illegible]

12

لم يعلم منه الكراهية ولا يحل منه وكذا ما يتر به الانسان من النحل وكذا من الرزق والشجر على ترد
 دكن او النحل يد او ان يحس قد معه **الرابعة** من تناول خمر او شيا نجسا فصا فطاهرها ليركن متلوقا بالنجاسة قبل
 طاهره لم يكن ملوثا بالنجاسة
 تلوثه فهو على اصل الطهارة **الخامسة** الذبي انا باع خمر او خمر اثم اسلم ولم يعضل الثمن
 فله قبضه **السادس** يحل الخمر اذا اقلبت خلا سوا كان اقلها جاعلا لرجوعه قبل قبضها
 وسواء كان ما يعالج حيا باقية او مستهلكة وان كان يكن العلاج وكراهية مما يقبلت
 نفسه ولو القى في الخمر حل حتى يستهلكه ليرحل ولم يطهر وكذا الوالق في الخمر حل حتى تستهلكه
 الخمر وقبل يحل اذا ترك حتى يصير الخمر خلا ولا وجه له **السابعة** اولي الخمر من الشرب والقرع
 والحذف غير المقصود لا يجوز استعماله لاستبعاد تحلصه والاقرب للجواز بعد ازالة الطعم النجس
 وغسلها بثلثيها **الثامنة** لا يحرر شئ من الربوبات والاشربة وان شتم منه راي المسكن
 كرتب الزمان والتفاح لانه لا يسكن كرتبه **التاسعة** يكره اكل ما باشره المحب والمضين
 اذا كانا غير مامومين وكذا يكره كل ما يعالجه من لا يتوقى من النجاسات وان لم يستعمله
 شيئا من مسكرات ويكره الاسلاف في العصية ان ليست من على طبعه لم يستحل ثمره قبل
 ان يذهب ثلثا ما اذا كان مسلما وقيل للغير والاول اسبه ويكره الاستشفاء بما به الحال
 الجارة **ومن الواجب** النظر في الاضرار وكل ما قلنا بالمنع من تناوله والبحث فيه الى
 مع الضرورة يسوغ التناول لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وقوله
 من اضطر في مخضه غير متحانف لا اثم وقوله وقد فضل لكم ما حرر عليكم الا ما اضطرر
 اليه فليكن النظر في المضطر وكيفية الاستباحة اما المضطر فهو الذي يخاف التلف
 يتناول وكذا الخوف المرض بالترك وكذا الخشع الضعف المودي الى الخلف عن الكره
 مظهر اماراة العطب او ضعف الرئوب المودي الى خوف التلف فتحل له تناولها
 ينزل تلك الضرورة ولا يختص ذلك نوعا من الجرمات الا شذوذا ولا يترخص بالغي ومن
 الخارج على الامام وقبل الذي ينبغي الميتة كالعادي وهو قاطع الطريق وقيل الذي يعيد

مع صح

شيعه واما كيفية الاستباحة فالماذون فيه حفظ الرق والنجا ونحوه لان القصد
 حفظ النفس وهل يجب التناول للفظ قبل نعم وهو الحق فلو اراد التناول حاله خفي
 التلف لم يجز ولو اضطر للطعام الغير وليس له الثمن وجب على صاحبه بدله لان في الامتناع
 اعانة على قتل المسلم وهل له المطالبة بالثمن قبل لان بدله واجب فلا يلزم العوض ان كان
 الثمن مرجوع او طلب ثمن مثله وجب دفع الثمن ولا يجب على صاحب الطعام بدله لو امتنع من
 العوض لان الضرورة المسيحية لاقتادها بحاذا زالت بالتمكن من البذل وان طلبت زيادة عن
 الثمن قال الشيخ لا يجب الزيادة ولو قيل يجب كان حسنا لا ارتفاع الضرورة بالتمكن ولو اطأ
 فاشتره بازيد من الثمن كراهية لاراقه التما قال الشيخ لا يلزمه الاثن المثل لان الزيادة
 لم يبدل اختيارا وفيه اسكال لان الضرورة المسيحية لا كراه ترغف بامكان الاختيار ولو
 ميتة وطعام الغير فان بدله الغير طعاما بغير عوض او عوض هو قدر عليه ليرحل
 الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا او حاضرا لم يبدل وقوى صاحبه عليه دفعه
 عطاها له اكل الميتة وان كان صاحب الطعام ضعيفا لا يمنع اكل الطعام وضمة كحل
 الميتة وفيه تردد وان الرجيد المضطر الا الذي ميتا حل له مساكاة الرق من حجة
 ولو كان يحقون الدم لم يحل ولو كان سلع الدم لم يحل ولو كان سلع الدم حل له منه من
 تحل من الميتة ولو لم يحل المضطر ما يلزمه رفقته سوى نفسه قبل ياكل من الموضع
 كالتخذ وليس شيئا اذ فيه دفع الضرر والضرر ولا كذلك جواز قطع الاكل لان الجوارح
 انما هو لقطع الشراية الحاصلة وهذا احداث سرية ولو اضطر الى خمر وبول تناول البول
 ولو لم يجد الا الخمر قال الشيخ في لا يجوز دفع الضرر بها وفيه تردد وهو شبه ولا يجوز
 الدواي بها ولا شئ من الانذة ولا شئ من الادوية معها شئ من المسكن اكل ولا شئ
 ويجوز عند الضرورة ان يتداوى به العين **خاتمة** في الاداب يستحب غسل اليد
 قبل الطعام وبعد مسح اليد بالتمديد والتسمية عند الشروع والحمد عند الفراغ

حيث

وان يستحق على كل لون على انفراد ولو قال بسم الله على اقله واخر اجزا ويستحب الاكل باليمين
مع الاحتياط وان يبالغ صاحب الطعام وان يكون آخر من يتبعه وان يبدل في غسل
يدين على يمينه ثم يدور عليهم الى الاخير وان يجمع غسله الايدي في اناء واحد وان يستلحي
حبل الاكل ويجعل حبله العنق على حبله اليسرى ويكره الاكل متكيا او القلي من المأكول وتماك
الافراط حتى اما ما يتضمن من الاضرار ويكره الاكل على الشبع والاكل باليسار ويحرم الاكل على
ما يدور شرب عليه شئ من المسكرات او الفخار **كتاب الغضب**
والغضب في السبب والحكم واللواحي اما الاول فالغضب هو الاستقلال بالاثبات اليد
مال الغير عدوانا ولا يكتفى برفع يد المالك ما لو ثبت الغاصب يد فلو منع غير امتياز
دائبة المرسله فلفت لم يضمن كذا لو منع من التعدي على يمينه او منع من متابعه
فقتضت قيمته السوقية او تلفت عينه اما لو تعد على يمينه او دكب دابة فضمن
غضب العقار ويضمنه الغاصب ويحقق حنبه بالاثبات اليد عليه مستقلا دون
ازن المالك وكذا لو اسكن غيره فلو سكن الدار مع ما كلفه فله الرجوع الاصل قال الشيخ
النصف وفيه تردد منشاؤه عدم الاستقلال من دون المالك ولو كان الساكن
ضعيفا عن مقاومته المالك لم يضمن ولو كان المالك غائبا وكذا لو تعد بقوله دابة فقتضت
ضمن ولا يضمن لو كان صاحبها راكبا لم يضمن الا ان كان غاصبا لو لم يثبت
عليهما وكذا يضمن حامل الامه المتباعدة بالبيع الفاسد ولو تعاقب الايدي الغاصبة
على المصنوب تحب المالك في الزام ايتهم شأوا الزام الجميع بدلا ولجدا والرجوع لا يضمن
بالغضب ولو كان صغيرا ولو اصابه حرق او غرق او موت في يد الغاصب من غير
لم يضمنه وقال كتاب الجراح يضمنه الغاصب اذا كان صغيرا او تلف بسبب كدح
والعقرب ووقع الحيايط ولو استخدم الحرق لزمه الاجرة ولو جرح صايفا لم يضمن اجرة
ما لو شفع به لان منافعه في قبضته ولو استاجر لعمى فاعتقه ولم يستعمله فيه تردد والاث

ضمن

السبب

ان الاجرة لا يستقر لثل ما قلناه ولا كذلك لو استاجر دابة فجنسها بقدر الانتفاع ولا يضمن الجرح ان غضب
من مسلم ولو غضبها الكافر ويضمن ان اغضب من دوى مستر ولو غضبها المسلم وكذا الخمرير ويضمن
الجرح القبيح عند المستحل لا بالمثل ولو كان المثلف دينا على دوى وفي هذا تردد وهذا سبب
يجب معها الضمان والاول مباشر الاثبات سواء كان المثلف عن كمثل الحيوان المملوك والثلث
او منفعة كسكنى الدار وكوب الدابة وان لم يكن هناك غضب **الثاني** التسيب وهو كل فعل حصل
للمثلف بسببه كسر للثمن في غير الملك وكطرح المواثيق في المسالك لكن اذا اجتمع السبب والمثلف
فدفع المباشرة في الضمان على نى السبب كمن جفرا في ملك غيره عدوانا فذفع غيره فيها انسانا فضا
ما ينجيه الدفع على الدافع ولا يضمن المالك وان بلسر الاثبات والضمان على من اكرهه لان المباشرة
ضعفت مع الاكراه فكان ذل السبب هنا اقوى ولو ارسل في ملكه ماء فاغرق مال غيره او اخرج نادا
فيه فاحرق لم يضمن المولى تجاوزه وقد رجحنا اختيارا مع علمه او غلبته فانه ان ذلك موجب للتعدي
الى الاضرار وينفع على السبب في رفع **الاول** لو اتى صبييا في مسعة او حيوا نا فضعف عن الفداء
ضمن ولو قتل السبع **الثاني** لو غضب سائرا فمات ولد هاجرا ففي الضمان تردد وكذا لو جلس
الماسية عن حراسها فانفق ثمنها وكذا التردد ولو غضب دابة فقتلها الولد **الثالث** لو قتل
القيصر من الدابة فشردت او عن العبد المحنون فاقترع من كنه فعل يقصد به الاثبات وكذا لو فتح
قفصا عن طائر فطار مبادرا او بعد مكث وكذا لو فتح بابا على مال فسرقت او ازال قيدا عن عبد
عاقل فاقترع لان التلف بالمباشرة لا بالسبب وكذا لو ازال السرقة ولو ازال وكذا لو ازال السرقة
ما فيه ضمن اذا لم يكن يحبسها الا لو كان وكذا لو سال من ما الان الارض تحت فاندفع ما فيه ضمن
لان فعله سبب مستقل بالاثبات اما لو فتح راس الطير فقلبت الريح او زاب بالشمس فمات
تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن لان الريح والشمس كل مباشر في بطل حكم السبب من الاسباب

الضمان
الاولى الضمان في المستند

القبض بالعقد الفاسد والقبض بالاستور فالقبض يضمن وكذا استيفاء المتفعة بالإجارة الفاسدة
سبب ضمان اجرة المثل **الفرع الثاني** في الحكم بحجب ذر المعضوب مادام راقياً ولو عتس كالحسنة
تستدخل في البناء أو اللوح في السفينة ولا يلزم المالك اخذ القيمة وكذا لو منحه من جملته
تيمم كمنح الحظيرة بالشعير أو الدخن بالذرة وكلف تيممه واعادته ولو خا طوب بحظيرة معصوبة
فان امكن نزعها الزهر ذلك وضمن ما يحدث من نقص ولو خشى تلفها بانتراعها الضعفاء ضمن
القيمة وكذا لو خا طوب بجراح حيوان له حرمة لم تترفع الامع الا من عليه تلفاً وشيئاً وضمنها ولو
حدث في المعضوب عيب مثل تسوس التمر او خرق الثوب رده مع الارش ولو كان العيب من
مستقر كعض الحظيرة قال الشيخ يضمن قيمة المعضوب ولو قيل ترو العين مع الارش الحاصل بطل
اذا رده الارش الزيادة كان حسناً ولو كان بحاله رده ولا يضمن تفاوت القيمة السوقية وان تلف
المعضوب ضمنه الغاصب بمثل ان كان مثلياً وهو ما يساوي قيمة اجزائه فان تعدد المثل
ضمن قيمته يوم الاقباض لا يوم الاعواز ولو اعمو حكم الحاكم بالقيمة فزادت او نقصت لم يلزم
الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت في الذمة ليس الا المثل وان لم يكن مثلياً ضمن قيمة
يوم غصبته وهو الاختيار الاكثر وقال في طوف يضمن على القيمة من حين الغصب حتى التلف
وهو حسن ولا عبرة بزيادة القيمة ولا بنقصانها بعد ذلك على تروه والفضة والذهب قيمتان
مبائهما وقال الشيخ يضمنان بقدر البذل كالوا تلف ما لا مثل له ولو تعدد المثل فان كان تعدد البذل
مخالف المضمون في الجنس ضمنه بالتقدير وان كان من جنسه وافق المضمون والتقدير واضح وان
كان احدهما اكثر قوياً بغير جنسه ليسلم من التبا ولا يظن ان التبا ينقص البيع بل هو ثابت في كل معاملة
على رويين متفقين الجنس لو كان في المعضوب صنعة لها قيمة غالباً كان على الغاصب رده مثل الا
وقيمة الصنعة وان وادع عن الاصل روياً كان او غير روي لان للصنعة قيمة تظهر ولو ازيلت

الرابع

العيب

ولو من غير غصب وان كانت الصنعة محرمة لم يضمن ولو كان المعضوب رابة فحجب عليها الغاصب
او غيره او غابت من قبل الشجيرة ردها مع ارش النقصان وينسأوي بقيمة القاضى والشوكي
وعينه في الارش ولا تقدر برؤية قيمة من اعضاء الدابة بل يرجع الى الارش السوقى وروى
عن الدابة ربع قيمتها وحكى الشيخ في طوف عن الاصحاب في عين الدابة نصف قيمتها وفي العين
كال قيمتها وكذا كل ما في البدن منه اثنان والتجمع الى الارش السوقى اسبه ولو غصب عبداً
او امته فقتله او قتله قاتل ضمن قيمته ما لو تجاوز قيمة الحر ولو تجاوزت ليرضمن الزيادة ولو
يضمن الزيادة بسبب الغصب كان حسناً ولا يضمن القاتل غير الغاصب سوى قيمته ما لو تجاوز
ولو تجاوزت دية الحر ردت اليه فان زاد الارش عن الجناية طوبى الغاصب بالزيادة ولو
الجاني اموالاً مات في بدنه ضمن قيمته ولو تجاوزت قيمة الحر ولو جنى الغاصب عليه غداً و
النفس فان كان تيشلاً قال الشيخ عتق وعليه قيمة وفيه تردد بينا من الافتقار ليعق
في التمثيل على المباشرة المولى وكل جناية ديتهام مقدرة في الحر على المولى بحساب قيمته
وما ليست مقدرة في الحر فبها الحكومة ولو قيل يلزم الغاصب اكثر الامرين من المقدور والاد
كان حسناً اما لو استغرقت قيمته قال الشيخ كان المالك مخيراً بين تسليمه واخذ القيمة بين
امساكه ولائى له لتسوية بين الغاصب الجناية وغيره وفيه التردد ولو زادت قيمة المولى
بالجناية كالحصا وقطع الاصبع الزائدة رده مع دية الجناية لانها مقدرة والجنى في المدة
والكاتب السرط و امر الولد كالجنى في القن فان تعدد تسليم المعضوب دفع الغاصب
البذل وعليه المعضوب منه ولا عيالت الغاصب العين المعصومة ولو عادت كان لكل
منها الرجوع على الغاصب الاجرة ان كان محاله اجرة في العادة من حين الغصب حتى دفع
البذل وقيل الى حين اعادة المعضوب والاول اسبه ولو غصب شيئاً ينقص قيمته كل واحد

قضى مقدرة

منها الرجوع على الغاصب الاجرة ان كان محاله اجرة في العادة من حين الغصب حتى دفع البذل وقيل الى حين اعادة المعضوب والاول اسبه ولو غصب شيئاً ينقص قيمته كل واحد

منها اذا افرد عن صاحبه كالحقن فليقل لحدما ضمن المالك قيمته مجتمعا وراكبا وما نقص
من قيمته بالافراد وكذا الوشق ثوبا الصفيح فنقصت قيمته كل واحد منهما بالشق ثم تلف احدهما
اما لو اخذ فردا من خيتمين ليسا ويا ان عثره فلف في يده وبقي الاخر في يده المالك ناقصا قيمته
لسبب الافراد وقيمة المالك ان لو كان منضمما الى صاحبه وفي ضمان ما نقص من قيمة الاخر
تردد ولا يملك العين المعصومة بتغيرها واخر اجماعا عن الاستم والمفوعة سواء كان ذلك بفعل
الغاصب او فعل غيره كالخطاة يطحن بالكتان يغير لا ينسج ولا يصب ما كونه في المالك
او شاة فاستدعاه بذيها مع جعل المالك ضمن الغاصب وان اطعمه غير المالك قيل يغير بها
شاة لكن ان اغرم الغاصب لم يرجع على الاكل وان اغرم الاكل رجع الاكل على الغاصب لغرمه
وقيل بل يضمن الغاصب من داس لا ضمان على الاكل فكل المالك يضره عن التضمن مضايمة
الاغترار فكان السبب اقوى ولو غصب فداثرا على الاثارة كان الولد لصاحب الا
وان كانت للغاصب لو نقص الخيل بالضراب ضمن الغاصب النقص وعليه اجر الضراب
وقال الشيخ في ط لا يضمن لاجر والاول استبه لانه عندنا ليست تحرمه ولو غصبه اليه
اجر وبقي في يده حتى نقص كالنوب يخرق والدابة تفعل لزمه الاجرة والارث ولو بداخل
كان النقصان بسبب الاستعمال او لم يكن ولو اعلى الزيت فنقص ضمن النقصان ولو اعلى
انقص وزنه قال الشيخ لا يلزمه ضمان النقص لانه انقصه الرطوبة التي لا قيم لها فلو
الاول وفي الفرق تردد **النظر الثالث** في التليق وهو نوعان النوع الاول في التليق الاكتم
وهو مسائل **الاولى** اذا زادت قيمة المعصوب بفعل الغاصب فان كان اثر التعليم المضعف
وخياطة الثوب ونسج الغزل طين الطعام رده ولا يشمله ولو نقصت قيمته بشي من ذلك ضمن
وان كان غينا كان له اخذها واعادة المعصوب وادسه لو نقص ولو صنع الثوب كان له

لادح

الصنع بشرط ضمان الارش ان نقص الثوب ولو كان له انقصه انقصه لانه في ملكه بعينه
ولو اراد احدهما ما صاحبه بقيت له على احدهما اجماعا عن المالك ولو غصب احدهما صاحبه
لوجب على الموهوب قبول ثم شتر كان فان لم ينقص قيمته ما كان له ان يضره وان دار
فكذلك ولو زادت قيمته واحدها كانت الزيادة لصاحبه وان نقصت قيمته الموهوب بالصنع
الغاصب الارش ولا يلزم المالك ما ينقص من قيمة الصنع ولو بيع مصبوعا بقصا ان
قيمة الصنع المستحق للغاصب شيئا الا بعد توفيقه المعصوب فيه فوبه على الكمال لبيع
مصبوعا بقصا ان من قيمة الثوب لزم الغاصب تمام قيمته **الثانية** اذا غصب روبا
كالنبت او الثمن فخلطه بعشله فمما شتر كان ولو خلطه بدارون او اجود قيل يضمن المثل اخذ
لتسليم العين وقيل يكون في فضل الجيرة ويضمن المثل في فضل الرابة الا ان يرضى المالك باخذ
العين اما لو خلطه بغير جنسه كان مستهلكا وضمن المثل **الثالثة** فوايد المعصوب مضمونة
بالغصب وهي مملوكة للمعصوب منه ولو تجددت في يد الغاصب اعيانا كانت كاللبس والشعر
والولد والتمر والمنافع كسكنى الدار وكوب الدابة وكذا منفعة كل مال اجره بالعادة ولو
الدابة في يد الغاصب او تعلم المملوك صنعة او علم افرزت قيمته ضمن الغاصب تلك الزيادة
فلو هزلت او نسي الصنعة او ما علمه فنقصت القيمة لذلك ضمن الارش وان رد العين ولو
ضمن قيمته الاصل والزيادة فسرعان **الاول** لو زادت القيمة لزيادة صفة ثم زالت الصفة
ثم عادت الصفة والقيمة لم يضمن فيه الزيادة الاولى لانها انجرت بالثانية ونقصت
الثانية عن قيمة الاولى ضمن التفاوت اما لو تجددت صفة غير ما مثل ان سميت فراربت
قيمتها ثم هزلت فنقصت ثم علمت صنعة فراربت قيمتها ردها وما نقصت بقوات **الاولى**
لا يضمن من الزيادة المتصلة بالمرزوبة القيمة كالسمل المفطر اذا زال القيمة على جملها او زاده

شتر كالح

كتاب الشفعة
١٣٨٨

المرتضى ثبت الشفعة **الثاني** في الشفعة وهو كل شريك يحق له مشاعة قدر على
التمن ونسب طويف الاسلام اذا كان المشتري مسلماً فلا ثبت الشفعة بالجواز ولا فيما
قسم وميراث الامم المشتركة في طريقه او نهر ويثبت بين شريكين وهل ثبت لما زاد من شفع
واحد فيه اقول احدها نعم ثبت مطلقاً على عدد الروس والثاني ثبت في الارض الكعنة
ولا ثبت في العبد الا الواحد والثالث لا ثبت في شيء مع الزيادة على الواحد وهو المظنون
الشفعة بجز الشفعين عن التمن وبالمطالبة وكذا لو هرب ولو اتى غيبه التمن اجل ذلك فان لم
يحضره بطل شفعته فان ذكر ان المالك في بلد آخر اجل عقدار وصوله اليه وزيادة ثلثة
ايام ما يضر المشتري وتثبت للغايب ولشفعه وكذا الجعني والبصر وتبيكه الاخذ
وليتهما اوافق المجنون فله الاخذ لان التأخير لو اذ لم يكن في الاخذ غبطة فله الاخذ
لو بيع وتثبت الشفعة للكافر على مثله ولا ثبت له على المسلم ولو اشتراه من غير شفع
لمسلم على المسلم والكافر واذا باع الاب او الجد عن اليتيم شفعته المشتركة معه جازان
يشفعه وترفع التهمة لانه لا يزيد عن بيع ماله من نفسه وهل ذلك للموتى لا
الشيخ لا مكان التهمة ولو قيل بالجواز كان اسبه كالركيل والمكاتب الاخذ بالشفعة
ولا اعتراض لمواه ولو باع العامل في القراض شفعاً وصاحب المال شفيعه فقد ملكه
بالشرا لا بالشفعة ولا اعتراض للعامل ان يكون طهر بجموله المطالبة بجزء مما وقع على
القول بثبوت الشفعة مع كسرة الشفعاء وهو عشرة **الاول** لو كان الشفعة اربعة
بائع احدهم وعفا اخ فلا خرين اخذ البائع ولو اقتصر في الاخذ على حقه لم يكن له ما اذا
لان الشفعة لازالة الضرر واخذ البعض يتاكد لو كان الشفعة غيباً فالشفعة طمناً
حضر واحد وطالب فله ان ياخذ الجميع او يترك لانه لا شفعين الا غيره ولو حضر آخر اخذ

مع الغبطة ولو ترك الوكيل المطالبة
فبلغ الصبيح

من الآخر النصف او ترك فان حضر المالك اخذ الثلث او ترك وان حضر الرابع اخذ الربع
او ترك **الفرع الثاني** لو امتنع الحاضر وعفى لم يبطل الشفعة وكان للغيب اخذ الجميع وكذا **الثاني**
لو امتنع ثلاثة او عقفا كانت الشفعة باجمعهما للربع ان شاء **الفرع الثالث** لو حضر
احد الشريكين فاخذ بالشفعة وقاسم ثم حضر الآخر فطلب من حضر الآخر فبلغ في الشفعة وطالب
وشارك الاولي وكذا لو دعه الشفعين الاولي لعيب ثم حضر الآخر كان له اقله الاخذ لان الزيادة
الفرع الرابع لو استغلهما الاول ثم حضر الثاني شاركه في الشقص دون العلة **الخامس**
لو قال الحاضر لا اخذ حتى يحضر الغايب لم يبطل شفعته لان تأخيره لغرض لا ينقض التملك وفيه
السادس لو اخذ الحاضر ونفع التمن ثم حضر الغايب فشاركه دفع اليه النصف فمادح البايع
ثم خرج الشقص مستحقاً كان ذلك على المشتري دون الشفعين الا ان كان له ناسب غيبه في الاخذ
السابع لو كانت الدارين ثلث فباع احدهم من شريكه استحق الشفعة المالك دون
المشتري لانه لا يستحق شيئاً على نفسه وقبل يكون بينهما ولعله اقرب **الثامن** لو باع انسان
من ثلث صفقة فللشفيع اخذ الجميع وان ياخذ من اثنين ومن واحد لان هذه الصفقة
غيره ليعقود معتد به ولو كان البايع واحداً من اثنين كان له ان ياخذ منهما ومن احدهما ولو
باع انسان من اثنين كان ذلك بمنزلة عقود اربعة فللشفيع ان ياخذ الكل وان يعرض
ياخذ الربع او النصف او ثلثه الارباع وليس لبعضهم مع الشفعين شفعة لان انتقال الملك
اليهم دفعة فقتلوا في الاخذ والمأخذ منه ولو باع الشريك حصته من ثلثه في عقود متقاربة
فله ان ياخذ الكل وان يعرض وان ياخذ من البعض فان اخذ من الاول لم يشاركه في الثاني
والثالث وكذا لو اخذ من الاول والثاني لم يشاركه الثالث ولو عفى عن الاول فله ان ياخذ من الثاني
شاركه الاول وكذا لو اخذ من الثالث شاركه الاول والثاني لاستقرار ملكهما **التاسع**

الثاني
الثالث

انواع احد الحاضرين وهذا شر كان غايابا في الحاضر فهو الشفع في الحال اذ ليس غيره فاذا اخذ
 وقدم احد الغائبين شارك فيما اخذ الحاضر بالسوية ولو قدم الآخر شاركهما فيما اخذ من
 له ثلث ما حصل لكل واحد منهما **الحاشية** لو كانت الدارين اخوين فمات احدهما ورثه ابنا
 فباع احد الدارين كانت الشفعة بين العم وابن الاخ لتساويهما في الاستحقاق وكذا لو كان
 وادت الميت جماعة **المقصد الثالث** في كيفية اخذ ويستحق الشفع اخذ بالعقد و
 الحيا لانه وقت التزوم وقيل بنفس العقد وان ينقض الخيار بناء على ان الانتقال يحصل
 وهو اسببه اما لو كان الخيار للمشتري خاصة فانه يستحق بنفس العقد لحق الانتقال
 وليس للشفع بتعويضه بل يأخذ الجميع او يدع ويلخذ الثمن الذي وقع عليه العقد وان كانت
 قيمته الشفع اكثر او اقل ولا يلزمه ما غير المشتري من كاله او كاله او غير ذلك من المون ولو
 المشتري في الثمن بعها العقد وانقصا الخيار لم يلحق الزيادة بل كانت هبة لا يجب على الشفع
 دفعها ولو كانت الزيادة في زمان الخيار قال الشيخ يلحق بالعقد لانها بمنزلة ما يفعل في العقد وهو
 يسكن على القول بانتقال الملك بالعقد كذا الحجة المتأخر من الثمن يلحق بالعقد لا يلزم
 دفع الشفع ما لم يبدل الشفع الثمن الذي وقع عليه العقد ولو اشترى شفع صاخر ضا في
 صفقة اخذ الشفع بحسبه من الثمن ولا يثبت بذلك من المشتري خيار لان استحقاق
 الشفعة تحت في ملك المشتري ويدفع الشفع ثمن ان كان مثليا كالذهب والفضة
 وان لو كان له مثل الحيوان والثوب والحجر وقيل تسقط لتعدد المثلية ولو راية على ثياب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل اخذها بقيمة العرض وقت العقد وهو اسببه واذا علم بالشفعة
 فله المطالبة في الحال فان تأخر لعنه عن مباشرة الطلب وعن التوكيل في التوكيل بشفعة وكذا
 لو ترك لوجهه كثر الثمن فان قليلا او توهم الثمن ذهباً فان فضته او حيواناً فان تماسا

وكذا لو كان مجموعا بغيره فخرج عن الوكالة ويجب المبادرة بالمطالبة عند العلم بكون
 العادة به غير متجاوزة عادة في شئ ولو كان متشاعلا بعبادة واجبة او مندوبة لم يجز عليه
 قطعها وجاز الصبر حتى يجهل وكذا لو دخل عليه وقت الصلوة صبر حتى يتطهر ويصلي ثم يبيع
 ولو علم بالشفعة مسافرا فان قدر على السعة والتوكيل فاهل بطلت شفعته ولو خرج عنها لم يسط
 وان لم يشهد بالمطالبة ولا ينفق الشفعة بتقابل المتابعين لان الاستحقاق حصل بالعقد ليس
 للمتابعين اسقاطا والتمس باق على المشتري نعم لو رضى بالبيع ثم يادى لم يكن له شفعة لانها فسخ
 وليس بها ولو باع المشتري كان للشفع فسخ البيع واخذ من المشتري الاول ولان اخذ من
 وكذا لو رفق المشتري من غير اوجه له مسجدا فله شفع ازالة ذلك كله واتخاذ بالشفعة وللشفع ان اخذ
 من المشتري ودركه عليه ولا باخذ من المتابع لكن يطالب بالشفعة في يد البائع قبل اخذ من البائع
 او ربح ولا يكلف المشتري القبض من البائع مع امتناعه وان التمس ذلك الشفع ويقوم قبض
 الشفع مقام قبضه ويكون ذلك مع ذلك على المشتري وقيل للشفع فسخ البيع ولو لم يفسخ ولا
 من البائع ليصبح ولو اقدم البيع او عاب فان كان بغير فضل المشتري او بغيره قبل طلبة الشفع
 بالخيار من الاخذ بكل الثمن او الترتل الا ان الشفع باقية كانت في البيع ومنقوله عن لانها
 نصيبا من الثمن وان كان العيشيل للمشتري بعد المطالبة ضمنها المشتري وقيل لا ضمنها الا ان لا يملك
 بنفس المطالبة بل بالاخذ والاول اسببه ولو خرج من المشتري او بغيره فاطالب الشفع بحسبه فان رضى
 بقاء عمره او بناية فله ذلك ولا يجب اصلاح الاض الشفع ان ياخذ بكل الثمن او يدع وان منع
 المشتري من الازالة كان الشفع مختارا بين ازالة ورفع الارض من بدل قيمه الثمن او البنا ويكون له مع
 رضا المشتري ومن يرفع عن الشفعة واذا اراد ما يخل به الشفعة بتعاك الودي المتبايع مع
 الارض فبغيره او الغرض من الشعي فيعظم الزيادة للشفع واما التماز المتفضل فيسكن الدار وعرى

معه المشتري ولو حمل النخل بعد الاستيعاف فاختار الشفع قبل المتأخر قال الشيخ الطالع السبع
الشفع والاشبه اختصاص هذا الحكم بالبيع ولو باع سقطين من ارض فان كان الشفع حيا
فاخذ منها او ترك جازوا كذا ان اخذ من احدها وعفى عن شفعة من الاخرى وليس كذلك لو عفى
عن بعض شفعة من الارض الواحدة ولو باع الثمن مستحقا فان كان الشرا بالعين فلا شفعة لمحق البطال
وان كان في الذمة ثبتت الشفعة لمثبت الاستيعاف ولو دفع الشفع الثمن قبل ان يستحق البطال
على التقديرين ولو ظهر في البيع عيب فاختار المشتري ان يتركه ياخذ الشفع بما عدا الارض وان
المشتري معيبا ولو طالب بالارض اخذ الشفع بالثمن وترك مسائلا **سب** **الاول** لو قال
اشترت النصف بما به فترك ثم بان انه اشترى الربع فحجب له بطال الشفعة وكذا لو قال
الربع فحجب فترك ثم بان انه اشترى النصف بما به لم يبطل شفعة لانه لا يكون معه الثمن الزا
وقد لا يرغب في البيع ان اقص **الثانية** اذا بلغ البيع فقال اخذت بالشفعة فان كان عالما
بالثمن صح وان كان جاهلا لم يصح ولو قال اخذت بالثمن بالغاما لم يصح مع الجهالة ايضا من
الثالث يجب تسليم الثمن او كافا فاشنع الشفع لم يجب على المشتري التسليم حتى قبض **الرابعة**
لو بلغه ان المشتري اثنان فترك فبان واحدا فان اثنان او بلغه انه اشترى لنفسه فبان
او بالعكس لم يبطل الشفعة لاختلاف الفرض في **الخامسة** اذا كانت الارض مشغولة
بذرع يثبت فيه فالشفيع بالخيار بين الاخذ بالشفعة في الحال وبين الصبر حتى تصدق له
غرضه او الاستغناء بالمال وتعدى الاستغناء بالارض المشغولة وفي جواز التأخير مع ثبوت الشفعة
نريد **السادسة** اذا سأل البائع الشفع الاقاله فاقاله له لو يصح لانها انما يصح بين المتعاقدين
المقصد الرابع في الواجب الاخذ بالشفعة وفيه مسائل **الاول** اذا اشترى ثمن من رجل بالوط
للشفيع اخذ بالثمن عاجلا وله التأخير واخذ بالثمن في محله وفي ثبوتها باخذ عاجلا ويكون ثمنه

لان

ويلزم كفيلا بالمال ان لم يكن ميثا او مناسبه **الثانية** قال المفيد والمرضى الشفعة ولو قال الشفع
لا يورث محله على ثبوتها عليه بن زيد وهو يورث والاول اشبهه تنكح لغيره **الثالثة**
وهي ان يورث كالمال فلو تركت زوجة وولدا فللزوج والوليد الباقي ولو عفى احد الورث عن نصيبه
لو تسقط وكان لمن لم يعف ان ياخذ الجميع وفيه تردد وضعيف **الرابعة** اذا باع الشفع
بعد العلم بالشفعة قال الشيخ سقطت شفعة لان الاستحقاق بسبب النقيب اما لو باع قبل
العلم لم يسقط لان الاستحقاق سابق على البيع ولو قبل لغيره الاخذ في الصديقين كان حسنا
على قوله رحمه الله لو باع الشريك وشترط الخيار للمشتري ثم باع الشفع نصيبه قال الشيخ
الشفعة للمشتري الاول لان انتقال تحقق العقد لو كان الخيار للبائع او طافا بالشفعة للبائع الاول
بناء على انتقال يحصل الا باقتضاء الخيار **الخامسة** لو باع شقصا من أرض لثمن من ثمن
وجازي فيه فان خرج من الثلث صح وكان للمشتري اخذ بالشفعة وان لم يخرج صح منه ما قال ابن
وما يحمله الثلث من المحابيات ان لم يخرج الورث فقبل يضاف في الجميع من الاصل واخذ الشفع بناء
على ان يخرجات المرض ما فيه من الاصل **السادسة** اذا باع الشفع على ترك الشفع صح طلب
الشفعة لانه حتى مالى فقد فيه الصلح **السابعة** اذا باع شقصا من الشفع لثمن من ثمن
البائع ارض للمشتري او شرط المتبايعان الخيار للشفيع لم يسقط ذلك الشفعة وكذا لو كان وكذا
لغيره وفيه تردد لما فيه من امانة الرضا بالبيع **الثامنة** اذا اخذ بالشفعة فوجد فيها عيبا سابقا
البيع فان كان الشفع والمشتري عاقلين فلا خيار واوان كانا جاهلين فان رد الشفع كان
المشتري بالخيار في الرد ولاش ان اخذ لم يكن للمشتري الفسخ فخرج الشقص عن بيع
فلا خيار للمشتري المطالبة بالارث ولو قيل له الارض كان حسنا وكذا لو علم الشفع بعيب
دون المشتري ولو علم المشتري دون الشفع كان الشفع الرتبة **التاسعة** اذا باع الشقص من ثمن

لا لئلا كما بعد فان قلنا الاشقة فلا بحث وان اوجنا الشقة بالقيمة فخذ الشقة
في الترخيص كان للبايع رده والمطالبة بقيته الشقة ان المحدث عنه ما يمنع الرده ولا يرجع
النقص لان الفسخ المتعقب للبيع الصحيح لا يبطل الشقة ولو عاد النقص الى المشتري بطلت
مستأنف كالجدة والميراث لو عيكت رده على البايع ولو طلبه البايع لم يجب على المشتري لجاته ولو كان
النقص في الحال عند اقل من قيمه العبد لم يرجع الشقة بالمفاوت فيه ترة ولا شبهه لانه لا الثمن الذي
اقضاه العقد ولو كان النقص في المشتري فود البايع الثمن بالبيع لم يعلت منع الشقة لان قيمته
اسبق من ابد بغيره الثمن لانه الذي اقضاه العقد للبايع قيمه الشقة وان دارت عقوبة
المن لم يرد عند البايع ما يمنع رده الثمن رجوع بالارث على المشتري ولا يرجع على الشقة ايضا
بالارث ان كان اخذ بقيته العوض الصحيح **الحاشية** لو كانت دار كاضر وغايب وجهه القاب
في يد آخر فباع الحصة وادعى ان ذلك باذن الغايب قال في وقت ثبت الشقة ولعل المنع شبه
لان الشقة فاعلمت بوث البيع فلو قضى بها جضر الغايب فان صدق فلا بحث وان انكره فاقول
قوله مع عينية ويتبرع الشقة للماجرت من حين قبضه الى حين رده ويرجع الاجرة على البايع
ان سار لانه سبب الاتلاف او على الشقة لانه المباشرة للاتلاف فان رجع على مدعي الوكيل لا يرجع
الوكيل على الشقة وان رجع على الشقة رجوع الشقة على الوكيل لا بد منه وفيه قول اخر هذا شبهه ولو
شقصا بما به ووقع البيع عوضا ستاوي عشرة لزم الشقة تسليم ما به او يدعي لانه لا بد من اخذها بغيره
العقد **الموسم** البحث فيما يبطله وبطل الشقة بطل المطالبة مع العلم وعدم العقد في كل
الا ان يصحح بالاسقاط ولو تطاولت المدة والاول ظهوره لزم رده عن الشقة قبل البيع ولو بطل
البيع لانه اسقاطا لم يثبت وفيه ترة وكذا لو شهد على البيع امارات المشتري والبايع اطار
المشتري في الاشباع فيه ترة لان ذلك ليس بالغ من الاسقاط قبل البيع ولو بلغه البيع جاكيل ثبات

به كالتواتر وشاهده شاهدي عدل فلم يطالب وقال له اصدق بطلت شقته ولم يقبل عذره
ولو اجبر صبي او فاسق لم تبطل ولو صدق وكذا لو اجبر واحد عدل لم تبطل شقته وقيل عذره
لان الواحد ليس بجته ولو جلا قدر الثمن بطلت الشقة لتعد تسليم الثمن ولو كان البيع في ^{المدة}
فاخر المطالبة توما للوصول بطلت الشقة ولو بان الثمن مستحقا بطلت الشقة لطلان
العقد وكذا لو صادفنا الشقة والمشتري على غيبته الثمن اوافق الشقة بغيره من المطالبة
وكذا لو تلف الثمن المعين قبل قبضه لم يتحقق البطلان على ترة في هذه ومن جيل الاسقاط ان
يزيده عن الثمن ويدفع بالثمن عوضا قليلا فان اخذنا الشقة لزمه الثمن الذي تضمنه العقد وكذا لو
بطلت بغير قبض بعضا او اياه في الباقي كذا نقل الشقة بغير بيع كالمطالبة او الصلح ولو ادعى عليه
الاشباع فصدقه وقال ان ثبت الثمن في القول قوله مع عينية فاذا اخلفه بطلت الشقة اما قوله
له اعلم كقيمة الثمن لم يكن جوازا ليجوز كلف جوازا غير وقال الشيخ يريه على البيع **المقصود**
الحاشية في التنازع وفيه مناسيل **الاولى** اذا اختلفا في الثمن ولا يثبت في القول قول المشتري مع
عينية لانه الذي يتبرع منه من يده وان اقام احدهما بينة فبطل بهاله ولا يقبل شهادته البايع
لاحدهما ولو اقام كل منهما بينة حكم بينة المشتري وفيه احتمال للقضاء بينة الشقة لانه الخارج
ولو كان الاختلاف بين المتبايعين ولا حد ما بين حكمهما لو كان لكل منهما بينة قال الشيخ حكم
فيها بالقرعة وفيه اسكال لاختصاص القرعة بموضع استنباه الحكم ولا اشباهه مع افتوى ان القول
قول البايع مع عينية بقاء السلعة فيكون البينة بينة المشتري واذا قضى بالثمن تجوز الشقة
الاخذ بذلك في الترتيب **الثانية** قال في وقت ادعى انه بلغ غيبته من حبيبه فانكر الاحتج
بقض الشقة للمشتري بظاها الاقرار وفيه ترة ومن حيث وقوف الشقة على ثبوت الاشباع
ولعل الاول اسببه **الثالثة** اذا ادعى تركه اشباع جده فانكره فاقول قوله المنكر مع بينة

حلفت لا يتبع علي شفعة جاز ولا يكلف اليمن انه ان لم يشتر بعد ولو قال كل منهما انا استوف
 الشفعة فكل منهما مدع ومع عدم البينة يخلف كل منهما صاحبه وبثت الماد بينهما ولو كان
 لهما بنية بالشراء مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة فيها ولو شهدت لاحدهما بالتقديم
 على صاحبه قضى به ولو كان طبعا بئتان بالابتداء مطلقا او في تاريخ واحد فلا ترجح
 شهدت بنية كل واحد منهما بالتقديم قبل البتة عمل القدر وقبل سقطت اوتجى المالك على
 الشركة **الرابعة** اذا ادعى الابتاع وزعم الشريك انه ورث واقاما البينة قال الشيخ
 بينا التحق المعارض ولو ادعى الشريك الادعاء قدمت بنية الشفع لان الادعاء لا ينافي
 الابتاع ولو شهدت بالابتاع مطلقا وشهدت الاخرى المودع او دعه ما هو ملكه في تاريخ
 متأخر قال الشيخ قدمت بنية الادعاء لانها اقربت بالملك ويكتب المودع فان شهد
 قضى بنية وسقطت الشفعة وان كان انكر قضى بنية الشفع ولو شهدت بنية الشفع
 ان البايع باع وهو ملكه وشهدت بنية الادعاء مطلقا قضى بنية الشفع ولو تبين ان
 المودع لانه لا مفعول له اسدله هنا **الخامسة** اذا اصاب البائع والمشتري ان الترخيب
 وانكر الشفع والقول قوله ولا يمين عليه الا ان يدعى عليه العلم **كتاب**
احياء الاموات والنظر في اطراف اربعة **الاول** في الارضين وعلى ما عاصره واما
 موات فالعاصر ملك لما اكله لا يجوز التصرف فيه الا بالاذن وكذا ما به صلاح العاصر
 والشرب والقتاة ويستوى في ذلك ما كان من بلاد الاسلام وما كان من بلاد الشرك
 غير ان ما في بلاد الاسلام لا ينفق وما في بلاد الشرك علك بالقلبة عليه واما الموات
 فهو الذي لا ينفق به لعطلته اما لا يقطع المأمنه ولا يستلزم المأمنه عليه ولا ينفق
 او غير ذلك من موانع الانتفاع فهو لا يملك له اذ لا يملكه وان احياء ما لم يزل له الامام واذنه
 فتى اذن ملكه يمين له اذا كان مسلما ولا يملكه الكافر ولو تبين ملك مع اذن من كان حيا وروى في التهمة عنه
 قاطبة لا يملك

عنها

عند قبضتها ولا يصح بيعها ولا رهنها ولو مات لم يصح احيائها لان المالك لما عرف وهو المسلمون
 قاطبة وما كان منها مواتا في وقت الفتح فهو للعامة وكذا كل ارض لم يجر عليها ملك مسلم وكل ارض
 جرى عليها ملك مسلم فهي له ولو رثته بعد وان لم يكن لها مالك معروف معين فهي للامام ولا يجوز
 احيائها الا باذنه ولو باذنه مبادر فاحياها من دون اذنه لم يملك وان كان الامام غائبا كان
 الحق بها ما دام قائما بعمارتها ولو تركها فابادت اثارها فاحياها غيره ملكها ومع ظهور الامام
 يكون له رفع يد عنها وما يقرب العاصر من الموات احياءه اذ لم يكن مرفقا للعاصر ولا غيره له
 وليست شرط في التملك بالاحياء شرط خمسة **الاول** الا يكون عليها يد مسلم فان ملك بيع
 من مباشرة الاحياء غير المتصرف **الثاني** الا يكون جريما العامر كالطريق والشرب وحرم البئر
 والعين والحايطة وحده الطريق لمن يجرى عليه يحتاج اليه في الارض المباحة خمس اذرع وقيل سبع اذرع
 فالثاني تباعد هذا المقدار وحريم الشرب بمقدار مطر ح ترابه والحجاز على حافته ولو كانت
 الشهيرة ملك الغير فادعى احره فحق بطل مع عينية لانه يدعى ما ليس له به الظاهر وفيه تردد
 وحريم بئر المعطن اربعون ذراعا وبئر الناحية ستون والعين الف ذراع في الارض الخوة في الضلعة
 خمسين ذراع وقيل اقل ذلك لا ينظر الثاني بالاول والاول شهر حريم الحايطة في المباح مقدار مطر
 ترابه نظرا الى اساس الحاجة اليه لو استمر وقيل للمدار مقدار مطر ترابها ومصب مياهها
 ومسلك النخول والخروج وكل ذلك اغايبت له حريمه اذا ابتكره في الموات اماما يعمل في الاملاك
 المعمورة فلا **فروع** لواحيا الرضا وغيره في جانبها غير سائر رعاضاته الى المباح او لتسرى في
 اليه لم يكن لغيره احياءه ولو جامل الاحياء كان للغار منعه **الشرط الثالث** الاستيلاء الشرع مشع
 للعبادة لغرضه ونحو المشغوف للشرع تدعى اختصاصها بوطنا للعبادة والتعرض لملكها هو تلك
 المصلحة اما الرغمة فيها ما لا يقدر ولا يوصى الى ضيقها عما يحتاج اليه المتعبون كالسير لم يمنع منه

ستمين
 وقت ما
 سقطت
 من

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه

الايكون مما انقلعه امام الاصل ولو كان موثاقا ليا من تحريكه قطع النبي صلى الله عليه وآله
 الدور وارضاً بغير موت وحضر من الزير فانه بعيد اختصاصها ما ثاق من المتراجحة فلا يصح دفع
 الاختصاص بالاحياء **الخامس** الا يسبق اليه سابق التحجير فان التحجير بعيد اولوية لا ملكا
 للرقبة وان ملك به التصرف حتى لو تبص عليه من يروم الاحياء كان له منعه ولو قام
 فاحياها لم يملك والتحجير هو ان يصب عليها المروزي ويحيطها يحيط ولو اقتص على التحجير واهمل
 العادة اجبره الامام على احد الامرين اما الاحياء اما التحلية بينهما وبين غيره ولو امتنع انهما
 من يد لئلا يعطيا ولو ابدار اليهما من احياها لم يصح ما لو رفع السلطان يده او ياذن في الاحياء
 وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يحل لنفسه ولغيره من المصلح كالحل نعم الصدقة وكذا
 عندنا للامام الاصل ليس لغيرها من المسلمين ان يحل لغيره من المصلح ما دام المحل مستورا او ما
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم او الامام لمصلحة فزال جازن فضله وقيل ما يحل النبي صلى الله عليه
 خاصة لا يجوز نقضه لان حماه كائن **الطرف الثاني** في كيفية الاحياء والرجوع فيه الى العرف
 لعدم التخصيص شرعا ولغة وقد عرفت انه اذا قصد سكنى ارض فاحاط ولو بجنب او تصيب
 مما يمكن سكنه حتى احياه وكذا لو قصد الخطيرة فاقصر على الحياطة من دون السقف ولينقلوا
 سوطا ولو قصد زراعه كفى في تملكها التحجير بمرور سنة وسوق الماء اليها سابقا او ثاب
 ولا يشترط حراسها ولا زراعتها لان ذلك اسفاه كالسكنى ولو غرس ارضا فبنت فيها الغرس
 اليها الماء فحق الاحياء وكذا لو كانت مساجد فعرضت بجرها واصلمها وكذا لو قطع عنها الماء
 الغالبة وهي اهل العادة فالحية بتسميته ذلك كله احيا - لانه اخرجها بذلك
 الاستفعا الذي هو ضد الموت ومن فقها يابا الان من يبي التحجير احياه وهو بعيد **الطرف الثالث**
 في المنافع المشتركة وهي الطرق والمساجد والوقوف المطلقة كالمدارس والمسكن اما الطرف فثابتها

ساقية م

الاستطراف والناس فيها شرع فلا يجوز الاستفعا فيها بغير الاما يفوت به منفعة الاستطراف
 كالحلوس غير الضرر بالمادة واذا لم يطل حقه ولو عاد بعد ان سبق الى مقعد لم يحل له الدفع
 اما القام قبل استيفاء غرضه لاجلته يتولى معها العود قبل ان يحق بمكانه ولو جلس البيع ان
 السرء فالوجه المنع الا في المواضع المتسعة كالرجاب نظرا الى العادة ولو كان كذلك فقام
 ورجله باق فهو الحق به ولو رفعه ناويا للعود فعاد قبل ان يحق به لئلا يتفرق معاملوه
 فيتضرر قبل يطل حقه اذا لم يسبب للاختصاص وهو اولى ليس للسلطان ان يقطع ذلك كما
 لا يجوز لحياته ولا يتحيز واما المسجد فمن سبق الى مكان منه الحق به ما لم يجلسا فقام
 مفاد فاطل حقه ولو عاد وان قامنا وبنا للعود فان كان رجله باقيا فيه فهو الحق به والا كما
 مع غيره سوار وقيل ان قام ليتجرب بطهارة اوانا له نجاسة وما اشبهه لم يطل حقه ولو
 اثنان فتوافيا فان امكن الاجتماع جاز وان تعاسرا اوقع بينهما واما المدارس والارط فمن سكن
 يتاخر له السكنى فهو الحق به وان تطاولت المدة مالم يشترط الواقف اهدا فلزم اخرج عنده
 ولو اشترط مع السكنى الشاغل بالعلم فاهل الزم اخرج وان استمر على الشغل لم يجز ازاله وله
 ان يمنع من تسكنه مادام متصفا بما به يستحق السكنى ولو فارق اهدر قبل هو اولى عند العود
 وفيه تردد ولعل الاقرب سقوط الاولوية **الطرف الرابع** المعادن الظاهرة وهي التي
 لا ينظر الى اظهرها كالمخ والمعدن والنفط والنفط لا يملك بالاحياء ولا يخصها للمعدن في جواز اقطاع السلطان
 المعادن والماء تردد في كذا في اختصاص المقتطع بها ومن سبق اليها فله اخذ صاحبها ولو نشأ
 اثنان فالسابق اولى ولو توافيا وامكن ان ياخذ كل منهما بعينه فلا يثبت والافرع بينهما
 مع التعاسر وقيل يقيم وهو حسن ومن فقها يابا ان يخص المعادن بالامام ففيه عند من الاقال
 وعلى هذا لا يملك ما ظهر منها ولا ما بطن ولو جرح تملكها بالاحياء لزم من قوله اشترط دون الامام

وكل ذلك لم يثبت ولو كان الجانب الحق الأرض موات اذا خربها بين وسبق اليها الماء وصاد
 ملكها ملكها بالاحياء وانخص بها الحجر ولو اقطعها الامام صحيح والمعادن بالطنة وفي الحق لا يظهر
 الا بالعمل كعادن الذهب والفضة والنجاس وفي تلك بالاحياء ويجوز للمسلم اقطاعها قبل ان
 وحقها احياها ان يبلغ نيلها ولا يجرها وهو ان يعمل فيها عملا لا يبلغ به نيلها كان الحق بها ولم
 عليها ولو اهل الجبر على اتمام العمل او دفع يده عنها ولو تركه عند انظره السلطان بقدر نفاله ثم
 احد الامرين **فيسجد** لو احيا ارضا فظهر فيها معدن ملكه بعماله الا انه من اجرائها
 واما الماء فمن جهر برأى ملكه او سباح لملكها فقد اخص بها كالحجر فاذا بلغ الماء فقد ملكه بالملك
 لم يخرج من الخطى اليه ولو اخذ منه اعاده ويجوز بيعه كيانا وزنا ولا يجوز بيعه اجمع لتعدد تسليمه
 لا يملكه بما مستخلف ولو جرها لا للثالث بل للانتفاع فلو جرح بها مائة مقامه عليها قبل
 يجب عليه بذل الفضل من ما يقع حاجته وكذا قبل في ماء العين والنهر ولو قيل لا يجب كان
 حسنا فاذا افارق من سبق اليها فهو الحق بالانتفاع بها واما مياه العيون والآبار والعيون
 فالتاسع فيها سواء ومن غرت منها شيئا باقاء او حازه في جوفه او مصنعه فقد ملكه وهذا
 مسائل **والثاني** ما يقبض منه النهر المملوك من الماء المباح قال الشيخ لا يملك الحافر كما اذا جرى
 السيل الى ارض مملوكة بل الحافر اولى بما به من غير لان يده عليه فان كان فيه جماعة فان وسعهم
 او تراصوا فيه فلا يثبت وان تقاسروا افسم بينهم على سعة الضياع ولو قيل تقسم على قدر انصبابهم
 من النهر كان حسنا **الثاني** انا استجد جماعة نهر ابا حفص بصيرة واولى به فاذا وصلوا
 فترجع الماء ملكه وكان بينهم على قدر النفقة على عمله **الثالث** اذا لم يبق النهر المباح
 او سيل الوادي يستقي عليه دفعة يدي بالاول وهو الذي يلي فوهته فاطلق اليه للزرع
 الى الشراك وللشجر الى القدم والتخل الى الساق ثم يرسل لمن ومنه ولا يجب اوساله قبل ذلك و

صح

ولو ادى الى تلفت الاخير **الرابعة** لو احيا اثنان ارضا ميتة على مثل هذا الوادي لم
 يشا رت السابقين وقسمه مما فضل عن كفايتهم وفيه تردد **كتاب** **الملقطة**
 الملقطة اما الانسان او حيوان او غيره فاقسم الاول سبي لقطا وملقطا ومبنو او ينحصر النظر في
 لانه مقاصد **الاول** في اللقط وهو كل صبي ضائع لا كافل له ولا وارث له ولا ربي في
 تعلق الحكم بالقطا الطفل غير المميز وسقوطه في طرف البالغ العاقل وفي الطفل المميز تردد شبه
 جواز الملقطة لصغره وعجزه عن دفع ضرره ولو كان له اب او جد او ام اجبر المرحوم منهم على اخذه
 وكذا لو سبق اليه ملتقط ثم نبذ فاخذه اخر الزم الاول اخذه ولو اللقط عمل كذا ذكرنا او انشئ له
 حفظه وايصاله الى صاحبه ولو ابق منه اوضاع من غير تفریط لم يضمن ولو كان يتفرط فليضمن
 اخلفا في التفریط كالموتى فالتقول قول الملقط مع يمينه ولو اتفق عليه باعده في النفقة اذ اقبل
 استبقاؤها **الثاني** في الملقط ويراعى البلوغ والعقل والحرية فلا يحكم باللقط الصبي
 ولا المجنون ولا العبد لانه مشغول باستئجاره المولى على منافعته ولو اذن له المولى صح كما اخذ المولى
 ودفعه اليه وهل يراعى الاسلام قبل نعم لانه لا سبيل للكافر على الملقط المحكوم به بالامانة ظاهرا
 ولانه لا يؤمن من مخالفة عن الدين ولو كان الملقط فاسقا قيل ينتزعه الحاكم من يده ويضعه في يد
 لخصانته استئمان ولا امانه ولا امانه للفاسق والاسببه انه لا ينتزع ولو اللقطه بدل
 لا استقر للمولى موضع القاطه او حضري بريد السفر به قبل ينتزع من يده لما لا يؤمن ضياع نسبه
 فانه اذا يطلب في موضع القاطه والوجه للجواز ولا لاية للملقط عليه بل هو سائب يتولى
 من شاء واذا وجد الملقط سلطانا يتفق عليه ليستعان به ولا استعانة بالمسلمين في ذلك
 عليهم واجب على الكفاية لانه دفع ضرره مع التمكن وفيه تردد فان تعذر الامر ان يتفق عليه
 الملقط ورجع عما اتفق اذا ايسر اذا اوى الرجوع ولو اتفق مع امكان الاستعانة بغيره او

ان الحاكم او من يقوم مقامه

ويرجع **الثالث** في أحكامه وهي مسائل **الأولى** قال الشيخ أخذ اللقيط واجبا على الكفا
 لان تعاون على البر ولا نه دفع الضرورة المضطر والوجه الاستحباب **الثانية** اللقيط ^{عليه}
 كالكبير ويده مالة على الملك كيد المانع لان له اهلية التملك فاذا وجد عليه ثوب فضي به
 له وكذا ما وجد تحته او فوقه وكذا ما يكون مشدودا في ثيابه ولو كان على اية او حمل او وجد
 في خيمة او قسطا او فضله بذلك وبما في الخيمة والقسطا وكذا لو وجد في دار الاما لا تملكها
 وفيما يوجد بين يديه او الى جانبه تردد اسمها انه لا يقصر له وكذا البحث لو كان على
 وعليها شاة وعدم القضا له هنا اوضح خصوصا اذا كان هناك يد تصفة **الثالثة**
 لا يجب الاستها عند أخذ اللقيط لانه امانة فهو كالاستيداع **الرابعة** اذا كان للبيوت
 مال افتقر الملقط في الانفاق عليه الى اذن الحاكم لانه لا ولاية له في ماله فان باء رفاقق
 عليه منه ضمن لانه تصرف في مال الغير للضرورة ولو تعدا حيازا الانفاق ولا ضمان
 لتحقيق الضرورة **الخامسة** الملقط في دار الاسلام يحكم باسلامه ولو ملكها
 اهل الكفر اذا كان فيها مسلم نظرا الى الاحتمال وان بعد تغلبا يحكم الاسلام وان لم يكن
 فيها مسلم فهو زرق وكذا ان وجد في دار الشرك والمستوطن هناك من المسلمين **السادس**
 عاقلة الملقط الامام اذا لم تطهر له نسب ولم يتوال احكاما سوا رضى عمدا او خطأ مادام
 صغيرا اذا بلغ ففي عمه القضا وفي خطايه الدية على الامام وفي شبهه العمد الدية
 في ماله ولو خسر عليه وهو صغير فان كانت على النفس فالدية ان كانت خطأ والقضا
 ان كانت عمدا وان كانت على الطرف قال الشيخ لا يقصر له ولا يؤخذ الدية لانه لا يدرك
 مراده عند بلوغه فهو كالصبي لا يقصر له ابو ولا الحاكم ويخرج له الى بلوغه ولو قيل
 يجوز استيفاء الدية اليه مع العبطة ان كانت خطأ والقضا ان كانت عمدا كان
 انما هو الم

حينا اذا لم يضر المتأخر مع وجوب التنبؤ ولا يتولى ذلك الملقط اذ لا ينفذ في غير الحضارة
السابعة اذا بلغ نفقة فادف قال انت ذق فقال بلخر للشيخ قولنا لاجلها لاحلان
 الحكم بالحرية غير متيقن بل على الظاهر وهو محتمل فيتحقق الاستنباه المحجب بسقوط الحد والتمسك
 عليه المحذور على الحكم بحسبه ظاهرا والامور الشرعية منوعة بالظاهر فثبت الحكم
 القضا والآخر اسبه **الثامنة** يقبل اقرار اللقيط على نفسه بالرق اذا كان
 بالغ راشدا ولم يعرف حريته ولا كان مدعيها **التاسعة** اذا ادعى اجنيته قبل ادا
 كان المدعي ابيا وان يقيم بنيه لانه مجهول النسب فكان اخر بهجر كان المدعي او عبدا مسلما
 او كافرا وكذا لو كان اما ولوقيل لا يثبت بسبه الامع التصديق كان حينا ولا يحكم برقه لو كثر
 اذا وجد في دار الاسلام وقيل يحكم بكفره ان اقام الكفر بنيه بنبوته والايحيم باسلامه مكان
 الدار وان لم يثبت بالكا في الاول **الاولى** وبما في ذلك احكام النزاع وسابله خمس
الاولى لو اختلف في الانفاق فالقول قول الملقط مع عبته في قدر المعروفة فان اذ
 الزيادة فالقول قول الملقط في الزيادة ولو انكر اصل الانفاق فالقول قول الملقط ولو كان
 له مال فاحكم اللقيط انفاقا عليه فالقول قول الملقط مع عبته لانه امانة **الثانية** لو نشأ
 ملقطان مع تساويهما في الشرايط اقرع بينهما اذ لا رحمان ثم بما انقح الاشتراك ولو ترك
 احدهما للاخر صح ولو فقير التزول الى اذن الحاكم لان ملكا احضانه لا بعد وهما **الثالثة**
 اذا التقطه اثنان وكل واحد منهما لوانفرد اقر فبده ونشأ حافيه اقرع بينهما سواء كانا
 من مبرين او احدهما حاضرين وكذا ان كان احدهما ملقطين كافرا اذا كان الملقط كافرا ولو
 احدهما يده علامه لم يحكم له **الرابعة** اذا ادعى نبوته اثنان فان كان احدهما بنيه
 حكم بها وان اقام كل واحد منهما بنيه اقرع بينهما وكذا لو لم يكن احدهما بنيه ولو كان الملقط احدهما

انما هو الملقط
 انما هو الملقط
 انما هو الملقط

احدهما

فلا ترجع باليد لا يحكم طاقا النسب بخلاف المال لان المصلحة ان **الخامسة** اذا اختلفت
وسلم ارجح وعبد في دعوى نبوته قال الشيخ يرجح المسلم على الكافر والحر على العبد وفيه تردد
القسم الثاني في الملقط من الحيوان والنظر في الماخوذ والاخذ والحكم واما الاول فيقول
حيوان مملوك ضائع اخذ لا يد عليه ويسقط له واخذ في جموده الجواز مكرهه الاجتهاد تحقيق
الملك فانه طلق بالاشهاد مستحب لما لا يؤمن من تجده على الملقط ولنفى القنينة بالبيع
اذا وجد في كلاءه وماءه اذ كان صحيحا القول اصله خفه حذاه وكوشه سقاؤه فلا يقبله فلا اخذ
ضخته ولا يبرء لو ارسله ويرى لو سلمه الى صاحبه ولو فقد سله الى الحاكم لانه مضمون للصالح
فان كان له حي اسلمه فيه والا باعه وحفظ ثمنه لصاحبه وكذا يحكم الدابة وفي البقرة والحمار
تردد اظهر المساواة لان ذلك فهم من تحوي المنع من اخذ البعير اما الترتل البعير من جهتي
غير كل دابة وما جاز اخذ لانه كالثالف وعليه واخذ ولا ضمان لانه كالمباح وكذا يحكم الدابة
والبقرة والحمار اذا تزلت من تحدي في غير كلاءه وماءه والشاة ان وجدت في الغلابة اخذها اولا
لانها لا تمتنع من صغير السباع فهي معرضة للقتل ولا اخذ بالخيار ان شاء ملكها وصيغ
تردد ان شاء اجبرها امانة في يده لصاحبها ولا ضمان وان شاء ردها الى الحاكم ليحفظها
او يبيعها او يوصل ثمنها الى المالك وفي حكمها كل ما لا تمتنع من صغير السباع كاطفال الابل
والخيل والحمر على تردد ولا يؤخذ الغرلان والحيات اذ امكنا ثم ضلنا الشفاعة الى عصمة مال
المسلم ولا يمتنعان عن السباع لسرعة العدو ولو وجد الضوال في العمران لم يحل اخذها تمتنع
كانت الابل ولم يكن كالصغير من الابل والبقرة ولو اخذها كان الخيار بين اسكانها لصاحبها
امانة وعليه نفقته من غير رجوع بها وبين دفعها الى الحاكم ولو لم يجد صاحبها كما انفق ورجع بالنفقة
وان كانت ثمة حينئذ لانه ايام فان لم يات صاحبها باعها الواجد ويصدق بثمنها ويخبر

للبيع
النقص

ويجوز التقاط كلب الصيد ويلزم تعريفه سنة ثم يتبع به اذا اشار ويضمن قيمته الثاني في الواجد
ويصح اخذ الضالة لكل بالغ عاقل اما الصغير والجنون فقطع الشيخ فيما بالجواز ويتبرع ذلك الوالي
التعريف عنها سنة فان لم يات مالكت فان كان العنقة في تعليمه وتصفيه اياها فعل والا باقاها
امانة وفي العبد تردد واسبه الجواز لان اهلية المخطوط وهل يشترط والاسبه لا واول منه
لعدم اشتراط العدة **الثالث** في الاحكام وهي مسائل **الاول** في الواجد
الاخذ سلطانا يتفق على الضالة انفق من نفسه ورجع به وقيل لا يرجع لانه عليه ما يحفظ وهو يتم الا
بالانفاق والرجعة يرجع دفعا لتوجه الضرر بالانقطاع **الثانية** اذا كان للمقطوع
كالظفر اللبن والحذمة قل في يده كان ذلك بازا ما انفق وقيل ينظر في النفقة وقيمة النفقة
ويغاصان وهو اسبه **الثالثة** لا يضمن الضالة بعد التحول الامع قصد التملك وتكون
حفظها لم يضمن الامع التعريف والتعدي ولو قصد التملك ثم نوى الاحتفاظ لم يزل الضمان
ولو قصد الملقط ثم نوى التملك لزم الضمان **الرابعة** قال الشيخ اذا وجد مملوكا بالغاً او
مراهقاً لم يؤخذ وكان كالثالة المتمتعة ولو كان صغيراً جاز اخذ وهذا جرح لانه مال
لنفس **الخامسة** من وجد عبداً في غير مصره فاجتنب من شهد على شهوده نصفته
لم يدفع اليه لآمال التناهي في الاوصاف ويكلف احضار الشهود ليشهدوا بالعين ولو
احضارهم لم يجب حمل العبد الى بلدهم ولا يبعه على من يحمله ولو راي الحاكم ذلك صلاحاً جاز
ولو تلف قبل الوصول او بعد ولم يثبت دعواه ضمن المدعي قيمة العبد واجرة **السادس**
في الملقط وهو يعهد ببيان امور ثلثة **الاول** الملقط كل مال ضائع اخذ ولا يد عليه ما كان
دون الدرهم جاز اخذ ولا انتفاع به بغير تعريف وما كان ازيد من ذلك فان وجد في الحرم
قبل حرم اخذ وقبل يكرهه وهو شبهه ولا يحل الامع نيته الانتشار ويجب تعريفها حكاما

لانه الكتاب

الاسلام

ملا

فان جاء صاحبها والاصدق قبها او استبقاها امانة وليس له عكها ولو صدق الجول
فكره المالك فية قوله ان اجماعا انه لا يصير لها امانة وقد فيها سر معا وان وجد في غير
الحرم عرفها لولا ان كان مما سبق كالشباب في الامتعة والامان ثم هو مخير بين عكها وعليه
ضمانها وبين الصدقة بها عن مالكها ولو حضر المالك وكره الصدقة لزم الملتقط ضماها اما
مثلا واما قيمه وبين الباقيها في يد الملتقط امانة لما لكها من غير ضمان ولو كانت مما لا يبيح
قومه على نفسه وانتفع وان سادفع به الى الحاكم ولا ضمان ولو كان تعاقبا فيقتصر على العدا
كالوطب المفتقرة الى التحفيف ورفع خبرها الى الحاكم لبيع بعضها ونيفقه في اصداره الباقي وان
داى الحاكم للخط في بيعه وتعريف عنه جاز في جواز النقط الغليل والادواء والشرائط
اظهر الجواز مع كراهية وكذا العضو والنشاط والوقت والمحل والعقال واشباهه من الالات
التي اعظم نفعها ويصغر قيمتها ويكره اخذ النقطة مطلقا خصوصا للفقير فيما كفي مع
ويستحب الاسهاد عليها **مسائل خمس الاولى** ما يوجد في المفاز وفي قرية قد ملكها
فصل واحد ينتفع به بلا تعريف وكذا ما يوجد مدقفا في الارض لملكها ولو كان لها مالك ان
بايع عرفه فان عرفه فهو لخص به والا فهو لواجد وكذا لو وجد في جوف دابة ولم يعرفه بايع اما لو
في جوف سمكة فهو لواجد **الثانية** من اردعه لخص بالادوية يعلم انه ليس للموعد علم برده
مسلم كان او كافرا فان عرفه ما كره دفعه اليه والا كان يحكمه النقطة **الثالثة** من وجد
في اده او صدوقه ما لا يعرفه فان كان يدخل الدار غيره او يتصرف في الصدوق سواء فهو
لقطه والا فهو له **الرابعة** لا تملك النقطة قبل الجول ولو نوى ذلك ولا بعد الجول ما لم يقصد
التملك وقيل يملكها بعد التعريف حولا وان لم يقصد وهو بعيد **الخامسة** قال الشيخ النقطة
تضمن بمطالبة المالك لابنه التملك وهو بعيد لان المطالبة تترتب في الاستحقاق **الثانية**

در
لواحد

الملتقط وهو من اهلية الاكتساب والحفظ فلو انقط الصبر جاز ويتولى الولي التعريف عنه
وكذا المخون وكذا يصح الالتقاط من الكافر له اهلية الاكتساب وفي اخذ لقطة الحرم طه لا يرد
نبتا من كونهم ليسوا اهلا للاستيمان والعتد اخذ كل واحد من الملتقطين وفي رواية لا يجد
عن ابن عبد الله عليه السلام لا يعرض لها المملوك واخيرا الشيخ الجواز وهو اشبه لان له اهلية
الاستيمان والاكتساب وكذا المديون وام الولد والجواز اظهر في طرف المكاتب لان له اهلية التملك
الثالث في الاحكام وهي مسائل **الاولى** ليس التوالى شرطا في التعريف ولو فرق لجاز واقفا
عند اجتماع الناس برؤسهم كالعذرات والعشيوات وكيفيته ان يقول من ضاع له ذهب او
او ثوب وما شاكل ذلك من الفاظ ولو اوشل في الابهام كان الخط كانه يقول من ضاع له مال او
فانه اصعد ان يدخل عليه بالتخمين زمانه ايام المراسم والمجتمعات كالاعمار وايام الجمع
ومواضع موطن الاجتماع كالمشاهد وابواب المساجد والجامع والاسواق ويكره داخل
المساجد يخبر ان يعرف بنفسه وعن يستنبه ومن يستأجر **الثانية** اذا رفع النقطة
الى الحاكم فباعها فان وجد مالكها دفعها اليه والادها على الملتقط لان له ولاية التملك
او الصدقة **الثالثة** قيل لا يجب التعريف للامع بنية التملك وفيه اشكال يشاء
من خفاء حالها عن المالك ولا يجوز عكها الا بعد التعريف ولو بقيت في يده احوالا وهي اما
في يد الملتقط في مدة الجول لا يضمنها الا بالتفريط او التعدي فلتفريطا من المالك والزيادة له
متصلة كانت الزيادة او منفصلة وبعد التعريف يضمن ان نوى التملك ولا يضمن ان نوى
الامانة ولو نوى التملك فآر المالك لم يكن له الانتفاع وطالبه بالمثل والقيمة ان لم يكن مثليه
ولو رد الملتقط العين جاز وله التمام المتفضل ولو عابت بعد التملك فارددها مع الارشحان
وفيه اشكال لان الحق تعلق بغير العين فلم يرددها اخذها معيبة **الرابعة** اذا انقط العبد

وارث كفاد لم يرفعه وورثه الامام مع عدم الوارث المسلم واذا اسلم الكافر على ميراث
قبل قسمته شارك اهله ان كان مساويا في الدرجة وانفرد به ان كان اولى ولو سلم بعد القسمة
او كان الوارث واحدا لم يكن له نصيب اما لو لم يكن وارث سوى الامام فاسلم الوارث
فمهر الوارث من الامام لرواية ابي بصير فيقول ان كان قبل نقل التركة الى بيت مال الامام وورث
وان كان بعد لم يرث وقبل لا يرث لان الامام كالوارث الواحد ولو كان الوارث زوجا
او زوجة وآخر كافرا فان اسلم اخذ الفضل عن نصيب الزوجة وفيه اشكال ينشأ عن عدم
امكان القسمة ولو قيل شارك مع الزوجة دون الزوج كان وجهها لان مع الفريضة الزوجة
يمكن القسمة مع الامام والزوج برده عليه ما فضل فلا يتقدم في فرضيته قسمة فيكون كسنة
واب كافرا واخت مسلمة واج كافرا **سائل اربع** اذا كان احدا بولي الطفل
مسلم احكم باسلافه وكذا لو اسلم احدا لابوين وهو طفل ولو بلغ فاستمع عن الاسلام فمهر عليه
ولو اصر كان حريصا **الثاني** لو خلف نصراني اولاد اصغارا وابن اخ وابن اخت
مسلمين كان لابن الاخ تلك التركة ولابن الاخت ثلث وينفق الاثنان على الاولاد **سنة**
جفتا فان بلغ الاولاد مسلمين فمهر لهم بحق التركة على رواية مالك بن اعين وان اختار الكفر
استقر ملك الوارثين على ما ورثا ومنع الاولاد وفيه اشكال ينشأ عن اجراء الطفل
مجرى ابيه في الكفر وسبق القسمة على الاسلام يمنع الاستحقاق **الثالث** المسلمون
يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا في النحل **الرابعة**
نقسم تركه المرندين من طهر حين ارتداده وتبين زوجته وتعتد عدة الوفاة سواء قتل او قبح
ولا ينسب اب والمراة لا تقتل وتحبس وتضرب او ذات الصلوات ولا تقسم تركتها حتى تموت ولو
كان المرندين من طهر استتب فان تاب والقتل ولا يقسم ماله حتى يقتل او يموت وتعتد زوجته
من حين اختلف دينهما فان عاقبل خرجها من العدة فمهر حتى بها وان خجبت العدة ولم

على ان لا يرث المسلم من الكافر ولو ارث الكافر من المسلم

فلا سبيل له عليها واما القتل فينبغي القائل من الارث اذا كان عمدا ظاهرا ولو كان ليحق الجمع
ولو كان القتل خطأ وورث على الاشهر وخرج المفيد رحمه الله وجهها هو المنع من الدية
وهو حسن والاوّل اشبه ويستوى في ذلك الاب والولد وغيرهما من ذوي الانساب
والاسباب ولو لم يكن وارث سوى الفاعل كان الميراث لميت المال ولو قتل اباه والقاتل
ولده وورث جد ادم لم يكن هناك ولد للقلب ولم ينفع من الميراث بحجابه ابيه ولو كان
للقاتل وارث كافر منع جميعا وكان الميراث له والمطالبة اليه وفيه قول آخر وهذا
مسائل **الاول** اذا لم يكن للمقتول وارث سوى الامام فله المطالبة بالقول والدية
مع التراض وليس له العفو **الثاني** الدية في حكم مال المقتول يقض منها ذبته ويخرج
منها وصاياه سواء قتل عمدا فاخذت الدية او خطأ ويرث الدية كل مناسب ومساب
عدا من يقرب بالام فان فهم حلقا فلا يرث احد الزوجين القصاص ولو وقع التراض
بالدية ورثا نصيبا منها واما الرق فيمنع في الوارث وفي الموروث فمهرات وله وارث
حر وآخر مملوك فالميراث للحر ولو بعد دون الرق وان قرب ولو كان الوارث رقاقه
وللحر لم ينفع الولد رق ابيه ولو كان الوارث اثنين فصاعدا فنفق المملوك قبل القسمة
شارك ان كان مساويا وانفرد ان كان اولى ولو كان عتقه بعد القسمة لم يكن له نصيب
وكذا لو كان المستحق للتركة واحدا لم يستحق العبد عتقه نصيبا واذا لم يكن للميت وارث سوى
المملوك استرى المملوك من التركة ونفق واعطى بقية المال ويقهر المالك على بيعه ولو
المال عن ثمن قبل يملك بما وجد ويسعى في الباقي وقيل لا يملك ويكون الميراث للامام وهو لا
يكالو ترك وارثين او اكثر وقصر نصيب كل واحد منهم لو نصيب بعضهم عن قيمته لم يملك
وكان الميراث للامام ولو كان العبد قد انفق بعضه وورث من نصيبه بقدر حريته

على ان لا يرث المسلم من الكافر ولو ارث الكافر من المسلم

للامام ولو اسلم الكافر كان الميراث له

الثالث م

ومنع بقدر رقيقته وكذا يورث منها ويحكم الامة كذلك مسئلتان **الاول** يفك الاولاد
للارث اجماعا وفي الاولاد تردد اظهرهم انهم يفكون وهل يفك من عدل الاباء والاولاد لا يظهر
يفك كل وارث ولو كان زوجا او زوجة والاول اول **الثانية** لم يولد لارث وكذا المدبر لو كان
وارثا من مدبره وكذا المكاتب المشروط والمطلق الذي له يورث شيئا ومن لواحق اسباب المنع
الاول الملان سبب لسقوط نسب الولد نعم لو اعترف بعد الملان للحق به وورثه الله
وهو لا يرثه **الثاني** الغايب غيبة منقطعة كورث حتى يتحقق موته او ينقضي مدة
لا يعيش مثله البهاغ المسمى كورثته الموجودين في وقت الحكم وقبل يورث بعد قضاء عشرين
من غيبته وقيل بدفع ماله لوارثه المسمى والاول اول **الثالث** الحمل يورث بشرط انفصاله
حيث ولو سقط ميتا لم يكن له نصيب ولو مات بعد وجوده حيا كان نصيبه لوارثه ولو سقط
بحيائه اعتبر بالحركة التي لا تصدق الا من حي دون التلف الذي يحصل طبعيا لا اختيارا
الرابع اذ مات وعليه دين يستوعب التركة لم ينتقل الى الورث وكانت على حكم مال
الميت وان لم يكن مستوعبا انتقل الى الورثة ما فضل وما قبل الدين باق على حكم مال الميت
المسئلة الثانية في الحجب الحجب قد يكون عارضا لارث وقد يكون عن بعض الفرض الاول
ضابطه مراعاة القرب فلا ميراث لولد ولدمع ولزوجة كان او انثى حتى لا يورث لاميراث لابن بنت
ومنى اجمع اولاد الاولاد وان سفلوا فالاقرب منهم يمنع الابعد ومنع الولد من تقرب بالابوين
او باجدها كالاخوة وبينهم والاجداد وابطائهم والاعمام والاخوال واولادهم ولا يشارك الاولاد
في الارث سوى الابوين والزوجة فاذا اعدم الاباء والاولاد فالاخوة والاجداد اثنى
الاخ ولدا الاخ ولو اجتمعوا بطونا متنازعة فالاقرب اولى من الابعد ومنع الاخوة واولادهم وان
نزلوا من تقرب بالاجداد من الاعمام والاخوال واولادهم ولا يمنعون اباء الاجداد فان الجد

التفصيل

علاجه لكن لو اجتمعوا بطونا متنازعة فالاولى الى الميت اولى من الابعد والاعمام والاخوال
واولادهم وان نزلوا بمنعون اعمام الاب واخواله وكذا اولاد اعمام الاب واخواله بمنعون
اعمام الجد واخواله ويسقط من تقرب بالاب وحده مع من تقرب بالاب والام مع الشاؤ
في اللبج والمناسب وان بعد يمنع سوى النعمة وكذا ولي النعمة او قام مقامه في ورث
المعقق يمنع ضامن الحرية وضامن الحرية ومنع الامام واما الحجب عن بعض الفرض فاثان
حجب الولد وحجب الاخوة اما الولد فانه وان نزل ذكر كان او انثى يمنع الابوين عازرا
عن الستس الامع البنت او البنتين فضا عدا مع احد الابوين ويحجب ايضا الزوج
والزوجة عن النصيب الاعلى الى الاخفض وللزوج والزوجة ملك احوال **الاول**
ان يكون في الفرضية ولد وان سفل فللزوج الربع وللزوجة الثمن **الثانية** ان يكون
هناك ولد وكلا ولد ولد وان نزل للزوج النصف وللزوجة الربع ولا يقال نصيبهما يورث
لان العول عندنا باطل **الثالثة** ان لا يكون هناك وارث اصلا من مناسب متسا
فالنصف للزوج والباقى تدعليه وللزوجة الربع وهل يورث عليها فيه اقول الله
يرد والاخر لا يرد والمالك يرد مع عدم الامام مع وجوده والحق انه لا يرد واما حجب الاخوة
فانهم بمنعون الامر عازرا عن الستس بشرط اربعة ان يكونوا رجلين فضا عدا ورجلا
او اربع نساء الثاني ان يكونوا كفرة ولا رقا وهل يحجب القاتل فيه تردد والظاهر لا
المالك ان يكون الاب موجودا الرابع ان يكون للاب والام والاب وفي استرط وجودهم
منفصلين لا جملا تردد اظهره انه شرط ولا يحجبها اولاد الاخوة ولا من الحنا في اهل من اد
لاحتمال ان يكونوا انا **المقدمة الخامسة** في مقادير السهام واجتماعها السهام
ست النصف والربع والثلث والمثلثان والثلث والستس فالنصف نصيب

الزوج مع عدم الولد وان نزل والزوجة وسهم المبت والاخت للاب والام والاخت للاخت
والربع سهم الزوج مع الولد وان نزل والزوجة مع عدمه والثلث سهم الزوجة مع الولد وان
نزل والثلثان سهم المبتين مضاعداً والاخيتين مضاعداً للاب والام والاب والاب
سهم الام مع عدم من يجنبها من الولد وان نزل والاخوة وسهم الاثنين مضاعداً من ولد الام
والستين سهم كل واحد من الابوين مع الولد وان نزل وسهم الام مع الاخت للاب والام
للأب مع وجود الاب وسهم الواحد من ولد الام ذكر كان وانثى وهذا الفرض منها ما يحج
ان يجتمع ومنها ما يتبع فالنصف يجتمع مع مثله ومع الربع ومع الثلث ولا يجتمع مع الثلثين
لبيان العول بل يكون النقص اخلاً على الاختين دون الزوج ويجتمع النصف مع الثلث
الستين ولا يجتمع الربع والثلث ويجتمع الربع مع الثلثين ومع الثلث ومع الستين ويجتمع الثلث
مع الثلثين والستين ولا يجتمع مع الثلث ولا يجتمع الثلث مع الستين **ونسبة** **والنصف**
بذلك مسئلتان **الاولى** لا يثبت الميراث عندنا بالنقصان واذا اختلفت الفرضية
فان كان هناك مساو لا فرض له فافاضله بالفراية مثل ابوين وزوج وزوجة للام
ثلث الاصل وللزوج او الزوجة نصيبه وللأب الباقي لكون اخوة كان للام الستين
وللزوج النصف وللأب الباقي وكذا ابوان وابن وزوج وكذا زوج واخوان من ام واخ
واخوة من اب وام من اب وان كان بعيداً لم يرث ودوا الفاضل على فرض عدا
الزوج والزوجة مثل ابوين او احدها وبنت واخ او عمة **النسائية** العول عندنا باطل
لاستحالة ان يفرض الله سبحانه في مال ما لا يقوم به ولا يكون العول الا بمراجعة الزوج
او الزوجة فيكون النقص اخلاً على الاب او البنت او البنين او من يتقرب بالاب
والام او بالاب من الاخت او الاخوات دون من يتقرب بالام مثل زوج وابوين

العنبر في القبر
 الزاد والنعسان
 فان اضيف اليهما
 المال كان نقصا
 او ان اضيف اليهما
 السهام كان زيادة
 في
 كزوجة واقف للمال بالاول
 كزوجة واقف لآل
 كزوجة بنت كزوجة وام
 كزوجة بنت كزوجة بنت
 كنت مع ام او زوجة واقف
 كزوجة وام
 كزوجة وام بنت
 كزوجة مع بنت
 كزوجة واحد رابن بنت مع الولد

اوزوج واحد الابوين وبنيتين فصاعداً او زوجة وابوين وبنيتين اوزوج مع كلاله الا
 واخت او اخوات لاب وام او لاب **واما المقاصد** فثلاثة الاول في ميراث الاب
 وهم ثلث مراتب **الاول** الابوان والاولاد فانما انفرد الاب فالمال له وان انفردت الام
 فلها الثلث والباقي رد عليها ولو اجتمع ابوان فللام الثلث وللأب الباقي ولو كان هنا
 اخوة كان لها الستس وللأب الباقي ولا يرث الاخوة شيئاً ولو انفرد الابن فالمال له ولو كان
 أكثر من أحد فهم سوا في المال ولو انفردت البنت فلها النصف والباقي رد عليها ولو كان
 بنتان فصاعداً فلهما اوطن الثلثان والباقي رد عليهما او عليهن واما اجمع الذكور ان
 والافانث فاما لطم المذكور مثل خط الانثيين ولو اجتمع الابوان او احدهما مع الاولاد فلكل
 واحد من الابوين الستس والباقي للاولاد بالسوية ان كانوا ذكراً وان كان معهم شيء
 او اناث فللذكر مثل خط الانثيين ولو كان معهم زوج او زوجة اخذ حصته الميراثا
 الابوان والباقي للاولاد ولو كان مع الابوين بنت فللابوين الستسان وللبنات النصف
 والباقي رد عليهم انما ساء ولو كان اخوة للاب كان الرد على الاب في البنت ارباعاً ولو دخل
 معهم زوج كان له نصيبه الادنى وللأبوين كذلك والباقي للبنت ولو كان زوجة اخذ
 كل ذي فرض فرضه والباقي يرد على البنت في الابوين دون الزوجة ومع الاخوة يرد الباقي
 على الاب في البنت ارباعاً ولو انفرد احداً الابوين معها كان المال بينهما ارباعاً ولو دخل
 معهم زوج او زوجة كان الفاضل رد على البنت واحداً الابوين دون الزوج والزوجة
 ولو كان بنتان فصاعداً فللابوين سدسان وللبنيتين فصاعداً الثلثان بالسوية ولو كان
 معهم زوج او زوجة كان لكل واحد منهما نصيبه الادنى وللأبوين الستسان والباقي للبنين
 فصاعداً ولو كان احداً الابوين كان له الستس وللبنيتين فصاعداً الثلثان والباقي رد عليهم

فصل في القريض من اشعر مذهب في الريح وهو مذهب
الاصحاب الذين انكروا بالمدس والبار للبعين
فانقصوا من البعيتين وان كان الاصل بالبعين
فانقصوا من البعيتين وان كان الاصل بالبعين
فانقصوا من البعيتين

اخماسا ولو كان زوج كان المنفصل اخلا على الميتين فصاعدا ولو كان زوجة لها نصيبها
 وهو الزوج الباقي بين احدا لابوين والبنات اخماسا ولو كان مع الابوين زوج فله
 النصف فلهام ثلث الاصل والباقي للاب ومع الاخوة للام الستين والباقي للاب
 ولو كان معها زوجة فلها الربع وللام ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والباقي للاب ومع
 لها الستين والباقي للاب **مسألة الاولى** الاولاد الاكبر يقومون مقام
 ابائهم في مقاسمة الابوين بشرط ان يكونوا في قوتهم عدم الابوين من الاخوة واولادهم
 والاعباد وابتائهم والاعمام والاقوال واولادهم وتربون الاقرب فالاقرب فلا يرث
 بطن مع من هو اقرب منها الى الميت ويرث كل واحد منهم نصيب من يقرب به فيش
 ولد الميت نصيب امه ذكر كان او انثى وهو النصف ان انفرد او كان مع الابوين
 ويرث عليه كما يرث على امه لو كانت معجزة ويرث ولد الابن نصيب ابية ذكر كان
 او انثى جميع المال ان انفرد وما فضل عن حصص الفرضية ان كان معه وارث كالابوين
 او احدهما او الزوج او الزوجة ولو انفرد اولاد الابن واولاد الميت كان لاولاد الابن الثلث
 واولاد الميت الثلث على الاظهر ولو كان زوج او زوجة كان له نصيبه الا اني ما كنت
 بنيم لاولاد الميت الثلث واولاد الابن الثلث **المسألة الثانية** الاولاد الميت
 يقسمون نصيبهم للذكر مثل حظ الانثيين كالتقسيم واولاد الابن وقيل يقسمون بال
 وهو ميراث **المسألة الثالثة** يحوي الولد الاكبر من تركه ابية بئاب بدنه وخاتمه وسيفه
 ومصحفه وعليه قضاء ما عليه من صلاة وصيام ومن شرط اختصاصه الا يكون
 ولا فاسدا الرأى على قول مشهور وان يخلف الميت ما لا غير ذلك فلولي يخلف سواء
 لخصه شيء منه ولو كان الاكبر اني ليجب واعطى الاكبر من الذكور **الرابعة** لا يرث

وهو ميراث
 من يقرب بهم من تقرب
 بالابوين

الجدة ولا الحجة مع احدا لابوين شيئا لكن يستحب ان يطعم اسدس الاصل اذ اذ نصيبه
 عن ثلث مثل ان يخلف ابويه وجدا وجدة لاب وجد او جدة لام فلهام الثلث يطعم
 نصف نصيبها جده وجدته بالسوية ولو كان واحدا كان الستين له وللأب الثلثان
 ويطعم جده وجدته سدس اصل التركة بالسوية ولو كان واحدا كان الستين له ولو كان
 لاحدهما الستين من غير زيادة وحصل للآخر الزيادة استحب له الطعمة دون صاحبه الستين
 فلو خلف ابوين واخوة استحب للاب الطعمة دون الام ولو خلف ابوين وزوجا استحب للام مع
 دون الاب ولا يطعم الجد للاب ولا الحجة له الامع وجوده ولا الحجة للام ولا الحجة لها الا
 وجودها **المسألة الثانية** الاخوة والاحبة اذ اذ انفرد الاخ للاب والام فلهام المال
 له فان كان معه اخ او اخوة فالمال بينهم بالسوية ولو كان انثى او اثنتان فللذكر سهمان
 وللانثى سهم ولو كان المنفرد اختا طهما كان لها النصف والباقي يرث عليها ولو كان
 اختان فصاعدا كان لهما اوطق الثلثان والباقي يرث عليهما او عليهن ويقوم مقام كل
 الاب والام مع عدم كلاهما الاب ويكون حكمهم في الانفرد والاجتماع حكم كلاهما الاب
 والام ولا يرث اخ ولا اخت من اب مع احد من الاخوة للاب والام والاجتماع السبطين
 وللنفقة الواحد من ولد الام كان له الستين والباقي يرث عليه ذكر كان او انثى وللانثيين
 فصاعدا الثلث بينهم بالسوية ذكرا كانوا انا انا ذكرا انا انا ذكرا انا انا ذكرا انا انا ذكرا
 متفرقين كان لمن يقرب بالام الستين ان كان واحدا والثلثان كانوا اكثر بينهم بالسوية
 والثلثان لمن يقرب بالاب الام واحدا كان او اكثر لكن لو كان انثى لها النصف بالسوية
 والباقي بالزرد ان كانت اثنتين فلهما الثلثان فان اقبلت الفرضية فلهما الفاضل
 وان كانوا ذكورا فالباقى بعد كلاهما للام بينهم بالسوية وان كانوا ذكورا انا انا ذكرا

بينهم للذكر سهمان وللأنثى سهم واحد إذا انفرد فالمال للاب كان أو لأم وكذا الجدة ولو كان جثا
أوجدة أو هبا لأم وحدا أوجدة أو هبا لاب كان لمن يقرب منهم بالأم الثلث بالسوية ولئن
تقرب بالاب الثلثان للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا اجتمع مع الأخوة جثة واحدة أو أحدا
من قبلها كان الجدة كالأخ والجدة كالأخت وكان الثلث بينهم بالسوية وكذا إذا اجتمع مع الآلات
أو مع الأخين مضاعفا للاب والام أو للاب جثة واحدة أو أحدهما كان الجدة كالأخ من قبله
الجدة كالأخت وتقسم الباقي بعد كلاله الأم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين والزوج والزوجة يأخذ
ان نصيبهما إلا على مع الأخوة اتفقت وصلة أو اختلفت ويأخذ من تقرب بالأم نصيبه المسمى
مراصل التركة وما يفضل فلكلاله الاب والام مع عدمهم فلكلاله الاب ويكون النقص أحدا على
من تقرب بالاب والام أو بالاب كافي زوج مع واحد من كلاله الأم مع أخت للاب وإن فرضت
الزيادة كافي واحد من كلاله الأم مع أخت لاب وأم كان الفاضل للأخت خاصة وإن كانت
للأب فمثل تخسر بما فضل عن السهام قبل نعم لأن النقص يدخل عليها بمنزلة الزوج أو الزوجة لما
روى عن أبي جعفر عليه السلام في ابنة أخت لاب وابن أخت لأم قال لابن الأخت للام الثلث
والباقي لابن الأخت للاب وفي طريقها على بن فضال وفيه ضعف وقبل بل يرد على من تقرب
بالأم وعلى الأخت أو الأخوات للاب أرباعا أو أخماسا للتساوي في الدجعة وهو **مسألة**
ثالث الأولى الجدة إن علا يقاسم للأخوة مع عدم الأب ولو اجتمع مع الأخوة شادكم
الأدنى وسقط الأبعد **الثانية** إذا تزوج جد أبيه وجدته لآبيه وجدته لآلته وآلته
للأم كان لأجدادها الثلث بينهم أرباعا لأجداد الأب الثلثان بينهم ثلثا ثلث ذلك لجدة وجدته
لآبيه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين والثلث للأخوة وجدته لآلته آلتا على ما ذكره الشيخ
رحم الله فيكون أصل الفرضه ثلثه ينكس على الفرقتين فتضرب أربعة في تسعة ثم تضرب المجمع

في ثلثه فيكون ما به وثمانية أخ من أم مع ابن أخ لاب وأولادهم كل الأخت من الأم
أقرب وقال ابن سنان له السدس والباقي لابن الأخ للاب والام لأنه يجمع السبب وهو
لأنه كثرة الأسباب أشرفها مع التساوي في الدرجة لا مع التفاوت **خامسة** أولاد الأخوة
والأخوات يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويرث كل واحد منهم نصيب من يقرب به فإن كان
واحدا كان النصيب له وإن كانوا جماعة افتسوا ذلك النصيب بينهم بالسوية إن كانوا ذكرا أو
وإن اجتمعوا فللذكر مثل حظ الأنثيين إن كان أولاد الأخوة من أم كانت القسمة بينهم بالسوية
ويأخذ أولاد الأخ الباقي كأيهم وأولاد الأخت للاب والام النصف نصيباتهم
إلا على سبيل الرد وأولاد الأخين مضاعفا للثلاثين إلا أن يقصر المال بدخل الزوج أو الزوجة
فيكون لهم الباقي كما يكون لمن يقرب به ولو لم يكن أولاد كلاله الاب والام فام مقامهم أولاد
كلاله الاب وأولاد الأخ أو الأخت من الأم السدس ولو كانوا أولاد اثنين كان لهم الثلث
لكل فريق نصيب من يقربون به بينهم بالسوية ولو اجتمع أولاد الكلالات كان لأولاد كلاله
الأم الثلث ولأولاد كلاله الاب والام الثلثان وسقط أولاد كلاله الاب ولو دخل عليهم
زوج أو زوجة كان له نصيبه الأعلى ولمن تقرب بالأم المثلث الأصل إن كانوا الأكثرين واحد
أو الستين إن كانوا الواحد والباقي لأولاد كلاله الاب والام زائدا كان أو ناقصا ولو كانوا
فلا أولاد كلاله الاب خاصة وفي طرف الزيادة يحصل الرد على ما مضى ولو اجتمع مع الأجداد
قاسمهم كما يقاسمهم الأخوة قدينيها **المسألة الثالثة** الأعمام والأخوال العم يرث المال
إذا انفرد وكذا العمان والأعمام ويقسمون المال بالسوية وكذا العمه والعمان والعمة وإن
اجتمعوا فللذكر مثل حظ الأنثيين ولو كانوا متفرقين فللعمه أو العم من الأم السدس ولما زاد
الواحد الثلث ليشوي فيه الذكر والأنثى والباقي للعمه والأعمام من الأم السدس

للكون مثل خط الانثيين وليسقط الاعمام للاب بالاعمام والاب بالام ويقومون مقام عم
 عنهم ولا يرث ابن عم مع عم ولا من هو اجد مع اقرب الاقرب منه واحدة وهي ابن عم
 وام مع عم لاب فان العم اقبل ما دامت الصفة على جالها فلواضم اليها والخال تغرت
 احوال وسقط ابن العم ولو انعم الخال كان الملاله وكذا الخالان والاحوال وكذا الخال والملاله
 والخالات ولو اجتمعوا فالذكر والانشى سواء ولو تفرقا كان من يقرب بالام السدس ان كان
 واحدا والثلث ان كان اكثر الذرفينه الانثى سواء والباقي للحوالة من الاب والام للذكر منهم
 مثل الانثى وليسقط الحوالة من الاب لامع عدم الحوالة من الاب والام ولو اجتمع لحوال الاعمام
 كان لحوال الثلث وكذا لو كان واحدا ذكر كان او انثى وللاعمام الثلثان وكذا لو كان
 واحدا ذكر كان او انثى فان كان الاحوال مجتمعين فالمال بينهم للذكر مثل خط الانثيين وان
 متفرقين فلن يقرب بالام سدس الثلث ان كان واحدا وثلثه ان كان اكثر بينهم بالسوية
 والباقي لمن يقرب منهم بالاب والامح والاعمام ما بقي فان كانوا من جهة واحدة فالمال بينهم
 للذكر مثل خط الانثيين وان كانوا متفرقين فلن يقرب منهم بالام السدس ان كان واحدا
 الثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي للاعمام من قبل الاب والام بينهم للذكر مثل
 الانثيين وليسقط من يقرب بالاب منفرد الامع عدم من يقرب بالاب والام ولو جمع
 عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الام وعمتها وخالها وخالته قال في النهاية
 لمن يقرب بالام الثلث بينهم بالسوية ومن يقرب بالاب الثلثان ثلثه خال الاب وخالته
 بينهم بالسوية وثلثاه بين العم والعمه بينهما للذكر مثل خط الانثيين فيكون اصل الفرضية
 ثلثه ينكسر على الفرضين فثوب اربعة في تسعة تصير ستة وثلثين ثم تضرب في ثلثه
 فقصيرانية وثمانية مسايل خمس **الاولى** عموم الملية وعلمه واوادم وان نزلوا

92
 وخالته واوادم وان نزلوا الحق باليراث من عمومة الاب وعلمه ونحو ذلك لا يتحقق من
 عمومة الام وعماها ونحو ذلك لا يتحقق لان عمومة الميت اقرب والاوادم يقومون مقام ابائهم
 عدم عمومة الميت وعمامة ونحو ذلك وخالته واوادم وان نزلوا فام مقام عمه الاب وعماها
 ونحو ذلك وخالته وعمومة امه وعماها ونحو ذلك واوادم وان نزلوا هكذا كل من ينزل
 وان نزل اول من البطن الاعلى **الثانية** اولاد العمومة المتفرقين ياخذون نصيب ابائهم
 فبنوا العم للام لهم السدس ولو كانوا بنين عين للام كان لهم الثلث والباقي لبني العم والعمه وابني
 العمومة او العماة للاب والام وكذا البحث في حوالة **الثالثة** اذا اجتمع للوارث سببا
 فان لم يمنع احدهما للآخر وورث به مثل ابن عم لاب هو ابن خال ام ومثل ابن عم هذه زوج او بنت
 هي زوجة ومثل عمه لاب هو خاله لام وان منع احدهما للآخر وورث من جهة المانع مثل ابن عم
 اخ فانه يرث بالاخوة خاصة **الرابعة** اذا دخل الزوج والزوجية على الحوالة والخال
 والعمومة والعماة كان للزوج او الزوجة النصيب الاعلى ومن يقرب بالام نصيبه الاصل
 التركة وما يبقى فهو قرابة الاب والام وان لم يكونوا فلقاربة الاب **الخامسة** حكم اولاد الحوالة
 مع الزوج والزوجة حكم الحوالة فان كان زوج او زوجة وبنواحوال مع نبي اعمام فللزوج والزوج
 نصيب الزوجية وللبني الاحوال لث الاصل والباقي الاعمام **المقصود الثالث** في مسايل
 مراجع الام والاب **الاولى** الزوجة تراث مادامت في حال الزوج وان لم يدخل بها وكذا
 برثها الزوج ولو طلقت رجعية توارثا اذا مات احدهما في العدة لانها بحكم الزوجة ولا تراث البا
 ولا نورث كالمطلقة بالث والثاني لم يدخل بها والمباينة وليس فيها من يخضع والخلعة
 والمباراة والمعتقة عن طلي الشبهة والفسخ **الثانية** للزوج مع عدم الولد الزوج لو كان اكثر
 من اجد كمن شركا رفيه بالسوية ولو كان له ولد كان لمن الاثن بالسوية وكذا لو كانت واحدة

مثل الاول تخرج زيد بن زبير والابن من غير ولد ابنت
 من غيره فخرج ابنه بقتلها ثم ان زيد ولد من زبيبة ابنت
 له اسم محمد واولاد ابنته من بنتها ابن اسمعيل فخرج علي بن محمد
 الى ابي او لا ذلك واولاد خال وبنات خال ابنته
 من محمد بنت اسمعيل فخرج علي بن محمد كالحق والاب ان يفرق
 من البنتين المذكورتين
 كان يزوج بزوجته اخيه باني ثمنها ولد للاخ فله من ذلك

عليه شيئا **الثالثة** اذا طلق واحد من اربع زوج اخرى ثم شتمت المطلقة في الاول
للخيرة ربع الثمن مع الولد الباقي من الثمن بين الاربعه بالسوية **الرابعة** اذا رجع الصبي
او جد لها ابنيها ورتبها الزوج وورثته وكذا الزوج الصغير ابواهما او جداهما ابواهما اولادها
ولو زوجها غير الاب كان العقد موقفا على رضاها عند البلوغ والرشد لو ماتت لغيرها قبل ذلك
بطل العقد لا ميراث وكذا لو بلغ احداهما في ثم مات الاخر قبل البلوغ ولو مات الذي رضى عنه
الاخر من تركه الميت وورثته فان بلغ فانكفرت بطل العقد لا ميراث وان عاين الزوج وحلف انه
تدبر الى الرضا الرغب في الميراث **الخامسة** اذا كان للزوجة من الميت ولد وورثته من جميع
ولولم يكن لميراث من الارض شيئا او اعطيت حصتها من قيمة الالات والابنية وقبل التمتع الا من
والمساكن فخرج المرنى رحمه الله فله النكاح وهو يرضى عن الارض وتسليم حصتها من القيمة والقول الاول
السادسة نكاح المريض مشروط بالدخول فان مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا ميراث
وهو رواية ذوات علي لجدتها **المقصود الثالث** في الميراث بالاولاد وهو ثلث اقسام
ولاء العتق انما يرث المنعم اذا كان مبرقا ولو تيسر من ضمان جيرة ولو يكن العتق وارثا مناسب
اعتق في واجب كالكفارات والنذور ولو يثبت للمنعم ميراث وكذا لو تبرع واشترط سقوط ضمان وهل
يشترط في سقوطه الاشهاد بالبراءة الوجه الاول لو نكل به فاعتق كان سايبه ولو كان للعتق وارث
مناسب قريبا كان او بعيدا اذا فرض او غيره لم يرث المنعم اما لو كان زوج او زوجة كان سهم
لصاحبه والباقي للمنعم ومن يقوم مقامه عند موته اذا اجتمع الشروط ورثه المنعم ان
كان واحدا وان كانوا اكثر فهم شركاء في الاولاد بالحصص رجالا كان المعتقون او نساء او رجالا
ونساء ولو عدم المنعم قال ابن بابويه يكون الولد للاولاد الذكور والاناث وهو حسن ويشترط
الخلوف لو كان رجلا وقال المفيد رحمه الله الولد للاولاد الذكور والاناث رجلا كان المنعم او امرأة قال الشيخ

اولاد كان

في النهاية يكون للاولاد الذكور والاناث ان كان المعتق رجلا ولو كان امرأة كان الولد
لعصبها ويقوله رضي الله عنه تشهد الروايات ويرث الولد الابوان والاولاد ومنع الاولاد
لا يرثهما احد من الاقارب ويقوم اولاد الاولاد مقام ابائهم عند عدمهم وبذلك كل من لم يصب
من يقرب به كالميراث في غير الولد ومع عدم الابوين والولد يرثه الاخوة وهل يرث الاخوة
على ترده اظهر نعم لان الولد يحل محل النسب ويشترك الاخوة الاجداد والجدات ومع عدم
الاعمام والعصاة وبنوهم ويترتبون الاقرب فالاقرب ولا يرث الولد من يقرب بالام
الاخوة والاخوات والاخوال والخالات والمجددات والجدات ومع عدم قرابة المنعم يرثه
مولى المولى فان عدم فقرابة مولى المولى لاسبية دون امته والمنعم لا يرثه المعتق ولو لم يخلف
واذا ما يكون ميراثه للاعمام دون المحترمة ولا يصح بيع الولد ولا هبته ولا اشتراط بيع
مسائل غان الاول في ميراث المعتق من اعتقه ولو اعتقوا جملة مع امهم
ولا يرثهم ولو جمعت بهم بعد العتق كان ولا يرثهم لمولى امهم اذا كان ابوهم ذاقا ولو كان
حر في الاصل لم يكن لمولى امهم ولا وان كان ابوهم معتقا فولاوهم لمولى الاب وكذا لو اعتق
ابوهم بعد ولادتهم الحر ولاوهم من مولا امهم الى مولى الاب **الثانية** لو تزوج مملوك
بعتقه فاولادها فله الولد لمولاه فلو مات الاب اعتق المجد وقال الشيخ يجرى الولد الى
المجد لا ندفعه مقام الاب وكذا لو كان الاب باقيا ولو اعتق الاب ميراثه لغير الاولاد من ميراث
المجد الى مولى الاب لان اقرب **الثالثة** لو انكر المعتق ولزوجته العتقة فلا غشيه
فان مات الولد لا مناسب له كان ولا و لمولى امته ولو اعترف به الاب بعد ذلك لم يرثه
الاب ولا المنعم على الاب لان النسب وان عاين فان الاب لا يرثه ولا يقرب به **الرابعة** يجرى
الولد من مولى الام الى مولى الاب فان لم يكن فعصبته المولى فان لم يكن فعصبته فلغيره عصبته

الاب ولا يرجع الى مولد الام فان فقد المولى وعصا تم وكان هنالك نكاح من جارية والا كان الولد
للامام **الخامسة** امره ان يعتق مملوكا فاعتق المعتق آخر فان مات الاول ولا مناسب له
فيلزم له مولاه وان مات الثاني ولا مناسب له فيميراثه لمعتقه فان لم يكن الاول منسوبة
كان ولده الثاني مولاه مولاه ولو اشترت اباهما فاعتق ثم اعتق ابوها فاعتق ابوها غنم
المعتق ولا وارث له سواها كان الميراث للمعتق لها النصف بالتسمية والباقي بالولد
لا بالتعصيب ان قلنا يرث الولد ولدا للمعتق وان كن اناثا والا كان الميراث لها بالولد
السادس لو ولد العبد بنتين من معتقه فاشترى اباهما اعتق عليهما فلو ماتت الا
كان ميراثهما بالتسمية والولد بالولد لا بالتعصيب الميراث بالولد مع النسب ولو ماتت
او احدهما والاب موجود كان الميراث لاسمها ولو لم يكن موجودا كان ميراثها بالتسمية
بالتسمية والولد لا ميراث لمولاه لوجوب المناسبات ولو ماتت الاخرى ولا وارث لها هل يرث
مولي متعاقبه تردد منشأه هل ينحى الولد اليهما بعتق الاب ام لا ولعل الاقرب الى الحق
هنا ان لا يجمع استحقاق الولد بالنسب في العتق **السابعة** لو اشترى احد الولدين مع
مملوكا فاعتقه فمات الاب ثم مات المعتق كان ميراثه مع ابية تلكه ارباع تركته
ولا خيه الوتر **الثامنة** اذا ولد العبد من معتقه ابنا مولد الابن لمعتق امه فلو اشترى
الابن عبدا فاعتقه كان ولده له فلو اشترى معتقه اب المنعم فاعتقه انحى الولد من مولى
الام الى مولى الاب في كل واحد منهما مولى الاخر فان مات الاب فيميراثه لابنه فان مات
الابن ولا مناسب له فلو لاؤه لمعتق ابية وان مات المعتق ولا مناسب له فلو لاؤه للابن كذلك
باشترعه ولو ماتا ولم يكن لهما نسب قال الشيخ يرجع الولد الى مولى الام وفيه تردد **القسمة**
الثاني ولا تضمن الجارية ومن تولى الى احد فضمن جديته ويكون ولا يصح ذلك ويثبت به

لا يعتق الضامن ولا يضمن الاسائب ولا ولاء عليه كالمعتق في الكفارات والندوات **من**
لا وارث له اصلا ولا يرث هذا الامع فقد كل مناسبت ومع فقد المعتق وهو اول من الامم
ويرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الا على فاذا اعدم الضامن كان الامام وارثا من
وارث له **وهو القسم الثالث** من الولد فان كان موجودا فاما المال الموضع به ما شاء
وكان على عليه التسليم بعينه فقرا ببلد وضعف آجبرانه بقرع وان كان غائبا قسم في
الفقر والمساكين ولا يدفع الى غير سلطان الحق الامع الحرف او التغلب **سابع** ثلث
الاولى ما يخذ من اموال المشركين في حال الحرب فهو لمفاد بعد الجسر وما ياحته سوية غيره
اذن الامام فهو للامام وما يترك المشركون فرعا وبقا فونه من غير حرب فهو للامام ايضا
وما يخذ صلحا اخية فهو للجاهدين ومع عدمهم يقسم في الفقر من المسلمين **الثانية** ما يخذ
غيلة من اهل الحرب ان كان في زمان الهذبة اعيد عليهم وان لم يكن كان لاخذ وفيه **الثالثة**
من مات من اهل الحرب وخلف ما لا فائدة للامام اذ الميراث له وارث واما الميراث فاقرب
فصول **الاولى** في ميراث ولد المملوك ولد الزنا يرث ولد المملوك عنه ولده وامه للام
السدس والباقي للمولود المذكور سمان ولا ينسب سمن ولو لم يكن ولد كان المال لامة المملوك
والباقي بالزوجة وفي رواية ترث الثلث والباقي للامام لانه الذي يعقل عنه والاول **سهم**
ومع عدم الام والمولود يرثه الاخوة للام واولادهم والاجداد لها وان علوا ويرثون لاقرب
فالاقرب ومع عدمهم يرثه الاخوال والخالات واولادهم على ترتيب الارث وفي كل هذه
المراتب يرث الذكر والانس سوا فان عدم قرابة الام اصل الحق لا يترتب لها وارث وان بعد
فيميراثه للامام والزوج والزوجة يرثان نصيبهما مع كل درجة من هذه الدرجات النصف
للزوج والزوج مع عدم الولد والنصف ذلك معه وهل يرث هو قرابة امه قليل

لان نسبته من الام ثابت وقيل لا يرث الا ان يعترف به الاب وهو متروك ولا يرثه ابوه ولا
 يتقرب به فان اعترف به بعد اللعان ووث هو اباه ولا يرثه الاب وهل يرث اقا رب يبيع
 الاعترا قبل نعم والوجه انه لا يرثهم ولا يرثونهم لانقطاع النسب باللعان واختصاص حكم الام
 بالمقرب حسب سبيل **الاولى** لا عبر بنسب الاب هنا فلذلك اخوين احدهما لابييه وامه
 والاخر لامه ففهما سواء وكذا لو كانا اخيتين او اخا واختا واحدهما للاب والام وكذا لو خلف
 ابن اخيه لابييه وامه وابن اخيه لامه او خلف اخا واختا لابييه مع جدا واجدة المات
 بينهما لولا ان سقط اعتبار نسب الاب **الثانية** اذا ماتت امه ولا واثت سواء فميراثها
 له ولو كان معه ابوان او احدهما فلهمما السدس ان او احدهما السدس والباقي له ان كان
 ذكرا وان كان انثى فالنصف لها والباقي يربح **الثالثة** لو انكح الرجل ثلثا
 تولدت توأمين تواريخا بالامومة دون الابوة **الرابعة** لو تبرع عند السلطان من جارية
 ولده ومن ميراثه ثم مات الولد قال الشيخ رحمه الله في النهاية كان ميراثه لعصبته ابيه
 ابيه وهو قول شاذ وامر ولد الزنا فلا نسب له ولا يرثه الزاني ولا التي ولدت له ولا احد
 من اسانها ولا يرثهم هو وميراثه لولده ومع عدمهم للامام ويرث الزوج والزوجة نصيبهما
 الا ان مع الولد الاعلى مع عدمه وفي رواية ترثه امه ومن تقرب بها مثل ابن المملوك
 وهي مطرحة **الخامس** في ميراث الخنثى من فرج الرجال والنساء يرث على الفرع الذي سبق
 منه البول فان جاز منها اعتبر الذي ينقطع اخيرا فيورث عليه فان تساوى في السبق والتخلف
 قال في الخلاف يعمل فيها بالفرع محججا بالاجماع والاحبار وقال في النهاية والاحبار والمبسوط
 يعطى نصف ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وحده دلت رواية هشام بن سالم عن
 عبد الله بن فضال عن علي بن النضر قال المقيده المرتضى جميعا الله تعالاهما فان استوى خبناه

ايه مر

ففصل ملة وان اختلفا ففصل ملة وهو رواية شرح القاضيه كما به الفعل عليه السلام واحتجا
 بالاجماع والرواية ضعيفه والاجماع لم يثبت له ادعاء ذلك فان اقر اخذ المال وان كان
 اكثر فعلى الفرع بقرع فان كانوا ذكورا او انانا فاما المال سواء وان كان بعضهم نانا فلكل ذكرا مثل
 انثيين وكذا يعبر لوقيل بعد الاصل وعلى اخرناه يكونون سواء في المال ولو كانا مائتين
 في الاستحقاق ولو اجتمع مع الخنثى ذكرين فيكونان اربعة اسهم والخنثى ثلثا والله ولو كانا
 انثى كان طما سمان وقيل بل يقسم الفريضة مرتين ويفرض مرة ذكر او في الاخرى انثى يعطى
 نصف النصيبين وطريق ذلك ان ينظر في اقل عدد يمكن قسم فرضهما منه ونضرب بمخرج احد
 الفرضين في الآخر مثال ذلك خنثى ذكر وفرضهما ذكرين فنطلب ما لا له نصف ونصف نصف
 وهو اربعة ثم نفرصهما ذكر او انثى فنطلب ما لا له ثلث وثلث نصف وهو ستة وهو انشقا
 بالنصف فنضرب نصف احد الفرضين في الآخر فيكون انثى عشر فيحصل الخنثى ثلثا والنصف
 ستة وقارة الثلث وهو اربعة فيكون عشرة ونصفه خمسة وهو نصيب الخنثى ويبقى ستة
 للذكر وكذا لو كان بدلا للذكر انثى فانها تصح من انثى عشر ايضا فيكون للخنثى سبعة ولو كان مع
 ابن وبنت فلذا فرضت ذكرين وبنتا كان المال اجسا واذا فرضت ذكرا وبنتين كان
 ارباعا فنضرب اربعة في خمسة يكون عشرين لكن لا يقوم بحاصل الخنثى نصف صحيح فنضرب بمخرج
 النصف وهو اثنان في عشرين فيكون اربعين فنضرب الفريضة بغير كسر فان اتفق معهم
 او زوجة صححت مسئلة الخنثى في مشاركتهم اولاد دون الزوج او الزوجة ثم ضربت بمخرج
 نصيب الزوج او الزوجة فيما اجتمع مثاله ان يجتمع ابن وبنت وخنثى وزوج وقد عرفت
 ان سهام الخنثى ومشاركها ربعون فنضرب بمخرج سهم الزوج وهو اربعة في اربعين فيكون مائة
 وستين يعطى الزوج الربع وهو اربعين ويبقى مائة وعشرين فكل من حصل له اربعة اسهم

فثلث فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين وان كان ابوان او احدهما مع خنت فللابوين
تامة وطبقا الحسنان اخرى فمضوب خمسة وستة فيكون للابوين احد عشر وللخنت ثمانية
مع الابوين خنثيان فصاعدا فكان للابوين السدسان والباقي للخنثيين لانه لا ردها ولو كان
احد الابوين كان لرد عليهم اخصا وافقته الى عدد تصح منه ذلك والعمل في سهم الخنثى في الاخوة
والعمومة كما ذكرناه في الاولاد اما الاخوة من الادم فلا حاجتي في حسابهم الى هذه الكلفة لان ذكرهم
وانشاهم سواء في الميراث وكذا الاخذان وفي كون الاباء والاجداد خنثى بعد لان الاولاد
يكتف عن جبال الخنثى الا ان ينوب على ما روي عن شرح في المرأة التي ولدت واولدت وقال
الشيخ رحمه الله لو كان الخنثى زوجا او زوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة
مسائل فان **الاولى** من ليس له فرج الرجال والنساء يورث بالفرقة بان يكتفى على علمه
وعلى اقامة الله ويستخرج بعد الدفء فخرج عمل عليه **الثانية** من له واسان او
بذنان على حق واحد يورث احدهما فان ابنتها ففهما واحد وان ابنته احدهما ففهما اثنان
الثالثة الرجل يرث ان ولد حيا وكذا الوستط بحبايه او غير حبايه فيخرج حركة الاحياء والرجل
نصف حيا والباقي ميتا لم يرث وكذا لو قتل حركة لا تدل على استقرار الحياة حركة المذبح
وفي رواية روي عن أبي جعفر عليه السلام انما حلت قهر كما بني ايرث ويورث وكذا في رواية
بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ولا يسترط كونه حيا عند موت الموروث حتى انه لو ولد
لست اشهر من موت الواطى وورث او لتسعة ولم يترج **الرابعة** اذا ترك ابوا واب
احدهما او زوجا او زوجة وتزل جلا اعطى في الفروض نصيبهم الادنى واحتبس الباقي فان
سقط ميتا اكل كل منهم نصيبه **الخامسة** قال الشيخ رحمه الله لو كان الميت ابن من رجل
اعطى المجرع الثلث ووقف للرجل ثلثان لانه الاعلى في الكثرة وما زاد نادر ولو كان المجرع

اشي اعطيت الخمس تبين اكل وهو حسن **السادسة** فيه الخنثى يرثها الوالد من قبله
بما جميعا او بالاب بالنسب والسبب **السابعة** اذا عرفت اثنان وورث بعضهم من بعض لا
يكلان البينة ولو كانا معرفين بغير ذلك النسب لم يرث قبل قطعا **الثامنة** المفقود
يرث بماله وفي قدر الترتيب اقول قيل اربع سنين وهي رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله
عليه السلام في الرواية ضعف وقيل باع دارة بعد عشر سنين وهو اختيار المفيد وهي رواية
علي بن مهزيار عن أبي جعفر في بيع قطعة من دار والاستدلال بمثل هذه تقتسف وقال الشيخ رحمه
الله ان ادفع الى الحاضرين وكفوا به جاز وفي رواية اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
اذا كان الولد مملوكا اقتسموه فان جازروا وعليه وفي اسحق قول وفي طريقها سهل بن بيار وهو
ضعيف وقال في الخلاف لا يمتحن في مئة لا يعيش مثله اليها يجرى العادة وهذا **الاولى**
في ميراث الغرق والمهدوم عليهم وهو لا يرث بعضهم من بعض اذا كان لهم واحد هم مال كانوا
يتوارثون واشتهرت الحال في قتلهم موت بعض على بعض فلو لم يكن له مال ولم يكن بينهم موارثه
او كان احدهما يرث دون صاحبه كاخوين لاحدهما ولد سقط هذا الحكم وكذا لو كان الموت لاعن
سبب او علم اقتران موتهما او تقدم احدهما على في ثبوت هذا الحكم بغير سبب الهدم والغرق
ما يحصل معه الاستباه تردد وكلام الشيخ في النهاية يؤيد بطلان بطر مع اسباب الاستباه اذا ثبت
هذا فحصل الشرايط يورث بعضهم من بعض ولا يورث الثاني ما ورث منه وقال المفيد رحمه
يرث ما ورث منه والاول اصح لانه انما نفرض المكن والتوريث ما ورث يستدعي الحياة بعد
الموت وهو غير ممكن عادة ولما روي انه لو كان لاحدهما مال صار المال للمال لا مال له وفي وجوب
الاضعف في التوريث تردد قال في الايجاز لا يجب وقال في المبسوط لا يتغير به حكم غير النابت
الاثر في ذلك وعلى قول المفيد رحمه الله تظهر فائدة المقديم وما ذكره في الايجاز اشبه بالصواب

اولى من حقه قوله
توصل اليه الصادق
فاحسن

ولو ثبت الزوج كان تعبدًا فلو غرق زوج وزوجة فرض موت الزوج أو لو غطى الزوجة تم فرض
 موت الزوجة ونعطي الزوج نصيبه من تركتها الأصلية لا بما ورثته وكذا لو غرق أب وابن ثوب
 الأب ثم يورث الابن ثمان كان كل واحد منهما أولى من بقية الوارث انتقل مال كل واحد منهما
 إلى الآخر ومنه إلى ورثته كابن له أخوة من أم وأب له أخوة فالولد ينتقل إلى الوالد وكذا
 مال الوالد الأصلي ينتقل إلى الولد ثم ينتقل ما صا إلى كل واحد منهما إلى أخوته وإن كان لأحدهما
 أو لكل واحد منهما شريك في الإرث كابن وأب وللاب أولاد غير من غرق وللولد أولاد فان لا
 يورث مع الأولاد الستة من ثم فرض موت الأب فيورث الابن مع أخوته نصيبه وينتقل ما بقي
 من تركته مع هذا النصيب إلى أولاده ولو كان الوارثان تيسا ويان في الاستحقاق كآخرين ^{بقية}
 أحدهما على الآخر وكان سوا في الاستحقاق وينتقل مال كل واحد منهما إلى الآخر فإن لم يكن
 طما وارث فيوراها للامام وإن كان لأحدهما وارث انتقل لمصا إليه إلى ورثته وما
 صار إلى الآخر إلى الامام **الكتاب** في ميراث المحرمات قد نكح المحرمات بشبهة دينية فيحصل
 النسب الصحيح والفاقد ينعى بالفاقد ما يكون عن كاح محرر عندنا لا عندهم كذا نكح
 أمه فأولدها ولذا فنسب الولد فاسد سبب زوجيتها فاسد من الأصحاب من لا يورث
 إلا بالصحيح من النسب والسبب وهو المحرم عن رسول الله بن عبد الرحمن ومبايعه ومنهم من يورثه
 بالنسب الصحيحة وفاسدة وبالسبب الصحيح لا الفاسد وهو اختيار الفضل بن شاذان ^{بأنه}
 ومن تابعه ومذهب شيخنا المفيد رحمه الله وهو حسن والشيخ الجعفر رحمه الله يورث بالامرين
 صحيحا وفاسدا وعلى هذا القول لو اجتمع الامران لواحد ورث بهما مثل أمه زوجة لها
 نصيب الزوجية وهو الربع مع عدم الولد والثلث نصيب الأمومة من الأصل فإن لم يكن
 مشاركا كالأب كالأب الباقي رد عليها بالأمومة وكذا بنت هي زوجة لها الثمن والنصف الباقي

المجوس

يرد عليها بالقرابة إذا لم يكن مشاركا ولو كان أبوان كان لهما السدسان ولهما الثمن والنصف
 وما يفضل يردها بالقرابة وعلى الابوين وكذا اخت هي زوجة لها الربع والنصف والباقي يردها
 بالقرابة إذا لم يكن مشاركا ولو اجتمع السببان وأحدهما منع الآخر ورث من جهة المانع مثل بنت
 هي اخت من أم ولها نصيب البنت دون الاخت لأنه لا ميراث عندنا لاخت مع بنت وكذا بنت
 هي بنت بنت لها نصيب البنت دون بنت البنت وكذا أم هي اخت من أب لها نصيب الاخت
 دون الأم وكذا أم هي بنت لها نصيب الأمه مسئلتان **الأولى** المسلم لا يرث بالسبب الفاسد
 فلو تزوج محرمة لم يتوارثا سواء كان تزويجا متفق عليه كالامر من الرضا ع أو مختلفا في كافر
 المزين بها أو الخلق من ماء الزاني وسواء كان الزوج معتقدا للتحليل أو لم يكن **الثانية** المسلم
 يورث بالنسب الصحيح والفاقد لأن البشيرة كالعقد الصحيح في النكاح **تالفة**
 في حساب الفرائض وهي تشمل على مقاصد **الأول** في مخارج الفروض الستة وطريق الحساب
 ونعني بالخروج أقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحا وفيه إسن خمسة النصف من اثنين والربع
 من أربعة والثمن من ثمانية والثلث والثلثان من ثلثه والسدس من ستة وكل فرضية
 حصل فيها نصفان أو نصف وما بقي ففيه من أربعة وإن اشتملت على ثمن ونصف أو ثمن
 وما بقي ففيه من ثمانية وإن اشتملت على سدس وثلث أو سدس وثلثين أو سدس ^{وما بقي}
 فمن ستة والنصف مع الثلث أو الثلثين والسدس أو مع أحدهما من ستة ولو كان بدل
 النصف ربع كانت الفرضية من اثني عشر ولو كان بدله ثمن كانت من أربعة وعشرين إذا
 عرفت هذا فالفرضية إما وافق السهام أو زايدة أو ناقصة **القسم الأول** أن يكون
 الفرضية بقدر السهام فإن انقسمت من غير كسر فلا بحث مثل اخت لأب مع زوج والفرضية من ^{اسن}
 ابنتين وأبوين أو أبوين وزوج والفرضية من ستة وتنقسم بغير كسر وإن انقسمت ^{نصف}

من اثنين وابن اشتملت على ربع ونصف
 أو ربع وما بقي ففيه من م

على ثلث وثلثين أو ثلث وما بقي ففيه من ثلثة وإن اشتملت

فاما على فريقي احدا او اكثر فالاول تضرب عددهم في اصل الفرضية ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم
وفوق مثل ابوين وخمس نبات وفرضيتهم ستة نصيب النبات اربعة ولا وفق فاضرب عددهم
وهو خمسة في ستة فما ارتفع منه الفرضية وكل من حصل له من الورد من الفرضية سهم
باضرب فاصوبه في خمسة وذلك قدر نصيبه وان كان بين النصيب والعدد وفق فاضرب
الوفيق من عددهم في النصيب في الفرضية مثل ابوين وست نبات للنبات اربعة ولا ينقسم
عليه على صحته والنصيب يوافق عددهم بالنصف فاضرب نصف عددهم وهو ثلثه في الفرضية
وهي ستة فيبلغ ثمانية عشر وقد كان للابوين من الاصل سهمان ضربتهما في ثلثه فكان لهما ستة
ولنبات من الاصل اربعة فرضيتهما في ثلثه فاجتمع طين اثنا عشر لكل نبات سهمان وان اشكرت
على اكثر من فريقي واما ان يكون بين سهام كل فريقي وعدده وفق واما الا يكون للجميع وفق
او يكون لبعض دون بعض ففي الاول ين كل فريقي الجزء الوفي وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله
وفي الثالث ترد الطائفة التي لها الوفي الجزء الوفي وتتبع الاخرى بحالها ثم بعد ذلك اما
ان يبقى الاعداد متماثلة او متداخلة او متوافقة او متباينة فان كان الاول اقتضت
على احدهما وضربته في اصل الفرضية مثل اخوين لابي وام ومثلها لام فرضيتهم من ثلثه لا ينقسم
على صحته ضربت احدا العددين وهو اثنان في الفرضية وهي ثلثه فصار ستة والاخرين للام
سهمان بينهما والاخوين للاب اربعة وان تداخل العدد ان فاطم الاقل واضرب الاكثر في
الفرضية مثل اخوة ثلثه لام وستة لابي فرضيتهم ثلثه لا ينقسم على صحته واحد الفريقيين
نصف الآخر فالعدد ان متداخلان فاضرب الستة في الفرضية فيبلغ ثمانية عشر ومنه
يصح وان توافق العدد ان فاضرب وفي احدهما في عدد الآخر فما ارتفع فاضرب في اصل
الفرضية مثل اربع زوجات وستة اخوة فرضيتهم اربعة لا ينقسم صحاحا وبين الاربعة

والستة وفق وهو المصنف فنضرب نصف احدهما وهو اثنان في الآخر وهو ستة فيبلغ اثني عشر
فانضرب ذلك في اصل الفرضية وهي اربعة فما ارتفع صحته منه الفرضية وان تباين العدد انضرب
احدهما في الآخر فما اجتمع فاضرب في الفرضية مثل اخوين من اربعة خمسة من اب فرضيتهم ثلثه
لا ينقسم على صحته ولا وفق بين العددين ولا تداخل فاضرب احدهما في الآخر تكن عشرة ثم اصوب
في اصل الفرضية وهي ثلثه فما ارتفع منه تصح **تمت** العدد ان اما متساويان او مختلفان
والمختلفان اما متداخلان او متوافقان او متباينان فالمتداخلان هما اللذان يغني اقلهما الآخر
اما متباينان او متوافقان او متباينان فالمتداخلان هما اللذان يغني اقلهما الآخر
بالمقياس الى الستة والسبعة وكلا اربعة بالمقياس الى الثمانية والاثني عشر والمتوافقان
هما اللذان اذا اسقط اقلهما من الاكثر من اوسر ابقى اكثر من واحد كالعشرة والاثني عشر
فانك اذا اسقطت العشرة بقي اثنان فاذا اسقطتهما من العشرة مررا فاقبت بها فاذا اسقط
بعدا لاسقاط اثنان فماتوا ففان بالنصف ولو بقي ثلثه فالموافقة بالثلث وكذا الى عشرة
ولو بقي احد عشر فالموافقة بالجزء منها والمتباينان هما اللذان اذا اسقط الاقل من الاكثر
اوسر ابقى واحد مثل ثلثه عشر وعشرين فانك اذا اسقطت ثلثه عشر بقي سبعة فاذا اسقطت
سبعة من ثلثه عشر بقي ستة فاذا اسقطت ستة من سبعة بقي واحد **القسم الثاني**
ان يكون الفرضية فاصرة عن السهام ولن تقصر الا بدخول الزوج او الزوجة مثل ابوين وبنتين
فصاعدا مع زوج او زوجة او ابوين وبنت وزوج او احد الابوين وبنتين فصاعدا مع زوج
فلزوج او الزوجة وهذه المسائل نصيبها الا ربع وكل واحد من الابوين السدس وما يبق
فللبنت او البنيتين فصاعدا ولا يقول الفرضية ابدا وكذا اخوان لام واختان فصاعدا لا
وامر اولاد مع زوج او زوجة واحد كلاله الام مع اخت وزوج ففي هذه المسائل يأخذ الزوج

او الزوجة نصيبها الا على ويدخل النقص على الاخوات للاب والام والاب خاصة فاما
انقسمت الفريضة على حصة والاضربت سهام من اكثر فلهي النصيب في اصل الفريضة مثال الاول
ابوان وزوج وخمس بنات فريضتهم اثنا عشر للزوج ثلثه وللابوين اربعة وبقي خمسة للبنات
بالسوية ومثال الثاني كان للبنات ثلثا فلم ينقسم الخمسة عليهن ضربت ثلثه في اصل الفريضة
فما بلغت حصة المسئلة **المسئلة الثالثة** او تزيد الفريضة عن السهام فير على
ذوي السهام عدا الزوج والزوجة والام مع الاخوة على ما سبق ويجتمع له سببان مع من له
واحد فذو السببين اثنان بالرد مثل ابوين وبنات فاذا لم يكن اخوة فالرد اخا ساء وان كان اخوة
فالرد ارباعا فترض بمخرج سهام الرد في اصل الفريضة ومثل احمد الابوين وبنتين مضاعفا فاما
يود اخا ساء فترض بمخسة في اصل الفريضة ومثل واحد من كلاله الام مع اخت لاب فالرد عليهما
على الاصح ارباعا ومثل اثنين من كلاله الاله مع اخت لاب فان الرد يكون اخا ساء فترض بمخسة
في الاصل الفريضة فالرد فخرج حصة منه القسمة **المقصد الثاني** في المناسحات وتعني
به ان يموت انسان فلا تقسم تركته ثم يموت بعض ورثته ويتعلق الفرض بقسمة الفريضة
من اصل واحد وطريق ذلك ان يصح مسئلة الاولى ويحل الثاني من ذلك نصيب ان اقسام على
ورثة صح من غير كسر فان كان ورثة الثاني هم ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة كان كالاختصة
الواحدة مثل اخوة ثلث واخوات ثلث من جهة واحدة مات احد الاخوة ثم مات الآخر ثم مات
احدى الاخوات ثم ماتت اخرى وبقي اخ واخت فمال الموتي بينهما اثلاثا او بالسوية ولو اختلف
الاستحقاق او الوراث اوها فانظر نصيب الثاني فان نقص بالقسمة على الصحيح فلا كلام
ان يموت انسان وتيرت زوجته وابو بنات فللزوجة المثل ثلثه من اربعة وعشرين ثم
الزوجة فتيرت باو بنات فان لم ينقسم نصيبه على وارثه على حصة فهذا صوت **الاول** ان يكون

بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاول والفريضة المايته وفي فريضته في الفريضة
المايته لا وفي نصيب الميت الثاني في الفريضة الاولى فما بلغ حصة منه الفريضة ان مثل
اخوين من لمر ومثلهما من اب وزوج ثم مات الزوج وخلف ابنا وبنتين فالفريضة الاولى
سنة سكر فيصير على اثني عشر نصيب الزوج ستة لا ينقسم على اربعة ولكن يوافق الفريضة
المايته بالنصف فترض بمخرج الفريضة المايته وهو اثنان لامن النصيب في الفريضة
الاولى وهي اثنا عشر فما بلغ حصة من الفريضة وكل من كان له من الفريضة الاولى
شيء اخذ مضر وبقي اثنين الصورة المايته ان يتبين النصيب والفريضة فترض
الفريضة المايته في الاولى فما بلغ منه الفريضة وكل من كان له من الفريضة الاولى
شيء اخذ مضر وبقي المايته مثل زوج واثنين من كلاله الام واخ ثم مات الزوج وترك
ابنين وبنات فريضة الاولى من ستة نصيب الزوج ثلثه لا ينقسم على خمسة ولا يوافق نصيب
الخمسة في الفريضة الاولى فما بلغ حصة منه الفريضة ان وكذا كانت المناسحات اكثر من ذلك
نظرت في فريضته مع الفريضة ما علمت في فريضة الثاني مع الاول وكذا لو فرض موت
رابع او ما زاد على ذلك **المقصد الثالث** في معرفة سهام الوراث من التركة وللناس
في ذلك طرق افرها ان تنسب سهام كل وارث من الفريضة واخذ له من التركة بتلك النسبة
فما كان فهو نصيبه منها وان شئت فسمت التركة على الفريضة فما خرج بالقسمة نصيبه
في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه ولك طريق آخر وهو انه اذا كانت التركة صحاحا لا
كسر فيها فخر العدد الذي منه تصح الفريضة ثم خذ ما حصل لكل وارث واضربه في
التركة فما حصل فاقسمه على العدد الذي صححت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث
وان كان فيها كسر فاسبط التركة من جنس ذلك الكسر بان تخرج بمخرج ذلك الكسر في التركة

صحت

في الثلثة فان انقسم نصيب الثالث
على ورثة على صحت والا
علمت

ما ارتفع اصبحت اليه الكسور وعملت في الصالح فما اجتمع للوارث قسمة على ذلك المخرج فان
الكسور نصف قسمة على اثنين وان كان ثلثا قسمة على ثلثه وعلى هذا الى عشرة فما اجتمع فهو
ولو كانت المسئلة عددا اصبحت القسمة على ذلك عدده فان بقي ما لا يبلغ ديناراً فالبسط قراريط
واقسمه فان بقي ما لا يبلغ قيراطاً فالبسط حبات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ حبة فالبسط اذنان
واقسمه فان بقي ما لا يبلغ اربعة فاقسمه بالاجزاء اليها وقد يغلط الحاسب فاجمع ما يحصل للوارث
فان ساءى التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ **كتاب القضاء**
والنظر في صفات الفاضل وآدبه وكيفية الحكم واحكام الدعوى **الاول في الصفات** ويستقر
فيه البلوغ وكال العقل والاعيان والعدالة وطهارة المولد والعلم والذكورة فلا ينعقد القضاء
لصغير ولا لمرءى ولا كافراً لانه ليس اهلاً للامانة وكذا الفاسق ويدخل في ضمن العدالة اشراط
الامانة والحفاظة على فعل الواجبات ولا ينعقد القضاء لولد الزنا مع تحقق حاله كالاتصاف
ولا شهادته في الاشياء الخلية وكذا لا ينعقد لغير العالم المستقل به في الفتوى ولا يفتيه
فتوى العلماء ولا بد ان يكون عالماً بالجميع ما وليه ويدخل فيه ان يكون ضابطاً ما غلب عليه
النسيان لو خيبر بضمه وهل يشترط علمه بالكتابة فيه ترد نظراً الى اختصاص النبي عليه السلام
بالرياسة العامة مع خلوه في اول امر من الكتابة والا قرب اشترط ذلك لما يسطر عليه من
الامور التي لا يتيسر لغير النبي عليه السلام بدون الكتابة ولا ينعقد القضاء للمراة وان
استكملت الشرايط وفي انعقاد قضاء الاعمي ترد واظهر انه لا ينعقد لامتناعه الى التمييز بين
الخصوم وتعد ذلك مع العمى الا فيما قل وهل يشترط الحرية قال في المبسوط نعم والا قرب انه
ليس شرطاً وهذا مسائل **الاولى** يشترط في ثبوت الولاية اذن الامام او من فوض اليه الامانة
ولو استقر اهل البلد على ثبوت ولايته نعم لو ترأض خيمان بواحد من الرعية وترأضا

اليه فحكم لهما الحكم ولا يشترط وضاهما بعد الحكم وليس شرط في الفاضل المنسوب عن الامام
ويجوز الجواز كل الاحكام ومع عدم الامام ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء اهل البيت عليهم السلام
الجامع للصفات المستتر في الفتوى لقول ابو عبد الله عليه السلام فاجعلوا قاضياً فان جعلته
قاضياً فتحكموا اليه ولو عدل وال حال هذا القضاء الجواز كان محطاً **الثانية** تولى القضاء مستحب
لمن يتق من نفسه بالقيام بشرايطه وما يجب وجوبه على الكفاية واذا علم الامام ان بلد الخلال من قاض
لزمه ان يعث له ويأتم بالبلد بالاتفاق على منعه ويجوز قضاة طلبة الاجابة ولو وجد من هو بالشرايط
فامتنع لم يحس مع وجود مثله ولو اذن له في الخلاف لم يكن له الامتناع لان ما يلزم به الامام حسب
وعين غنغ الا لزام اذ الامام لا يلزم بما ليس لازماً اما لو لم يوجد غيره تعين هو ولو انه الاجابة ولو لم
يعلم به الامام وجب ان يعرف نفسه لان القضاء من باب الامر بالمعروف وهل يجوز ان يبدل الى اهل
القضاء قبل لانه كالشوق **الثالثة** اذا وجد اثنان متفاوران في الفصيل مع استكمال
الشرايط المعبر فيها فان قلد الافضل جاز وهل يجوز العدول الى المفضول فيه ترد والوجه الجواز
لان خلة تجب نظر الامام **الرابعة** اذا اذن له في الاستخلاف جاز ولو منع لم يخرج مع
اطلاق التولية ان هناك امانة تدل على الاذن مثل سعة الولاية التي لا يضبطها اليد كما
جاز الاستنابة والا فلا استثناء الى ان القضاء موقوف على الاذن **الخامسة** اذا ولى
من لا يتعين عليه القضاء فان كان له كفاية من ماله فالفضل الا يطلب الرزق من بيت المال
ولو طلب جاز لانه من المصالح وان تعين للقضاء ولم يكن له كفاية قيل لا يجوز له الرزق لانه يورث
قرضاً اما لو اخذ الجمل من المتأكلين فيه خلاف والوجه التفصيل فمع عدم التعيين وجوب
الضرورة قبل يجوز والاوى المنع ولو اختلف احد الشراطين لم يخرج واما الشاهد فلا يجوز له اخذ الاصل
ليعين الاقامة عليه مع التمكن ويجوز للمؤذن والتعاسم وكاتب الفاضل والمتبرج صاحب الديوان

اهل م

والى بيت مال ان ياخذوا الرزق من بيت المال لانه من المضاج وكذا من يكل للناس وينون ومن يعلم
القرآن والادب **السابعة** ثبت ولاية القاضي بالاستفاضة وكذا ثبت بالاستفاضة
النسب والملك المطلق والموت والتكاح والوقت والعقود ولو لم يستفصل اما البعد موضع ولايته
عن موضع عقد القضاة او لعين من الاسباب اشهد الامام ومن نصبه الامام على ولايته
شاهدين بصورة ما عهد اليه وسيرهما معه لشهد الله بالولاية ولا يجب على اهل الولاية قبول
دعواه مع عدم البينة وان شهدت له الامارات بالوجهين **الثامنة** يجوز نصب
قاضيين في البلد الواحد لكل منهما جهة على افرادة وهل يجوز التسويات بينهما في الولاية الواحدة
قبل بالبلغ حسب المادة اختلاف الفرعين في الاختيار والوجه الجواز لان قضائيا به تقع اختيار
المنوب **الثامنة** اذا حدث به ما يمنع الانقضاء انقل وان لم يشهد الامام بغيره كالخوف
او الفسق ولو حكم لم ينفذ حكمه وهل يجوز ان تعزل امراة الوجه لا لان لايت استقرت شرعا فلا
نزول تشقيا اما لرواي الامام او النائب عزله لوجه من وجوه المصالح او لوجود من هو اثم منه
فانه جائز مراعاة المصلحة **التاسعة** اذا مات الامام قال الشيخ رحمه الله الذي يقتضيه
مذهبنا انزال القاضي اجمع وقال في المبسوط لا يغررون لان ولايتهم ثبت شرعا فلا يزول بقرينة
والاول شبهة ولومات القاضي لا يغرر بالنائب عنه لان الاستنابة مشروطة بان
الامام والنائب عنه كالنائب عن الامام فلا يغرر بقرينة الواسطة والقول بانقر الدائبة **العاشرة**
اذا اقتضت المصلحة ولاية من لم يستكمل الشرايط انعقدت ولايته مراعاة للمصلحة في نظر الامام
كما اتفق لغير القضاة في زمان علي عليه السلام وبما منع من ذلك فانه عليه السلام لم يرض
الى من يستقضى ولا يرضيه بل يشاكره فيما ينفذ فيكون هو عليه السلام الحاكم في الواقعة لا المنوب
الحادية عشر كل من لا يقبل شهادته لا ينفذ حكمه كالوالد على الوالد والعبد على مولاه والحكم

على خصمه ويجوز حكم الاب على ولده والامخ على اخيه وله كما يجوز شهادته **الثانية** في الولاية
وهي قسمان مستحقة ومكرهة والمستحقة ان يطلب من اهل ولايته من يسأله عما يحتاج اليه في
امور وان يسكن عند وصوله في وسط البلد لئلا يتردد الحضور عليه وروا امتساويا وان ينادى قدامه
ان كان البلد واسعا لا ينشر جري فيه الا بالنداء وان يجلس للقضاء في موضع بارز مثل رحته
او فضاء ليسهل الوصول اليه وان يبدل بلخذا ما في يدا الحاكم المزيل من حجاج الناس وروايعهم لان
نظر الاول سقط بولاية ولو حكم في المسجد صلى عند دخوله تحيته المسجد ثم يجلس مستديرا القبلة
ليكون وجه الحضور اليها وقيل يستقبل القبلة لقوله علي السلام خير المجالس ما استقبلت القبلة
والاول اظهر ثم يسأل عن اهل السجون ويثبت اسمائهم وينادي في البلد بذلك ليحضر الحضور
ويجعل لذلك وقتا فاذا اجتمعوا اخراج اسم واحد واحد وسأله عن موجب حبه وعرض قوله
على خصمه فان ثبت بحسبه وجب اعادته والا اشاع حاله بحيث ان لم يظهر له خصم اطلقه وكذا
لو احضر مجوسا فقال لا خصم لي فانه ينادى في البلد فان لم يظهر له خصم اطلقه وقيل يحلف مع ذلك
ثم يسأل عن الاوصياء على الايتام ويعمد معهم ما يجب من تعيين او انفاذ او اسقاط ولا يرا
لبوخ المقيم او يظهر بحجابه او ضم مشارك ان ظهر من الوصي عجز ثم ينظر في امناء الحاكم الحائطين
لاموال الايتام الذين يملهم الحاكم واموال الناس من وديعه او مال تحججه عليه فيغرر الحائرين
ويسعد الضعيف بمبارك او يستبدل به بحسب ما يقتضيه رايهم ثم ينظر في الضوال واللفظ
فيبيع ما يخسر تلفه وما يستوعب فقصده عنه ويسلم ما عرفه الملقط حولا ان كان ثمن من ذلك في يد
امنا الحاكم وما يتبقى ما عدا ذلك مثل الجواهر والامنان محظوظا على اربابها ليدفع اليهم عند الحاجة
على الوجه المحذور او لا يحضر من اهل العلم من يشهد حكمه فان اخطأ بنوه لان المصيب عند واحد
وحاوضهم فيما استنبههم من المسائل النظرية ليقع الفتوى مقررة ولو اخطأ فالتلف لا يضمن كان على

بلازم

بيت المال واذا تعدى احد العامين شين الشرع عرف خطاه بالحق فان عاود زجره فان عاد اذ به
بحسب حاله مقصود اعلى ما يجب له من النظم والاداب المكونة ان يتجدد جابجا وفي القضاء
وان يجعل المسجد مجلسا للقضاء دائما ولا يكون لواقف نادرا ولا يكون مطلقا التفتنا الى ما
عرف من قضاء على عليه السلم بجامع الكوفة وان يقضيه وهو غضبان وكذا يكون مع كل نصف
الغضب في شغل النفس كل يوم والعطش والغم والفرح والوجع ومداغمة الاخصين وغلبه النعمان
ولو قضى والحال هذه فقد اذ وقع حقا وان يتولى البيع والشراء لنفسه وكذا المحكومة وان يستعمل
الانقباض لما منع من الحق بالحجة وكذا يكون اللين الذي لا يؤمن معه جراءة المحضوم يمكن ان يرتب
لشهادة قوما دون غيرهم وقيل جرحه لا سوء العدل في موجب القبول ولان في ذلك مشقة
على الناس بما يلحق من كلفة الاقتضار وهنا مسائل **الاولى** الامام يقضيه بطلان مطلقا
وغيره من القضاة يقضيه بعلمه في حقوق الناس وفي حقوق الله سبحانه على قريتين احدهما القضاء
ويمكن ان يحكم في ذلك كله من غير حضور شاهد لهذا الحكم **الثانية** اذا قام المدعى
ببينة ولو يعرف الحاكم عدالتها فالتمس المدعى حيل المتكلم ليعدها قال الشيخ رحمه الله يجوز حيل
لقيام البينة بما ادعاه وفيه اشكال من حيث لو ثبتت تلك البينة حتى يوجب العقوبة
الثالثة لو قضى الحاكم على غيره بضمان مال وامر بحبس فعد حضور الحاكم الثاني ينظر
كان الحكم موافقا للحق لزمه والا بطل سواء كان مستندا بالحكم قطعا او اجتهاديا وكذا حكم قطعه
الاول وبان للثاني فيه الخطا فانه ينقضه وكذا لو حكم هو ثم تبين الخطا فانه تبطل الاول بوقوع
الحكم بما عليه **الرابعة** ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله لكن لو زعم المحكوم عليه ان
الاول حكم عليه بالجور لزمه النظر فيه وكذا لو ثبت عند ما يبطل حكم الاول بطله سواء كان
من حقوق الله او من حقوق الناس **الخامسة** اذا ادعى رجل ان المزمع يقضيه عليه بشهادة فانه

وجب احضاره وان لم يقيم المدعى بينة فان حضر واعترف الزعم وان قال لو حكم الا بشهادة
عدلين قال الشيخ رحمه الله يكلف البينة لانه اعترف بنقل المال وهو يدعى ما ينزل الضمان عنه
وهو يشكل بما ان الظاهر استظهار الحاكم في الاحكام فيكون القول قوله مع يمينه لانه يدعى الظاهر
الثانية اذا افتقر الحاكم الى مترجم ليقبل الاشهاد ان عدلان ولا يقنع بالوجد عدلا
بالمنفق عليه **الثالثة** اذا اتخذ القاضي كاتباً يجب ان يكون بالغاً عاقله مسلماً عدلاً
بصيراً ليؤمن الخداع وان كان مع ذلك فبها كان حسناً **الثامنة** الحاكم ان عرف عدالة
الشاهدين يحكم وان عرف فسوقهما اطرح وان جعل الامر من تحت عنهما وكذا لو عرف اسلماهما وجعل
عدالتهم بوقف حتى يحقق ما يفي عليه من عدالة اجرح وقال في الخلاف يحكم وبه رواية شاذة
ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسوقهما وقت الحكم نقض حكمه ولا يجوز التقويل في الشهادة على الظاهر
وينبغي ان يكون السؤال عن التركية سرافانه بعد من التهمة ويثبت مطلقه وينتقل الى التهمة
الباطنية المتناقضة ولا يثبت الجرح الا بمفسر او في قول ثبت مطلقا ولا يحتاج الجرح الى تقاوم
المعرفة ويكفي العلم بوجوب الجرح ولو اختلف الشهود في الجرح والتعديل قد جرح لانه شهادة بما جرحي
عن الآخرين ولو تعارضت البينتان في الجرح والتعديل فالجرح في الخلاف وقضى الحاكم ولو قيل
على الجرح كان حسناً **المسألة السابعة** لا بأس بتفريق الشهود ويستحب فبين لا قوة **الثانية** لا يشهد
شاهد بالجرح الا مع المشاهدة لفعل ما يقدح في العدالة وان يشيع ذلك في الناس شياعاً جوا
للعلم ولا يعمل على سماع ذلك من الواحد والعشر لعدم اليقين بخبرهم ولو ثبتت عدالة الشاهدين
حكم باستقرار عدلته حتى تبين ما يناهزها وقيل ان مضت مدة يمكن تغير حال الشاهدين فيها
الجرح عنه ولا حد لذلك بل بحسب ما يراه الحاكم **الحادية عشرة** ينبغي ان يجمع قضايا كل اسبوع
ووثايقه ويحجب عليها فاذا اجتمع مال شهر كتب عليه شهر كذا فاذا اجتمع مال سنة جمعه كتب

عليه قضا سنة كذا **الثاني عشر** كل موضع وجب عليه الحاكم فيه كتابة الخصم فان حمل
له من بيت المال ما يصرفه في ذلك وجب عليه الكتابة وكذا ان حضر الملتزم في ذلك من خاصته
ولا يجزئ الحاكم دفع القضا من خاصة **الثالث عشر** يكون للحاكم ان تعنت الشهود اذا كان
من ذوي البصائر والاديان القوية مثل ان يفرق بينهم لان في ذلك غضا منهم ويستحب في ذلك
موضع الرتبة **الرابعة عشر** لا يجوز للحاكم ان يتعنت الشاهد ان يدلخله في التلفظ بالشهادة
او يتعقبه بل يحث عليه حتى يفي ما عهده وان تردد ولو توقف في الشهادة لم يجز له تعنيه الى ان يلام
على الاقامة ولا ترهيد في اقامتها وكذا لا يجوز ايقاف غيره عن الاقرار لانه ظلم للغير بخلاف
ذلك في حقوق الله تعالى فان الرسول عليه السلام قال لما عر عن اعدائه بالان تالعلت قبلتها
لعلك تستها وهو تعريض بايثار الاستتار **الخامسة عشر** يكون ان يضيف احد الخصمين
صاحبه **السادس عشر** الرتبة حرام على اخذها وياثم الدافع لها ان توصل بها الى الحكم له باطل
ولو كان الى قوله ياتم ويحب على المرتضى اعادة الرتبة الى صاحبها ولو تلفت قبل وصولها اليه ضمنها له
السابع عشر اذا التمس الخصم اخضا خصمه بجلس الحكم اخضر اذا كان جاضرا سواء حررا ام
دعواه او لم يجزها اما لو كان غائبا لم يجز له حتى يخرج بالدعوى والفرق لزوم المشقة في البقاء
وعدهما في الاول هذا اذا كان في بعض مواضع ولايته وليس له هناك خليفة يحكم وان كان
غير لايته اثبت الحكم عليه بالحبس وان كان غائبا ولو ادعى على امراته ان كانت برة فهي
كالرجل وان كانت شاردة بعث اليها من يثوب في الحكم بينهما وبين غيرها **النظر الثالث** في
كيفية الحكم وفيه مقاصد **الاول** في وظائف القاضي وهي سبع **الاولى** التسوية بين الخصمين
في السلام والمجوس والنظر والكلام والانسات والعدل في الحكم ولا يجب التسوية في الميل والعلل
لتعذر غالبا وانما يجب التسوية مع التساوي في الاسلام والكفر ولو كان احدهما مسلما جارا والآخر

الذي

الذي قائما والمسلم قاعدا او اعلى منزلا **الثانية** لا يجوز ان يلحق احد الخصمين ما فيه ضرر على
خصمه ولا ان يهدد بل يوجه الحجاج لان ذلك يفتح باب المنازعة وقد نصب لستها **الثالثة**
اذا سكت الخصمان استجب ان يقول لهما اكمل او ليكمل المدعي ولو احسن منهما باحسنهما من قول
ذلك ويكون ان يوجه الخطاب احدهما لما يتضمن من الجاش الا في **الرابعة** اذا رفع الخصم
وكان يحكم واحدا الزمه القضا ويستحب ترغيبهما في الصلح فان ايا الا المنازعة حكم بينهما وان سكت
اخر الحكم حتى يرضع واحدا لا تخرجه الا الرضوخ **الخامسة** اذا ورد الخصم من بين يدي الاول
فالاول فان ورد واجمعا قيل يفرج بينهم وقيل يكتب اسماء المدعين ولا يحتاج الى ذكر الخصوم
وقيل يذكرهم ايضا ليخلص الحكم ومعه وليس يعتمد او يجعلها تحت سائر ثم يخرج وقعة ويستدعي
صاحبها وقيل ان يكتب اسماءهم مع تفسير القرعة بالكتابة **السادسة** اذا قطع المدعي عليه
دعوى المدعي بدعوى الراسع حتى يجيب عن الدعوى يثوب في الدعوى ثم ليستأنف هو **السابعة**
اذا بدل احد الخصمين بالدعوى فهو اولى ولو ابتدء الدعوى سماع من الذي عن يمين صاحبه ولو
اتفق مساقف وجاض فيها سواء ما لم يستنض احدهما بالناخذ فيقدم ودعا للضرورة ويحكم للحاكم
ان يشفع في اسقاط او ابطال **المقصد الثاني** في مسائل متعلقة بالدعوى وهي خمس
الاولى قال الشيخ لا تسع الدعوى اذا كانت مجهولة مثل ان يدعى فرسا او ثوبا او قبيل الاول
الجهول ويلزم تفسيره في الاول اسكال ما لو كانت الدعوى وصية سمعت وان كانت مجهولة
لان الوصية بالجهول جائزة ولا بد من ايراد الدعوى بصيغة الجزم فلو قال اظن او اتهم لم يسكن
بعض من عناصره يسعها في التهمة ويجلف المنكر وهو جليل عن شبه الدعوى **الثانية** قال
اذا كان المدعي من الاثمان افتقر الى ذكر جنسه ووصفه ونقده وان كان عرضا مثليا اخبطه
بالصفات ولم يفتقر الى ذكر قيمته وذكر القيمة احوط وان لم يكن مثليا فالابد من ذكر القيمة وفي اكل

اسكال ينشأ من مساواة الدعوى بالاقراء **الثالثة** اذا امت الدعوى هل يطالب المدعى عليه بالحق
ام يتوقف ذلك على التماس المدعى فيه نزود والوجه انه يتوقف لانه حق له فيقف على المطالبة
الرابعة لو ادعى احد الرعية على الفاضل فان كان هناك امام دافعه اليه وان لم يكن وكان
غير ولايته دافعة الى الفاضل تلك الولاية وان كان في ولايته دافعه الى خليفته **الخامسة** يستحب
لخصمين ان يجلسا بين يدي الحاكم ولو قاما بين يديه كان جائز **المقصد الثالث** في جواب المدعى
عليه وهو اقرار او انكار او سكوت اما الاقرار فيلزم اذا كان جائز التصرف وهل يحكم به عليه
دون مسئلة المدعى قبل لانه حق له فلا يستوفى الا بمسئله وصورة الحكم ان يقول ان قبلت
او قضيت عليك او ادفع اليه ماله ولو التمس ان يكتب له بالاقراء لم يكتب يعلم اسمه ونسبه او
شاهد عليه بالخلية جاز ولم يفتقر الى معرفة النسب اكتفى بذكر حيله ولو ادعى الاعسار كشف
عن حاله فان استبان فقره انظر وفي تسليمه الى غرمائه ليستعلم او يوجروا ديوانهم بها الا
حتى لويس وهل تجس حتى تبين حاله فيه تفضيل ذلك في باب الفليس واما الانكار فاذا قال لا
له على فان كان المدعى يعلم انه موضع المطالبة بالبنية فالحاكم بالخيار ان يشاء قال المدعى انك
البنية وان شأركت اما اذا كان المدعى لا يعلم انه موضع المطالبة بالبنية وجب القول
الحاكم فقلت او معناه فان لم يكن له بنية عن الحاكم ان له يمين ولا يحلف المدعى عليه الا بعد
المدعى لانه حق فيتوقف استيفاء على المطالبة ولو تبرع الحاكم باجلاء لم يعد بتلك اليمين
واعادها الحاكم ان التمس المدعى ثم المنكر اما ان يحلف او يرد او ينكل فان حلف سقطت الدعوى
ولو طرأ المدعى بعد ذلك بمال للغير لم يحل له مقاصته ولو عاود المطالبة اتم ولو تسمع دعواه ولو قام
بنية بما حلف عليه المنكر لم يسمع قبل يعمل بها ما لو شترط المنكر سقوط الحق باليمين وقيل ان لا يسمع
سمعت من الحلف والاول هو المروي وكذا لو اقام بعد الاحلاف شاهدا وبذلك معا اليمين وهذا الاول

عدل ولو شهد

هو او يبرع

لو كان

لو كذب الخالف نفسه جاز مطالبته وحل مقاصته بما يجد له مع امتناعه عن التسليم وان
اليمين على المدعى لزمه الحلف ولو نكل سقطت دعواه وان نكل المنكر بغيره لم يحلف ولو يرد قال
الحاكم ان حلف لا اجعلك فاكلا ويكر ذلك مثلما استظهار الاخر فان اصر قبل فقه عليه
بالنكول وقيل بل يرد اليمين على المدعى فان حلف ثبت حقه وان امتنع سقط والاول اطهر وهو
المروي ولو نزل المنكر يمينه بعد النكول لم يلغى اليه ولو كان المدعى يمينه لم يقل الحاكم
احضوها لان الحق له وقيل يجوز وهو حسن ومع حضورها لا يسألها الحاكم ما لو لم يسمع المدعى فح
الاقامة بالشهادة لا يحكم الا بمسئلة المدعى ايضا بعد ان يعرف عدل البينة ويقول هل كنت
حج فان قال نعم وسال لا تقار في شأيه انظر ثلثا فان تعذر الحرح حكم بعد سؤال
المدعى ولا يتخلف المدعى مع البينة الا ان يكون الشهادة على ميت فيستحلف على بقائه
الحق في ذمته استظهارا ولو شهدت على جني او مجنون او غايب ففي ضم اليمين الى البينة
تردد اشبه انه لا عين ويدفع الحاكم من مال الغايب قدر الحق بعد كتمان القاض بالمال
ولو ذكر المدعى ان له بنية عايبه خبز الحاكم بين الصبر واحلاف الغرم وليس له عمل ذمته
ولا مطالبته بكفيل واما السكوت فان اعتمد الزم والحجاب فان عاند حبس حتى يبين قبل
يحب حتى يجيب قبل يقول الحاكم اما اجبت واما جعلت فاكلا ورددت اليمين على المدعى
فان اصر وادعى الحاكم اليمين على المدعى والاول مروي والاخير بناء على عدم القضاء بالنكول ولو كان
به آفة من طرأ فخرش يوصل الى معرفة جوابه بالإشارة المفيدة لليمين ولو استغفلت شأته
بحيث يحتاج الى الترجيم لم يكن الواجب واقفة في الشهادة فإشارته الى من جبين عدلين
تعلق بالحكم على الغايب **الاول** يقضي على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا مسافرا كان
او حاضرا او قبل يعتبر في الحاضر تعذر حضور مجلس الحكم **الثانية** يقضي على الغايب فحق

له

الناس كالديون والعقود ولا يقضى في جعقوف الله كالزنا واللواط لانها على التحفيف ولو شتم
الحكم على الحقين قضى بما يخص الناس كالسرق يقضى بالفرم وفي القضا بالقطع **تورد** **الاشارة**
لو كان صاحب الحق غاييا فطالب الوكيل فادعى الغريم التسليم الى الموكل ولا ينفذ في الاقرار ترد
بين الوقوف في الحكم لاحتمال الاداء وبين الحكم والفاذ عواه لان التوقف يودي الى تعذر طلب الحق
بالوكله والاول شبه **المقصد الرابع** في كيفية الاستحلاف واليمين في احوادثه
في اليمين ولا يستحلف احد بالله ولو كان كافرا وقيل لا يقضى في الجحيم على لفظ الجلاله
لانه يسمى النور كما بل يضم الى هذه اللفظه الشريف ما ينزل الاحتمال لا يجوز الاحلاف بغير اسم الله
سبحانه كالكتب المتروكه والرسائل المعطرة والاماكن المشرفة ولورد الى الحاكم احولاف الذي يما
دنه اذ عجز جاز ويستحب للحاكم تقديم العظة على اليمين والتحذير من عاقبتها ويحكم ان يمين
قل والله ماله قبل حتى قد يغفل اليمين بالقول والزمان والمكان لكن ذلك غير لازم ولو التمس
المدعي بل هو مستحب في الحكم استظهارا فان الغليظ بالقول مثل قول ان يقول قل والله الذي
لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المدرك المهلك الذي علم
من الشرا ما يعلم من العلانية ما لهذا المدعي على شيء مما اذعاه ويجوز الغليظ بغير هذه الالفاظ
ما يراه الحاكم وبالمكان كالسجود واخره وما شاكله من الاماكن المعطرة والزمان كيوم الجمعة
والعيد وغيرهما من الاوقات المكرمة ويغليظ على الكافر بالاماكن التي يعتقد شي فيها والازمان
التي يرى حرمها ويستحب الغليظ في الحقوق كلها وان قلت عد المال فانه لا يغليظ فيه بما د
نصاب القطع **فرعان** **الاول** لو امتنع عن الجابة الى الغليظ لم يجبر ولو تحقق بامتناعه
النكول الثاني لو حلف لا يحيلك الغليظ فالتمسه خصمه لم يخل بيمينه وحلف الفرس
بالاشارة وقبل توضع يده على اسم الشفي المصحف او كتب اسم الله سبحانه ويضع يده عليه

هذا الذي يري حرمها ويستحب الغليظ في الحقوق كلها وان قلت عد المال فانه لا يغليظ فيه بما د

وقيل يجب اليمين في لوج ويغسل ويؤمر بشهر بعد اعلانه فان شرب كان حالفا وان امتنع
الحق استنادا الى الحكم عليه التمس في واقعة الاخرى ولا يستحلف الحاكم احدا الا في مجلس
قضا به الامع العذر كما مرض المانع وبشهر فحينئذ يستنيب الحاكم من يحلف في منزله وكذا المراء
الى لا عادة طابا بالبر من لى جمع الرجال والمجموعة باجدا لا عذار **الحث الثالث** في عين المنكر الذي
يتوجه اليه على المنكر تقويلا على الخبر وعلى المدعي مع الرد ومع الشاهد الواحد قد يتوجه
مع التوثق في دعوى الدم ولا يمين للمنع مع بينه المدعي لا يفسد التهمة عندها ومع فقد ما لا يخفى
مستند الى البراء الاصلية فهو اولى باليمين ومع توجهها يلزمه الحلف على القطع مطرد الا على
نفي فعل الغير فانها على العلم فلو اتفق عليه ابتداء او قرض اجباية فانكر حلف على الخبر ولورد
على ابيه الميث لم يتوجه اليه مالم يدع عليه العلم فيكفي الحلف لانه لا يعلم وكذا لو قيل قضى
ويكملت اما المدعي ولا شاهد له فلا يمين عليه الامع الرد او مع النكول على قول فان ردها
المنكر توجهت فيحلف على الخبر ولو نكل سقطت دعواه اجماعا ولورد المنكر اليه ثم يذمها قبل
الاحلاف قال الشيخ ليس له ذلك الا برضاء المدعي وفيه تردد ومنشأه ان ذلك تفويض
لا استقاط ويكفي مع الانكار الحلف على نفي الاستحقاق لانه ياتي على الدعوى فلو ادعى عليه غصبا
او اجارة مثلا فاجاب بانى لم اغصب ولو استاجر قبل يلزمه الحلف على وفق الجواب لانه
لم يحث به الا وهو قادر على الحلف عليه والوجه انه ان قطع بذلك صح وان اقتصر على نفي
الاستحقاق كفى ولو ادعى المنكر الا برأوا لا قباض فقد انقلب مدعيا والمدعي منكرا فيكفي
المدعي اليمين على بقاء الحق ولو حلف على نفي ذلك كان اكد لكنه غير لازم وكل ما ينجر لهما
عن الدعوى فيه يتوجه معه اليمين ويقضى على المنكر به مع النكول وعلى القول الآخر يرد اليمين على
المدعي ويقضى له مع اليمين وعليه مع النكول **سأيل** ثمان **الاول** لا يتوجه اليه على الرد

اي يريد بذلك كل موضع في الدعوى
يتوجه فيها اليه على المكروه فلا يرد
كالعقود والبيع والذمة من غير ان يرد
القول بالخصم وبالنكول م

فالمدعى عليه العلم بموت المورث والعلم بالموثاقه تركه في يده ما لا دل عليه المدعى على عدم احد
 هذه الامور لم يتوجه ولو ادعى عليه العلم بموته او بالحق كفاه الحلف انه لا يعلم نعم لو اثبت الحلف والادعاء
 وادعى بدين ما لا حلف الوارث على القطع **الثانية** اذا ادعى على المملوك فالغريم مولاه وليستوى في
 دعوى المال والجناية **الثالثة** لا يسمع الدعوى في الجحد ومجرده عن البينة ولا يتوجه اليه من المكنى
 نعم لو قدر بالزنا ولا بنية فادعاه عليه فالحلف المبسوط جاز ان يحلف ليثبت الحد على القاذف وفيه
 اسكال اذ لا يمين في الحد **الرابعة** منكر الشرف يتوجه عليه اليه لا يستعاط الغرم ولو نكل ان المال
 دون القطع بناء على القضاء بالنكول وهو الاظهر والاحلف المدعى ولا يثبت الحد على القويين وكذا
 لو اقام شاهداً وحلف **الخامسة** لو كان بنية فاعرض عنها والمتمسك من المنكر اذ لا سقطت البينة
 ونفت باليمين فحل له التبع فللاوفه تردد ولعل الاقرب الجواز وكذا البحث لو اقام شاهداً فحلف
 عنه وقنع بيمين المنكر **السادسة** لو ادعى صاحب النصاب ابدالاً في أثناء الحول قبل قوله ولا
 وكذا احرص عليه فادعى النقصان وكذا لو ادعى الذي الاسلام قبل الحول اما الوارث الضعيف
 الابنات لحد لاجل لبا لسن لخلص عن القتل فيه تردد ولعل الاقرب انه لا يقبل الامع البينة **سابعة**
 لو مات ولا وارث له فظهر له شاهدين قبل مجس حتى يحلف او يقر بعد ايمان في طرف المشهود
 وكذا لو ادعى الوصي ان الميت اوصى للفقراء وسهد واحد فانكر الوارث وفي الموضوعين اسكال
 لان التبع عقوبة لم يثبت موجبها **الثامنة** لو مات وعليه دين يحيط بالتركة لنقل الى الوارث
 وكانت في حكم مال الميت وان لم يحيط انقل اليه ما فضل عن الدين وفي الجاهل للوارث المأتمنة
 على ما يدعيه لورثه لانه قايوم مقامه **الثانية** في اليمين مع الشاهد يقضي بالشاهد
 واليمين في الجدل استيناداً الى قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وقضاء على عليه السلام عدل
 ويشترط شهادة الشاهد او لا وثبوت عدالتهم اليمين ولو بدا باليمين وقعت لاغية واقترن الى

اعادتها بعد الاقامة وبيئت الحكم بذلك في الاموال كالدين والعرض والغضب وفي العاوضا
 كالبيع والصرف والصلح والاجارة والراض والطبة والوصية له والجناية الموجبة للحد كالاغتصاب
 وعدل الخطاء وقتل الوالد ولد والحر العبد وكسر العظام والجناية والمأتمنة وضابطها كانت
 مالا والمقصود منه المال في النكاح تردداً ما الخلع والطلاق والرجعة والعنف والتبذير
 الكتابة والنسب والوكالة والوصية اليه وعيوب النساء فلا وفي الوقف اسكال منشاؤه
 النظر الى من يتقبل والاستبصار القبول لا انتقاله الى الموقوف عليهم ولا تثبت دعوى الجماعة مع الشاهد
 الامع حلف كل واحد منهم ولو امتنع البعض ثبتت نصيب من حلف دون المتنع ولا يحلف من
 يعرف ما يحلف عليه يقيناً ولا يثبت ما لا يعرفه ولو ادعى غيره المييت مالا له على آخر مع شاهد
 فان حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو ادعى هذا واقام شاهداً انه
 للراهن لم يحلف لان عينيه لا يثبت مال الغير ولو ادعى الجماعة مالا لمورثهم وحلفوا اشهدهم
 بشت الدعوى وتسميهم على الفرضية ولو كان وصيته قسمه بالسوية الا ان يثبت التفضيل
 ولو امتنعوا لم يحكم لهم ولو حلف بعض خذ ولم يكن للمتنع معه شركة ولو كان في الجمل مولى
 عليه يوقف نصيبه فان نكل ودش حلف واستحق وان امتنع لم يحكم له فان مات قبل
 كان لوارثه الحلف واستيفاء نصيبه **سابعاً** لو ادعى الجارية ملكاً
 وام ولد حلف مع شاهده وبثت دقيقتها دون الولد لانه ليس مالا ويثبت طاهراً
 الولد باقراره **الثانية** لو ادعى بعض الورثة ان الميت وقف عليهم داراً وعلى سائرهم
 حلف المدعون مع شاهدهم فحلفهم وان امتنعوا حكم بهم اميرائاً وكان نصيب المدعين
 وقفاً وكان الباقي طلقاً يقضي منه الدين ونخرج الوصايا وما فضل ميراثاً وما فضل
 الفاضل للمدعين يكون وقفاً ولو انقض المتنع كان للبطن التي اخذ بعد الحلف مع الشاهد

الحالة

في حلف المدعى عليه

في حلف المدعى عليه

ولا يبطل حكمه بامتناع الاول **الثالثة** ادعى الوقفية عليه وعلى اولاده بعد وجوب حلف مع
شاهد ثبت الدعوى ولا يلزم الاول بعد انقضاء عيّن مستأنفة لان الثبوت الاول
عن تجديد وكذا اذا انقضت البطون وصار الى الفقراء او المصالح اما لو ادعى التبريل بينه
وبين اولاده انقر البطون الثاني الى اليمين لان البطون الثاني بعد وجودها تقوم كالموجبة وقت
الدعوى فلما ادعى اخوة ثلثه ان الوقف عليهم وعلى اولادهم مشترك فحلفوا مع الشاهد
ثم صادوا لهم ولد فقد صار الوقف ارباعا ولا يثبت حصته هذا الولد لما لو حلف لانه
سلف الوقف عن الواقف فهو كالوكان موجودا وقت الدعوى ويوقف له الربع فان حلف
وحلف اخذ وان امتنع قال الشيخ يرجع ربه على الاخوة لانهم استنوا اصل الوقف عليهم ما لم
يحصل المراجع وبامتناع جري مجرى المعدوم وفيه اشكال فثبت من اعتراف الاخوة بعد
استحقاق الربع ولو مات احد الاخوة قبل بلوغ الطفل عزل له الثلث من حين وفاة الميت
الوقف صار ارباعا وقد كان له الربع الى حين الوفاة لورثته الميت والاخرين والثلث من حين
الوفاة للاخوين وفيه ايضا اشكال الاول **الرابعة** لو ادعى عبدا وذكر انه كان له واعقده
فاكثر التثبث قال الشيخ يحلف مع شاهده ويستنفذ وهو جعيل لانه لا يدعى الا **الخامسة**
لو ادعى عليه القتل واقام شاهدا فان كان خطأ او عمدا خطا حلف وحكم له وان كان عمدا
موجباً للقصاص لم يثبت باليمين الواحدة وكانت شهادة الشاهد لو باوجاز له ابيات
بالقسامة **خاتمة** تشمل فصيلين **الاول** في كتاب قاض القاض انها حكم الحاكم الى الآخر اما
بالكتاب او القول او الشهادة اما الكتابة فلا يجوز بها الامكان التثنية واما القول مشاهير
ان يقول لا يخرج كذا او انفذت او مضيت فحق القضا به تردد ومض الشيخ في الخلاف
انه لا يقبل واما الشهادة فان شهدت البينة بالحكم وباشهاده اياها على حكمه يقبل بقبول

وحيث
فَإِنْ بَلَغَ أَخَذَ الْجَمِيعَ وَإِنْ
رَدَّ كَانَ الرَّبْعُ إِلَى الْيَمِينِ
الْوَفَاة ٤

لان ذلك ما عس الحاجة اليه او لتبليج ارباب الحقوق الى انبائها في البلاد المتباعدة غالب تكليف
شهود الاصل الشغل متعب او متعبلا بد من وسيلة الى استيفائها مع تباعد الغمار ولا سيما
الاربع الاحكام الى الحاكم واتم ذلك احتياطا ما صورناه لا يقال يتوصل الى ذلك بالشهادة على
شهود الاصل لانا نقول قد لا يساعد شهود الفرع على الشغل والشهادة المألوفة لا يسمع ولا تارة
لو لم يسمع انها الاحكام بطلت الحجج مع تطاول المدد ولان المنع من ذلك يورى الى استمرار الحق
في الواقعة الواحدة بان يراه الحكم عليه الى آخر فان لم ينفذ الثاني ما حكم به الاول انقضت
المنازعة ولان الفرعين ولو نصاروا ان يحاكم عليهما انهما الحاكم ملحق الاول فكذا الوفاة
البينة لانها تثبت ما لواقف الغريم به لانه لا يقال فتوى الاصحاب انه لا يجوز كتاب قاض الى
قاض ولا العمل به ورواية تظلم بن زيد والسكون عن الجعيل الله عليه السلام ان عليا عليه السلام
كان لا يجيز كتاب قاض الى قاض فحد ولا غير حتى وليت بنو امية فاجازوا بالبينات لان
يجب عن الاول منع دعوى الاجماع على خلاف موضع التراجع لان المنع من العمل بكتاب قاض الى
قاض ليس منعاً من العمل بالحكم الحاكم مع شئونه وبحج فلا جرة عندنا بالكتاب عتقاً ما كان او فتقاً
والوجاز ما ذكرناه او ما الشيخ ابو جعفر رحمه الله في الخلاف ويجيب عن الرواية بالطعن في سندها
فان طلحة بن تميم والسكون عاصي ومع تسليمها نقول بموجبها فاننا لا نعمل بالكتاب اصلاً ولا
فكان الكتاب مانعاً اذا عرفت هذا فالعمل بذلك مقصور على حقوق الناس دون الحدود وغيرها
من حقوق الله فبان الى الحاكم امران احدهما حكم وقع بين المتخاصمين والثاني ابيات دعوى
مدعى غائب اما الاول فان حضر شاهداً بالحكم عند الخصم ثبتت بينهما تمام حكم ذلك الحاكم
وانفذ ما ثبتت عنده لانه يحكم بوجه الحكم في نفس الامر لا علم له بل الغاية له فيه قطع
المتخصمين لعماد المنازعة في تلك الواقعة وان لم يحضر الخصم فتعطل الحكم بالواقعة ضرورة

على الانفاذ خصوصاً للصين
وسما حكم الحاكم وشهادتها
على حكمه ثم شهد الحاكم

الحكم وتسمى المتحاكمين باسميها وادبائهما وصفاتهما واسمها على الحكم فففيه تردد والقبول ^{مراد}
 لان حكمه كما كان ماضيا كان اخباره ماضيا واما الثاني وهو اثبات دعوى المدعى فان
 الشاهد ان الدعوى واقامة الشهادة والحكم بما شهد به واسمها على نفسه بالحكم وشهادته
 عند الآخر قبلها وانفذ الحكم ولو لم يخبر الواقعة واسمها على صورته ان فلان بر فلان
 الفلاني اتى على فلان بن فلان الفلاني كذا وشهد له بدعواه فلان وفلان وينكر عند
 وتزكيتها فحكمت وامضيت فحق الحكم تردد مع ان القول بجمع خصوصاً مع اصدار الكتاب
 المتضمن للدعوى وشهادة الشهود اما لو اجزأ كما اخبر به ثبت عند كذا الحكم به الثاني ليس
 كذلك لو قال حكمت فان فيه تردد باو صورة الا انها ان بقض الشاهد ان ما شهد به من اول
 وما سمعاه من لفظ الحاكم ويقول واسمها على نفسه ان الحكم بذلك جاز ولا بد من ضبط
 الشيء المشهور به بما يرفع الجمل العنه ولو اسبته على الثاني اوقف الحكم حتى يوضح المدعى ولو
 حال الاول يموت او غرل لم ينفذ ذلك في العمل بحكمه وان تغيرت بفسق او بغير حكمة ويقربا
 انقاده على زمان فسقه ولا اثر لتغير حال المكتوب اليه في الكتاب بل كل من قامت عند البينة
 بان الاول حكم به واسمها هم به عمل به اذا لازم لكل حكم انقاده ما حكم به غيره من محكم مسائل
 ثلث الاولى ان الاقبح حكمه عليه انه هو المشهور عليه الزم ولو اخرج وكانت الشهادة في
 يحتمل الاتفاق غالباً بالقول قوله مع عينية ما لم يرقم المدعى البينة وان كان الوصف مما
 اتفاهه الا نادراً لم ينفذت الى انكاره لانه خلاف الظاهر ولو ادعى ان في البلد مساوياله في
 الاسم والنسبة كلف ابنته فان كان المساوي حيا سئل فان اعترف انه الغرم الزم وطلق
 الاول وانكر وقف الحكم حتى يبين وان كان المساوي ميتا وهناك دلاله يشهد بالبرائة
 اما لان الغرم لم يعاصى واما لان تاريخ الحق متأخر عن موته الزم الاول وان اجعل وقف الحكم

موقوف على ما يرضى به الحاكم

حتى يبين **الثانية** للمشهور عليه ان يمتنع من التمسك بشهادة القاضى ولو لم يكن عليه بلحق
 شاهد فيل يلزم الاستدراك ولو قيل يلزم كان حسناً حسب المادة المنازعة او كراهية لتوجيه العيون
الثالثة لا يحل على المدعى رفع الجحج مع الوفا لانها حجة له لو خرج المقبوض مستحقاً وكذا الفل
 في البايع انا التمس المشتري كتاب الاصل لان حجة له على البايع الاول البائن لو خرج المستحق
الفصل الثاني في لو جحج من الحكم القسمة والنظر في القاسم والمقسوم واللو جحج اما
 الاول فيستحب للامام ان ينصب قاسماً لكل على عليه السلم ويشترط فيه البلوغ والعدالة
 والايان والعدالة والمعرفة بالحساب ولا يشترط الحرية ولو تراضى الخصمان بقاسم لم يشترط
 العدالة وفي التراضى بقسمة الكافر نظر اقرب به الجواز كما تراضيا بنفسهما من غير قاسم والمنصوب من
 الامام يرضى قيمته بنفس القرعة ولا يشترط رضاها بعدها وفي غير يقف الزم على الرضا
 بعد القرعة وفي هذا اشكال من حيث ان القرعة وسيلة الى تعيين الحق وقد قاربها التراضى
 القاسم الواحد اذا لم يكن في القسمة رد ولا بد من اثنين في قسمة الرضا لا يضمن يقف فلا يرضى
 به الواحد ويسقط اعتبار الثاني مع رضا الشريك والجرة القسام من بيت المال فان لم
 يكن لهما او كان ولا سعة في بيت المال كانت الجرة على المتقاسمين بان استاجر كل واحد
 باجرة معينة فلا بحث وان استاجر في عقد واحد ولم يعينوا نصيب كل واحد من الاجرة
 لزمهم الاجرة بالخصص وكذا لو لم يقدروا اجرة كان له اجرة المثل عليهم بالخصص لا بالسوية
الثاني في المقسوم وهو اما متساوي الاجزاء كذوات الامثال مثل الجوز الارها
 او متفاوتها كالا شجار والعقار فالاول يجبر الممتنع مع مطالبته الشريك بالقسمة لان
 الانسان له ولاية الانساق بماله والانفراد اكمل لفعلا ويقسم كذا وزناً متساوياً متفاضلاً
 ربوياً كان او غير لان القسمة تميز حق لا بيع والثاني اما ان يستنصر الكل والبعض ولا يستنصر احد

والكيفية

لوم

وفي الاول لا يحير الممتنع كالجواهر والعضاين الضيقة وفي الثاني ان التمسك المستنصر اجبر من لا يتغير
وان امتنع المستنصر لم يحير ويحقق الضرر المانع من الاجبار بعدم الاشفاق بالنصب بعد
القسم وقيل بنقصان القيمة وهو اشبه والشيخ فلو كان ثم المقسوم ان لم يكن فيه رد ولا غير
الممتنع ويسمى قسم اجبار وان تضمنت احدهما لم يحير ويسمى قسم تراض وقسم الثوب الذي لا ينقص
قيمتها بالقطع كما يقسم الارض وان كان ينقص بالقطع لم يقسم حصول الضرر بالقسم وقسم التمسك
والعبيد بعد التعديل بالقيمة قسم اجبار واذا سالا الحاكوا القسم وطما بنية بالمالك قسم
كانت يدها عليه ولا منار قال الشيخ رحمه الله في المبسوط لا يقسم وقال في الخلاف يقسم وهو
الاشبه لان النقص من دلاله الملك **الثالث** في كيفية القسمة المحصورة ان تساوت
قدرا وقيمة فالقسمة تعدلها على السهام لانه يتضمن القيمة كالدار يكون بين اثنين وقيمتها
متساوية وعند التعديل يكون القاسم مخيرا بين الاخراج على الاسماء والخراج على السهام
اما الاول فيكون يكتب كل نصيب رقعة ويصف كل واحد بما عير وعن الآخر ويجعل ذلك
مصنوعا في سائر كالشمع والطين وبامس من لم يطلع على الصورة باخراج احدهما على اسم احد
المتقاسمين فما خرج فله واما الثاني فان يكتب كل اسم في رقعة ويصونهما ويخرج على اسم
السهمين فمن خرج اسم فله ذلك السهم وان تساوت قدرا لا قيمة عدلت السهام قيمة والفقهاء
حي لو كان اللتان بقيمتهم مساويا للثالث جعل الثلث مجازيا للثلاثين وكيفية الفرع عليه
كاصونه وان تساوت المحصنة قيمة لا قدرا مثل ان يكون لواحد النصف وللآخر الثلث للآخر
السدس وقيمة اجزاء ذلك الملك متساوية سوية السهام على اقلهم نصيبا فجعلت اسدسا
كم لو يكتب رقعة فيه ترد بين ان يكتب بعد الشراكا وبعد السهام والاقرب للاقتضار على
عد الشراكا الحصول المراد به فالزيادة كلفه اذا عرفت هذا فانه يكتب ثلثه رقعة لكل اسم رقعة

ويجعل للسهم اوله ثان وهكذا الى الاخير والخياري تعيين ذلك الى المتقاسمين ولو تعار
عقته القاسم ثم يخرج رقعة فان تضمنت اسم صاحب النصف فله الدالة الاولى ثم يخرج رقعة
فان خرج صاحب الثلث فله السهام الاخران ولا يحتاج الى اخراج المالك بل صاحبها ما بقي
وكذا يخرج اسم صاحب الثلث او لا كان له السهام الا ان يخرج اخرى فان خرج صاحب
النصف فله الثالث والرابع والخامس ولا يحتاج الى اخراج اخرى لان السادس تعيين
وهكذا يخرج اسم صاحب السدس او لا كان له السهم الاول ثم يخرج اخرى فان كان صاحب
الثلث كان له الثاني والثالث والباقي لصاحب النصف ولو خرج في المانية صاحب النصف
كان له الثاني والثالث والرابع وبقي الاخران لصاحب الثلث من غير احتياج الى اخراج
ولا يخرج في هذه على السهام سبل على الاسماء ولا يوس ان يؤدي الى تفرق السهام وهو ضرر
ولو اختلفت السهام والقيمة عدلت السهام تقويا وميزت على قدر سهم اقلهم نصيبا وترجع
عليها كاصونه اما لو كانت قسمة رد وهي المنقصة لا رد في مقابلته بناء او شرا او بغير فلا يصح
القسمة ما لو تراضيا جميعا لما يتضمن من الضميمة لا تستقر الا بالراض وانما الفقهاء على الرد
وعدلت بالسهام وفصل يلزم بنقص الفرعة قبل لانها يتضمن معاوضة ولا يعلم كل واحد من حصصه
العوض فيفقروا الى الرضا بعد العلم بما يميز به الفرعة مسايل **الاول** لو كان للدار علو
وسفل فطلب احد الشريكين قسمتها بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب من العلو والسفل
بموجب التعديل جاز واجبر الممتنع مع انشاء الضرر ولو طلب افراده بالسفل والعلو لم يحبر
الممتنع وكذا لو طلب قسمة كل واحد منهما منفردا **الثاني** لو كان بينهما ارض وزرع فطلب قسمة
الارض حسب اجبي الممتنع لان الزرع كالمناع في الدار ولو طلب قسمة الزرع قال الشيخ رحمه الله يحبر
الارض لان تعديل ذلك بالسهام غير ممكن وفيه اسكال من حيث إمكان التعديل بالقيمة ان كان

الفرج كما يارض
لاماءم فيها
حلاشي قاتوه

فيه جماله اما لو كان بذرا لم يظهر لم يصبح القسم لتحقيق الجماله ولو كان سبيلنا قال ايضا لا يصح هو
مشكل لجواز بيع الزرع عندنا **الثالثة** لو كان بينهما اقربان متعده وطلب احد قسمتها ايضا
في بعض لم يحسب المتعده وطلب قسمه كل واحد بانفراده احسن الاخر وكذا لو كان بينهما جوب مختلفين
القراج الواحد وان اختلفت اشجارا فطاعة كالدار الواسعة اذا اختلفت ابيتهما ولا يقسم
الذكاكين المتمازرة بعضها في بعض قسمتها لاجل انها املاك متعده يقصد كل واحد منها بالسكن
على انفراده وفيه كالاخر المتباعدة **الرابع** في اللواحق وهو ثلث **الفصل** اذا ادعى بعد
القسمه الغلط عليه لم يسمع دعواه فان قام بدينه سمعت وحكم ببطلان القسمه لان فائدة
تفسير الحق ولم يحصل ولو عدلها فالقسم اليه كان له ان ادعى على شريكه العلم بالغلط **الثانية**
اذا اقتسموا ظهر البعض مستحقا فان كان معين في احدى ابطال القسم لبقاء الشريك في النصف الاخر
ولو كان فيهما بالسوية لم يبطل لان فائدة القسمه باق وهو افراد كل واحد من الحقيين ولو كان فيهما
لا بالسوية بطل تحقيق الشريكة ولو كان المستحق مساقا معهما فالشيخ رحمه الله تعالى ان احدى ابطال
فيما اراد عن المستحق والثاني تبطل لانها وقعت من دون اذن الشريك وهو الاستبده **الثالثة**
لو قسم الورثة تركه ثم ظهر على الميت دين فان قام الورثة بالدين لم تبطل القسمه وان منعوا انقضت
وقضى منها الدين **الرابع في احكام** في احكام الدعوى وهو يستدعي بيان مقدم ومقار
اما المقدمه فتشتمل على فصلين **الاول** في المدعى وهو الذي يترك لورثه الحق وقيل
هو الذي يدعى خذ او اصل او امر اخيرا وكيف عرفناه فالمنكره مقابلته وشيطة البلوغ
والعقل وان يدعى لنفسه او لغيره ولاية الدعوى عنه ما يصح منه فملكه فله بقدر اربعة
فلا يسمع دعوى الصغير ولا الجنون ولا دعواه ما لا يعرفه الا ان يكون وكيله او وصيا او وليا او حاكما
او امينا لحاكم ولا يسمع دعوى المسلم خيرا او خيرا ولا بد من كون الدعوى صحيحة لازمة فلو ادعى

هبة لا يسمع حتى يدعى الا قباض وكذا لو ادعى بهنا ولو ادعى المنكر فسق الحاكم الشهود ولا يثبت فاد
على المشهور له ففي توجده اليه على نفي العلم تردد اشبهه عدم التوجه لانه ليس حقا لازما ولا يثبت
بالنكول ولا باليمين المردودة ولانه ينشئ فسادا وكذا لو القسم المنكرين المدعى منفضة الى الشهادة
لم يجب اجابته فهو من البينة يثبت الحق وفي الاقرار بالجواب عن دعوى الاقرار تردد منبأوا
ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامر بل اذا ثبت قضي به ظاهرا ولا يفتقر صحة الدعوى الى الكشف
في كساح ولا غيره وربما انقرضت الى ذلك في دعوى القتل لان فائدة القسمه لا يسدك ولو انقضت على
قطاها هذا زوجي كفي في دعوى النكاح ولا يفتقر ذلك الى دعوى شيء من حقوق الزوجية لان ذلك
يتضمن دعوى لوازم الزوجية ولو انكر النكاح لزمه اليمين ولو كل قضي عليه على الفلوس بالنكول
وعلى القول الاخر برد اليمين عليها فاذا اختلفت ببت الزوجية وكذا السيف لو كان هو المالك
ولو ادعى ان هذه بنت امتي لم يسمع دعواه لاحتمال ان تملك في ملك غيره ثم تبطل له وكذا لو قال
في ملكي لاحتمال ان تكون جرة او ملكا لغيره وكذا لا تسمع البينة بذلك ما لم يصرح بان البنت
ملكه وكذا البينة ومثله لو قال هذه ثمرة نخلي وكذا لو اقر له من الثمرة في يده او بنت المملوك يركم
عليه بالاقرار لو قسمه بما ينافي الملك ولا كذا لو قال هذا الفل من ثمن فلان او هذا الدقيق
من حنطة **الفصل الثاني** في التوصل الى الحق من كانت دعواه عينيا في يد انسان فله
ان ياتى بها ولو ظهر ما لم يثبت فنته ولا يقف ذلك على اذن الحاكم ولو كان الحق دينا وكان الغريم
مقرا بان لا يستقبل المدعى بانه من دون الحاكم لان للغريم اختيارا في جهات القضاء فلا يمتنع
الحق في شيء من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع امتناعه ولو كان المدين حاصدا والغريم بينة
ثبتت عند الحاكم والوصول اليه ممكن في جوار الاخذ تردد باشبه الجواز وهو الذي ذكره الشيخ
في الخلاف والبسوط عليه دل على عدم الاذن في الاقتصار ولو لم يكن له بينة او تعدد الوصول

الى الحاكم وجعل الغريم من جنس ماله افضل مستقلاً بالاستيفاء نعم لو كان المالك قد رتب عند
 ففي جواز الاقتصاص ترد ما شبهه الكراهية ولو كان المالك من جنس الموجود جاز اخذ بقيمة
 العدل ويسقط اعتبار رضا المالك بالطاعة كالسقط اعتبار رضا في الجنس ويجوز ان يتولى
 بيعها وقبض ربحه من ثمنها رضا المستفقه التبرع بها ولو تلفت قبل البيع قال الشيخ الا ليق
 يذهبنا انه لا يضمنها والوجه الضمان لانه قبض لم ياذن فيه المالك ويتقاضان بقيتهما
 مع الثلث مسئلتان الاولى من ادعى مالاً لا يد احد عليه قرضه ومن يابه يكون كسب من جبا
 فيسئلون هل هو كسب فيقولون لا ويقول واحد منهم هو لانه قبض به لمن ارعاه **الثانية**
 لو انكسرت سفينة في البحر فخرجوا لاهل وما خرج بالعوض فهو لخرج به وبه روايه في
 سندها ضعف **المقصد الاول** في الاختلاف في عوى الاملاك وفيه مسائل **الاولى**
 لو تنازعا عينا في يدهما ولا بينة قضي بينهما نصفين وقيل لحليف كل منهما لصاحبه ولو كانت
 يد احدهما عليها قضي بها للمتثبت مع منية ان التمس الخصم لو كانت يدهما خارجة فان حصدت
 من حقه في يده احدهما احلف وقضطاله وان قال هو طبا قضي بها بينهما نصفين واحلف كل منهما
 لصاحبه ولو دفعهما اقرت فيده **الثانية** بتحقيق التعارض في الشهادة مع تحقق النضا
 مثل ان يشهد شاهدان بحق لزيد ويشهد اخران ان ذلك الحق بعينه لعمرو ويشهدان انه
 باع ثوباً مخصوصاً لعمرو وعدة ويشهد اخران ببيعه بعينه لخاله في ذلك الوقت ومعهما
 امكن التوفيق بين الشهادتين وفق فان تحقق التعارض فاما ان يكون العين في يدهما او يد
 ثالث ففي الاول يقضي بها لينةما نصفين لان يد كل واحد على النصف وقد اقام الاخر شبهة
 فيقبض له باقي ما في يده في الثاني يقضي بها للخارج دون المتثبت ان شهداها بالملك المطلق
 قول آخر ذكر في الخلاف بعيد ولو شهدا بالسبب قبل قبضه لصاحب البذل قضاء على عليهما

او في يد احدهما

في الدابة وقيل يقضي للخارج لانه لا بينة على ذي اليد كالايمين على المدعي عمل بقوله واليمين على من
 والنقض قاطع للشركة وهو اولى اما لو شهدت للمتثبت بالسبب والخارج بالملك المطلق فانه
 يقضي لصاحب اليد سواء كان السبب مما لا يتكرر كالنتاج وناجاة الثوب الكتان او يتكرر
 كالبيع والصياغة وقيل بل يقضي للخارج وان شهدت بيته بالملك عملاً بالجزء الاول اشبه ولو كان
 في يد الثالث قضي باجر البيتين عدالة فان تساوتان في اكثرهما شهوة او مع التساوي عدداً
 او عدالة تفرع بينهما فمن خرج اسم احلف وقضله ولو امتنع احلف الآخر وقضله وان تكلفا قضي به
 بينهما بالسوية وقال في المبسوط يقضي بالقرعة ان شهدت بالملك المطلق ويقسم بينهما ان شهدا
 بالملك المعيد ولو اخصت احدهما بالقيس قضاها دون الاخرى والاول انسب بالمنفرد بتحقيق
 التعارض بين الشاهدين والشاهد والمرأتين ولا يتحقق بين شاهدين وشاهد وبين واما
 قال الشيخ نادراً يعارضان ويقع بينهما وبين شاهد وامراتين وشاهد وبين بل يقضي بالسوية
 وبشاهد وامراتين دون الشاهد واليمين وكل موضع قضينا فيه بالقسمة فاما هو في موضع
 يمكن فرضه كالا لأموال دون ما يتنع كما اذا ادعى رجلان زوجة وشهادة بتقديم الملك اولى
 من الشهادة بالمعاد مثل ان يشهد احدهما بالملك في الحال والاخر بعدة او احدهما بالعد
 والاخر بالاقدم والتبرجح لجانب الاقدم وكذا الشهادة بالملك اولى من الشهادة باليد لانها
 محتملة وكذا الشهادة بسبب الملك اولى من الشهادة باليد لقصر **الثالثة** لو ادعى شيئاً
 فقال المدعي عليه هو فلان اندفعت عنه الحاجة جازاً كان المقوله او غائباً فان قال
 المدعي احلفوا انه لا يعلم انها لي فوجبت اليمين لان فايدتها الغرم لو امتنع لا القضاء بالعين
 لو كل اورد وقال الشيخ رحمه الله لا يحلف ولا يغرم لو وكل الاقرب انه يغرم لانه حال بين الملك
 وبين ماله لا قراره لغريم ولو انكر المقر له حفظها الحاكم لا يهاجرت عن ملك المقر ولم تدخل في

المطلق

المقر لو اقام المدعي بنية فضله اما لو اقام المدعي عليه بها المجهول لم تدفع الخصومة والزم الشيا
الثاني بنية اذ ادعى انه اجرة الدابة وادعى احد انه اودعها باها لحق التعارض مع قيام
البنيين بالدعويين وعمل بالقرعة مع تساوى البنيين في عدم الترجيح **الخامسة** لو ادعى
دار في يد انسان واقام ببنية انها كانت في يده امس او منذ شهر قبل لا تسمع هذه البنية وكذا
لو شهدت له بالملك امس لان ظاهر اليد الان الملك فلا يدفع بالمستحيل وفيه اشكال ولعل
الاخرى القبول اما لو شهدت ببنية المدعي ان صاحب اليد غصبها واستاجرها منه حكم بها
لانها شهدت بالملك وسبب يد الثاني ولو قال غصبني اياها وقال اخرجني اقول بها واقاما
البنية قضي المفضوب منه وليس ضمن المقر لان الحيلولة لم تحصل باقراره بل بالبنية **المقصد**
تفاوت في الاختلاف في العقود اذا اتفقا على استيجار دار معينة شهر معيناً واختلفا في
الاجرة واقام كل منهما ببنية بما قدره فان نفذت من تاريخ احدهما عمل به لان الثاني يكون بلا
وان كان التاريخ واحداً لحق التعارض اذ لا يمكن في الوقت الواحد وقوع عقدتين متساويتين
وحينئذ يفرع بينهما ويحكم لمن خرج اسمه مع يمينه هذا اختيار شيخنا في المبسوط وقال آخر يقضي
ببنية الموجع لان القول قول المستاجر لو لم يكن ببنية اذ هو يخالفه على ما في دمة المستاجر
فيكون القول قوله ومن كان القول قوله مع عدم البنية في طرف المدعي حينئذ نقول ببيع
زياده وقد اقام البنية بها فيجب ان يثبت وفي القولين تردد ولو ادعى استيجار دار فقال لابي
بل اجرتك بيتاً منها فقال الشيخ يفرع بينهما وقبل القول قول الموجع الاول شبهه لان كلاهما
مدع ولو اقام كل منهما ببنية تحقق التعارض مع اتفاق التاريخ ومع التفاوت يحكم للاقدم
لكن اذا كان الاقدم ببنية البيت حكم باجارة البيت بالجره وباجا ببنية الدار بالبنية من الاجرة
ولو ادعى كل منهما انه اشترى داراً معينة واقبض الثمن وهي في يد البائع قضي بالقرعة مع

البنيين عند الله وعدة اوتار يخاف ويحكم لمن خرج اسمه مع يمينه ولا يقبل قول البائع لاحد ما لو كان
الثمن على الآخر لان قبض الثمنين يمكن فتردهم البنيان فيه ولو خلا عن اليقين قسمت بينهما ويرجع كل
منهما بنصف الثمن وهل هما ان يفسخا الاقرب نعم ليعرض المبيع قبل قبضه ولو فسخ احدهما كان
للآخر اخذ الجميع ولهدم المزارحة في لزوم ذلك له تردد اقرب الزفر ولو ادعى انسان ان ثانياً
اشترى من كل واحد منهما هذا المبيع واقام كل منهما ببنية فان اعترف لاحدهما قضي له عليه الثمن
وكذا لو اعترف لهما فاض عليه بالثمنين ولو انك وكان التاريخ مختلفاً او مطلقاً قضي بالثمنين
جميعاً لكان الاحتمال ولو كان التاريخ واحداً لحق التعارض اذ لا يكون الملك الواحد في وقت
الواحد لثنتين ولا يمكن اتقاء عقدتين في الزمان الواحد فيفرع بينهما فمن خرج اسمه اقبل وقضي
ولو امتنع من اليمين قسم الثاني بينهما ولو ادعى سائر المبيع من زيد وقبض الثمن وادعى آخر ثمانية من غيره
وقبض الثمن ايضا واقاما بينتين متساويتين في العدة والعدد والتاريخ فالتعارض تحقيق يخرج
يقضي بالقرعة ويحكم لمن خرج اسمه ويقضي له ولو خلا عن اليمين قسم المبيع بينهما ويرجع كل منهما
على بائعه بنصف الثمن بطناً الفسخ والرجوع بالثمنين لفسخ احدهما جاز ولو يكن للآخر اخذ الجميع
لان النصف الآخر يرجع الى بائعه ولو ادعى عبدان مولاة اعتق وادعى اخوان مولاة باع منه
واقاما البنية قضي لاسبق البنيين وادعى افا ان اتفقا قضي بالقرعة مع اليمين ولو امتنع عن اليمين
قل يكون نصفه حراً ونصفه رقاً للمدعي الا ببيع ويرجع بنصف الثمن ولو فسخ عتق كل واحد
يعوم على بائعه الاقرب نعم لشهادة البنية بما شترعت **مسألة** لو شهد المدعي
ان الدابة ملكه منذ مدة فادعت سنها على اقل من ذلك قطعاً او اكس سقطت البنية لخصمها
الثانية اذا ادعى دار في يد زيد واقام ببنية انها اشترها من غيره فان شهدت البنية
بالملك مع ذلك للبائع او المشتري او بالتسليم قضي للمدعي فان شهدت بالشئ الاخر قيل لا حكم

لان ذلك قد فعل فيما ليس يملك فلا يدفع اليد المعلقة بالمظنونة وهو قوس وقيل يقضيه لان
المشتركة لاله على النصف السابق الدال على الملكية **المقالة الثانية** الصغير المجرى النسب اذا كان
في يد واحد وادعى رقبته فمضى به بذلك ظاهر او كذا لو كان في يد اثنين اما لو كان كثيرا وان كان
فالفقوله قوله لان الاصل الحرية ولو ادعى اثنان رقبته فاعترف لها فمضى عليه وان اعترف
لاحدها كان مملوكا له دون الآخر **المقالة الثالثة** لو ادعى كل واحد منهما ان الذبيحة له وفي يده كل واحد
منها بعضها واقام كل منهما بئنه قيل يقضى لكل واحد بما في يد الآخر وهو الايقع بينهما وكذا
لو كان في يد كل واحد شاة وادعى كل منهما الجميع واقام بئنه فمضى لكل منهما بما في يد الآخر **المقالة الرابعة**
لو ادعى شاة في يد عمر واقام بئنه فمضى لها ثم اقام الذي كانت في يده بئنه انما قال الشيخ
ينقض الحكم وتعاد وهو بناء على القضاء لصاحب اليد مع التعارض والاولى انه لا ينقض
المقالة الخامسة لو ادعى دارا في يد زيد وادعى عمر نصفها واقام البئنه فمضى على الكل بالنصف
لعدم المزاحم وتعارضت البئنتان في النصف الآخر فيقع بينهما ويقضى لمن يخرج اسد ربعه
ولو امتنع من البئنه فمضى بها بينهما بالسوية فيكون مدي الكل ثلثا الارباع ومدي النصف
الرابع ولو كانت يدهما على الدار وادعى احدهما الكل والآخر النصف واقام كل منهما بئنه كانت
لمدعي الكل ولم يكن لمدي النصف شيء لان بئنه دعوى ذي اليد بما في يده غير مقبولة ولو ادعى
احدهما النصف والآخر الثلث والثالث السدس وكانت يدهم عليها فمضى لكل واحد منهم
الثلث لكن صاحب الثلث لا يدعى زيادة عما في يده وصاحب السدس فضل في يده ما لا يعجز
هو المدعي الثلث فيكون لمدي النصف في كل له النصف وكذا لو قامت لكل منهم بئنه بدعواه
ولو ادعى احدهم الكل والآخر النصف والثالث الثلث ولا يقضى بئنه فمضى لكل واحد منهم
بالثلث لان يده عليه وعلى الثاني والثالث البئنه المدعي الكل وعليه وعلى مدعي الثلث

البئنه لمدي النصف وان اقام كل منهم بئنه فان قضينا مع التعارض بئنه الداخل فالحكم كالاول
يكن بئنه لان لكل واحد بئنه ويد على الثلث وان قضينا بئنه الخارج وهو الاصح كان مدي
الكل بما في يده ثلثا من اثني عشر بغير منازع والاربعة التي في يده مدي النصف لقيام البئنه
لصاحب الكل بها وسقوط بئنه صاحب النصف بالنظر اليها اذ لا يقبل بئنه ذي اليد
ما في يده مدي الثلث ويبقى واحد بما في يده مدي الكل لمدي النصف وواحد بما في يده مدي
الثلث يدعيها كل واحد من مدعي النصف ومدي الكل فيقع بينهما ويجوز اسد ربعه
لان امتناعا من البئنه فمضى لصاحب الكل عشرة ونصف ولصاحب النصف واحد
ونصف فسقط دعوى المدعي الثلث ولو كانت في يد اربعة فادعى احدهم الكل والآخرين
والثالث النصف والرابع الثلث ففي يد كل واحد ربعا فان لم يكن بئنه فمضى لكل واحد
في يده واحلف كل منهم لصاحبه فلو كانت يدهم خارجة وكل بئنه فمضى لصاحب الكل
اذ لا من احرم له ويبقى التعارض بين مدعي الكل ومدعي الثلث في السدس فيقع بينهما فيه شريع
التعارض بين بئنه مدعي الكل ومدعي الثلثين ومدي النصف في السدس ايضا فيقع
بينهم فيه ثم يقع التعارض بين الاربعة في الثلث فيقع بينهم ويخرج به من يقع الفرعة له ولا يقضى
لمن يخرج اسد الامع البئنه ولا يستعظم ان يحصل بالفرعة الكل لمدي الكل فان ما حكم الله تعالى
فليس محظوظا لو اكل الجميع عن الايمان فمضى ما يقع المتنازع فيه بين المتنازعين في كل مرتبة بالسوية
فمضى القسمة من ستة وثلثين سهم للمدعي الكل عشرون ومدي الثلثين ثمانية ومدي النصف
خمس ومدي الثلث ثلثه ولو كان المدعي في يد الاربعة ففي يد كل واحد منهم ربعا فاذا اقام
كل واحد منهم بئنه بدعواه قال الشيخ رحمه الله فمضى لكل واحد بالربع لان له بئنه ويدا وان
القضا بئنه الخارج على ما قرأه فيسقط اعتبار بئنه كل واحد بالنظر الى ما في يده ولكن

اذا ماتت امرأة وابنها فقال لغيرها ما مات الولد ثم المرأة فليس اثبت في الزوج نصفان فقال الزوج
 بل ماتت المرأة ثم الولد فالمال للفقير لمن شهد له البينة ومع عدمها لا يقضي بلحد الدعوى بل لا
 لا ميراث الا مع تحقق حياة الواوثة ولا يرث الا من ولد ولا الابن من امه وتكون تركه الاب
 لاسبه وتركه الزوج بين الاخ والزوج **الخامسة** لو قال هذه الامة ميراث من ابني وقالت الزوجة
 هذه اصدق منها بولت ثم افاد كل منهما بينة فحق بينة المرأة لانها تشهد بما عاين الخفاء على الاخر
المفصل الرابع في الاختلاف في الولد اذا وطئ اثنان امرأة وطئاً يلحق به النسب اما بان يكون له
 لاحدهما ومشتبه على الآخر او مشتبه عليهما او يعقد كل واحد منهما عليهما عقداً فاسداً ثم تأتي
 بولد لستة اشهر مضاعداً اليه بخلافه فحق له في جميعه وبينما يلحق بنصيبه الفرع سئل
 كان الوطيان مسلمين او كافرين او عبيدين او حريين مختلفين في الاسلام والكفر والحرية والدين
 وابا وابنه هذا اذا لم يكن لاحدهم بينة ويلحق بالنسب بالفراس المنفرد والدعوى المنفرد بالفراس
 المشترك والدعوى المشتركة يقضي فيه بالبينة ومع عدمها بالفرقة **كتاب**
الشهادات والنظر في اركان خمسة **الاول** في صفات الشهود ويشترط ستة اوصاف
 الاول البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي مالم يصح مكلفاً وقيل يقبل مطلقاً اذا بلغ عشرين وهو كذا
 واختلف عبادة الاصحاب في قبول شهادة تم في الجراح والقتل وفي جيل عن عبد الله عليه السلام
 يقبل شهادة تم في القتل ويؤخذ باول كلامهم ومثله روى محمد بن حمران عن عبد الله عليه السلام
 وقال الشيخ في النهاية تقبل شهادة تم في الجراح والقصاص وقال في الخلاف تقبل شهادة تم في الجراح
 مالم يتفرقوا اذا اجتمعوا على مباح والتيمم على الدماء بخير الواحد خطر الاول الاقتصار على القبول
 في الجراح بالشروط الثلثة بلوغ العشر وبقاء الاجتماع اذا كان على مباح قسمكاً بجمع الوفاق
الثاني كمال العقل فلا يقبل شهادة المجنون اجماعاً اما من نياله المجنون ادواراً فلا ياب

بشهادته في جلال افاقته لكن بعد استظهار الحاكم بما يتقن معه حضور ذهنه واستكمال ظنته
 وكذا من يعرض له السهو غالباً ويرى ما سمع الشيء والنسي بعضه فيكون ذلك معياراً لغيره واللفظ
 لغناه فحينئذ يجب الاستظهار عليه حتى يستبين ما يشهد به وكذا العقل الذي في جبلته البلية
 فربما استغاط لعدم تعلقه لما راى الامور فالاولى الاعراض عن شهادة ما لم يكن الاصل جلي الكذب
 يحقق الحاكم استنبات الشاهد له وانه لا يسهو في مثل **الثالث** الايمان فلا يقبل شهادة
 غير المؤمن وان انصف بالاسلام على مؤمن ولا على غيره لا تصاف بالفسق والطلم المانع من قبول
 الشهادة نعم تقبل شهادة قاله في خاصة في الرخصة اذا لم يوجد من عدول المسلمين من يشهد بها ولا
 كون الموصى في غربة وباشترطه رواية مطهرة وبثبت الايمان بغيره الحاكم او قيام البينة والافواه
 وهل تقبل شهادة الذي على الذي قيل وكذا لا تقبل على غير الذي وقيل تقبل شهادة كل ملة على ملته
 وهو استناد الى رواية سماعه والمنع اشبه **الرابع** العدالة او لاطمأنينة مع النظاهن
 بالفسق لا ريب في روايتها بواقع الكبار كالقتل والزنا والوطء وغصب الاموال المعصومة وكذا
 بمواقعة الضحايا مع الاصرار او في الغلب اما لو كان في الذم فحقه قيل لا يقبل لعدم الانفكاك
 منها الا فيما نقل فاشترط ان لا يترام الا شوق وقيل يقدح لامكان التذات بالاستغفار والادب
 اشبه وديانهم واهم ان تصغير لا تطلق على الذنب الامع الاجباط وهذا بالاعراض فحقه
 فان اطلاقها بالنسب وكل في حق اصطلاح ولا يقدر في العدالة ترك المندوبات ولو اصر مصيها
 عن الجميع مالم يبلغ حد ايوفن بالتهاون بالسنة وهنا مسائل **الاول** كل مخالف في شيء
 اصول العقائد ترد شهادته سواء استند في ذلك الى التقليد او الى الاجتهاد ولا ترد شهادته لاختلاف
 في الفرع من معتقدي الحق اذا اختلف الاجماع ولا يفسق وان كان مخيطاً في اجتهاده **الثانية**
 لا تقبل شهادة الغاف ولو تاب قبلت وحده التوبة ان كان ملاحاً ان كان صادقاً والاولى من روى

ان يلاجب نفسه وان كان صادقاً
 ويؤدى باطناً وخيل يلد بها
 ان كان كاذباً ويخطئها ص

ففي شرط اصلاح العمل زيادة عن التوبة تروى والاقرب الاكثاف بالاستمرار لان بقاءه على التوبة
اصلا لرجح ولو لماعة ولو اقامت بنية بالقدرة او صدقة المقدون فلا جد عليه ولا ذر **الثالثة**
اللعبة بالآلات القمار كلها حرام كالشطرنج والشرو والاربع عشرة وغير ذلك سواء قصد المذاق
او اللهو او القمار **الرابعة** شارب المسكر تروى شهادته ويفسق خمره اكان او يبيد او يباع
او منصف او يضيء ولو شرب منه قطرة وكذا الفخاخ وكذا العصير اذا غلا من نفسه او بالنار ولو لم
يسكر الا ان يغلي حتى يذهب ثلثاه اما غير العصير من النمل والبسطة لاصل انه حلال لم يسكر
ولا باس باقيا راجح للتحليل **الخامسة** مدا الصوت المستعمل على الترجيع المطلب فيسقط فاعله
وتروى شهادته وكذا مستعمل في شعرا وقرآن ولا باس بل جازيهم من الشعر فيسقط
كذبا او هجاء مؤمن او تشبيها بامرأة معروفة غير محملة له وما عداه مباح والاكثر منه كره
السادسة الرمز والعمود والصبح وغير ذلك من الآلات للهو حرام فيسقط فاعله ويستعمل
الدف في الاملاك والمخاتن خاصة **السابعة** الحسد حصية وكذا الغضة المؤمن ^{النظر}
نذلك قاذر في العدالة **الثامنة** لبس حجر للرجال في غير اجزيت اختيارا حرم تروى شهادته
وفي النكاح عليه والافتراش به زور والجواز مروي وكذا حجر التختم بالذهب والتخلي به للرجال
التاسعة اخذ ارجام للاسنان فاد الكتب ليس حرام وان اخذها الفرج والنظير فهو كره
والرهان عليها قمار **العاشر** لا تروى شهادته احد من ارباب الصنائع المكنى هذه كالفصانة
وبيع الدقيق ولا من ارباب الصنائع الذينة كالحياكة والحجامة ولو بلغت في الذنابة كالبال
والوقاد لان الوثوق بشهادته مستند الى تقواه **الحامس** ارتفاع التهمة وتحقق المقتضى
بيان مسایل **الاولى** لا تقبل شهادة من جحد بشهادته نفعا كالشريك فيما هو شريك
فيه وصاحب الدين اذا شهد المحجور عليه والسيد لعبده الماذون والوصي فيما هو

فيه وكذا لا تقبل شهادة من يستدفع بشهادته خصه بكشادة احد الحاقل يرح شتمه بالخباية وكذا
شهادة الرصه والوكيل يرح شتمه المدعي على الموصى او الموكل **الثانية** العداوة الدينية
لا تمنع القبول فان المسلم يقبل شهادة الكافر اما الدينونة وانها تمنع سواء تضمنت فسقا
او لم تتضمن وتحقق العداوة بان يعلم من حال الجديهما السنور وعساؤه الاخر والمساواة ليس في يقع
بينهما بقاوت وكذا لو شهد بعض الرقفا لبعض على القاطع عليهم الطريق لتحقيق التهمة اما لو شهد
العدو لعدوه قبلت لاستفاء التهمة **الثالثة** النسب وان قرب لا يمنع وقبول الشهادة كالا ب
لولد وعليه والوالد والولد والابن والابنة وعليه وفي قبول شهادة الولد على الوالد خلاف والمنع
اظهره سواء شهد بالابن او بنحو متعلق ببدنه كالقصاص والحدود وكذا لا تقبل شهادة الزوج
لزوجته والزوج لزوجته لرجوعها من اهل العدالة ومنهم من شطط في الزوج الضميمة كالزوجة ولا
وجه له ولعل الفرق انما هو الاختصاص الزوج الفوة في المراجع ان تجرد به دعاوى الرغبة
والفايدة تظهر له شهد فيما تقتل شهادته الواحد مع اليقين وتظهر الفايدين في الزوجة لو شهد زوجها
في الوصية وتقبل شهادته الصديق لصديقه وان تاكدت بينهما الصفة والملاطفة لان العدالة
تمنع التسامح **الرابعة** لا تقبل شهادة السائل في كفه لانه يخط اذا منع ولان ذلك يوثق
بمهاينة النفس فلا يؤمن على المال ولو كان ذلك مع الضرورة نادر لا يقدح في شهادته **الخامسة**
تقبل شهادة الاجير والضيف وان كان له ما يميل الى المشهور له لكن يوقع التهمة تسكما بالاثبات
لوجوه هذا الباب وهو **الاول** الصغير والكافر والفاسق المعلن اذا عرفوا شيئا
ثم زال المانع عنهم قبلت لاستكمال شرط القبول ولو اقامها الجديهم في حال المانع فزوت
ثم اعادها بعد زوال المانع قبلت وكذا العبد لو ردت شهادته على مولاه ثم اعادها بعد
او الولد على ابيه فزوت ثم مات الاب فاعادها اما الفاسق المستتر اذا اقام فزوت ثم تاب

خاتمة تلك التمهات

فأعادها ففهمنا أنها حق على دفع الشهادة عنه لأهتامة ما به باصلاح الظاهر لكن الاشبه
 القبول **الثانية** قيل لا يقبل شهادة المملوك لصداقه وقيل يقبل الا على مولاه ومنهم من عكس
 والاشبه القبول الا على المولى ولو اعترف قبلت شهادته على مولاه وكذا حكم المديون والمكاتب ^{المشروط}
 اما المطلق اذا ادعى من مكاتبته شيئا قال في النهاية تقبل على مولاه بقدر ما يقر منه وفيه
 تردد واقر به المنع **الثالثة** اذا سمع الاقرار صار شاهدا وان لم يستدع المشهود عليه وكذا
 لو سمع اثنين يريان عقدا كالبيع والاجارة والنكاح وغيره وكذا لو شاهد الغصب والحماية
 وكذا لو قال له الغريم ان لا تشهد عليا فسمع منهما اذن احدهما ما يجب حكما وكذا لو خفي فطوى ^{المشهود}
 عليا مستر سلك **الرابعة** التبرع بالشهادة قبل السؤال يصرف التهمة فيمنع القبول اما في
 حقوق الله او الشهادة للمصالح العامة فلا يمنع اذا مدعى عليه وفيه تردد **الخامسة** المشهور
 بالفسق اذا تاب لقبيل شهادته والوجه انها لا تقبل حتى يستبان استمراره على الصلاح قال
 الشيخ يجوز مقول بتقبل شهادته **السادسة** اذا حكم الحاكم بميتين في الشهود ما يمنع
 القبول فان كان مجتهدا بعد الحكم لم تقبل وان كان حاصلا قبل الافامة ونفى عن الحاكم
 نقض الحكم **الوصف الثاني** طهارة المولد فلا تقبل شهادة ولد الزنا اصلا وقيل يقبل في ^{السير}
 مع تمسكه بالصلاح وبه رواية فادرة ولو جعلت حال قبلت شهادة وان ماله بعض الاشهر
الطرف الثاني فيما به بصير شهادته والضابط العلم لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم
 وقد سئل عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فاشهد او دع ومستندها اما المشاهدة
 او السماع او هما فيما يفتقر الى المشاهدة للفعال لان لما سمع لا يدركها كالغضب والتمتع ^{الفتل}
 والقطع والرضاع والولادة والزنا واللواط فلا يصير شهادته بشئ من ذلك الا مع المشاهدة
 ويقبل فيه شهادة الاسم في رواية فخذ باول قوله لا يثبت فيه وهي فادرة وما يخفى في السماع

اذا علم م

ولقوله عليه السلام

فان

فالنسبة الموت والمملك المطلق ليقدر الوقوف عليه مشاهدة في اغلب وتحقيق كل واحد
 من هذا يتوالى الاخبار من جماعة لا تضمنه قبل المراجعة او يستفيض ذلك حتى يتاخم العلم وفي هذا
 تردد وقال الشيخ لو شهد عدلان فصارا شامعا متحيزا وشاهدا اصل لا شاهد على شهادتهما
 لان الغيرة الاستفاضة الظن وهو حاصل بها وهو ضعيف لان الظن يحصل بالواحد فرع عن ^{يقول}
 كبر هذا ابني وهو ساكت او قال هذا ابني قال في المبسوط صار متحيزا لان سكوت في معرض ^{ذلك}
 رضى بقوله فادرة هو بعيد لا يخلو غير الرضا فنرى على القول بالاستفاضة **الاول** ^{هذا}
 بالاستفاضة لا تشهد بالسبب مثل البيع والهبة والاستفاضة لان ذلك لا يثبت بالاستفاضة
 اما لو غره الى الميراث صحح لانه يكون عن الموت الذي يثبت بالاستفاضة والفرق تكلف لان
 المملك اذا ثبت بالاستفاضة لم تقبل الضميمة مع حصول ما يقتضيه جواز الشهادة **الثانية**
 اذا شهد بالمملك مستندا الى الاستفاضة هل يفتقر الى مشاهدة اليد والنصر والوجه اما
 لو كان لواحد يد واخر سماع فالوجه ترجيح اليد لان السماع قد يجهل اضافة الاختصاص المطلق
 المحمل للملك وغيره فلا يروى اليد بالمحمل **سائل** قلت **الاول** لا يثبت ان المتصرف بالنيابة
 والهدم والاجارة بغير منازع تشهد له بالمملك المطلق اما من فيه دارا فلا يشهد في جواز
 الشهادة له باليد وهل تشهد له بالمملك المطلق قبل نعم وهو المروى وفيه اشكال من حيث
 ان اليد لو اوجبت المملك لم تسمع دعوى من يقول الدار الذي في يدي هذا الى ما ليس له لو قال ملك
 هذا **الثانية** الوقف والنكاح يثبت بالاستفاضة اما على ما قلناه فلا يثبت واما
 على الاستفاضة المقيمة لغالب الظن فلان الوقف للتايد فلو لم يسمع فيه الاستفاضة
 لبطلت الوقوف مع امتداد الاوقات وقتا الشهود واما النكاح فلا يفتقر بان خديج عليها ^{الاول}
 زوجة النبي صلى الله عليه وآله كما يقتضيه بانها اقر فاطمة عليها السلام ولو قيل ان الزوجة

عند م

فلا يفرع المملك اليه مع اتيانه
 بالنهاد والمستند الى الاستفاضة

متفيض

فلا

تثبت بالتواتر كان لنا ان نقول ان التواتر لا يثبت الا اذا سدد السماع الى محسوس ومن المعلوم
 ان المحرر لم يجر وكشاهدة العقد ولا عن اقرار البتة بل يقبل الطبقات متصلا
 الاستقاضة التي هي الطبقة الاولى واصل هذا السبب بالصواب **الثالثة** الاخر من صيغته
 تحمل الشهادة وادها وينبغي ان ما يتحققه الحاكم من اشارته فان جعلها اعتمد فيها الى الترجع العاد
 باشارته نعم يقبل الى متى جمين ولا يكون التراجعان شاهدين على شهادته بل يثبت الحكم بشهادة
 اصلا لا بشهادة المثنى جمين **الثانية** ما يفتقر الى السماع والشاهد كالنكاح والبيع والشراء والصلح
 والابحار فان حاسته السمع يفتقر الى الاصل في معرفة الافظر وليس من اجتمع
 له الحاستان اما الاخرى فقبل شهادته في العقد قطعاً فيحق الالة الكافية في نفسه فان انضم
 الى شهادته معارف جاز له الشهادة على العاقد مستنداً الى تعريفهما كالبشهاد المبصر على غير
 غيره ولو حصل ذلك وعرف هو صوت العاقد معرفة توفل معها الاستبانه قبل الاقبل لان الاصول
 تماثل الوجوه انها قبل فان الاحتمال يندفع باليقين لانا نتكلم على تقدير من بالجلد فان الاعلى
 يصح شهادته متجلاً او مودياً وعن عمله عن الاستفاضة فيما تشهد فيه بالاستفاضة فيما
 ولو تحمل شهادته وهو مبصر ثم عني فان عرف نسب المشهود واما الشهادة وان شهد على العين
 وعرف الصوت يقيناً جاز ايضاً اما شهادته على المقبوض فماضية قطعاً وقبل شهادته
 اد ابرج للحاكم عبارة جاضر عند **الطرف الثالث** في اوامر الحقوق وهي قسمان حق الله سبحانه
 وحق الادعي والاول منه ما لا يثبت الا بابعاد رجال كالزنا والواطء والسيق وفي اتيان
 البهائم قولان اصحهما شؤنه بشاهدين ويثبت الزنا لخاصة بثلاثة رجال وامرأتين
 وبرجلين واربع نساء غير ان الاخير لا يثبت التجم ويثبت به الجلد ولا يثبت بغير ذلك
 وعنه ما يثبت بشاهدين وهو ما عدا ذلك من الخنايات الموجبة للحد وكالتفريق بين

فرق
بص

الخمر والردة ولا يثبت شيء من حقوق الله بشاهد وامرأتين ولا بشاهد ويمين ولا بشهادة النساء
 منفردات ولو كثرن واما حقوق الادعي فثلاث منها ما لا يثبت الا بشاهدين وهو الطلاق والخلع
 والوكالة والوصية اليه والنتب وروية الاهله وفي العتق والنكاح والقصاص تردد اظهره شؤنه
 بالشاهد وامرأتين ومنها ما يثبت بشاهدين وشاهد وامرأتين وشاهد ويمين وهو الدين
 والاموال كالقرض والفراض والغصب وعقود المعاوضات كالبيع والصرف والسلم والصلح
 والابحار والمساقاة والرهن والوصية والجنابة التي تجب لليرة وفي الوقف تردد اظهره
 يثبت بشاهد وامرأتين وشاهد ويمين **الثالثة** في ما يثبت بالرجال والنساء منفردات
 ومنضات وهو الولادة والاستنساك لعيوب النساء الباطنة وفي قبول شهادة النساء منفردات
 ولو كثرن وقبل شهادة المرأة الواحدة في ربع ميراث المستهل وفي ربع الوصية وكل موضع قبل
 شهادة النساء لا يقبل باقل من اربع **مسائل الاولى** الشهادة ليست شرطاً في شيء من العقود
 الا في الطلاق ويستحب في النكاح والرجعة وكذا في البيع **الثانية** يحكم الحاكم ببيع الشهادة
 وان كانت محقة نفذ الحكم طأ وطاهر والا فطاهر او بالجلد الحكم بعد عند طاهر
 لا باطلا ولا يستبيح المشهود له ما حكم له الامع العلم وحجة الشهادة او الجمل بجملها **الثالثة**
 اذا ادعى من له اهلية التمل وجب عليه وقيل لا يجب والاول مردى والوجب على الكفاية
 ولا يتعين الامع عدم غيره فمن يقر بالتحمل اما الادان فخلوف في وجوبه على الكفاية فان
 غيره سقط عنه وان امتنعوا يحقهم الزم والعقاب ولو عذر الشهود الا ان كان يمين عليهما
 ولا يجوز بهما الخلف الا ان تكون الشهادة مفردة بما ضررا عيني مستحق **الطرف الرابع** في
 الشهادة على الشهادة وهي مقبولة في حقوق الناس عقوبة كانت كلقصاص او غير عقوبة كالطلاق
 والنفقة والعتق او ما لا كالقراض والقرض وعقود المعاوضات او ما لا تطلع عليه الرجال

في الرضخ خلاف اخر من الجواز
 د تقبل شهادة امرأتين مع رجل في
 الدين والاموال وشهادة امرأتين
 ح البين ولا تقبل فيه شهادة
 النساء منفردات ص

الحاكم

دوهم وشهد الاخر انه سرق وقيمته درهمان ثبت الدرهم بشهادة الجميع والاخر بشهادة الشاهد
ولو شهد احد هما بالقتل عدوه والاخر عشيته او بالقتل كذلك لو حكم بشهادة هما لانما شهادة على
اما لو شهد احد باقرا او بالعربية والاخر بالعجمية قل انه اخبار عن شيء واحد **الكتاب الثاني**
في الطاري وهو مسائل **الاول** لو شهد ولي حكم بهما فانا حكم بهما وكذا لو شهدا ثم فسقا قبل الحكم
حكم بهما لان المعبر بالعدل عند الاقامة ولو كان حقا لله كذا الزنا لو حكم لانه منبذ على الخفيف
نوع شبهته وفي الحكم بعد القذف والقصاص تردد اشبه الحكم لقتل الحق الا في هذه **الثالثة**
لو شهد المرن ثمانية فثبت قبل الحكم ما تنقل المشهود به اليها لو حكم لها بشهادة ما **الرابعة** لو
رجع عن الشهادة قبل الحكم لم يحكم ولو رجعا بعد الحكم والاستيفاء تلف الحكم مبدل بنقص الحكم
وكان الضمان على المشهود ولو رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فان كان حله فتنقص الحكم للشبهة
الموجبة للسقوط وكذا لو كان للادوي كذا القذف او مشرت وفي نقص الحكم لما عدا ذلك الحق
تردد لما لو حكم وسلم فجعوا والعين فاقعة فالاصح انه لا ينقص ولا يستعاد العين في النهاية تترد
على صاحبها والاول **الطريق** المشهود به ان كان قتل او جرحا فاستوفوا ثم رجعوا فان
قالوا انعدنا اتقص منهم وان قالوا اخطانا كان عليهم الدية وان قال بعضهم تعدنا وبعض اخطانا
فعلى المقر بالعدل القصاص وعلى المقر بالخطا نصيبه من الدية ولو لم يقر قتل المقرين بعد اجمع
الفاضل عن دية صاحبه ولو قتل البعض ويرد الباقيون قد مجانبهم ولو قال احد الشهود الزنا بعد
وجم المشهود عليه تعدت فان صدقه الباقيون كان لاوليا الدم قتل الجميع ويرد ما فضل
ديه المجرم وان شأوا اقلوا واحدا ويرد الباقيون تكلم دية بالخصص بعد وضع نصيب المقتول
وان شأوا اقلوا اكثر من واحد وترد الاوليا فاضل عن دية صاحبهم واكمل الباقيون من الشهود
ما يعون بعد وضع نصيب المقتولين اما لو لم يصدق الباقيون لم يرض اقارده الا على نفسه

مشهد فلهما والاخر بشهادة
وكشفت وكذا لو شهد اثنان
ثلاثة فتيه درهمان وشهد آخر
امر سرق وقيمته درهمان
ثبت الدرهم بشهادة
ولا اخرا بالشاهد واليمين ولو شهد
كل صورة شاهد ان ثبت الادوية
ص

ولا حجة

وقال في النهاية يقتل ويرد عليه الباقيون ثلثه ارباع الدية ولو شهدا بالمعنى حكم ثم
رجعنا القيمة بعد اخطا لانها اتفاه بشهادة **الكتاب الثاني** اذا ثبت انهم شهدا بالزنا
نقص الحكم واستغيد المال وان تعدى غير المشهود ولو كان قتل ثبت عليهم القصاص وكان حكم
حكم المشهود اذا اقر ابا العمد ولو باشر الولي القصاص من المخرج بالشر ولو لم يضر الشر ولو كان
القصاص على الولي **الكتاب الثاني** اذا شهدا بالطلاق ثم رجعا فان كان بعد الدخول لم ينعما
فان كان قبل الدخول ضمننا نصف المستحق لهما لا يضمنان الا ما دفعه المشهود عليه **الثاني**
فريق الاول اذا رجعا معا ضمننا بالتوبة وان رجعا احدهما ضمن النصف ولو ثبت بشا
وامر اثنى من رجعا ضمن الرجل النصف وضمنت كل واحد التبع ولو كان عشرين سنة مع شها
فخرج الرجل ضمن الستين وفيه تردد **الثاني** لو كان المشهود ثلثه ضمن كل واحد الثلث
لو رجع منفردا ورجعوا فانه لا يضمن لان في الباقي ثبوت الحق ولا يضمن الشاهد ما حكم به
غيره والمشهود له والاول اختيار الشيخ رحمه الله وكذا لو شهد رجل وعشرين سنة فخرج ثمان منهم في
كان على كل واحد نصف الستين لا شرا حكم في نقل المال والاسكال فيه كافي الاول
لو حكم فقامت بينة باجرح مطلقا لم ينقص الحكم لاحتمال التجرد بعد الحكم ولو تعين الوقت
وهو متقدم على الشهادة ينقص ولو كان بعد الشهادة وقبل الحكم لم ينقص واذا انقض الحكم
فان كان قتل او جرحا فلا تور ووالدية في بيت المال ولو كان المباشرة للقصاص هو الو
ففي ضمانه تردد والاشبه لانه لا يضمن مع حكم الحاكم وانه ولو قتل بعد الحكم وقبل الاذن
الدية اما لو كان ما لا فانه يستعاد ان كانت العين باقية وان كانت بالقتل فعلى المشهود
له لانه يضمن القبض بخلاف القصاص ولو كان معسر قال الشيخ ضمن الامام ويرجع به على الحكم
لما لا ليس وفيه اشكال من استقرار الضمان على المحكوم له بتلف المال في ذمه ولا وجه لضمان

الحاكم **مسألة أولى** اذا شهد اثنان ان الميت اعتق احدهما ليك موقيته ثلث شهد
اخران او اوردته ان المعتق لم يرد موقيته الثلث ان قلنا المتخبرات من الاصل اعتقاد ان قلنا نخرج
من الثلث فقد اعتق السابق ^{احدهما فان عدنا} صح اعتقه وبطل الآخر وان حمل استخراج بالقرعة ولو افترق عما
في حال واحدة قال الشيخ يرفع بينهما ويقتضى المقرع وان اختلفت قيمتهما اعتق المقرع فان كان
الثلث صح وبطل الآخر وان كان ازيد صح اعتق منه في القدر الذي يحمله الثلث وان فضل قلنا
الثلث من الآخر **الثانية** اذا شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد من ردت عدلان انه
رجع عن ذلك واوصى بالخالد قال الشيخ يقبل الرجوع لانما لا يجدان نفعاً وفيه اشكال من حيث المال
يؤخذ من يدها **الثالثة** اذا شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد شاهدان
وانه اوصى لغيره ان يخلف مع شاهد لا لها شهادة منفردة لا تعارض **الرابعة** لو اوصى
بوصيتين منفردتين فشهد اثنان انه رجع عن احدهما قال الشيخ لا يقبل لعدم التعيين وفيه كما
لو شهدت بمبارك لزيد او عمر **الخامسة** اذا ادعى العبد العتق واقام بيته يقتصر على البحث
وسأل المقرع حتى تثبت التركة قال الشيخ في المبسوط يفرق وكذا لو اقام مدعى المال شاهداً
واحداً وادعى ان له اخراً وسأل جبر العتق لانه متمكن من اثبات حقه باليمين وفي الكل اشكال
لانه تعجيل العتوبة قبل ثبوت الدعوى **كتاب الحدود والتعزيرات**
كل ماله عقوبة مقدرة يسمي ماله ليس كذلك يستغنى عن احوال اسباب الاول سنة الزنا ما يتبعه
والغذف والشرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والسارق اربعة البغي والردة وانيان البهيمواركا
ما سوى ذلك من الجوارم فلهنفره لكل قسم باثبات ما يندخل ارسبق **الباب الثاني**
حد الزنا والنظر في الموجب والحد والتعلق اما الموجب فهو ايلاج الانسان ذكره في فراخ امرأة
محرمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويحقق ذلك بغيره بالحسنة قبل او ببر او بشيئ تطيق

يقصود ذلك فيما لو كان في عتق عبدين فاعتق الوكيل
زائداً واعتق هو مملوك واعتق في حالة واحدة وقصد كل واحد لثلاث

الحكم العلم بالتحريم والاختيار والبلوغ وفي تعاقب التجم مضاعفاً الى ثلث الاحصان ولو تزوج محرمة
كالام والمربعة والحسنة وذو جهة الولد والاب فوطي مع الحمل بالتحريم والحد ولا ينهض العقل
بافتراده بشبهة في سقوط الحد ولو استأجرها للموطي لم يسقط بمجرد فوطيهم الحد به سقط
وكذا يسقط في كل موضع تزوجهم الحمل كمن وجد على فراشه امرأة فظنها زوجته فوطيها ولو
لما فعلها الحد دونه وفي رواية يقام عليها الحد جبراً او على سراً وهي متروكة وكذا يسقط
لو اباخته نفسها قوتهم الحمل ويسقط الحد مع الاكراه وهي تحقق في طرف المرأة قطعاً وفي الحقيقة
في طرف الرجل تردد والاشبه امكانه لما يعرض من بيل الطبع المنجور بالشرع وبنيته المحركة
على الواطئ مثل مهر نسائها على الاظهر ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه التجم حتى يكون
الوطي بالغاً حراً وطار في فراخ مملوك بالعقد الدائم او الرق متمكن منه بعيد وعليه ويرى وجوب
دواية بمجوزة دون مسافة التقصير وفي اعتبار كمال العقل خلاف فلو وطأ الجنون عاقله
وجب عليه الحد رجماً او جلداً هذا اختيار الشيخين رحمهما الله وفيه تردد ويسقط الحد
بإدعاء الزوجية ولا يكلف المدعي بيته ولا عيناً وكذا يدعى ما يصلح بشبهة بالنظر الى الملك
والا حصان في المرأة كالا حصان في الرجل كمن يراعي فيها كمال العقل اجماعاً فلا وجه لحد
الجنونة في حال الزنا ولو كانت محصنة ولو زنا بها العاقل ولا يخرج المطلقة رجعية عن الاحصان
ولو تزوجت عاتمة كان عليها الحد تاماً وكذا الرجح ان علم التحريم فالعدة ولو حمل فله حد ولو كان
احدهما عالماً حدّاً تاماً دون الجاهل ولو ادعى احدهما الجهالة قبل اذ كان ممكناً في حقه ونجس
بالطلاق البائن عن الاحصان ولو واجه الخلع تبعه عليه التجم لا بعد الوطئ وكذا المملوك
ولو اعتق والمكاتب اذا تزوج ويجب الحد على الاعمي واذا ادعى الشهادة قبل لا يقبل والاشبه القول
مع الاحتمال ويثبت الزنا بالاقرار والبينة اما الاقرار فيسترط فيه بلوغ المقر كماله والاختيار

تكرار الاقرار اربعاً اربعة مجالس ولما قد دون الاربع لم يجب الحد وجب التعزير ولو اقر
اربعا في مجلس واحد قال في الخلاف والمبسوط لا يثبت وفيه تردد ويستوى في ذلك الرجل و
المرأة وتقوم الاشارة المفيدة للاقرار في الاربع من مقام النطق ولوقال وثبت قبله لثبت
الزنا في طرفه حتى يتكرار ارباعاً وهل يثبت القذف للمرأة فيه تردد ولو اقر بحد ولم يثبت ^{كلمة}
البيان فخص بحد حتى يتكرار عن نفسه وقبل لا يتجاوز به المائة ولا ينقص عن ثمانين وزجراً كان
صواباً في طرف الكثرة ولكن ليس بصواب في طرف النقصان لمجاز ان يريد بالحد التعزير وفي
التفصيل المضاجعة في ازار واحد والمعاينة روايتان احدى هما مائة جلد والاخرى دون الحد
وهي اشهر ولو اقر بما يجب الرجم ثم انكس سقط الرجم ولو اقر بحد غير الرجم لم يسقط بالانكار لو
اقر بحد ثم تاب كان الامام مخيراً في اقامته بما كان اجلاً ولو جلت ولاجل الحد لا ان
بالزنا ارباعاً واما البينة فلا تكفي اقل من اربعة رجال او ثلاثة وامرأتين ولا تقبل شهادة النساء
منفردات ولا شهادة رجل وست نساء وتقبل شهادة رجلين واربع نساء ويثبت به الجلالة
الرجم ولو شهد بهما دون الاربع لم يجب حد كل واحد منهما للفرقة ولا بد في شهادتهما من ذكر النساء
للولوج كالميل في المكحلة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويحتمل ان يقولوا لا نعلم بنينا سبب التحليل
ولو لم يشهدوا بالبعاينة لم يجب الشهود ولا بد من تواردهم على الفعل الواحد والزمان الواحد والمكان
الواحد فلو شهد بعض بالزنا في رواية من بيت وبعض في رواية اخرى او شهد بعض في يوم الجمعة
وبعض في يوم السبت فلا حد وتحد الشهود للقذف ولو شهد بعض انه اكرهها وبعض بالمعاينة
ففي ثبوت الحد على الزان وجهان احدى ما ثبت للاتفاق على الزنا المحجب على الحد على كلا التقديرين
والاخر لم يثبت لان الزنا بقيد الاكراه وغيره بقيد الطاعة فكانه شهادة على فصيلين ولو اقر الشاهد
بعض في وقت حد والقذف ولم يرتقب انما البينة لانه لا اخير في حد ولا قبح في قتاد

الزنا في الشهادة وفي بعض الاخبار ان زاد عن ستة اشهر لم يسمع وهو مطرح وتقبل شهادة الاربع على
الاثنين فماتوا ومن الاحتياط تفريق الشهود في الاقامة بعد الاجتماع وليس بدلاً من ولا سقط الثبوت
بتصديق المشهود عليه ولا يتكفيه وموت ابنته قبل قيام البينة سقط عنه الحد ولو اقر بحد
قيامها لم يسقط حداً كان اوجهاً **النظر الثاني** في الحد وفيه مقامان **الاول** في اقسامه
وهو قبل اوجم ارجل وخبر وتعزير اما القتل فيجب عليه من زنا بذات محرم كالامر والمبت وشبههما
والزنى اذا زنا بمسلة وكذا من زنا بامرأه مكرهاً ولا يعتبر في هذه المواضع الاحصان بل يقتل
كل حال شيخاً كان او شاباً ويتساوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وكذا قبل في الزنا باجرة
ابيه وهل يقتصر على قتله بالسيف قبل نهم وقبل بل بجلد ثم يقتل ان لم يكن محصناً وجلد ثم يرحم
ان كان محصناً علماً بمقتضى الدليلين والاول اظهر واما الرجم فيجب على المحصن اذا زنا بالغة عاقلة
فان كان شيخاً او شيخاً جلد ثم رجم وان كان شاباً ففيه روايتان احدى بما رجم لا غير والاخرى
يجمع له بين الحدين وهو اشبه ولو زنا بالبالغ المحصن بغير البالغة بالخنقة فجلد ما جلد بالزنا
وكذا المرأة لو زنا بها طفل ولو زنا بها المجنون فجلدنا ما وفي ثبوته في طرف المجنون تردد
انه يثبت واما الجلد والتعزير فيجبان على الذكر المحصن بجلد مائة ويحب واسه وتعزير
عن ^{الاشبه} ^{بالتعزير} مائة الى اخر عاملاً ملكاً او غير ملك وقبل يخض التعزير بمائة ملك ولو دخل بهن
على البكر ما هو والاشبه انه عبارة عن غير المحصن ولو لم يكن ملكاً اما المرأة فجلد مائة ولا
عليها ولاجن والمملوك بجلد خمسين محصناً كان او غير محصن ذكر كان او انثى ولاجن على اهلها
ولا تعزير ولو تكررت من الزنا اقامته عليه الحد سبعا قتل في الثامنة وقبل في التاسعة وهو
وهو اول اما المملوك فاذا اقيم عليه الحد سبعا قتل في الثامنة وقبل في التاسعة وهو
وفي الزنا المتكرر حد واحد وان كثر في رواية ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام ان زنا المرأة

مرأاً فضيلة حد وان زنا ينسق فعليه في كل امر آتحد وهي مطهرة ولو زنا الذي بذمته ونقصها
الامام الى اهل بيته ليقوم الحد على مقتداهم وان اشياء اقام الحد بموجب الشرع الاسلام ولا
الحد على الجامل حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولدان لم يتفق له مرضع ولو وجد له كافل
جازا فامة الحد ويرجم المريض والمستحاضة ولا يحل احدهما اذا لم يحل قتله ولا رجمه توقيماً من
الشرية ويتوقع مهابا البروان اقضت المصلحة التجيل ضرب بالضغث المستحل على العدة ولا
وصول كل شئ الى الحد ولا تحرق الحايض لانه ليس بمرض ولا يسقط الحد باعتراض الحيض
الارتداد ولا يقام الحد في شدة البر ولا شدة الحر ويتجابه في الشتاء وسط النهار وفي الصيف
طراه ولا في ارض الحد ومخافة الالتحاق ولا في الحر من الحر من الجاه اليه بل يضيق عليه في الطعام
ليخرج ويقام على من يحدث موجب الحرفه **الثالث** في كيفية ايقاعه اذا اجتمع الجدل
والرجم جلداً لا وكذا اذا اجتمعت جدود بداً لا يفوت معه الاخر وهل يتوقع برجله قيل
نعم تأكيداً في الزجر وقيل لا لان القصد الاتلاف ويدفن المجرم الى جوفه والمرأة الى صدرها فاذا
فراعيان ثبت زناه بالبينة ولو ثبت بالاقرار لم يعد وقيل ان فرقل اصابته بالحجارة اعيد
ويبدأ بالشوق برجمه وجوباً ولو كان مقرراً بالامام وينبغي ان يعلم الناس لتوقروا على حضوره
وينبغي ان يحضر فامة الحد طائفة وقيل يجب تسكاً بالآية واملها واحداً وقيل عشرة **رابع**
ثله والاول حسن وقيل لا يرجم من الله قبله حد وهو على الكراهية وينبغي على ان يكون الحجارة
صغاراً الثلاث يسرع التلف واذ افزع من حجر دفن ولا يجوز اهلها ويجلدا الزاني بحجارة او قيل على الجاه
التي يوجدها قاعاً اسد الضرب وروى متوسطاً ويفرق على حيد ويتبع بمجده وراسه
وفجره والمرأة تضرب جلسته وتربط ثيابها **الطريق الثالث** في الواجب وهي عشرين مسابيل
اخر اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا قبلت فادعت انها بكر فشهد لها اربع نساً قبلت

وهل يحد الشوق للفرقة قال في النهاية نعم وقال في المبسوط لا احتمال البينة في المشاهدة والاولا
الثاني لا يشترط حضور الشوق عند فامة الحد بل يقيم وان مات او غاب او اقرأ
السبب الموجب **الثالث** قال الشيخ رحمه الله لا يجب على الشوق الحضور موضع الرجم وهل
الاشهاد الوجوب لوجب بلاء تتم بالرجم **الرابعة** اذا كان الزوج احداً الاربعة في رواية
وجمع سقط الحد ان اختل بعض شرط الشهادة مثل ان يبين الزوج بالقدف في الزوج
او يداه باللعان ويجل الباقرن وبتوث الحدان لم يسبق بالقدف ولو غفل بعض الشرط
الخامسة يجب على الحاكم اقامة حد وده الله تعالى بعمله كذا انما احق الناس فقير
اقامتها على الطالب حدًا كان او غير **السادسة** اذا شهد بعض وودت شهاده البينة
قال في الخلاف والمبسوط ان ردت بامر ظاهر حد الجميع وان ردت بامر خفي فليحد المردف
ولحد دون الباقرن وفيه اسكال حيث يحقق القدف العاري عن بيته ولو رجم حد
بعد شهادة الاربع حد الرابع دون غيره **السابعة** اذا وجد مع زوجته جد لا يرسم
بها فله يقتلها ولا اثم وفي الظاهر عليه القوة الا ان يلتقي على دعواه بنية او يصدر عن
الثامنة من اقض بكرًا باصبعه لزمه مهر نسيائها ولو كانت امه لزمه عشرة قيمتها
وقيل يلزمه الارش والاول مروي **الثامنة** من تزوج امه على حرة مسيلة فوطيها فليل
الاذن كان عليه ثمن حد الزاني **العاشرة** من زنا في شهر رمضان لم يلا كان او نكاحاً
عقوب بزيادة على الحد لانتهاك الحرمه وكذا لو كان في مكان شريف او زمان شريف
الحاشية في اللواط والسحق والقيادة اما اللواط فهو وطى الذكر ان بايقسا
وغيره وكلاهما لا تنتبثان الا بالاقرار اربع مرات وشهادة اربع رجال بالمعاينة ويستقط
في المقر البلوغ وكال العفل والحرة والاختيار فاعداً كان او مفعولاً ولو اقر دون اربع لم يحد

ونعزو لو شهد بذلك دون الاربعة لم يثبت تركان عليهم الحد للفرقة ويحكم الحاكم فيه بعلمه
اما ما كان او غير على الاصح وجب الايقاب القتل على الفاعل والمفعول اذا كان منهما
عاقلاً بالغاً ويستوى في ذلك الحر والعبد والمسلم والكافر المحصن وغيره ولو لاط البائع البتة
موقفاً قبل المانع وادب البتة وكذا لو لاط مجنون ولو لاط بعد حداً قتل او جلداً ولو ادعى
العبد الاكره سقط عنه دون المولى ولو لاط مجنون بعاقل حداً عاقلاً في ثبوته على المجنون
قولان ابرهما السقوط ولو لاط الذي بمسلم قتل وان لم يوقت ولو لاط بمشرك كان الامام مجزاً
بين اقامة الحد عليه وبين دفعه الى اهله ليقيموا عليه الحد وكيفيته اقامة هذا الحد القتل
ان كان اللواط ايقاباً او في رواية ان كان محصناً رجم وان كان غير محصن جلد والاول اشد
ثم الامام مخير في قتله بين ضربه بالسيف او تحريقه او رجماً او القاية من شاق او القاء
جدار عليه ويجوز ان يجمع بين احد هذه وبين تحريقه وان لم يكن ايقاباً كالغنيمة او بين
الاثنتين فخذ ما به جلد وقال في النهاية يرحم ان كان محصناً ويجلد ان لم يكن والاول اشد
ويستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر المحصن وغيره ولو تكر منه الفعل وتخلله الحلة
مرتين قتل في الثالث وقيل في الرابعة وهو اشبه والمحققان يثبت ازار واحد مجزى وليس
بينهما رجم يعززان من ثلثين سوطاً الى تسعة وتسعين سوطاً ولو تكر ذلك منها او تخلله
التعزير حداً في الثالث وكذا يعز من قبل غلاماً ليس له عجز مرشوعاً وازا تاب اللواط قبل قيام
سقط عنه الحد ولو تاب بعد لم يسقط ولو كان مقرراً كان الامام مخيراً في العفو والاستيفاء
والحد واليقين ما به جلد محرق كانت او امة مسلمة او كافراً محصناً او غير محصنة للفاعلة
والمفعولة بها وقال في النهاية ترجم مع الاحصان وتحد مع عدمه والاولى اولى واذا تكر
المساحقة مع اقامة الحد ثلاثاً قتل في الرابعة ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة ولا يسقط

بعدها ومع الاقرار والتوبة يكون الامام مخيراً او الاجبتان اذا وجدتا في ازار مجزئتين
عزرت كل واحدة دون الحد فان تكرر الفعل منهما والتعزير اقيم عليهما الجلد في الثالث
فان عازتا قال في النهاية قتل في الاولى والاقتصار على التعزير احتياطاً في التجهيز على الدم
سنة الاولى لا كفالة فخذ ولا تأخير فيه مع الامكان والامن من توجهه
ولا شفاعه في اسقاطه **الثانية** لو وطئ زوجته ضاحكة لم يثبت القتل في النهاية
على المراء الرجم وعلى البتة جلد ما به بعد الوضع ويلحق الولد بالرجل ويلزم المرأة المجهلما
الرجم فعلى ما مضى من الترتيب واما شبهة الاقتصار على الجلد واما جلد البتة فتوجب ثبات في
المساحقة فاما لحوق الولد فلا نه ما عجز ان وقد اختلف منه الولد فيلحق واما المهر فلا ينسب
في ذهاب العذرة ووديتها مهر نساءها وليس كالزانية في سقوط دية العذرة لان الزانية
اذنت في الافتراض وليست هذه كذا وانكر بعض المتأخرين ذلك فظن ان المساحقة كالزنا
في سقوط دية العذرة وسقوط النسب اما القيادة فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنا
او بين الرجال والرجال للوط وتثبت بالاقدار مرتين مع بلوغ المقر وكاله حرية واختنا
او شهادة شاهدين ومع ثبوته يحجب على القواد خمسة وسبعون جلد وقيل يحلق رأسه
ويشهر ويستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وهل ينفي باول مرة قال في النهاية نعم قال
المفيد رحمه الله ينفي في الثانية والاول مروي اما المرأة فتجلد وليس عليها اجس ولا شهر ولا
الباب الثالث في حد الفذف والتلف في امور اربعة **الاول** في الموجب هو
الرمي بالنار او اللواط كقوله ذنبت اولطت اوليط بك او انت ذان اوليط او منكج
في بره وما يردى هذا المخر صريحاً مع معرفة الفايل بوضع اللفظ باي لغة اتفق ولولا
ولده الذي اقر به لست ولدى وجب عليه الحد وقال غير لست لابنك ولولا قال زنت بك
كالرم

او يابن الزانية فهو قدف للام وكذا لو قال فمات ابني الزانية فهو قدف لابيها ولو
يابن الزانيين فهو قدف لهما ثبت به الحد ولو كان المواجه كافرا لان المفذوف مخرج
الحد ولو قال ولدت من الزانية فهو قدف للامه تزداد الاحتمال انفرادا لان الزنا ولا يثبت
للمدع الاحتمال اما لو قال ولدت من الزانية فماتت امه تزداد الاحتمال لان الزنا ولا يثبت
الاشبه عندى النوقف لطرق الاحتمال وان ضعف ولو قال يارب الزانية فماتت امه تزداد
لو قال يارب الزانية او يارب الزانية فماتت امه تزداد الاحتمال لان الزنا ولا يثبت
اولطت فالفذوف المواجه ثابت وفي ثبوته للشك اليه تردد قال في النهاية والمنسوط
حدان لانه فعل واحد متى كذب في احدهما كذب في الآخر ونحن لانعلم انه فعل واحد فيجب
الحد في القاعل احدهما كذب في الآخر ونحن لانعلم انه فعل واحد فيجب الحد في القاعل
غير المحجب في المفعول وحسيند يمكن ان يكون احدهما مختارا دون صاحبه ولو قال ابن
الملاعة يابن الزانية فعليه الحد ولو قال لابن الحدة قبل التوبة لم يجب به حد
التوبة لم يجب به حد وبعد التوبة يثبت الحد ولو قال لامرأته زنت بك فلم يحد على التوبة
المذكورة ولا يثبت في طرفي حد الزنا حتى يقرأ ربعا ولو قال ياربوت او يا كنيحان او يا قبان
او غير ذلك من الالفاظ فان افادت الفذوف في عرف القابل لرمه الحد وان لم يعرف فالتوبة
او كانت مفيدة لغيره فلا حد ويعذر ان افادت فائدة يكرهها المواجه وكل تعرض بما يكره
المواجه ولم يوضع الفذوف لغة ولا عرفا ثبت به التفسير لا الحد كقوله انت ولد جارا وحملت
املت بك في حصتها او يقول لزوجته لم اجد لك عذراء او يقول يا فاسق او يا شاربا نحن
وهو مظاهر بالسوء او يا خسران او يا حقير او يا وضيع ولو كان المفعول مستحيلا لا يتحقق
فالحد ولا تغير وكذا كل ما يجب اذا كثر او يا اجنم او يا ابرص **الثاني في القذف**

ويعتبر فيه البلوغ وكال العقل فلو قذف الصبي لم يحد وعجز ولو قذف مسلما بالفاخر او كذا المجنون
وهل يشترط في وجوب الحد الكامل الحرية قيل نعم وقيل لا بشرط فعل الاول يثبت بضع الحد وعلى
يثبت الحد كاملا وهو ثمانون ولو ادعى المفذوف الحرية وانكر القاذف فان ثبت احدهما عمل
عليه وان حمل ففيه تردد اظهر ان القول قول القاذف لنظر الاحتمال **الثالث في القذف**
ويشترط فيه الاحصان وهو هنا عبارة عن البلوغ وكال العقل والحرية والاسلام والاختصاص
فمن استكملها وجب بقذفه الحد ومن فقدها او بعضها فلا حد وعينه التعذيب كمن قذف
صبي او مملوكا او كافرا او مظاهرا بالزنا سواء كان القاذف بالغا او صبي مسلما او كافرا او
او عبدا ولو قال المسلم يابن الزانية او امتك زانية وكانت امه كافرا قال في النهاية عليه الحد
تاما حرمة ولدها والاشبه التعذيب ولو قذف الاب ولده لم يحد وعجز وكذا لو قذف زوجا لم يحد
ولا وارث الاول نعم لو كان له اول من غيره كان لهم الحد تاما ويحد الولد لو قذف اباه والام
لو قذفت ولدها وكذا الاقارب **الرابع في الاحكام وفيه مسائل** **قوله** اذا قذفت
واحدا بعد واحد فلكل واحد حد ولو قذفهم بلفظ واحد وجاؤا به مجتمعين فلكل حد واحد
ولو اقرت قوافي المطالبة فلكل واحد حد وهل الحكم في التعذيب كذلك قال جماعة نعم ولا يخفى للاجتماع
هنا وكذا لو قال يابن الزانية فالحالطهما ويحد احدا واحدا مع الاجتماع على المطالبة وحدين
مع التعاقب **الثانية** حد القذف مودوث برئته من يرث المال من الذكور والامهات
عدا الزوج والزوج **الثالثة** لو قال ابنك زان او لايطا وبنيت زانية فالحالطها
لا المواجهة فان سبقا بالاستيفاء او العفو بالبحث فان سبق الاب قال في النهاية لا يطا
والعفو فيه اشكال لان المستحق مودوث وله ولاية المطالبة فلا تسلط لاب كافي غير من الحق
الرابعة اذا اوردت الحد جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض والباقيين المطالبة بالحد

تامد ولو بقي واحدا ما لو عفا جماعة او كان المستحق واحدا فافقده سقط الحد والمستحق للحد
 ان يحق قبل ثبوت حقه وبعده وليس للحاكم الاعتراض عليه ولا بقاء الابعاد طالبة التحقيق
الخامسة اذا حكم بالحد بغير اقرار من مرتين قتل في المالك وقيل في الرابعة وهو اولى
 لو قذف فحد فقال الذي قتل كان صحيحا يجب بالثاني التعذيب ولا نه ليس بصريح والقذف للملك
 بوجوب حد واحد لا اكثر **السادسة** لا يسقط الحد عن القاذف الا بالبينه المصدقة
 او تصديق مستحق الحد والعفو ولو قذف زوجته سقط الحد بذلك وباللعان **السابعة**
 الحد ثمانون جلدة حرا كان او عبدا ويجلد بشا به ولا يجرد ويقتصر على الضرب المستقط ولا
 يبلغ به الضرب في الزنا ويشهد القاذف ليتجنب شهادة ويثبت القذف بشهادة عدلين او
 الاقرار مرتين بشرط في المقر التكليف والحرية والاختيار **الثامنة** اذا قاذف اثنان
 سقط الحد وعززا **التاسعة** قيل لا يغير بالكاف مع التنازع بالاثبات والغير بالامراض الا ان
 يخش حذوف فتنة فيحجمها الامام بما يراه ويلحق بذلك مسائل آخر **الاول** من ثبت
 البينة عليه السلام جاز لاسامعه قتل ما لم يحلف الضرر على نفسه او ماله او غيره من اهل الاعيان
 وكذا من سبب احد الاية عليهم السلام **الثانية** من ادعى النبوة وجب قتل وكذا قال الاورد
 محمد بن عبد الله عليه السلام الصادق ولا وكان على ظاهر الاسلام **الثالثة** من عمل بالشتم
 ان كان مسلما او يوجب ان كان كافرا **الرابعة** يكون ان يرا في تاديب الصبي على عشرة
 وكذا المملوك وقيل ان ضرب عبده من غير حد الرمة اعتاقه وهو على الاستحباب **الخامسة** كل
 ما فيه التعزير من حقوق الله سبحانه يثبت بشهادته عدلين او الاقرار مرتين على قول من
 امته او عبده عزرا **السادسة** كل من فعل محرما او ترك واجبا فللأمام تعزيره
 بما لا يبلغ الحد وتقدر الى الامام ولا يبلغ به حد اخر في الحرية ولا حد العبد في العبد

الباب في حد المسكر والفقاع ومباحة ثلاثا **الاول** في الموجب وتناول
 المسكرات او الفقاع اختيارا مع العلم بالخير اذا كان المشاوب كمالا فهذا يعود اربعة شرطنا
 تناول ليعلم الشرب والاصطباغ واخذ من وجابا لا عذبة ولا دوية ونحوه بالمسكر ما مشى به ان
 فان الحكم يتعلق بتناول القطرة منه ويستوى في ذلك الخمر وجميع المسكرات التبرية والريسية
 والعسلية والمرز المعول من الشعير او الخنطة او البزرة وكذا الرطل من شئين او ما زاد وتعلق الحكم
 بالعصر او غلا وما عداه اذ حصلت فيه الشدة المسكرة اما التمر اذا غلا ولم يبلغ حد الاسكار فخير
 تردد والاشبه بقاؤه على التحليل حتى يبلغ وكذا البحث في الزبيب اذا نفع بالما يغلى من نفسه
 او بالنار والاشبه انه لا يجرم بالمر يبلغ الشدة المسكرة والفقاع كالبنيد المسكر في الخمر
 وان لم يكن مسكرا في وجوب الاشتغال من التداوى به والاصطباغ واشترطنا الاختيار تفصيلا
 من الحكم فلا نه لا حد عليه ولا يتعلق بالحكم بالمتناول بالمر من بالقاء او كذا ويسقط الحد
 الحكم يسقط عن من جعل التعزير او جعل المشروب ويثبت بشهادة عدلين مسلمين ولا تقتضية
 شهادة النساء منفردات ولا منضعات وبالاقرار دفعتين ولا تكفي المرة ويشترط في المقر البلوغ
 وكال عقل بالحرية والاختيار **الثاني** في كيفية الحد وهو ثمانون جلدة حرا كان الاشار
 او امرأة حرا كان او عبدا وفي رواية يحد العبد اربعين وهي متروكة اما الكافر فان نظاهن به حد
 وان استمر لم يحد ويضرب الشارب عرايا على ظهره وكنتفيه وتبقى وجهه ولا يقام عليه الحد
 حتى يفيق واذا حكم مرتين قتل في المالك وهو المروي وقال في الخلع يقتل في الرابعة ولو ثبت
 مرارا اخرى حد واحد **الثالث** في احكامه وفيه مسائل **الاول** لو شهد واحد بغير اقرار
 بقيها نظرا الى التعليل المروي وفيه تردد لاحتمال الاكراه على بعد ولعل هذا الاحتمال ينبت
 بانه لو كان واقعا لدفع به عن نفسه اما الواو اعاه فله حد **الثانية** من شرب الخمر مستحلا

وان يقذف بالزبد
 الا ان يذهب بالغلط
 ثلثاه او ينقلب خلة

وفرجه

وجحد ويلزم على ذلك
 وجوب الحد ولو شهد ابعيناهم

فان باب اقيم عليه الميراث وان امتنع قتل وقيل يكون حكمه المرتد وهو قولى اما سائر المسكرات
 فلا يقتل مستحقها التحق الاول بين المسلمين فيها ويقام الحد مع شرها مستحقا **الثانية**
 من باج الخمر مستحقا يستتاب فان تاب والاقبل وان لم يكن مستحقا غرو وما سواه لا يقتل
 وان لم يتب بل يرد **الباب** اذا تاب قبل قيام البينة سقط الحد وان تاب بعدها ^{سقط}
 ولو كان ثبوت الحد باقراره كان الامام مختارا ومنهم من منع التخيير وختم الاستيفاء وهو لا
 تمت تستعمل مسایل **الاولى** من استحل شيئا من الجمع على غيرها كالميتة والدوم والزنا والجم
 المحترى ومن ولد على الفطر يقتل ولو اؤتيت ذلك لاستحلاله **الثانية** من قتل الحر والغير
 فلا رية له وقيل يجب على بيت المال فالاول مروي **الثالثة** لو اقام الحاكم الحد بالقتل فان فسق
 الشاهدين كانت الدية على بيت المال فلا يضمنها الحاكم ولا عاقلة ولو اؤتيت الجاسل لاقائه
 الحد فاجضت حرقا قال الشيخ دية الجنين في بيت المال وهو قولى لا نه خطاء وحل طاعة الحاكم
 في بيت المال وقيل يكون على عاقلة الامام وهي قضية عمر مع على عليه السلام ولو اؤتيت الحاكم
 الحد وزياد عن الحد فمات فعليه نصف الدية في ماله ان لم يعلم الحد لانه شبهه العمل
 كان سهواً فالنصف على بيت المال لو اؤتيت بالاقصا على الحد فادعاه الحد او اؤتيت على
 في ماله ولو زاد سهواً فالدية على عاقلة وفيه احتمال آخر **الباب الخامس**
 في حد السرقة والكلام في السارق والمسرور والحجر واللواحق **الاولى** في السارق بشرط
 في وجوب الحد عليه شرط الاول البلوغ فلو سرق الطفل لم يجد ويؤدب ولو كثرت فسقه
 وفي النهاية يعفى عنه او لا فان عاد ادب فان عاد حكت انا مله حتى تدمى فان عاد قطعت
 انا مله فان عاد قطع كما قطع الرجل بهذا روايات **الثانية** العقل فلا يقطع الجنون ولو
 وان تكررت منه **الثالث** ارتضاع الشبهة فلو توهم الملك فبان غير ملك لم يقطع وبكالات

كان المال مشتركا واخذ ما يظنه قدر نصيبه **الكتاب** ارتفاع الشركة فلو سرق من مال الغنمة
 فيه روايتان احديهما لا يقطع والاخرى ان زاد ما سرقه عن قدر نصيبه بقدر النصاب
 قطع والتفصيل حسن ولو سرق من المال المشترك قدر نصيبه لم يقطع ولو زاد بقدر النصاب
 قطع **الخامس** ان يفتك الحر من ماله او مشاركاً فلو هتك غيره واخرج هو لم يقطع
السادس ان يخرج المذبح نفسه او مشاركاً ويحقق الاخراج بالمباشرة وبالتبشير
 يشد جمل ثم يجذب به من خارج او يضعه على دابة او على جناح طائر من شانه الهوى اليه
 ولو اؤتيت غير مخرج باخرجه تعلق بالامر القطع لان الضيق كالاتية **السادس** ان يكون
 والدان ولد ويقطع الولد لو سرق من الوالد وكذا يقطع الابن لو سرق من الاب وكذا لو سرق من الولد
الثامن ان ياخذ سراً فلو هتك قهراً ظاهر او اخذ له يقطع وكذا المستامن لو خان ويقطع
 الذي كالمسلم والمملوك مع قيام البينة وحكم الاثني في ذلك كله حكم الذم مسایل **الاولى**
 لا يقطع الراهن اذا سرق الرهن وان استحق المرتهن الامساك ولا الموجر العين المستاجر
 وان كان ممنوعاً من الاستعادة مع القول بملك المنفعة لانه لو تحقق اخرج النصاب من السرقة
 منه حاله الاخراج **الثانية** لا يقطع عبد الانسان بسرقته ماله ولا عبد الغنمة لو سرق منها
 لا يقطع فيه زيادة اضرار نعم يؤدب بما يحبس به **الثالثة** يقطع الاجير اذا اخرج المال من
 وفي رواية لا يقطع وهي محمولة على حاله الاستيذان وكذا النذير اذا سرق من رعيته او الزوجه وفي
 الضيف قولان احدهما لا يقطع مطلقاً وهو المروي والاخر يقطع اذا اخرج من دونه وهو ^{شبه}
الرابعة لو اخرج متاعاً فقال صاحب المنزل سرقته وقال المخرج وهبته او اؤتيت ^{الاولى} وارسله للجمع والاقلام
 لو اخرج سقط الحد للشبهة وكان القول قول صاحب المنزل مع يمينه في المال وكذا القول
 المال وان اخرج صاحب المنزل القول قوله مع يمينه وبغير المخرج ولا قطع لمكان الشبهة **الثانية**

ولو لم يكن له شأن الهوى اليه
 ان يكون

الاولى وارسله للجمع والاقلام

وفي الطين

في المسروق لا قطع فيما نقص عن ربع دينار ذهباً خالصاً مغشواً عليه السكة او ما قيمته
ربع دينار ثوباً كان او طعاماً او فاكهة او غيره كان اصله الاباحة ولو تكن مضابطه ما يملكه
المسلم وفي الطير وحجارة الزخام رداية بسقوط الحديد ضعيفه ومن شرط ان يكون محرراً
بقفل او غلق او دفر وقيل كل موضع ليس لغريبه الكمال الدخول اليه الا باذنه فما ليس بمحرراً لا يقطع
سائرهم كما لو اخذ من الارحية والحمامات والمواضع المأذون في غشائها كالمساجد وقيل اذا
كان المالك مراعياً له كان محرراً كما قطع النبي عليه السليم سارق منصرفه في المسجد
تردد وهل يقطع سارق سائر الكعبة قال في المبسوط والخلاف نعم وانه اسكال ان
الناس في غشائها شرع ولا يقطع من سرق من جيب انسان او من كتمه الظاهر ان يقطع
لو كانا باطنين ولا قطع في ثمره على شجرها ويقطع لو سرق بعد احرارها ولا على من سرق ما كثر في
جماعة ومن سرق صغير افان كان مملوكاً قطع وان كان حر افباعد لم يقطع حداً وقيل يقطع
لفساده ولو اعاد بيتاً فبقه المعبر وسرق منه مالا المستعبر قطع وكذا لو اخرج بيتاً وسرق منه
مالاً المستاجر ويقطع من سرق مالا موقوفاً مع مطالبته الموقوف عليه لانه مملوك له ولا يصح
حرقه بمراة صاحبها ولا الغنم باشراف الراعي عليها وفيه قول آخر للشوخ رحمه الله ولو سرق
اخره او من ابنته قال في المبسوط يقطع لانه محرر بالعادة وكذا اذا كان الانسان في ارضه او بابها
مفتحة فلو نام زال الخبز وفيه تردد و يقطع سارق الكفر لان القبر حرمة له وهل يشترط بلوغ
قيمة نصاً باقل نعم وقيل يشترط في المرة الاولى دون الثانية والثالثة وقيل لا يشترط
الاول اسببه ولو سرق ولم يخذل ولم يكر منه الفعل وفات السلطان كان له قتله للسرقة
الثالث ما به ينبت وينبت بزيادة عذلين وبالاقرار مرتين ولا يقطع في المرة الاولى ولا يقطع في
البلوغ وكال العقل والحرية والاختيار ولو اقر بعد لم يقطع لما تضمن من اقراره مال الغير

المولى يقطع على المالك ولو صدق
المولى يقطع على المالك ولو صدق

وكذا لو اقر مكرهاً ولا ينبت به حد ولا غرم فلو رد السرقة بعينها بعد الاقرار بالضرب قال في النهاية
تقطع وقال بعض الاصحاب لا يقطع لشروط الاحتمال في الاقرار ان يكون المالك في يد من
جهته السرقة وهذا حسن ولو اقر مرتين ورجع لم يسقط الحد ونجست الاقامة ولو لم الغرم ولو
منه لم يجب الحد وجب الغرم **السابع** في الحد وهو قطع الاصابع الاربعة من اليد اليمنى
له الراحة والابهام ولو سرق ثابته قطعت رجله اليسرى من مفصل المعده وينزل له العقب
يعتمد عليه فان سرق ثالثة حبس دأماً ولو سرق بعذر ليل قتل ولو تكن ريت السرقة فالحد
الوحيد كما لو لا يقطع اليسار مع وجود اليمن بل يقطع اليمن لو كانت شلاً وكذا لو كانت
اليسار شلاً وكذا لو كانت شلاً من قطعت اليمن على التقديرين ولو لم يكن اليسار قال في المبسوط
قطعت يمينه وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السليم لا يقطع والار
اسببه اما لو كان له يمين جين الفطع فذهبت لو يقطع اليسار لتعلق الفطع بالذاهبة
ولو سرق ولا عين له قال في النهاية قطعت يساره وفي المبسوط ينقل الى رجله ولو لم يكن له
يمين قطعت رجله اليسرى ولو سرق ولا يد له ولا رجل حبس في الكل اشكال من حيث انه يقطع
عن موضع القطع فيقف على اذن الشرع وهو مفقود ويسقط الحد بالتوبة قبل ثبوت رجم
لثواب بعد البينة ولوثاب بعد الاقرار قبل تخم القطع وقيل تجزى الامام في الاقامة والعفو
على رواية فيها ضعف ولو قطع الحد ليسار مع العلم فعليه القصاص ولا يسقط فطم اليمن بالرقعة ولو ظننا اليمن فعلى
قال في المبسوط لا تعلق القطع بها قبل ذهابها وفي رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر ان علياً
عليهما السليم قال لا يقطع يمينه وقد قطعت شماله واذا قطع السارق يستحب جسه بالزيت المخل
نظر له وليس بالدم وسراية الحد ليست مضغونة وان اقيم في حجر او برد لانه استيفاء
سابع **الخامس** في اللوحي وفيه مسایل **الاول** يجب على السارق اعادة العيل المسروقة

بما اقطع

بالرقعة ولو ظننا اليمن فعلى
الحد الذي هو وهل
يسقط اليمن

فان تلفت اغرم مثلها او قيمتها ان لم يكن مثلي وان نقصت فغلب ارش النقصان ولو ما
صاحبها دفعت الى ورثته وان لم يكن وارث فالى الامام **الثانية** اذا سرق اثنان
نصابا ففي وجوب القطع قولان قال في النهاية يجب القطع وقال في الخلاف اذا نقتل
فبلغ نضيب كل واحد نصابا فقطعوا وان كان دون ذلك فلا قطع والنفقة لحوط **الثالثة**
اذا سرق ولو بقيد عليه ثم سرق ثانية قطع بالاخيرة واغرم المايلين ولو قامت الحجج بالسرقة
ثم امسك حتى قطع فشهد عليه باخرى قال في النهاية فقطع يد الاول ووجبه بالثانية
استنادا الى الرواية وتوقف بعض الاصحاب فيه وهو اولى **الرابعة** قطع السارق موقوف على
مطالبة المسروق منه فلو لم يدفعه لم ير فقه الامام وان قامت البيينة ولو وهب المسروق
سقط الحد وكذا لو عفى عن القطع فاما بعد المرافعة فانه لا يسقط بجهته ولا عفو **فصل**
لو سرق ما لا يملكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسقط **الخامسة**
لو اخرج المال واعاده الى الخزانة لم يسقط الحد لحصول السبب الموجب القصاص وفيه تردد حيث
ان القطع موقوف على المرافعة فاذا دفعه الى صاحبه لم يسقط له مطالبة ولو هتك الحرم فاجاعة
فاخرج المال احداهم فالقطع عليه خاصة لانفراد به بالموجب ولو قبح احداهم واخرجه الاخر
فالقطع على الخارج وكذا لو وضعها الداخل في وسط النقب واخرجها الخارج وقال في المبسوط
لا قطع على احدهما لان كل واحد منهما لم يخرج عن كمال الحرم **السادسة** لو اخرج قدر النصاب دفعت
وجوب القطع ولو اخرج مئذرا ففي وجوبه تردد اصح وجوب احدانه اخرج نصابا واستلوا
المؤدة في الاخراج غير معلوم **السابعة** لو نقتل فاحذر النصاب واحذر فيه حدا ينقص
به قيمته عن النصاب ثم اخرج بمثل ان خرق الثوب او فجع الشاة فلا قطع ولو اخرج نصابا
فقتضت قيمته قبل المرافعة ثبت القطع **الثامنة** لو اتبع داخل الحرم ما قدره نصابا

التوقف في موضع
والاصح ان وجبه لا يقطع
الا بسرقته بمجرد بعد
القطع

كاللؤلؤ فان كان تبعد اخراجه فهو كالتالف فلا حد ولو اتفق خرجهما بعد خرجه وهو لا يبيع
وان كان خرجهما تاما لا يتعد بالنظر الى عادته قطع لانه مجرمي ابدان في الوعاء **الباب**
التاسع في حد الحادوب المجارب كل من جر السلاح لاخافة الناس في بر او جليل
كان او نهرا في مصر او غيره وهل يشترط كونه من اهل الرتبة فيه تروى وجوه لا يستلزم
مع العلم بقصد الاخافة وليستوى في هذا الحكم الذكر والانثى ان اتفق وفي ثبوت هذا الحكم
المجرم مع ضعفه عن الاخافة نردوا شبهة الثبوت ويختص بقصد ولا يثبت هذا الحكم للطلوع
ولا للزور وبثبت هذه الجناية بالاقرار ولو من شبهة رجلين عدلين ولا يقبل شهادة النساء
منفردات ولا مع الرجال ولو شهد بعض المصوص على بعض لم يقبل وكذا لو شهد الماخون **فصل**
لبعض الموقالوا اعرضوا لنا واخذوا هو لا يقبل لانه لا كشفا من ذلك تمة تمنع الشهادة
المجارب القتل او الصلب او القطع مخالفا او النفي وقد تردد ربه الاصحاب فقال المقيّد
رحم الله بالخبر وقال ابو جعفر رحمه الله بالترتيب يقتل ان قتل ولو عفى الى الدقة قلة الامام
ولو قتل واخذ المال استعبد منه وقطعت يده اليخى ورجله اليسرى ثم قتل وصب على
المال ولم يقتل قطع مخالفا ونفي لو جرح ولم ياخذ المال اقتصر منه ونفي ولو اقتصر على شتمه **ج**
والاخافة نفي لا غير واستند في القضي الى الاجايد الدالة عليه وملك الاجايد لا تنفذ
من ضعفه استنادا واضطراب في تميز او قصور في دالة فالاولى العمل بالاول **فصل**
الآية وهما مسائل **الاولى** اذا قتل المجارب غير طلبة المال تختم قتله قودا ان كان المقتول
كفرا او مع عفو الولي حد سواء كان المقتول كفرا او لم يكن ولو قتل طالبا للمال كان قتله
الحكم وامن الى الولي اما لو جرح طالبا للمال كان القصاص الى الولي ولا يختم الاقتصار في الجرح
بتقديس ان يعفو الولي على الاظهر **الثانية** اذا ناب قبل القدرة عليه سقط الحد

المعاون لهم مقدما عليهم
لاستقلال الحال ورد
المعين انما ياتى بخلافه
بغير مال

بعضهم
والمعصية
بغير الرقة لبعض الامم
لأنه لو سلمه لشاهد منه

ان يقتص
منه على سعة

يسقط ما يتعلق به من حقوق الناس كالقتل والحج والمال والقباب بعد الظفر لم يسقط عنه
 حيد ولا فضايل ولا غير **الثالثة** اللص محارب فان داخل دارا متغلبا كان لصاحبها
 محاربا حتى فان ادى اللص القتل كان معه ضايحا لا يصفه الدافع ولو جنى اللص عليه ضمن
 ويجوز الكف عنه اما لو اراد نفس المدخول عليه فالواجب الدفع لا يجوز الاستسلام والحال
 هذه ولو عجز عن المقاومة وامكن الحرب وجب **الرابعة** يطالب المحارب حيا على القول
 بالخنير ومقتولا على القول الآخر **الخامسة** لا يترك على خيشة اكثر من ثلثه ايام ثم ينزل
 ويغسل ويحفر ويصل عليه ويدفن ومن لا يصلح الا بعد القتل لا يغفر له تعذيبه لانه
 مقتول اما ما القتل **السادسة** ينفي المحارب عن بلده ويكتب الى كل بلد ما وى اليه بالمنع
 من موكلته ومشاربته ومجالسته ومبايعته ولو قصد بلاد الشرك منع منها ولو مكث
 من دونه فقتلوا حتى يخرجوه **السابعة** لا يعبر في قطع المحارب اخذ النصاب في الحلة
 يعتبر لا انتراعد من حربه وعلى ما قلناه من الخنير لا فائدة في هذا البحث لانه يجوز قطعه
 وان لم يخذ ما لا وكيفيته قطعه ان يقطع يمينه ثم يحتم ثم يقطع وجهه اليسرى ويحتم
 تختم في الموضعين جاز ولو فقد احد العضوين اقتصرنا على قطع الموجود ولم ينقل الى غيره
الثامنة لا يقطع المستلب ولا المحتلس ولا المحتال على الاموال بالشر فير والوسايل الكاذبة
 بل يستعاد منه المال ويعزى وكذا المبتغى ومن سقى غيره مرقدا لكن ان جنى ذلك شيئا ضمن
القسم الثاني من الجور وفيه ابواب **الباب الاول** في المرتد وهو الذي
 يخرج عن الاسلام وله قسمان **الاول** من رد على الاسلام وهذا لا يقبل اسلامه ولو ارجع
 ويحكم قتله وتبين منه زوجته ويعتد منه هذه الزنا وتقسيم امواله بين ورثته وان اتفق
 بدار الحرب او اعتصم بما جاز بين الامام وبين قتله **الثاني** من لا يرد على الاسلام ولا يوافق
 في ارتداده الباطل

العقل والاختيار فلو اكره كل نقطة بالكفر لغوا ولو ادعى الاكراه مع وجوه الامارة قبل القتل
 المرة بالردة بل يحبس اياما وان كانت مولودة على الفطرة وتضرب اوقات الصلوات حتى يكون له
القسم الثاني من اسلام عن كفر ثم ارتد فهذا يستتاب فان امتنع قتل واستتابه زوجته
 وكم يستتاب قبل ثلثه ايام وقيل القدر الذي **الثالثة** امد لا بل يكون باقية عليه بنفسه
 بينه وبين زوجته ويقف نكاحها الى انقضاء العدة وهو عدة المطلقه ويقضى من امواله
 دينه وما عليه من الحقوق الواجبة دون نفقة الاقارب ولو قتل ارباب كانت له
 تركته لو ارثه المسلم فان يكن له وارث مسلم فهو الامام وولده يحكم المسلم فان بلغ
 فلا بحث وان اختار الكفر قتل به سواء قتل قبل بلوغه او بعده ولو ولد بعد الردة وكانت
 امة مسلمة كان حكمه كالاول وان كانت من تدة والمحل بعد ارتدادها كان حكمها كحكم
 المسلم بقتله وهل يجوز استرقاقه ترد الشيخ تارة يجوز لانه كافر بين كافرين وتارة يمنع
 لان اباة لا يسترق لحرمة بالاسلام وكذا الولد وهذا اولى ويجوز لما ذكره على امواله لانه لا يضر
 فيها بالانكاف فان عاد فهو الحق بها وان اتقى بدار الكفر بقيت على الاحتفاظ وبيع
 منها ما يكون له الغبطة في بيعه كالحيوان **سائر هذه الابواب** اذا تكررت الازدواج قال
 الشيخ قتل في الرابعة قال وروى اصحابنا بقتله في الثالثة ايضا **الثانية** الكافر اذا اكره
 على الاسلام فان كان ممن يقر على دينه لم يحكم باسلامه وان كان ممن لا يقر حكمه **الثالثة**
 اذا صلى بعد ارتداده لم يحكم بعبودته سواء فعل ذلك في دار الحرب او دار الاسلام
الرابعة قال الشيخ رحمه الله في المبسوط السكون يحكم باسلامه وارتداده وهذا الشكل
 مع اليقين برؤا عقلة وقد رجح في الخلاف **الخامسة** كلما يتلفه المرتد على المسلم فيضمنه
 دار الحرب او دار الاسلام حاله الحرب وبعد انقضائها وليس كذلك الحرب وتبما

يمكن معه الرجوع والاول مروي
 وهو حسن لما فيه من الثاني لانه
 عذره ولا يرد عليه
 وتؤذي مته نفقة الاقارب
 مادام حيا وبعد قتله
 يقضى دينه وما عليه من
 الحقوق الواجبة
 بعد بلوغه استتاب فان تاب
 والا قتل ولو قتل قاتل
 قبل وصفه بالكفر

ان يرد على الاسلام ولو لم يرد على الاسلام ولو لم يرد على الاسلام

خطا للزوم في الموضوعين لتساويهما في سبب الغرم **التاسعة** اذا جرح بعد دونه لم يقتل
قتله مشروط بالامتناع عن القوة ولا يحكم لامتناع المجنون **السادسة** اذا تزوج المرتد لم يصح
سواء تزوج بمسلم او كافر لثبوت النكاح بالاسلام المانع من التمسك بعقد الكافة واقتضاه
بالكفر المانع من كساح المسلمة **السابعة** لو تزوج بنته المسلم لم يصح لقصور ولاية عن التسلط
على المسلم ولو تزوج امته ففي صحة نكاحها تردد اشبه الجواز **الثامنة** كلمة الاسلام ان يقول
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وان قال مع ذلك ابر من كل دين غير
الاسلام كان تأكيدا ويحكي الاقتصار على الاول ولو كان مقرا بالله سبحانه وبالنبي عليه السلام
حاشا دعوى ببقائه او لوجوده احتاج الى زيادة تدل على مجموعها **تمت** فيها مسائل
الاول الذي اذا انفصل العهد ولحق بدرا الحرب فاما ان امواله باق فان مات ودته
وارثته الذي الحرب واذا انتقل الميراث الى الحرب زال الامان عنه واما الاولاد الاصغار
فهم باقون على الذمة ومع بلوغهم فهم يخرجون بين عقد الذمة لهم باء الحزينة وبين الانصاف
الى ما منهم **الثانية** اذا قتل المرتد مسلما عمدا فله قتل قود او يسقط قبل الردة ولو
عفى الولي قتل بالردة ولو قتل خطأ كانت الذمة في ماله محققة موجهة لانه لا عاقل له على الردة
ولو قتل او مات حلت كل قبل الاموال الموجهة **الثالثة** اذا تاب المرتد فقتله معتقدا
بقاؤه على الردة قال الشيخ ثبت القود ليضيق قتل المسلم ظاهرا ولان الظاهر انه لا يطلع الا بالعدا
بعد توبته في القصاص شره لعدم القصد بالقتل المسلم **الباب الثاني**
في اتيان البهائم ووطي الاموات وما يتبعه اذا وطى البالغ العاقل بيمينه ما كوله اللحم كالشاة
والبقرة تعلق بوطيها احكام تعزير الوطى واغرامه ثمها ان لم تكن له وخرم الموطوءة ووجوب
ذبحها واخراجها اما التعزير فقيد الى الامام وفي رواية يضرب خمسة وعشرين سوطا في

استعان عليه
ويجوز بعد الذبح
استعان عليه

اخرى الجرح وفي اخرى يقتل بالمشهور الاول اما التعزير فبيننا ولا يحل ولا ينهاها بغيرها
والذبح اما بلفظ او لما لا يؤمن من شياع نساها وتعذر اجتنابه واخراجها لانه لا يثبت بعد
بالجمله وان كان الامر الاهم فيها ظاهرها كالحمل والبغال والحمار والحمير والاربع
ثمها اصحابها واخرجت من بلد الواقعة وبيع في غيره اما عماره لا تعلق بمفهومه لانه لا
يعبر بها وما الذي يصنع بتمها قال بعض الاصحاب يتصدق به ولو اعرف المستند وقال
الاخرون يُعاد على المعترم وان كان الوطى هو المالك دفع الميه وهو شبه وثبت هذا
بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة النساء انفرادا او انضماما وبالاقرار ولو قرأ ان كان
الدالة له ولا يثبت التعزير بحسب وان تكرر الاقرار وقبل لا يثبت الا بالاقرار مرتين وهو
غلط ولو تكرر مع تحلل التعزير ثلاثا قتل في الرابعة ووطي الميتة من نبات امر كوطي الحية
في تعلق الاثم والحد واعتبار الاحصان وعدمه وههنا الجناية الخش فغلظ العقوبه زيادة الحد
بما يراه الامام ولو كانت زوجته اقصر في النذير على التعزير وسقط الحد بالشبهة
وفي عدم الحجج على شبهة خلاف قال بعض الاصحاب يثبت بشاهدين لانه شهادة على فعل
واحد بخلاف الزنا بالحية وقال بعض الاصحاب لا يثبت الا بالاربع لانه زنا ولا يشهد
الواحد قذف لا يندفع الحد الا بشكك الاربع وهو شبه اما الاقرار فتابع للشهادة
اعتبر في الشهود اربعة اعتبر في الاقرار مثله ومن اقصر على شاهدين قال في الاقرار كذلك
مسئلان **الاول** من كذب بيمين كاذب على وتعر غلظ **الثانية** من استغنى بيمينه
وتعزيره منوط بنظر الامام وفي رواية ان عليا عليه السلام ضرب يده حتى احمرت وزوجه
من بيت المال وهو تدين استغنى لانه من اللوازم وبثبت بشهادة عدلين او الاقرار ولو
مرة وقيل لا يثبت بالمرة وهو هم **الثالث** في الدفاع لللسان ان يندفع

صاحبها

نفسه وحرمة وماله ما استطاع ويجب اعتمادا لاسهل فلما دفع الخصم بالصباح قصير
عليه وان كان في موضع يلحقه المنجد وان لم يندفع عول على اليد فان لم تكن قبلا لصا
فان لم يكن فبالسلاح ويذهب دم المدفوع هداجرًا كان او قتلًا ويستوى في
ذلك الحر والعبد ولو قتل الدافع كان كالشديد ولا يبيده ما لم يتحقق قصد المية
ولم يدفعه مادام مقبلًا ويتعين الكف مع ادباره ولو ضربه فقطل لم يدفع عليه لان دفع
ضربه ولو ضربه مقبلًا فقطع يده فلا ضمان على الضارب في الحرح ولا في السراية ولو دس في
قصر به اخرى فالثانية مضمون تعان انذمت والقصاص في المانية ولو انذمت الاو
وسرت المانية ثبت القصاص في النفس ولو سرت بالذني يقتضيه المذهب ثبوت
القصاص بعد نصف الدية ولو قطع يده مقبلًا ورجله مدبرًا ثم يده مقبلًا ثم سرت
الجميع قال في المبسوط علي ثلث الدية ان تراضيا وان اراد الولي القصاص جاز بعد
ثاني الدية اما لو قطع يده ثم رجله مقبلًا ويده الاخرى مدبرًا وسرت الجميع فان توافقا على
الدية فنصف الدية وان طلب القصاص ونصف الدية والفرق ان اخرجين ههنا
تواليان في مجرى الحرح الواحد وليس كذلك في الاولى وفي الفرق عندي ضعف والا قرب
ان الاولى كالثانية لان جناية الطرف يسقط اعتبارها مع السراية كالقطع يده واخر
رجله ثم قطع الاولى يده الاخرى منع السراية مما سوا في القصاص والدية **مسألة**
من هذا الباب لو جلد مع زوجته او مملوكة او غلامه من ينال دون الجماع فله دفعه فان
اتى الدفع عليه فهو هدر **مسألة** من اطلع على قعره فلم يهرج زجره فلو اصر من موه بالحجارة او
فجزة ذلك عليه كانت الجناية هدرًا ولو بادره من غير زجر ضمن ولو كان المطلع رجلاً للنساء
صاحب المنزل اقتصر على زجره ولو رماه والحال هذه فنجي عليه ضمن ولو كان من النساء مجزأة

هذا هو مقتضى القول في القصاص في النفس
والدية في الجراحات والاعضاء
والنساء والحر والعبد
والسراية والجماع

جازه زجره ودمية لانه ليس للحر هذا الاطلاق **الثالثة** لو قتل في منزله او غار عائلته او نفسه
او ماله وانكر الورثة فافار هو المينة ان الداخل كان في اسيف مشهور مقبلًا على صاحب
المنزل كان ذلك علامة قاضية بريحت قول القائل ويسقط الضمان **الرابعة** للنساء
دفع الدابة الصائبة عن نفسه فلو تلفت بالدفع فلا ضمان **الخامسة** لو عض على يد انسان
فانزع العض من يده فبذرت انسان العاض كان هدرًا ولو عدل الى تخليص نفسه بلكمه
ان جرحه او قتله الخاص بالاحف جاز ولو قتل ذلك جاز ان يجعه بسكين او جرحه وسرت
قدرة على التخلص بالاسهل يتحاطل في الاشق ضمن **سادسة** النخبان العاديان يضمن كل
منهما جريحه على الآخر ولو قتل احدهما فضال الآخر ففقد الكف للدفع لم يكن عليه ضمان
اذا اقتصر على ما يحصل به الدفع والآخر يضمن ولو تخرج اثنان وادعى كل منهما انه قصد الدفع
عن نفسه حلف المنكر ضمن الحارح **السابعة** اذا امر الامام بالصعود الى الخلاء او
الى بي فمات فان اكرهه قبل كان ضامنًا لذيته وفي هذا الفرض منافاة للمذهب
في نايبه ولو كان ذلك لمصلحة عامة كانت الدية في بيت المال وان لم يكن ههنا فدية
اصل **الثامنة** اذا ادب زوجة تاريا مشر وعافا مات قال الشيخ عليه ريتهما
لانه مشروط بالسلامة وفيه تردد لانه من جمل التقريرات السابعة ولو ضرب الصبي
ابوه او جده لايه تاريا فمات فعليه دية في ماله **التاسعة** من به سلفا انا من
بقطعها فمات فلا دية له على القاطع ولو كان مولى عليه فالدية على القاطع ان كان
وليًا كالاب والجد للاب وان كان اجنيًا ففي القود نزود والاشبه الدية في ماله
لا القود لانه لم يقصد القتل **السادسة** وهو ضمان **الاول** في
قصاص النفس والنظر فيه يستدعي فصول **الاول** في الموجب وهو اذهاق النفس العتقة
المكافيه عمداً وعدواناً بمحقق العمد بقصد البالغ العاقل الى القتل بما يقتل بالبال ولو قصد القتل

اللعنة الصغرى
وهي زيادة جرح في الجسد
كالقعدة وقدر يكون مضموناً الى الجرح
والسليم ما يقع الشئ به

فما تفضل به ولو طرح عليه حية قاتلا ففرض فذلك فالاسبه وجوب القود لانه مما جرت
 العادت بالتلف معه **المطلب** لو جرح ثم عضه الاسد مسترا لم يسقط القود وهل يرد
 الدية لاسبه نعم وكذا لو شاكه او اشتراك عبد وحر في قتل عبد **الخامسة** لو كفر القاه
 في ارض مسبقه ففرسه الاسد اتفاقا فلا قود وفيه الدية **المرتبة الرابعة** ان يضم اليه
 مباشرة انسان اخر وفيه صور **الاولى** لو جرح واحد بغير اوقع آخر يدفع ثالث فالقاتل
 المدافع دون المحارب وكذا لو القاه من شاهق فاعترضه آخر فقتله فقتل المدافع قبل وصوله الارض
 والقاتل هو المعترض ولو امسك واحد وقتل آخر فالقود على القاتل ومن الماسك كمن المسك
 يحبس ابدا ولو نظر اليهما بالشر لم يضم لكن يسلم عينه اى تعقا **الثانية** اذا اكراه على القتل
 فالقصاص على المباشر دون الامر ولا يتحقق الاكراه في القتل ويتحقق فيما عداه وفي رواية على من
 يباب يحبس الامر بقتل حتى يموت هذا اذا كان المفقود بالغا قاتلا ولو كان غير مميز كالطفل
 والمجنون فالقصاص على المكره لانه بالنسبة اليه كالا لة ويستوى في ذلك الحر والعبد **ولكن**
 مميز اعاد فاغبر البالغ وهو حر فلا قود والدية على عاقله المباشر وقال بعض الاصحاب يقتضيه
 ان يبلغ عشرين وهو مطروح وفي المملوك المميز يتعلق اجنابة برقبته ولا قود وفي الخلاف ان كان
 المملوك صغيرا او مجنونا سقط القود وجوب الدية والاول اظهر **فروع** لو قال اقتلني
 او اقلك لم يسع القتل لان الاذن لا ترفع الجرمته ولو باشر لم يجب القصاص لانه سقط
 بالاذن فلا يتسلط الوارث **الثانية** لو قال اقل نفسك فان كان مميزا فلا شيء على المذموم
 ولا فاعل المذموم القود وفي تحقيق الاكراه هنا اشكال **الثالث** يصح الاكراه فيما دون النفس
 فلو قال قطع يدك فلا قود ولا قتل فاختار المكره احداهما فقتل القصاص ترد ومنشأه ان التعيين
 عن الاكراه والاسبه القصاص على الامر لان الاكراه يتحقق ما خلاص غير ممكن الا باحد الصورتين

القائمة لو شهدا شان بما يجب قتلا كالفقاص او شهدا ربعة بما يجب دجما كالزنا
 او ثبت انهم شهدوا زورا بعد الاستيفاء لم يضموا لحاكم ولا الحداد وكان القود على الشهود
 لانه تسبب تلف بعادة الشرع نعم لو علم الحى وبأثر القصاص كان القصاص عليه ولو
 الشهود لقتله الى القتل العدوان من غير غرور **الرابعة** لو جرح عليه فضيرة في حكم المذبح وهو
 ان لا يبقى فيه حياء مستقرة وذبحه آخر فقتل الاول القود وعلى الثاني دية الميت ولو كانت
 حيوته مستقرة فالاولى جراح والثاني قاتل سواء كانت جنائيه ما يقتضيه بها الموت غاليا
 كسحق الجوف والامعاء لا يقتضيه قطع الامثلة **الخامسة** لو قطع واحد يده وآخر رجلها فامتل
 احدهما هلك فمن اتمت جرحه فهو جراح والاخر قاتل يقتل بعد رد دية الجرح المذموم
فروع لو جرحا شان كل واحد جرحا فمات وادعى احدهما انما ارحم وصداقا لآخر
 تصديقه على الآخر لانه قد جرحا واحد دية الجرح من الجراح والدية الآخر فهو قتلهم وتقتضيه
 ولان المنكر مدع للأصل فيكون القول قوله مع عينية **الثانية** لو قطع يد من الكوع وآخر
 ذراعه فقتل قاتله لانه سرية الاول لو يقطع بالثاني لشياع المذموم قبل الثانية وليس
 لو قطع واحد يده وقطعه الاخر لان السرية انقطعت بالتعجيل وفي الاول اشكال ولو كان الجاني
 واحدا دخلت دية الطرف في دية النفس اجماعا ما وهل يدخل قصاص في قصاص النفس
 اضطربت فتوى الاصحاب فيه ففي النهاية يقتضيه ان يفرق ذلك وان ضربه بضربة
 واحدة لم يكن عليه اكثر من القتل وهو رواية محمد بن عيسى عن احمدها وفي المبسوط والحلاف
 قصاص الطرف في قصاص النفس وهو رواية ابو عبيد عن ابن جعفر وفي موضع آخر من الكتب
 لو قطع يد رجل ثم قطع ثم قتل ما اقرب ما يقتضيه النهاية لبثت القصاص الجنا
 الاولى وكذا لو كانت الضربة واحدة وكذا لو كان يسرته كمن قطع يد غيره فنزلت القصاص

في النفس في الطرفين **مسائل** من الاشتراك **الأولى** اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا
والولي بلينا وبين قتل الجميع بعد ان يرده عليهم ما فضل عن دية المقتول في اخذ كل واحد منهم ما
عن دية جنائيه وبين قتل البعض ويرد الباقيين دية جنائيتهم وان فضل للمقتولين فضل فامر
به الولي بتحقيق الشراكة بان يفعل كل منهم ما يقتل لو انفرد او ما يكون له شراكة في الشراكة **القصد**
الى الجنائية ولا يعتبر التساوي في الجنائية بل لو جرح واحد جرحا والاخر ما به ثم سري الجميع
فالجنائية عليهما بالسوية ولو طلب الدية كانت الدية عليهما نصفين **الثانية** يقتض
الجماعة في الاطراف كما يقتض في النفس فلو اجتمع جماعة على قطع يد او على قلع عينه **فله** الا
منهم جميعا بعد ما يفضل لكل واحد منهم عن جنائيه وله الاقتصاص من احدى يديهما
دية جنائيتهم وتحقق الشراكة في ذلك بان يحصل الاشتراك في الفعل الواحد فلو انفرد كل
واحد بقطع جزء من يده لو قطع يد احدى وكذا لو جرح احدى الله فوق يده والاخر تحت
يده واعتمد تحت الثفتا فلا قطع في اليد على احدى لان كل منهما منفرد بجنائيه لو يشا
الاخر فيها فعليه القصاص في جنائيه **الثالثة** لو اشترك في قتل امرأتين قتلتا
ولا رد الا فاضل لهما عن دية ولو كن اكثر كان للولي قتلهن بعدد فاضل ديتهم بالسوية
ان كن متساويات في الدية واكمل لكل واحدة ديتها بعد وضع ارش جنائيتها ولو اشترك
رجل وامراة فعلى كل واحد منهما نصف الدية وللولي قتلها ويخص الرجل بالرد وفي الفقه
نقسم الرد بينهما اثلاثا وليس يعتمد لو قتل المرأة فلا رد على الرجل نصف الدية وقيل ان
ردت المرأة عليه نصف دية وقيل نصف ديتها وهو ضعيف وكل موضع يجب التفرقة
يكون مقدما على الاستيفاء **الرابعة** اذا اشترك رجل وعبد في قتل حر عبد فلا في النهاية
للاولياء ان يقتلوهما ويؤدوا الى سيد العبد منه او يقتلوا الحر ويؤدى سيد العبد

ودية المقتول خمسة الف درهم او يسلم العبد اليهم او يقتلوا العبد وليس لمولاه على الحر شيئا
ان مع قتلها يؤدوا الى الحر نصف دية ولا رد على مولى العبد ما لو جرح قيمته او زيد نصف
دية المجرم عليه الزايد وان قتلوا العبد وكانت قيمته زائدة عن نصف دية المقتول ادوا
الى مولاه الزايد فان استوعب الدية والا كان تمام الدية لا وليا الا في هذا الاختلاف
للاولياء وما اخترناه انسب بالمذهب **الخامسة** لو اشترك عبد وامراة في قتل حر فلا للمولاه
قتلهما فلا رد على المراه ولا على العبد الا ان يزيد قيمته عن نصف الدية فيرد على مولاه الزايد
ولو قتل المرأة به كان لهم استرقاق العبد الا ان تكون قيمته زائدة عن نصف دية المقتول
فيرد على مولاه ما فضل وان قتلوا العبد وقيمته بقدر جنائيه او اقل فلا رد على المراه
جنائيتها وان كانت قيمته اكثر من نصف الدية ردت عليه المرأة ما فضل من قيمته فان
استوعبت دية الحر والا كان الفاضل لورثته المقتول **الفتاوى** في الشرايط
المعتبرة في القصاص وهي خمسة **الأولى** التساوي في الحرية او الرق فيقتل الحر بالحر والحر
مع رد فاضل دية والحر بالحر ولا يخذل ما فضل على الاشهر ويقتل المرأة من الرجل
في الاطراف من غير رد ويساوي ديتهم ما لم تبلغ ثلث دية الحر ثم ترجع الى النصف فيقتل
طامنة مع رد النقاوت ويقتل العبد بالعبد وبالامة بالامة وبالعبد بالعبد ولا يقتل
حر بعبد ولا امة وقيل ان اعتاد قتل العبد قتل حرا لحرارة ولو قتل المولى عبدا كره وغرر وقيل
به وقيل بغير قيمته ويتصدق بها في المستند ضعيف وفي بعض الروايات ان اعتاد قتل
قتله ولو قتل عبدا لعين عدا اعز قيمته بوقته ولا يتجاوز دية الحر ولا قيمة المملوك دية الحر
ولو كان زميلا لعين لم يتجاوز بقيمة الذكورية مولاه ولا بقيمة الانثى دية الذمية ولو قتل العبد
قتله ولا يضمن المولى جنائيه لكن على الدم بلينا وبين قتله وبين استرقاقه وليس لمولاه دفع

كراهية الولي ولو حرج حرجا كان للجرح القصاص منه فان طلب الدية فكذلك لو ارش الجناية ولو منع
كان للجرح استرقاقه ان احاطت به الجناية وان قصروا شهدا كان له ان يسترق منه فبسط الجنا
من قيمته وان شاع طالب ببيع مولاه من ثمنه ارش الجناية فان زاد ثمنه فالزيادة للمولى ولو قتل
العبد عبدًا عمداً فالقود لمولاه فان قتل جاز وان طلب الدية تعلقت بروقة الجاني فان تساوت الثمنان
كان للمولى المقتول استرقاقه ولا يضمن مولاه لكن لو بخر فكذلك قيمة الجناية لو كان كانت قيمة القتال
اكثر فمولاه منه بقدر قيمة المقتول وان كانت قيمته اقل فمولى المقتول قتل واسترقاقه ولا يضمن مولى
القاتل شيئاً اذا المولى لا يعقل عبدًا ولو كان القتل خطأ كان مولى القاتل بالخيار بين فدية قيمته
ولا تخير مولى الجاني عليه وبين دفعه وله منه ما يفضل عن قيمة المقتول وليس عليه ما يعوز
لو اختلص الجاني ومولى العبد فقيمة يوم قتل فالقود للجاني مع عيته اذا لم يكن المولى بينه وبين
القاتل فلو قتل عمداً قتل وان سأل المولى استرقاقه كان له ولو قتل خطأ فان فكذلك لو ارش الجناية
والاسلم للرق فاذا مات الذي يبره هل يعتق قيل لا لانه كالوصية ولخرج عن ملكه الجناية
التي يبره وقيل لا يبطل بل يعتق ومع القول بعقبة هل يسعي في فك رقبته فيه خلاف الاشهر انه
يسعي وربما قال بعض يسعي في دية المقتول ولعله وهم والمكاتب ان لو يبره من مكاتبه شيئاً
او كان مشروطاً فهو كالرقن وان كان مطلقاً وقد اذ من مال الكتابة شيئاً يخرج منه بحسابه واذ
قتل جرحاً عمداً قتل به وان قتل موطاً فله قود وتعلقت الجناية بما فيه من الرقية بمقتضى
نصيب الحرية ويسترق الباقي منه او يباع في النصيب الرق ولو قتل خطأ فله الامام بقدر
ما فيه من الحرية والمولى بالخيار بين فدية نصيب الرقية من الجناية وبين تسليم حصته الرق مقادير
بالجناية وفي رواية على جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام انما انصف ما عيل فهو بمنزلة
الجرح وقد رجحنا في الاستبصار ورفضها في غيره والعبد اذا قتل مولاه جاز لمولى قتل وكذا لو كان

لجرحه ان قتل احدهما الآخر كان مخيراً بين قتل القاتل وبين العفو **سئل** هل يستحق المولى
لو قتل جرحين ليس لولييهما الا قتله وليس لهما المطالبة بالدية ولو قطع عين رجل ومثلهما
قطعت عينه بالاول ويسر به بالثاني فلو قطع يد ثلثه قيل سقط القصاص الدية وقيل
رجله بالثالث وكذا لو قطع واحداً اما لو قطع ولا يبدله ولا رجل كان على الدية لقوات محل القصاص
ولو قتل العبد جرحين على التعاقب كان لاولياءه الاخير وفي رواية اخرى يشتركون فيه ما حكم
به للقول وهذا اشبه ويكفي في الاختصاص ان يختار المولى استرقاقه ولو لم يحكم له الجناحه
ومع اختياره على الاول لو قتل بعد ذلك كان للثاني **الثانية** قتل العبد مقسومة على اعضائه
كان دية الجرح مقسومة على اعضائه فكل ما فيه من دية واحدة ففيه كالقيمة كاللسان واليد
والانف وما فيه اثنان فيهما كالقيمة وفي واحدة نصف قيمته وكذا ما فيه عشر فكل
واحد عشر قيمته وبالجمل الحاصل للعبد فيما فيه له دية مقدرة وما لا تقدير فيه ففيه
الحكومة فاذا جرح الخلق على العبد بما فيه دية مولا بالخيار بين امساكه ولا شيء له من دية
واخذ قيمته ولو قطع يد وجله دفعة الزمها القيمة او امساكه ولا شيء له اما لو قطع يد
الزامة بنصف قيمته وكذا كل جناية لا تستوجب قيمته ولو قطع يد وجله آخر قال بعض
الاصحاب يد فوه اليهما ويلزمهما الدية او عسكه كالو كانت الجناية من واحد من الاولين
ان له الزام كل واحد بدية جنائيه ولا يجب دفعه اليهما **الثالثة** كل موضع يقول بفك
فانما يفكك ارش الجناية زادته عن قيمته المملوك الجاني او نقصت والشيخ قول الخزانة فيه
بأقل الامرين والاول مروى **الرابعة** لو قتل عبد واحد عبد من كل واحد ملك فان
اختار القود قيل يقدم الاول لان حقه استبق واستبق الثاني بعد قتل لقوات محل الا
وقيل يشتركون فيه ما حكم به مولى الاول استرقاقه قبل الجناية الثانية فيكون للثاني وهذا

يك ٢

العبد م

فان اختار الاول المولى وتعلق به الثاني برقيقته وكان له القصاص فان قتله بغير المال
 ذمة المولى الجاني ولو لم يضمن في رضى الاول باسترقاقه تعلق به حتى الثاني فان قتله سقط حتى
 الاول ان استرق استترك المولى ان قتل عبد الاثنين فطلب لهما القيمة ملك منه بقتله
 قيمة حصت من المقتول ولم يسقط حتى الثاني من القود مع رقيقته حصته شريكه **فان قتل**
 عشرة اعبدا عبدا فقتل كل واحد عشر قيمته فان قتل مولا العشرة ادى الى مولى كل واحد ما فضل
 عن جنائته فلا رد وان طلب الدية فمولى كل واحد الجاني بين فكه بارش جنائته وبين تسليم
 لغيره فان استوعبت جنائته قيمته والا كان المولى المقتول من كل واحد بقدر ارض جنائته
 او يرد على مولا ما فضل عن حقيقته ويكون له ولو قتل المولى بعضا جاز ويرد كل واحد عشر الجنائيات فا
 لو نهضت لك بقيمة من يقتل ثم مولى القتل ما يعوز او اقصر على قتل من نهضت الدية بقيته
 اذا قتل العبد جرحا عمدا فاعنته مولا صح ولم يسقط القود ولو قيل لا يصح ليد بطل
 حتى لو من الاسترقاق كان حسنا وكذا البحث في بيعه وهبته ولو كان خطأ قيل بغير العتق
 ويضمن المولى الدية على واية عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام وفي عمر ضعفت وقيل
 وقيل لا يصح الا ان يتقدم ضمان الدية او دفعها **فان قتل** في السراية **الاول** اذا جنى الجاني
 المملوك فميرت لنفسه فله المولى كالقيمة ولو جرحه وسرت الى نفسه كان المولى اقل الامر بين
 الجنائيات او الدية عند السراية لان القيمة ان كانت اقل وهي المستحق له والزيادة حصلت
 الحرية فلا يملكها المولى وان نقصت مع السراية لم تلزم الجاني تلك الفيتية لان دية الطن
 يدخل في ذية النفس مثل ان يقطع واحد يد وهو ذوق فعليه نصف قيمته فلو كانت قيمته الفأ
 كان على الجاني خمسمائة فلو جرحه وقطع آخر يد وثالث رجله ثم سرى فسقطت دية الطرف بثبت
 دية النفس وهي فليعلم الاول الثالث بعد ان كان يلزمه النصف فيكون للمولى الثلث وللثاني الثلثا

للمجم
 الفم

الثاني

من الدية وقيل له اقل الامر من هاتين بلث القيمة وثلث الدية والاول اشبه **فان قتل**
 يد فاعنته ثم سرت فلا قود لعدم التساوي وعليه ذية من مسلم لا يملكها ذية مضمون وكان الاعتد
 بهما حين الاستقرار وليس له نصف قيمته وقت الجنائيات ولو جرحه عليه ما زاد فلو قطع جرح
 رجله بعد العتق وسرى الجرحان في الجنائيات فلم يجز في سريتهما وعلى الثاني القود بعد نصف
 دية له ولم يسقط القود للمشاركة الاخرى في السراية كما لا يسقط عبسا وكذا الاب والابن وشاكر
 المسلم الذي فقتل الذي **الثاني** لو قطع يد وهو ذوق وقطع آخر رجله وهو جرح كان على الجاني نصف
 قيمته وقت الجنائيات لمولا وعليه القصاص في الجنائيات حال الحرية فان اقصر المعتق جاز وان
 بالدية كان له نصف الدية بخفض به دون المولى ولو سرقا فلا قصاص في الاول لعدم التساوي
 والقصاص في الرجل لا نه مكاف وهل يثبت القود قيل لا لان السراية عن قطع عين احد هما لا
 القود والاشبه بثبوت مع رد ما يستحقه المولى ولو اقصر المولى على الاختصاص في الرجل اخذوا
 نصف قيمته المخجلة عليه وقت الجنائيات وكان الفاضل للمورثة فيجتمع له الاقصاص وما فضل
 دية اليد ان كانت دية اربعة عن نصف قيمة العبد **الشرط الثاني** التساوي في الدين
 فلا يقتل مسلم بكافر فميا كان او مستامنا او حرييا لكن يغير ويغرم دية الذي وقيل ان اعتا
 قتل اهل الذمة جازا الاقصاص بعد رد فاضل دية ويقتل الذي بالذمة وبالذمة بعد
 فاضل والذمة بالذمة وبالذمة من غير رجوع عليها بالفضل ولو قتل الذي مسلما عمدا
 دفع هو وما على اولياء المقتول وهم محزون بين قتله واسترقاقه وفي استرقاق يملك
 الصغار تردوا بشبه ابقاؤهم على الحرية ولو اسلم قبل الاسترقاق لم يكسبهم الاقله قالوا له
 وهو مسلم ولو قتل الكافر كافرا اسلم القتال لم يقتل به والرم الدية وان كان المقتول ذم
 دية ويقتل ولد الرشد وولد الراسية لتساويهما في الاسلام **سأيل** من لو جرح هذا البنا

فلا قصاص على الجاني في الطرف
 ولا في النفس لانه لم يجر القصاص

يلج

الاول قطع مسلم يد ذي عدا فاسلم وسرت الى نفسه فلا قصاص وكذا لو قطع يد عبد وسرت الى كذا
ليس باصل وقت الجناية وكذا البصر لو قطع يد بالغ ثم بلغ وسرت جنايته لو قطع لان الجناية لو
موجبة للقتل حال حبسها ويثبت دية النفس لان الجناية وقعت مضمونة فكان الاحتياط
بارشها حين الاستقرار **الثانية** لو قطع يد حربي او يد مرتد فاسلم ثم سرت فلا قود ولا دية لان
الجناية لو تكن مضمونة فلم تضمن سريتها ولورى ذميا فاسلم ثم اصابه فمات فلا قود وفيه اليقظة
وكذا لو رمى عبدا فاعتق واصابه فمات او رمى حرييا او مرتدا فاصابه بعد اسلامه فلا قود
ويثبت الدية لان الاصابة صادقت مسلما محققا الدم **الثالثة** اذا قطع المسلم يد مسلم
فسرت وهو مرتد سقط القصاص في النفس لو سقط القصاص في البدن لان الجناية حصلت
للقصاص فلم تسقط باعتراض الارتداد ويستوفي القصاص فيها وليه المسلم فان لم يكن استوفى
الامام وقال في الميسر الذي يقتضيه مذهبنا انه لا قود ولا دية لان قصاص الطرف ودية
يخلان في النفس وديتها والنفس هنا ليست مضمونة وهو يشكك بما لا يلزم من دخول القصاص
في قصاص النفس سقط ما يثبت من قصاص الطرف المانع يمنع من القصاص في النفس ما لم
عاد الى الاسلام فان كان قبل ان يحصل سرية ثبتت القصاص في النفس وان حصلت سرية
وهو مرتد ثم عاد وثبت السرية حتى صادت نفسا ففي القصاص تردد واشهر بثبوت القصاص
لان الاعتبار في المنية المضمونة بحال الاستقرار وقيل لا قصاص لان وجوبه مستند الى الجناية
وكذا السرية وهذه بعضها هدر لا نه حصل في حال الردة ولو كانت الجناية خطا ثبتت الدية لان
الجناية تصادفت محققا الدم وكانت مضمونة في الاصل **الرابعة** اذا قتل مرتد ذميا فقتله
تورد منشأه محرم المرتد بالاسلام ويقوى انه يقتل للتساوي في الكفر فيقتل النصرة باليهود
لان الكفر كالملة الواحدة اما لو رجع الى الاسلام فلا قود وعليه دية الذي **الخامسة** لو قطع مسلم

ثم سرت

لو كان

نصرانيا ثم ارتد الجراح وسرت الجراحية فلا قود لعدم التساوي حال الجناية وعليه دية الذمة
السادسة لو قتل ذميا من قبل قاتل به لانه محققون الدم بالنسبة الى الذم اما لو قتل مسلما فلا قود قطعا
وفي الذمة تردد والاقرب انه لا دية ولو وجب على مسلم قصاص فقتله غير الولي كان عليه القود ولو
وجب قله بربا او لواط فقتله غير الامام لم يكن عليه قود ولا دية لان عدليا عليه التسليم قال
قتل جلا وادعى انه وجد مع امراته عليك القود الا ان تاتي بينه الشك **الثالث** الا يكون القاتل
ابا فلو قتل ولد لم يقتل به وعليه الكفارة والدية والتعزير وكذا لو قتل اب لاب وان عدلا قتل
الولد بابيه وكذا الام قتل به وقتل بها وكذا الاقارب كالاجداد والحجرات من قبلها والافراد
من الطرفين والاعمام والعمات والاهوال والحالات **فروع** **الاول** لو ادعى ثمان ولدا محملا
فان قتل احدهما قبل القرعة فلا قود لتحقق الاحتمال في طرف القاتل ولو قتل في الاحتمال بالنسبة
الى واحد منهما باق ودعا لخطر الاستناد الى القرعة وهو يصحح على الدم والاقرب الاول ولو اصابه
ثم رجع احدهما وقتله توجه القصاص على الرابع بعدد ما يفضل عن جنايته وكان على الاب
الدية وعلى كل واحد كفارة القتل بانفراده ولو ولد مولودا على فراش متعين له كالاقر والمولود
بالسبب في الظهر الواحد فقتله قبل القرعة لم يقتل بتحقيق الاحتمال بالنسبة الى كل واحد منهما
فلو رجع احدهم ثم قتله لم يقتل الرابع والفرق ان النبوة هنا ثبت بالفراش لا بمجرد الدعوى
وفي الفرق تردد ولو قتل الرجل زوجته هل يثبت القصاص لولدها منه قيل لا لانه لا ملك
ان يقتص من والده ولو قيل عيالت هذا امكن قصاها بالمنع على مورد النص وكذا لو قتلها
الزوج ولا وادث له الاول منها اما لو كان لها ولد من غيره فله القصاص بعد رد نصيبه وله
من الدية وله استيفاء المهر كاملا ولو قتل احد الولدين باه ثم الاخر امة فلكل منهما على
الاخر القود فان تشاح في الاقصاص افرع بينهما وولم الاستيفاء من اخرجته القرعة ولو ولد

لم

احدهما فاقص كان لورثه الآخر لا فضا منه **الشرط الرابع** كال العقل فلا يقتل المجنون سواء قتل مجنونا او عاقلا وتثبت الدية على عاقلة وكذا الصبي لا يقتل بصبي ولا بالغ اما القتل العاقل ثم جن لم يسقط عنه القود وفي رواية يقص من الصبي اذا بلغ عشرين او في اخرى اذا بلغ خمسة اشبار ويقام عليه الحدود والوجه ان عمدا الصبي خطأ محض ويلزم ارشده العاقل حتى يبلغ خمسة عشر سنة **فصل** لو اختلف الولي الجاني بعد بلوغه او بعد افاقة فقال قتلته وانت بالغ او انت عاقل فافترقا القول قول الجاني مع ميمنه لان الاحتمال متحقق فلا يثبت معه القصاص ويثبت الدية ولو قتل البالغ الصبي قتل به على الاحتمال ولا يقتل العاقل بالمجنون وتثبت الدية على العاقل ان كان عمدا او شبيهها بالعمد وعلى العاقل ان كان خطأ محضا ولو قتل العاقل كان هدر او في رواية دية في بيت المال في ثبوت القود على السكران تردد والى ثبوت اشبه لانه كالصاحي في ثبوت الاحكام اما من شرب نفسه او شرب مرقدا لا العذر فقد لحقه الشيخ رحمه الله بالسكران وفيه تردد ولا قد على النائم لعدم القصد وكونه معذورا في نسبه وعليه الدية وفي الامم تردد اطهره انه كالمبصر في توجيه القصاص بعد وفي رواية الجلب عن لعبد الله عليه السلام ان جناتيه خطأ بكم العاقل **الشرط الخامس** ان يكون المقتول محييا في وقت القتل من المرتبة فان المسلم بالنظر في المسلم لو قتله لم يثبت القود وكذا كل من اباح الشرع قتله ومثله من هلك بسراية القصاص والمجلد **الفصل السادس** في دعوى القتل وما يثبت به ويشترط في المدعي البلوغ والرشد حالة الدعوى دون وقت الجنابة اذ قد يتحقق صحة الدعوى بالسمع المتواتر وان يدعي على من يصح منه مباشرة المجنونة فلوا دعي على غائب لم يقتل وكذا لو ادعي على جماعة يتعذر اجتماعهم على قتل الواحد كاهل البلد ويقبل دعواه لو رجع الى المحكم ولو جحد الدعوى تبين القاتل **فصل** في القتل ونوعه سمعت دعواه وهل سمع منه مقتصر على مطلق القتل وفيه تردد اشد القبول

و لو جرح

ولو قال قتله احد هذين سمع اذ اضر في اخلا فضا ولو اقام بينه سمعت لاثبات اللوث لو قص لو ادعى احد ههما مسايلا **فصل** لو ادعي انه قتل مع جماعة يعرف عددهم سمعت دعواه ولا بالقود ولا بالدية لعدم العلم بحصته المدعي عليه من الجنابة ويقضي بالصلح حصا للدم **الشرط السابع** لو ادعي القتل ولم يبين عمدا او خطأ الاقرب انها سمع ويستفصله القاضي وليس ذلك تلقينا بل تحقيقا للدعوى ولو لم يبين قيل طرحت دعواه وسقطت البينة بذلك اذ لا يمكن الحكم بها وفيه تردد **الشرط الثامن** لو ادعي على شخص القتل منفردا ثم ادعي على آخر لو سمع الثاني بر الاول لو شرب كذا كذا به نفسه بالدعوى الاولى وفيه للشيخ قول آخر **فصل** لو ادعي قتل العمد ففسر بالخطا لم يتطل اصل الدعوى وكذا لو ادعي الخطا وفسر بما ليس خطأ ويثبت الدعوى بالادلة او بالبينة او القسامة اما الاقرار فيكفي مرة وبعض الاصحاب يشترط الاقرار مرتين ويقتصر في المقر بالبلوغ وكال العقل والاختيار والحرية اما المحجور عليه فلفلس اوسفه فيقبل اقراره بالعمد واما بالخطا فيثبت ولكن لا يشارك الغرماء ولو اقر واحد بقتله عمدا او آخر بقتله خطأ تخير الوالي تصديق احدهما وليس على الآخر سبيل ولو اقر بقتله عمدا فافترقا انه وهو الذي قتله ورجع الاول دوى عنها القصاص والدية ووردى الى المقتول من بيت المال وهي قضية الحسن واما البينة فلا يثبت ما يجب به القصاص الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد وامرأتين وقيل يجب للدية وهو شاذ ولا يشاهد وعين ويثبت بذلك ما يوجب الدية كقتل الخطا والحاشية والمنقلد وكسر العظام والجافية ولا يقبل الشهادة الا صافية عن الاحتمال كقول ضربه بالسيف فمات او قتله او فاضر ومه فمات فخاله او فلم يزل مريضا منها حتى مات ولو طال المدة ولو انكر المدعي عليه ما شهدت به البينة لم يثبت في انكاره وان صدقها او ادعي الموت غير الجنابة كان القول قوله مع ميمنه وكذا الحكم في الجراح

ويستوفى منه القصاص م

لع

فانه لو قال الشاهد ضربة فاصحبه بل لو قال اخضما ثم اضره فوجدها مشحوا لم يقتل
لاحتمال ان يكون من غير ذلك القول فخرج دمه اما لو قال فاجرى دمه قبلت ولو قال اسال دمه
قبلت في دون ما زاد ولو قال او ضربه وجدا فيه موضعين سقط القصاص لعدم المساءلة في الاستيفاء
ويرجع الى الدية ودرما خطر الاقتصار باقلها وفيه ضعف لا نه استيفاء في محل لا يتحقق توجب القضا
فيه وكذا لو قال قطع يده ووجد مقطوع اليدين ولا يخفى قوله فاصحبه ولا يشبه حتى يقول هذه الموضحة
وهذه الشبهة لا احتمال غيرها اكبر او اصغر ويستتبط فيها التوارد على الوصف الواحد ولو شهد احدهما
قتله غداة والاخر عشية او بالسكين والاخر بالسيف او بالقتل في مكان معين والاخر غير ذلك
وهل يكون ذلك لو قال في الميسوط نعم وفيه اشكال لتكاذبهما اما شهد احدهما بالاقرار والاخر
لمشاهدة لم يشب وكان لو اقامت التكاليف وهما مسائل **الاولى** لو شهد احدهما بالاقرار والقتل
مطلقا وشهد الاخر بالاقرار عمدا ثبت القتل وكلف المدعي عليه البيان فان انكر القتل لم يثبت
منه لانه اكداب البينة وان قال عمدا قتل وان قال خطأ وصدفه الولي فلا يثبت والا فالفول
قول الجاني مع يمينه ولو شهد احدهما بشهادة القتل عمدا والاخر بالقتل المطلق وانكر الفاعل العمد
وارعاه الولي كانت شهادة الواحد لو اثبت الولي دعواه بالقسامة ان شاء **الثانية** لو شهدا
بقتل علي اثنين فشهد المشهود عليهما على الشاهدين انهما هما القاتلان على وجه لا يتحقق معه
البرع او ان يتحقق ولا يقتضي ابطال الشهادة فان صدق الولي الاولين حكم له وطرح شهادة
الاخرين فان صدق الجميع او صدق الاخرين سقط الجميع **الثالثة** لو شهد المنير ثمانية ان زيد جرح
عبدا لا ندما ل قبلت ولا يقبل قبله لتحقق التهمة على ترمه ولو اذنب عبدا لا إقامة فاعاد الشها
قبل لا تنقار التهمة ولو شهد المنير ثمانية وهو مريض قبلت والفرق ان الدية يستحقها بها
ابتداء وفي الدائنة يستحقها من ملك الميت **الرابعة** لو شهد شاهدان من العاقل بفسق

القتل فان كان القتل عمدا وشبهها للعدا كانا من لا يصل اليهما العقل حكم بهما وطرح شهادتهما
وان كانا من يعقل عنه لم يقبل لانهما يدفعا عنهما الغرر **الخامسة** لو شهدا ان اذنبوا
على غير انه قتل سقط القصاص وجبت الدية عليهما نصفين ولو كان خطأ كانت الدية على كلهما
ولعله احتياط في عمدة الدم لما عرض من الشهادة بتصادم البينتين ويحتمل هذا وجه آخر وهو ان
تصديق ايها شاة كالواقح هو المقتضى لبيان كل واحد بقتله منفردا **الاول** ولو
السادسة لو شهدا انه قتل زيد عمدا فاقر اخر انه هو القاتل وبنا المشهود عليه فالبينة على المشهود
عليه فكلهم قتل المشهود عليه ويرد المقر نصف دية وله قتل المقر ولا قراره بالاقرار له
قتلهما بعد ان يرد على المشهود عليه نصف دية دون المقر ولو اذنب الدية كانت عليهما نصفين
رواية فاره عن جعفر وفي قتلها اشكال لانقضاء الشركة وكذا في الزامها بالدية نصفين والقول
تخيير الولي في احدهما وجه قوي غير ان الرأية من المشاهير **السابعة** قال في المبسوط لو ادعى
قتل العمد واقام شاهدا وامرأتين ثم عفى لم يصح له عفا عما لم يثبت وفيه اشكال ان العفو لا يقع
على ثبوت الحق عند الحاكم واما القسامة فيستدعي البحث فيها مقاصد **الاولى** في الكون ولا
قسامة مع ارتفاع التهمة وللولى احلاف المنكر يميناً واحدة ولا يجب التعليظ ولو نكل فعلى
ما مضى من القولين والوثق امانة يغلب معها الظن بصدق المدعي كالمشهد لو واحد او كالمو
وجد متخطا بدمه عند دوسلج عليه الدم او في ارقوم او في محله منفردة عن البلد لا يدخلها
غير اهلها او في نصف مقابل المصوم بعد المراماة ولو وجد في قرية مطروقة او حمله من جبل الغر
او في محله منفردة مطروقة وان اقرت فان كان هناك عداوة فهو لوث والا فلا لوث
لان الاحتمال يتحقق هنا ولو وجد بين قريتين فاللوث لافترقهما اليه ومع التساوي في القرب
فهما سوا في اللوث اما من وجد في رخام على قنطرة او ببر او حصر او مضجع فدينه على بيت المال

لو وجد في جامع عظيم او شارع وكذا

وكذا لو وجد في قلاية ولا يثبت اللوث بشهادة الجبيرة ولا الفاسق ولا الكافر ولو كان امامنا
في خلافه نعم لو اجتمع جماعة من الفساق او النساء مع ارتفاع المواطاة او مع خطر ارتفاعها كان
لوثا ولو كان اجماعا عصبيا نأ او كما ذكره يثبت اللوث ما لو سلفوا احد القواش ويستطفي اللوث
خلوصه عن الشك فلو وجد بالقرب من القتل وسلاح متعلق بالدم مع سبع من ثيابه فقل الاشياء
بطل اللوث لتحقيق الشك ولو قال الشاهد قتل احد هذا بل لو كان في الفرق تزد ولا يثبت
في اللوث بوجه اثر القتل على الاستنباط ولا في القسامة جنود المدعى عليه مسئلتان **الاولى**
لو وجد قتيلا في ارضها عبده كان لوثا وللورثة القسامة لغاية التسلط بالقتل او لا كما كذبنا
لو كان رهنا **الثانية** لو ادعى الولي ان واحدا من اهل الدار قتل جازا ثبات دعواه بالقسامة
فلو انكر كونه فيها وقت القتل كان القول قوله مع يمينه ولم يثبت اللوث لان اللوث يتطلب
من كان موجودا في تلك الدار ولا يثبت ذلك الا باقراره او بالبين **الثاني** في كتمانها وهي في
خمسون يمينا فان كان له قوم حلف كل واحد يمينا ان كانوا عدة القسامة وان بقولهم كذب
عليهم الايمان حتى يكملوا القسامة في الخطاء المحض والسبب بالعد خمس وعشرون يمينا ومن
من سوى بينهما وهو ارفق في الحكم والتفصيل اظهر في المذهب ولو كان المدعون جماعة قسمت
عليهم الخمسون بالسوية في العدد والخمس والعشرون في الخطاء ولو كان المدعى عليهم اكثر من واحد
ففيه تردد اظهر انه على كل واحد خمسين يمينا كالموافقة لان كل واحد منهم يتوجه عليه
بانفراده اما لو كان المدعى عليه واحدا فاحضر من قومه خمسين يشهدون ببرآئه حلف كل
منهم يمينا ولو كانوا اقل من الخمسين كثر عليهم الايمان حتى يكملوا العدد ولو لم يكن اللوث قسما
ولا حلفا هو كان احلاف المنكر خمسين يمينا ان لم يكن له قسامة من قومه وان كان له قوم
كان كاحدهم ولو امتنع عن القسامة ولم يكن له من يقيم الزم الدعوى وقيل له رد اليمين المدعى

كان لو قال قاتل احد هذا بيمين

بلغ

لو وجد في جامع عظيم او شارع وكذا

ويثبت القسامة في الاعضاء مع القيمة وكذا قد ها قيل خمسون يمينا احتياطا ان كانت الجنا
تبلغ الدية والا فبشهادتها من خمسين يمينا وقال آخرون ست ايمان فها فيه دية النفس بحسابة
ست فيما فيه دون الدية وهو رواية اصلها طريف ويستطفي القسامة علم المقسم لا يخفى
الظن في قبول قسامة الكافر على المسلم تردد اظهر المنع ولو لم يثبت اللوث اثبات دعوى
بالقسامة ولو كان المدعى عليه حرا عسكيا بعموم الاحاديث ويقسم المكاتب في عبده كالحرة والولاية
الوث من القسامة ولو خالف وقعت موقعها لانه لا يمنع الاكتساب ويشكل هذا بما ان لا
يمنع الارث فيخرج عن الولاية فلا قسامة ويستطفي اليمين بذكر القاتل والمقتول والرفع في بينهما
يزيل الاحتمال وذكر الانفراد والشركة ونوع القتل اما الاعراب فان كان من اهل الكفر لا يقع
بما يعرف معناه القصد وهل يذكر في اليمين ان اليه فيه المدعى قيل نعم دفعا لتوهم الخالف
والاستنباط انه لا يجب **الثالث** في احكامها لو ادعى على اثنين وله على احد هالوث حلف خمسين
يمينا رتبته دعواه على نى اللوث وكان على الآخر عين واحدة كالدعوى في غير الدم ان را
قتل نى اللوث رد عليه نصف دية ولو كان احد الوليين غائبا وهناك لو حلف قبله
نصيبه وهو خمس وعشرون يمينا وكذا لو كان احدهما صغيرا ولو اذنب احد الوليين
ليرقق ذلك في اللوث وحلف اثبات حقه خمسين يمينا واذا مات الولي قام وارثه
مقامه فان مات في اثناء لا يثبت الايمان قال الشيخ تستانف الايمان انه لو اتم لا يثبت
حقه يمين غيره **مسألة** لو حلف مع اللوث واستوفى الدية ثم شهد اثنان انه كان
غائبا في حال القتل غيبه لا يتقدم معها القتل بطلت القسامة واستعيرت الدية
لو حلف واستوفى الدية ثم قال هذا حرام فان فسر بكذبه في اليمين استعيرت وان قسامة
به لا يرى القسامة لو يعترضه وان فسر بان الدية ليست ملكا للبادل فان عين المالك

ثم

الحاضر خمس يمينا ويثبت حقه
ولم يجب الارث بولوح
العائيب حلف ص

الدم وضعها اليه ولا ترجع على القاتل بحجة قوله وان لم يعين اقرنت في يده **الثالثة** لو استوفى
 بالقسمه فقال اخر انا قتلته منفردا قال في الخلاف كان الولي بالخيار وفي المبسوط اليه
 ذلك لانه لا يقسم الا مع العلم فهو مكذب للمقر **الرابعة** اذا اتمم والتمس الولي جسه حتى يجزئ
 ففي اجابته تردد ومستند الجواز ما رواه السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي
 عليه السلام كان يجلس في نعمة الدم ستة ايام فان جاءه الاولياء بنيت به يثت والاعلى
 وفي السكوني ضعف **الفصل الرابع** في كيفية الاستيفاء قتل العمد يجب القصاص في الدية
 فلو عفى الولي على مال لم يسقط القود ولم تثبت الدية الا مع رضی الجاني ولو عفى ولم يشترط الما
 سقطت القود ولم تثبت الدية ولو بذل الجاني القود لم يكن للولي غير ولو طلب الدية فبذل الجاني
 صح ولو امتنع لم يجز ولو لم يرض الولي جازا لم يزد له بالزيادة ولا يقضى بالقصاص ما لم يتيقن
 بالجناية ومع الاشتباه يقتصر على القصاص في الجناية لافي النفس ويرث القصاص من
 المال عدا الزوجة والزوجة فان طمها نصيبها من الدية في او خطاء وقيل لا يرث القصاص
 الا العصبه دون الاخوة والاعوان من الام ومن يقر بها وهو الاظهر وقيل ليس للنساء
 وهو اظهر **عند م** ولا ترق وكذا يرث الدية من يرث المال والبحث فيه كالاول غير ان الزوج والزوجة يرثان
 من الدية على التقديرين واذا كان الولي واحدا جاز له المبادرة والاوى توقفه على اذن الامام
 وقيل تحرم المبادرة ويغير لو باء روثا كذا الكراهية في قصاص الطوف وان كانوا جماعة لم يجز
 الاستيفاء الا بعد الاجتماع اما بالوكالة او بالاذن لو اذن وقيل الشيخ رحمه الله يجوز لكل منهم
 المبادرة ولا يتوقف على اذن الاخر لكن يضمن حصص من لم ياذن ويتبعى الامام ان يحضر عنه
 الاستيفاء مشاهدين فطينين احياطا ولا قامة الشهادة ان حصلت مجاهد وبغير الالة لئلا
 يكون مسمومة خصوصا في قصاص الطوف ولو كانت مسمومة فحصلت منها جناية بسبب التمس

ضمنه ويمنع من الاستيفاء بالالة الكالة تجنبنا التقذيب ولو فعل اساء ولا شيء عليه **بالسيف**
 ولا يجوز التمثيل به بل يقتصر على ضرب عنقه ولو كانت جنايته بالتفريق او بالخرق او بالقتل
 او بالرضخ واجز من يقيم الحد ومن بيت المال فان لم يكن بيت مال او كان هناك ما هوام
 كانت الاجرة على المجني عليه ولا يضمن المقتص سرية القصاص نعم لو عدى ضمن فان قال بعد
 اقتصر منه في الزايد وان قال لخطات اخذت منه دية العدا وان ولها القدا المقتص منه في ربح
 الخطاء كان القول قول المقتص مع مبيته وكل من جرى بينهم القصاص في النفس جرى في الطرف
 ومن لا يقتصر على النفس لا يقتصر في الطرف وهما متساويان **عند م** اذا كان له اولياء لا يولي
 عليهم كافر اشركاء في القصاص فان حضر بعض وغاب الباقي قال الشيخ رحمه الله الحاضر لا يستيفاء
 بشرط ان يضمن حصص الباقي من الدية وكذا لو كان بعضهم صغارا وقال لو كان الولي صغيرا وله
 اب او جد لم يكن لاحد ان يستوفى حتى يبلغ سواه كان القصاص في النفس وفي الطرف وفيه اشكال
 وقال مجيب القاتل حتى يبلغ الصبي ويفيق الجون وهما شاكسا لامن الاول **الثانية** اذا زاد
 على الواحد ولهم القصاص ولو اختلفت الدية واجاب القاتل جازا فاما اسلم سقط القود
 رواية والمشهور انه لا يسقط وللآخرين القصاص بعد ان يردوا عليه نصيب شره ولو عفا البعض
 لم يسقط القصاص للباقي ان يقتضوا بعد رد نصيب من عفى على القاتل **الثالثة** اذا اقر احد
 ان شريكه عفا عن القصاص على مال لم يقبل اقراره على الشريك ولا يسقط القود في حق احدهما والمقر
 يقتل كمن بعد ان يرد نصيب شريكه فان صدقه فالرث له والا كان للجاني والشريك على حاله
 القصاص **الرابعة** اذا اشترك الاب والابن في قتل ولد او المسلم والذي في قتل زنى فعلى الشريك
 القود ويقتصر المذهب ان يرد عليه الاخر نصف دية وكذا لو كان احدهما عمدا والاخر
 خاطئا كان القصاص على العمد بعد الرد لكن هنا الرد من العاقل وكذا لو شارك سبع لم يسقط القصاص

ما يقتضيه المصلحة من مضار دون ذلك
 من فاديه ولو امتنع من بدل نصيب
 من يرد الدية حال لمن اراد القود
 ان يختص بعد رد نصيب صح

لكن يرد عليه الولي نصف
 دية الخامسة للمجني عليه
 فليس اوسفه استيفاء
 القصاص ع

بالدية كان له ثلاثة ارباعها ولو قطعت يديه ورجليه فاقص ثم سرت جراحاته كان الولي القصاص
في النفس وليس له الدية لانه استوفى ما يقرب مقام الدية وفي هذا كله تنبيه لان النفس ته على
وما استوفاه وقع قصاصا **فصل في القصاص** اذا هلك قاتل العمد سقط القصاص وهل يسقط الدية
في اليسر نعم وترد في الخلاف وفي رواية ابى بصير اذا هرب فلم يقدر عليه حتى مات اخذت من
والاخر الاقرب فالاقرب **فصل في القصاص** لو قطعت يديه او رجليه فاقص من قاطع اليد مات المحقق عليه بالسراية ثم الجاني
وقع القصاص بالسراية موقعه وكذا لو قطع يده ثم قتله فقطع الولي يد الجاني ثم سرت النفس اما
لو سرى القطع للجاني الا ان سرى قطع المحقق لم يقع سراية الجاني قصاصا لانها حاصلة قبل سراية
المحقيق عليه **فصل في القصاص** لو قطع يده انسان فحقا المقتول ثم قتله القاطع فللولي القصاص
في النفس بعد رد دية اليد وكذا لو قتل مقطوع اليد قتل بعد ان ير عليه دية بيد ان كان المحقق
اخذه فيها او قطعت في قصاص ولو كانت قطعت من غير جناية ولا اخذ لها دية قتل القاتل من
من غير رد وهي رواية سورة بن كليب عن ابي عبيد الله عليه السلام وكذا لو قطع كفان فبغير اصابع قطعت
كف بعد رد دية الاصابع ولو ضرب على الدم الجاني قصاصا وتركه قتلته وكان به رقب
فجاء نفسه وبرء لم يكن للولي القصاص في النفس حتى يقص منه بالجراحة او الكفد رواية
ابان بن عثمان عن اجزي عن ابيهما في ابان ضعف مع ارساله السند والاقرب انه ان ضرب
الولي بالنفس الاقتصاص به والا كان له قتله كالوطأ انه ابان عتقه ثم سرت خلاف فله بعد
اصلا ثم قتله قتله ولا يقص من الولي لانه فعل سايع **فصل في القصاص** في قصاص الطرف **فصل في**
جناية بما يتلف العضو غالبا او الانكاف بما قد يتلف لا غالبا مع قصد الانكاف
ليست في جواز الاقتصاص التساوي في الاسلام والجحيزه او يمكن المحقق عليه اكله فليقتل
من المرأة ولا يأخذ الفضل فيقتلها منه بعد رد التفات وفي النفس الطرف تقصر الدية

الذي لا يقص له من مسلم والمخ من العبد ولا يقص للعبد من الخمر كاللا يقص في النفس والتساوي
في السداة فلا يقص اليد الصحيح بالشدة ولا يذللها الجاني ولا يقص الشدة بالصحيح إلا ان
يحكم اهل الخبرة انها لا يخسرم فغيره الى الدية تقضي من خطر السراية ويقطع باليمين
فان لم يكن عين قطعت بها وبسراه ولو لم يكن عين ولا يسيار قطعت بصل امتداد الى الروية
وكذا لو قطع ايدي جماعة على التعاقب قطعت يداه ورجلاه بالاول وكان لمن بقي الدية
ويعتبر التساوي بالمساحة في الشحاح طولا وعرضا ولا يعتبر تروك ابل يراعي حصول اسم الشحاح
الروس في الثمن ولا يثبت القصاص فيما فيه تغير الجافية والمأمومة ثبت في الحاجة
والباضعة والسحاق والموضحة وفي كل جرح لا تغير في اخذه وسلامه النفس معه غالباً
فلا تثبت في الماشية ولا المنقلبة ولا في كسر شيء من العظام لمحقق التعزير وهل يجوز الاقتصار
قبل الاندمال قال في المبسوط لا لما لا يور من من السراية الموجبة لدخول الطرف فيه وقال
في الخلاف بالجواز مع استحباب الصبر وهو اشبه ولو قطع عدة من اعضاء خطاء جاز اخذ
دياتها ولو كانت اضعاف الدية وقبل يقص على دية النفس حتى يندمل ثم يستوفي البقا
او يسرى فيكون له ما اخذ وهو اولى لان دية الطرف يدخل في دية النفس وفاقاً وكيفيه
القصاص في الجراح ان يقاس بحيط او شبهه ويعلم طرفاه في موضع الاقتصار ثم يسبق من جرح
العلامتين الى الاخرى فان سبق على الجاني جازان ليستوفي منه في اكثر من دفعه ولو جرح الفخذ
في الاطراف من سدة الجرح والبر الى اعتدال النقا ولا يقص له تجدد يده ولو قلع عين انسان
له قلع عين الجاني ببدن الاولى ان تراعي ما يجد يده معوجة فانه اسهل لو كانت الجراحة يسيرة
عضو الجاني وتزيد عنه لم يخرج في القصاص الى العضو الآخر واقتصر على ما يحمله العضو وفي
الزايدة بنسبة المتخلف الى اصل الجرح ولو كان الجاني صغير العضو واستوعبته الجناية لم يستوف

المقتصر ما قصر على قدر مساحة الجناية ولو قطعت اذن الانسان فاقص ثم الصفة الجعليه
كان للجاني اذ النقا الحقن المماثلة وقيل لانها ميتة وكذا الحكم لو قطع بعضها ولو قطع ما تعلقت
بجملته ثبت القصاص لان المماثلة ممكنة وثبت القصاص في العين ولو كان الجاني اعور خلفه
وان عي فان الحقن اعماه ولا يور اما لو قلع عينه الصحيح فوعينين اقتصر له بعين واحدة ان شاء
وهل له مع ذلك نصف الدية قيل لا لقوله تعالى والعين بالعين وقيل نعم تمسكاً بالاحاديث
والاول اولى ولو اذهب ضوء العين دون الحد فوصل في المماثلة قيل يطرح على الاحتياط
قطن مبلول ويقابل بماء بارد في وجهه الشمس حتى تذوب الناظر ويبقى الحد فثبت في
الحاجين وسعر الرأس والليجة فان ثبت فلا قصاص وفي قطع الذكر ويتساوى في ذلك
ذكر الشاب والشيخ والصبي والمباغ والفحل والذي سلت حصىته والاعلف والحقن
نعم لا يقار الصبي بذكر لا يثبت بقطعه بلت الدية وفي الخسيتين القصاص وكذا في الجرح
الا ان يجتره ذهاب منفعة الاخرى فيؤخذ ديتها وثبت في السفين كالثبت في السفين
الجاني رجلاً فلا قصاص عليه ديتها وفي رواية عبد الرحمن بن ساهم عن عبد الله عليه
السلام ان الربير ديتها فطعت لها فجه وهي متروكة ولو كان الجاني خنثى فان ثبت
فكفجه عليه وجعلان في ذكره وانثيته القصاص في السفين الحكمة ولو كان الجاني امرأة
كان في المذاكير الدية وفي السفين الحكمة لانها ليسا اصلاً ولويتين انه امرأة فلا قصاص
على الرجل فيها وعليه في السفين ديتها وفي الذكر والانيثين الحكمة ولجنت عليه امرأة
كان في السفين القصاص في المذاكير الحكمة ولو لم يصير حتى يستبان حاله فان طاب
بالقصاص لم يكن له التحقق لاعتقال ولوطالب بالدية اعطى اليقين وهو دية السفين ولو
عبر ذلك انه رجل اكل له دية الذكر والانيثين والحكمة في السفين او انه انثى اعطى الحكمة

في الباقي ولو قال الطالب بد يد عضوم بقار القصاص في الباقي لم يكن له ولو طالب بالحكمة
مع بقا القصاص صح يعطى اول الحكومتين ويقطع العضو الصحيح بالمجد ومراة الوسيط منه
وكذا يقطع الانف السام بانعدام له كما يقطع الاذن الصحيح بالعضو ويقطع بعض الانف
نسبة المقطوع الى اصله واخذنا من الجاني بحسبه لئلا يستوجب افت الجاني بتقدير ان
يكون صغيرا وكذا ثبتت القصاص في احد المخيرين وكذا البعث في الاذن ويؤخذ الصحيح بالمتقيد
وهل يؤخذ بالخزفة قيل لا ويقصص لحد الحزم والحكومة فيما بقي لوقيل نقص اذا رددية
كان حسنا وفي السن القصاص فان كانت سن متعرو عادت ناقصة او مشغمة كان فيها الحكمة
وان عادت كما كانت فلا قصاص ولا دية ولو قيل بالارش كان حسنا اما سن العجز فيقطر
فان عادت فيها الحكمة والا كان فيها القصاص وقبل في السن البصير بعين مطلقا ولو ما
قبل الياس من عودها فبعض لوارده بالارش ولو اقص البائع بالسن فعادت من الجاني لم يكن
اذا قلنا لانها ليست بحسنة وليست في الانسان الفتاوى في الجمل فلا يقص سن بغير سن ولا
بالعكس ولا الاصلية بزيادة وكذا لا يقص زائدة مع تغاير الحليين وكذا حكم الاصابع الالامية
والزائدة ويقطع الاصبع بالاصبع مع تساويهما وكل عضو يؤخذ قو مع وجوده يؤخذ الدية
مع فقد مثل ان يقطع اصبعين وله واحدة او يقطع كفًا تاما وليس للمقاطع اصابع **سائل**
اذا قطع يدًا كاملة ودية ناقصة اصبعًا كان للجني قطع الناقصة وهل يؤخذ دية الاصبع قال
الخلافة نعم في المبسوط ليس ذلك الا ان يكون اخذتها ولو قطع اصبع وجلس في الكفة
ثم اشدت ثبتت القصاص فيها وهل له القصاص في الاصبع واخذ الدية في الباقي نعم
الا مكان القصاص فيها ولو قطع يد من مفصل الكوع ثبتت القصاص ولو قطع معها بعض
الذراع اقص في اليد ويأخذ ارش الزايد لو قطعها من المرفق لا يقص في اليد ويأخذ ارش

140
الزايد والفرق بين **المشائية** اذا جلت للمقاطع اصبع زائدة وللقطوع كذلك ثبتت القصاص
لتحقق التساوي ولو كانت الزايدة للجاني فان كانت خارجة عن الكف اقص منه ايضا
لانها ليس للجاني وان كانت في يمت الاصابع منفصلة ثبتت القصاص في الجني دون الزايدة
دون الكف وكان في الكف الحكومتين ولو كانت متصلين بغير الاصابع جاز الاقصا فيها
عدا المتصلقة ولا دية اصبع والحكومة في الكف اما لو كانت الزايدة للجني فله القصاص ودية
الزايدة وهو ثلث دية الاصلية ولو كان له اربع اصلية وخامسة غير اصلية لم يقطع يد الجاني
اذا كانت اصابعه كاملة اصلية وكان للجني القصاص في اربع وارش الخامسة اما لو كانت
الاصبع التي ليست اصلية للجاني ثبتت القصاص لان الناقص يؤخذ بالكامل ولو اختلف
الزايد لم يخفى القصاص كالا يقطع انهما مجزئ ولو كان لانه لوط فان قطعها فان كان
للجاني مساوية ثبتت القصاص لتحقق التساوي والا اقص واخذ ارش الطرفين الا ان كان
الطرفان للجاني لم يقصص منه وكان للجني دية اعلته وهو ثلث دية الاصبع ولو قطع
من احد الاغلة العليا ومن الاخر الوسطى فان سبق صاحب العليا اقص له وكان
للاخر الوسطى وان سبق صاحب الوسطى اقص فان اقص صاحب العليا اقص صاحب الوسطى
بعده وان عفا كان لصاحب الوسطى القصاص اذا رددية العليا ولو باد صاحب الوسطى
فقط فقد استوفى حقه ودية فعلية دية الزايدة ولصاحب العليا على الجاني دية اعلته
ان شئت اذا قطع عينا فبذل ثمالا فقطعها الجني من غير علم قال في المبسوط فيقتضيه من هذا
سقوط الفسخ وفيه تردد لان المتعين قطع العيني فلا يجزئ اليسرى مع وجودها وعلى هذا يكون
القصاص في العيني باقيا ويخرج حتى يندمل اليسار فوقيما من السراية بتوارد القطع من اليد
فان كان الجاني سمع الامر باخراج اليمن فاخرج اليسار مع العلم انها لا يجزئ وقصد الى اخراجها

ولادته ايضا ولو قطعها مع العلم في المسطح سقط الفوه الى الدية لانه بدحا للقطع فكان شبيهة
 في سقوط الفوه وفيه اشكال لانه اقدم على قطع عكسه فيكون كالقطع عضو غير اليد وكل من
 لزمه دية اليسار يضمن به السراية ولا يضمنها لو لم يضمن الجناية ولو اختلفا فقال بذلها مع العلم
 لا بد فانك الباذل فالقول قول البازل لانه البصر بينه ولو انفقا على بذلها بدلا لواقع بدلا وكما
 على القاطع ديتها وله القضاة في الميراث انها موجودة وفي هذا تردد ولو كان المقصود مجنونا
 فبذل الجاني غير العضو قطع ذهب هذا اليه ليس المجنون ولا به الاستيفاء فيكون البازل
 مبطلا حتى نفسه ولو قطع بين مجنون فوثب المجنون فقطع بمنه قيل وقع الاستيفاء بموقعه قيل
 لا يكون قصاصا لان المجنون ليس له اهليه الاستيفاء وهو شبه ويكون قصاص المجنون اقل
 على الجاني ودية جناية المجنون على عاقلة **باب** لو قطع يدي رجل وجعل خطأ واختلفا
 فقال الولي مات بعد الاندمال وقال الجاني مات بالسراية فان كان الزمان قصيرا لا يحتمل
 الاندمال فالقول قول الجاني مع مبنية وان امكن الاندمال فالقول قول الولي لان الاحتمالين
 شكافيان والاصل وجوب الديتين ولو اختلفا في المدة فالقول قول الجاني اما لو قطع يدي فمات
 وادعى الجاني الاندمال وادعى الولي السراية فالقول قول الجاني ان مضت مدة يمكن الاندمال
 ولو اختلفا فالقول قول الولي وفيه تردد ولو ادعى الجاني انه شرب سمانات وادعى الو
 موته من السراية فالاحتمال فيهما سواء ومثله الملقوف في الكساء اذا قدم نصفين وادعى
 الولي انه كان حيا وادعى الجاني انه كان ميتا الاحتمالان متساويان فيرجح قول الجاني بما
 الاصل عدم الضمان وفيه احتمال آخر ضعيف **باب** لو قطع اصبع رجل ويد آخر اقتض
 للاولى للثاني ورجع بدية اصبع ولو قطع اليد ولا ثم الاصبع من آخر اقتض للاولى والزمه الثاني
 دية الاصبع **باب** اذا قطع اصبعه فغفا المجنونة قبل الاندمال فان اندملت فلا قصاص

ولادته لانه اسقاط الحق ثابت عند الابراء ولو قال عفوت عن الجناية سقط القصاص والدية
 لانها لا يثبت الاصلها ولو قال عفوت عن الجناية ثم سرت الى الكف سقط القصاص في الراجح
 وله دية الكف ولو سرت الى نفسه كان للولي القصاص في النفس بعد رد ما عفا عنه ولو سرج
 بالعفو صح ما كان ثابتا وقت الابراء وهو دية الحج اما القصاص في النفس والدية فغير تردد
 لانه ابراء عما لا يجب وفي الخلاف يصح العفو عنها وما عفا عنه فلو سرت كان عفو
 من الثلث لانه ينزل الوصية **باب** لو سرت عن جناية تتعلق برقبته فان قال
 ابرأتك لم يصح وان ابراء السيد صح لان الجناية وان تعلقت برقبته العبد فانه ملك
 وفيه اشكال من حيث ان الاسراء اسقاط لما في الذمة ولو قال عفوت عن ارش هذه الجناية صح
 ولو ابراء القاتل لم يبرأ القاتل **كتاب** **باب** في اقسام القتل ومقايير الديات القتل عمد وقد سلف مثاله وشبه العمد ان
 للناديب يموت وخطا محض مثل ان يرمي طائرا فيصيب انسانا وضابط العمد ان يكون عامدا
 فعله وقصد وشبه العمد ان يكون عامدا في فعله مخطيا في قصده والخطاء المحض ان يكون مخطيا
 فيهما وكذا الجناية على الاطراف ينقسم هذه الاقسام ودية العمد ما يتبع من مسان الا ان
 تفرقا وما يتحلله قربان من برود اليمن والالف دينار والالف شاة او عشرة الاف درهم وتساعي
 في سنة واحدة من مال الجاني مع التراضي بالدية وهي مغلظة في السن والاستيفاء وله ان ينذر
 من ابل البلد او من غيرها وان يعطى من ابله او ابل اربوبه او ابله اذ لم يكن مواضيا وكانت بالصفة
 المستطاة وهل يقبل القيمة السوقية مع وجود الابدية فيه تردد والاشبه لا وهذه الستة
 اصول في نفسها وليس بعضها مشروطا بعدم بعض الجاني مخير في بذل ايتها شاء ودية شبهه
 العمد ثلاثون مثلا وثلاثون جعة وثلاثون ثوبا وثلاثون بنت لبنون واربعة ثلثون ثوبا وثلاثون ثوبا

الخطا المحض
 ولو ابراء العاقلة او قال عفوت
 عن ارش هذه الجناية صح ولو كان
 القتل شبه العمد وان ابراء القاتل او قال
 عفوت عن هذه الجناية صح ولو ابراء العاقلة
 لم يبرأ

وفي رواية ثلثون بنت لبون وثلثون حقة واربعون خلفة وهي الحامل ويضم هذه الدية الحاني
 دون العاقله وقال المفيد رحمه الله ثلثون في سنتين في اذن مخففة عن العمد في السن وفي الاستيفاء
 ولو اختلفت في الحامل رجح الى اهل المعرفة ولو تبين الغلط لزم الاستدراك ولو اختلفت بعد
 قبل التسليم لزم الابدال وبعد الاقباض لا يلزم ردية الخطاء المحض عشرون بنت مخاض وعشرون
 لبون وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وفي رواية خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت
 لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون نساة في ثلاث سنين سواء كانت الدية تامة
 او ناقصة او ردية الطوف وهي مخففة في السر والصفة والاستيفاء وهي على العاقله لا يضمن
 الجاني منها شيئا ولو قتل في الشهر الحرام الزم دية وثلث من اى الاجناس كان تغليظا وهل يلزم
 ذلك في حرم مكة قال الشيخان نعم ولا تعرف التغليظ في الاطراف فخرج لوروى في الجبل الى الحرم فقتل
 فيه لزم التغليظ وهل يغلط مع العكس فيه نزده ولا يقتض من الملتحق الى الحرم فيه ويضيق عليه
 في المطعم والمشرب حتى يخرج ولو جنى في الحرم اقتصر منه لانها كما حرمتها ففضل يلزم مثل ذلك في
 الاية عليه السلام قال يدي في النهاية ودية المرأة على النصف من جميع الاجناس ودية ولد الزنا
 اناظر الاسلام ودية المسلم ودية النقي وفي مستند ذلك ضعف ودية النقي ثمانية ودية النقي
 كان وضرايا او جوسيا ودية نسائهم على النصف وفي بعض الروايات دية اليهودي والنصراني
 والمجوسي دية المسلم وفي بعضها دية اليهودي والنصراني اربعة الف درهم والشيخ رحمه الله
 على من يعين قتلهم فيغلط الامام الذي يعايراه من ذلك حسا للجرة ولا دية لعين اهل الذمة من الكفا
 ذوى عهد كانوا اهل حرب بغيرهم الدعوة او لم تبلغ ودية العبد قيمته ولو تجاوزت دية الحر رد
 اليها ويؤخذ من مال الجاني الحرام كانت الجناية عمدا او شبهها ومن عاقبته ان كانت خطاء
 ودية اعضائه وجراحاته مقبسة على دية الحر ما فيه دية ففي العبد قيمته كاللسان والذكر لكن لو

عليه جان مجاف يقيمته الحر يمكن لمولاه المطالبة الامع دفعه وكل ما فيه مقدرا في اخر من دية فهو
 العبد كذلك من قيمته ولو جنى عليه جان بما لا يستوعب قيمته كان لمولاه المطالبة بدينه
 مع امساك العبد وليس له دفع العبد المطالبة ببعثته وما لا يقتدر فيه من اجره فله الاورش
 ويصير العبد اصلا للحر فيه ولو جنى العبد على ارحم خطا لم يضمنه المولى ودفعه ان شاء او فداء
 بارش الجناية والنجاة في ذلك اليه ولا يخير المحج عليه وكذا لو كانت جانيته ولا يستوعب دية
 تخير مولاه في دفع ارض الجناية او تسليم العبد ليسترق منه بقدر تلك الجناية ويستوى في ذلك
 كله الف والحدس ذكره كان او انشى في ام الولد ترد على ما مضى **النظر الثاني** في مجابات
 واليحيى اما في المباشرة او السبب او تراجم المجابات اما المباشرة فضابطها الاذلة
 لامع القصد اليه كمن رمى غرضا فاصاب انسانا وكا لضرب للتأديب فيتفق الموت منه
 ويسمى هذا الجمل بمسائل **الاول** الطبيب يضمن ما يئلف بعلاجه ان كان قاصدا او عالج
 طفلا او مجنونا لا ياذن المولى او بالغ المياذن ولو كان الطبيب عارفا وان له المريض في العلاج
 فالكل المتلف قبل ان يضمن لان الضمان يسقط بالاذن ولا نه فضل سابق سرعا وقيل يضمن لمباشرة
 الاذلة وهو سبب فان قلنا لا يضمن فلا بحث ان قلنا يضمن فهو يضمن في ماله وهي برآء بالآ
 قبل العلاج قيل نعم لرواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام
 من طبب او تبيطر فليأخذ البراءة من وليه والا فهو ضامن لان العلاج مما تمس الحاجة اليه
 فلو لم يبرأ لشرع الا برآء فعند العلاج وقيل لا يبرأ لانه استعاطا الحق قبل نبوته **الثانية** النائم اذا
 اُلقيت نفسا با فتلا به او حركته قيل يضمن الدية في ماله وقيل في مال العاقله والاول اشد
 اذا اعتف بزوجه جماعة في قيل او دير او ضا فانت ضمن الدية وكذا الزوجة في النهاية ان كانا
 مامومين لم يكن عليهما شيء والرواية ضعيفة **الثالثة** من جمل عدا سدا غفكمه او اضا

والا قرب منها كالقن واذا دفعتها
 المالك في خبايتها استرقها الجني
 عليها وورثته وفي رواية جانيها
 على مولاه ص

هل يبرأ

فلا ديه

الضمان

به انساها ضمير خباثته في ماله **الخامسة** من صلح ببالغ فبات اما لو كان من رضى او مجبونا
او طفلا او اغتفل العاقل البالغ وفاجاه بالتيقن ان لم يهتأ ولوقيل بالتسوية في الضمان كان حسنا
لانه سبب الاتفاق ظاهرا قال الشيخ والدية على العاقل وفيه اشكال من حيث قصد الصلح
الى الاخافة فهو على الخط وكذا البحث لو شمر سفينه في وجه انسان اما لو فالفى نفسه في
بئر او على سقف قال الشيخ لا ضمان لانه الجاه الى الحرب لا الى الوقوع فهو المباشر لاهل نفسه
فيستطاع حكم التثبيت وكذا لو صار في هربة سبع فاكل ولو كان المطلوب باع في طاب بيته
سبب بلحى وكذا لو كان مجبرا ووقع في بئر لا يعلمها او انخفض به السقف او اضطره الى مضيق
فاقتصره الاسد لانه يفتقر في المضيق غالبا **السادسة** اذا اصدمه فمات المصدوم قتل
في مال الضام اما الضام لو مات فهدر اذا كان المصدوم في ملكه او في موضع مباح او واسع
ولو كان في طريق المسلمين خسر قتل يضمن المصدوم ودينه لانه فطره بوقوفه في موضع ليس للوث
فيه كذا اذ جلس في الطريق الضيق وعثر به انسان هذا اذا كان لا عن قصد ولو كان قاصدا
ولله مندوحة قد مدد روعه فمات المصدوم **السابعة** اذا اصدم حران فمات فلو كان
كل واحد منهما نصف دية ويسقط النصف وهو قد نصيبه لان كل واحد منهما تلف بفعله
وفعل غيره ويستوى في ذلك الفارسان والراجلان والفارس والراجل وكل واحد منهما نصف
فارس الاخران تلفت بالتصادم وتقع النقصان في الدية وان قصد القتل فهو عدا ما لو كانا
صبيين والركوب منهما فضعف دية كل واحد منهما على عاقله الا ان لواركهما وليهما فالضمان
عاقله الصبيين لان له ذلك ولواركهما اجنب فضا كل منهما تباهما على المركب ولو كانا عبدا
بالعين سقطت جنايتهما لان نصيب كل منهما هدر وما على صاحبه فوات تلفه ولا يضمن
ولو اصدم حران فمات احدهما فعليه ما قلنا يضمن الثالث وعلى رواية عن الحسن موسى عليه السلام

يضمن الباقي دية الميت والرواية شاذة ولو تصادم حاملان سقط نصف دية كل واحد وثبت
نصف الدية للآخرى اما الجنيين فثبت في مال كل واحد نصف دية الجنيين **الثامنة**
اذا ضرب بين الزمات فاصابه سهم فالدية على عاقله الراعي ولو ثبت انه قال حذرا ليرفع الماركة
ان صبيادق رباعية صاحبه بخنجر فرغ الى على السلم فامر سببه انه قال حذرا فله
القصاص وقال قدا عذ ومن حذرو لو كان مع المارصين فقتله من طريق التميم لا قصدا فاصابه
فالضمان على من قربه لا على الراعي لانه عرضة للثلف وفيه تردد **التاسعة** روى السكوني عن ابي
عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام خرجنا فاقطع حشفه غلام لرواية مناسبة للذهب
العاشر لو وقع من على على غيره فقتله فان قصد وكان الوقوع يقتل غالبا فهو قاتل عدا وان كان
لا يقتل غالبا فهو سببه بالعمد يلزم الدية في ماله وان قطع مضطرا الى الوقوع او قصد الوقوع لغيره
فهو خطاء يحضر والدية فيه على العاقل اما لو افاء الهواء او زلق فلا ضمان والواقع هذا على
المقتديرات ولو دفعه دافع فدية المدفوع لو مات على الدافع اما دية الاسفل فالاصل انها على
الدافع ايضا وفي النهاية دية على الواقع ويرجع بها على الدافع وهي رواية عبد الله بن سنان
ابي عبد الله عليه السلام **الحادية عشر** روى ابو جهميل عن سعد الاسكاني عن الاصمعي قال فقتل
امير المؤمنين عليه السلام جارية وكبت اخرى فقتله نالته فقتلت المركبة وضعت الركبة
فماتت ان ديتها نصفين على الناحية والمنحوسة وابو جهميل ضعيف فلا استناد الى قوله
المقتعة على الناحية والقامصة ثلث الدية ويسقط الثلث لركوبها عبثا وهذا وجه حسن
وخرج متأخرا ومما نالنا فاجبت الدية على الناحية ان كانت ملحية للقامصة وان لم تكن
ملحية فالدية على القامصة وهو وجه ايضا غير ان المشهور بين الاصحاب هو الاول من الوجهين
مسائل **الاولى** من دعي عن فاجر من منزله ليل فقتله ضامن حتى يرجع اليه فان عدم فهو ضامن

لديته وان وجد مقتولا وادعى قتله على غيره واذا لم يثبت فقد بري وان عدم البينة ففي الفتوى
والاصح الاقوى وعليه الدية في ماله وان وجد ميتا فحق لزوم الدية تردد ولعل الاشبه الله لا يمين
الثانية اذا اعادت الظير الولد فابكره اهله صدقت ما لو يثبت كذبها فيلزمها الدية او حيا
بعينه او من يحتمل انه هو ولو استاجرت اخرى ودعت بغير اذن اهله فحقل غيره خمنت الدية
الثالثة لو انقلب الظير فقتله لزمها الدية في ماله ان طلبت بالمظاهرة العجز ولو كانت للضرورة
فديته على عاقلتها **الرابعة** روى عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دخل على
امراة ففج الشباب ووطئها فثا وولدها فقتله اللص وحمل الشيا فخرج فحلت فقتله فقال
يضمن ماله دية الغلام وعليهم فيما ترك اربعة الف درهم لكا برتها على زوجها وليس عليها
في قتله شيء ووجه الدية فوات حمل القصاص لا نفاه فقتله دفاعا عن المال فلم يقع قصاصا ولا حيا
المال بل علم ان مهر المثل في مثل هذا بيمين دينا را بل مهر امثالها ما بلغ ويرت هذه الرواية
على ان مهر امثال الفقه هذا القدر روى عنه ابي عبد الله في امراة دخلت ليلة البناء بها
صديقا الى جملتها فلما اراد الزوج موافقتها اثار الصديق فافضل فقتله الزوج فقتله فقال
يضمن دية الصديق ويقتل بالزوج وفي تضمين دية الصديق تردد واقرب ان دمه هذه **الخامسة**
روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
فقتله دية المقتولين على المرحومين بعد ان يرفع جراحته المرحومين من الدية وفي رواية السكوني
عن ابي عبد الله عليه السلام انه جعل دية المقتولين على قبائل الاربعة واخذ دية المرحومين البا
من دية المقتولين ومن المحتمل ان يكون عليه السلام قد اطلع في هذه الواقعة على ما يجب
هذا الحكم **السادسة** روى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
في ستة علمان كانوا في الفرة فغزو احد فشهد اثنان على الثالث انهم قتلوه وشهد الثالث

على الاثنين فقتله بالدية ثلثه اثناس على الاثنين وخمسين على الثالث وهذه الرواية متروكة
بين الاصحاب فان جمع نقلها كانت حكاية واقعة فلا تقدر لاحتمال ما يوجب الاختصاص
البخ الثاني في الاسباب وضابطها ما لا اله الا حصل التلف كمن علة التلف غير كغير البني
ونصيب السكوني القاء الحجر فان التلف عند بسبب العثار ولم يضر لمصورها مسايل
الاول لو وضع حجر في ملكه او مكان مباح لم يضمن دية العار ولو كان في ملك غيره او في
مسلكه ضمن في ماله وكذا لو نصب سكيناً فماتت الغار بها وكذا لو نصب بر او الفخ فحرقوا
في ملك غيره فمن حرق المالك سقط الضمان عن الحارص والحضر في الطريق المسلول لمصلحة
المسلمين بل لا يضمن لان الحضر كذلك سابع وهو حسن **الثانية** لو بني مسجد في الطريق
قل ان كان باذن الامام لم يضمن ما يثلف بسببه والاقرب استبعاد الفرض **الثالث**
لو سلم ولده لمعلم السباحة فغرق بالفريضة ضمنه في ماله لانه تلف بسببه ولو كان بالغام
ورشيده لم يضمن لان الفريضة منه **الرابعة** لو عثر على الجاني فقتل المرحوم سقطت دية
من الدية لمشاكرته وضمن الباقيون تسعة اعشار الدية وتعلق الجناية بمن يمد الجبال
من امسك الخشب او ساعد بغير المدد ولو قصدوا اجنيا بالبرقي كان عدا موجبا للقصاص ولو لم
يقصدوه كان خطأ وفي النهاية اذا اشتريت في هدم الحائط فلا تقع على احد من الاخر
دية لان كل واحد ضامن لصاحبه وفي الرواية بعد والاول اشبه **الخامسة** لو اصدت
سفينة تان بفريضة القين وماهما ما كان لكل منهما على صاحبه نصف قيمته ما تلفت
وكذا لو اصدت الحماران فالتف او ائتلف احدهما ولو كانا غير مال كين ضمن كل منهما نصف السفينتين
ما بينهما لان التلف منهما والضمان في مالهما سواء كان التالف مالا او نفوسا ولو لم يفرط بالها
عليها الزناح فلا ضمان ولا يضمن صاحب السفينة الواقعة اذا وقعت عليها الحريق ويضمن

صاحب الواقعة لو فطر **التاسعة** لو اصاب سفينته وهي سارية او ابله لو حاقرت بفعله مثل
من سار او فقلع لو حاق او اودم موضع فانه يقتل فهو ضامن في ماله ما يتلف من مال او نفس لانه
شبيه بالعبد **السادسة** لا يضمن صاحب الحائط ما يتلف بوقوعه اذا كان في ملكه او مكان
مباح وكذا لو وقع الى الطريق فمات انسان بغيره ولو بناءه ما يملكه الى غير ملكه ضمن كالبناء على
ملكه سواء امكن في الطريق او الى غير ملكه ضمن ان تمكن من الازالة ولو وقع قبل تمكنه ليعتبر
ما يتلف به لعدم التقدي **السابعة** نصب المياذيب الى الطرق جائز وعليه على الناس
وهل يضمن لو وقعت فالتفت قال المفيد رحمه الله لا يضمن قال الشيخ يضمن لان نصيبها مشروطة
بالسلامة والاول اسبه وكذا اخراج الرواشن في الطرق المسلوكة اذا لم يضر بالمارة ولو
خشي بسقوطها قال الشيخ يضمن نصف الدية لانه هلك عن مباح ومحظور والا فرب
لا يضمن مع القول بالجوار وضابطه ان كل ما لا انسان احداثه في الطريق لا يضمن ما يتلف
سببه ويضمن ما ليس له احداثه كوضع الحجر وحفر البئر فلو اخرج نارا في ملكه لا يضمن لو سب
عني الا ان يزيد عن قدر الحاجة مع غلبته الطريق بالتدعي كاتي ايام الاهوية ولو عصفت نعتة
لور يضمن ولو اجهها في ملك غيره ضمن الانسان الاموال لانه عدوان مقصود ولو قصد اهلاك
الانفس مع تعدد الغرار كانت عدا ولو بالثابت دابة في الطريق قال الشيخ يضمن لوقوعه في الناس
وكذا لو القى قنانه المنزل المزلقه كقشور البطخ او رش الدرب بالماء والوجه اخصا
ذلك بمن لم ير الترش او لم يشاهد القمامة **الثامنة** لو وضع اناء على حائط فلتف بسقوطه
نفس اهل البيت يضمن لانه تصرف في ملكه من غير عذر وان **العاشرة** يجب حفظ دابة الصائغ
كالبعير المعقل والكلب العقور فلو اهل ضمن جنايتها ولو جهل حالها او علم ولم يقرط فلا ضمان
ولو جنى على الصائغ جان فان كان المدفع لور يضمن لو كان لغيره ضمن فلو جنى جناية اهل الملك

تزد وقال الشيخ يضمن بالنقرط مع الضراوة وهو بعيد اذا لم يخرج العادة بربطها بغير قتلها
الحادية عشر لو هجمت دابة على اخرى فميتت الداخله ضمن صاحبها ولو هجمت المدخول عليها
كان هدم او يبغي بقتل الاول بتفريط المالك في الاحتفاظ **الثانية عشر** من دخل ارقوم
فقتلهم كلهم ضمنوا ان دخل باذنهم والافلاضمان **الثالثة عشر** واكب الدابة يضمن صاحبها
وفيما تجتبه براسها تزد ارقوم الضمان تمكنه من مراعاته وكذا القايد ولو وقف بها فميت
ما تجتبه يندبها وجعلها وكذا اذا ضرب بها فميت ضمن وكذا لو ضرب بها غيره ضمن الضارب وكذا
السايق يضمن ما تجتبه ولو كثرها وديان تساويا في الضمان ولو كان صاحب الدابة معها
ضمن دون الراكب ولو اقلت الراكب لور يضمنه المالك الا ان يكون بتسفيره ولو اركب ملكه
دابة ضمن المولى جناية الراكب ومن الاحجاب من شرط صغر المملوك وهو حسن ولو كان بالغاً
كانت الجناية في وقت ان كانت على نفس آدمي لو كانت على مال لور يضمن المولى وهل يشبه
العبد الاقرب انه يتبع به اذا اعتق **الرابعة** في تراجم المعجيات اذا اتفق المبائير
والسبب ضمن المباشرة كالدافع مع الحافز والمسلح مع الزاحج وواضع الحجر في الكفة مع حادب
المخنيق ولو جعل المباشرة حال السبب ضمن السبب كمن غطي برأسه في غير ملكه فدفع غيره فالتا
ولما يعلم الضمان على الحافز وكالفار من مخيفه اذا وقع في يده لا يعلمها ولو جنى في ملك نفسه
وسرها ودعا عنه فالاقرب الضمان لان المباشرة تسقط اثرها مع الغرور ولو اجمع سببان
ضمن من سبق الجناية بسببه كالوالد في حجره في غير ملكه لو جنى الاخير برأ فلو اسقط العتق
بالحجر في البئر فالضمان على الواضع هذا مع تساويهما في العذر وان ولو كان احدهما عاذاً كان
الضمان عليه وكذا لو نصب سيكناً في بئر محفورة في غير ملكه فتردى انسان على تلك السيكن
على افر بريح الدابة ولو باع خطرت التساوي في الضمان لان التلف لا يتحص من احدهما لكن الا

مع

اشبه ولو سقط في حفرة اشان فذلك كل منهما برفع الآخر فالضمان على الجاني لانه كالمسك
 الق متاعك في البحر لتسلم السفينة فالتقاءه فلا ضمان ولو قال علي خمانه ضمن دفعا لضروته الخوف
 ولو لم يكن فقال الله وعلى خمانه ففي الثمان تردد اقر به انه لا يضمنه وكذا لو قال مرق ثوبك وعلى
 خمانه او لبحر نفسك لانه ضمان ما لم يحجب ولا ضروته فيه ولو قال عند الخوف الق متاعك
 وعلى خمانه مع وكبان السفينة فاستغوا فان قال اردت التساوي قبل ولمنه بحسبه والوكبان
 ان رضوا منهم ايضا ولو قال وقد اذنا في قانكر البعد لا لقاء صدقوا مع اليقين ضمن هو الجميع
 ولو حق هذا الباب مسائل الزينة فلو وقع واحد في زينة الاسد فعلق بشان وتعلق الثاني
 بثالث وتعلق الثالث برابع فاقترسهم في رواية ابن ابي عمير في رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر
 قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في الاول فريسة الاسد وغرم اهله ثلث الدية
 للثاني وغرم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية وغرم الثالث لاهل الرابع كاملة والثاني
 ورواية سمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى ان الاول ربع الدية
 وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة وجعل ذلك على عاقله الذين
 اذبحوا والآخر ضعيفه الطريق الى سمع في اذن ساقطه والاول مشهوره لكنها حكم في رواية
 ويمكن ان يوقع على الاول الدية للثاني لاستقلاله بالثلاثة وعلى الثاني دية الثالث وعلى
 الثالث دية الرابع بهذا المعنى وان قلنا بالتسوية بين مباشر الامساك والمشارك في الحد
 كان على الاول به ونصف وثلث وعلى الثاني نصف وثلث وعلى الثالث ثلث لا غير
 لو جذب انسان عيتر الى بئ فوقع المجذب فضات الجاذب بوقوعه عليه فالجاذب هو الذي
 مات المجذب بضمنه الجاذب لاستقلاله بالثلاثة ولو ما نانا فالاول هو وعليه دية الثاني
 في ماله ولو جذب الثاني ثالثا فاقوا بوقع كل منهم على صاحبه فالاول مات لغعله وفعله

الوجه في الزينة
 النظر في الزينة
 مضافا
 محظوظة

في سقط نصفه يته ويضمير الثاني النصف والثاني مات يجذب به الثالث عليه وحده
 الاول فيضن الاول نصف دية ولا ضمان على الثالث وللثالث الدية فان رجحنا الثاني
 فديته على الثاني وان شركنا بين القاض والجاذب فالدية على الاول والثاني نصفين ولو جذب
 الثالث وابعا فمات بعض على بعض فلكل من الملتصق الدية لانه مات بجذب الثاني عليه
 ويجذب الثاني الثالث عليه ويجذب الثالث والرابع فيسقط ما قبل فعله ويحق الملتصق
 على الثاني الثالث ولا ضمان على الرابع وللثاني ثلث الدية ايضا لانه مات بجذب الاول ويجذب
 الثالث ويجذب الثالث والرابع عليه فيسقط ما قبل فعله ويجذب الثالث على الاول والثاني
 وللثالث ثلث الدية ايضا لانه مات بجذب الرابع ويجذب الثاني الاول له اما الرابع فليس عليه
 شيء لانه لم يلفظ رجحنا المباشر فديته عليه وان شركنا كانت دية اثنان بين
 الاول والثاني والثالث **النظر الثالث** في الجناية على الاطراف فالمقاصد في **الشعر**
 في ذوات الاعضاء وكل لا تقدر فيه ففقيه الارش والتقيد في ثمانية عشر **الشعر**
 وفي شعر الرأس الدية وكذا في شعر اللحية فان نبتا فقد قيل في اللحية ثلث الدية والرأس
 ضعيفة والاقبال شبه فيه وفي شعر الرأس الارش ان نبتة قال المفيد رحمه الله في شعر الرأس
 ان لم يلبس مائة دينار ولا اعلم المستند اما شعر المرأة ففيه دية ولو نبت فيه شعرها
 وفي الجاحين خمسمائة دينار وفي كل واحد نصف ذلك وما اصاب منه فعلى الحساب في **الاجزاء**
 تردد قال في الميسر والخلاف الدية ان لم يلبس وفيها مع الاجحان وبيان الاق
 السقوط حال الانضمام والارش حال الانفراد وما عدا ذلك من الشعر لا تقدر بزيستاد
 الى البراءة الاصلية **الثاني** العيان وفيها الدية وفي كل واحد نصف الدية وليستوي
 الصبيحة والعشي والحيكة والجاخطة وفي الاجحان الدية وفي تقدير كل جنس خلاف قال

كاملة

محظوظة
 مضافا
 محظوظة

المبسوط في كل واحد ربع الدية وفي الخلاف في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل الثلث وضع
 آخر في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل النصف وينقص عن هذا القدر سدس الدية والتمسك
 بهذا كثير في الجناية على بعضها بحساب ديتها ولو قلعت مع العيين لم يتداخل رباها ولو
 الصبي نصف الدية كاملة اذا كان في العود خلفه اوبة من الله ولا يستحق ديتها كان في الصبي
 الدية خمسة امانا واما العود افضى خسرهما روايتان احدهما ربع الدية وهي متروكة والاخر ثلث
 الدية وهي مشهورة سواء كانت خلفه او بجناية جان ووهم هذا اهم فتوى زلل الله
 وفيه الدية كاملة اذا استوفى وكذا لو قطع ماله وهو ما لان منه وكذا لو كسر فخذ ولو جرح على عيني
 فامة دينار وفي شلثة ثلث دية وفي الروية وهو من الجاني بين المجرمين نصف الدية وقال ابن ابي
 هي المجمع المارون وقال اهل اللغة هي طرف المارون وفي احد المخرجين نصف الدية لانه اذا هاب
 المنفعة وهو اختياره في المبسوط وفي رواية غياث عن ابي جعفر عليه السلام عن ابيه عن علي عليه
 ثلث الدية وكذا في رواية عبد الرحمن بن العزومي عن ابي جعفر عن ابيه وفي الرواية ضعف عن ابي العباس
 بمضمونها اشبه **المخرج** الاذان وفيها الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي بعضها بحسب
 ديتها وفي شتمها ثلث ديتها على الرواية فيها ضعف لكن يتيها الشدة قال بعض اصحاب في جرحها
 ثلث ديتها وفسر واحد جرح الشدة بثلث دية **الشبهة الخامسة** الشفتان وفيها الدية اجماعا وفي
 تقليس دية كل واحد خلافت قال في المبسوط في العليا الثلث وفي السفلى الشتان وهو خير المقتل
 الخلاف في العليا ادعاه وفي السفلى ستمائة وهي رواية ابي جميل عن ابي عبد الله وذكره
 ظريف في كتابه ايضا وفي ابي جميل ضعف وقال ابن بابويه وهو ما ثور عن ظريف ايضا في العليا
 نصف الدية وفي السفلى الشتان وهو نادر وفيه مع تدويره زيادة لا معنى لها وقال ابن ابي عمير
 ما سوا في الدية استنادا الى قولهم عليهم السلام كل ما في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية

في الجناية على العيون

وهذا حسن في قطع بعضها بنسبة مساحتها وجد السفلى السفلى عما يتجافى عن الله مع طول الفم
 والعليا ما يتجافى عن الله متصلا بالمخبرين والجاني مع طول الفم ليس حاشية الشدين ولو قلعت
 قال الشيخ في ديتها والا قرب الحكومة ولو استخرجت ثلث الدية **السادس** اللسان وفي استيصال
 الصبيح الدية وفي لسان الاخر ثلث الدية وفيها قطع من لسان الاخر من حشاه مساحة اما الصبيح
 بجرحه وهو مطرحة ويبسط الدية على الحروف بالسوية ويؤخذ نصيب ما يعدم منها ويشاء
 الستة وغيرها ثلثها وحيفها ولو ذهبت اجمع وجبت الدية كاملة ولو صار سبع النطق او زاد
 شربة او كان ثقيلا فاد ثلثا فلا تقدير فيه وفيه الحكومة وكذا لو نقص فصار ينقل الحرف
 الفاسد الى الصبيح ولا اعتبار بقدر المقطوع من الصبيح بل الاعتبار بما يذهب من الحروف ولو قطع
 نصفه فذهب ربع الحروف وفيه الدية وكذا لو قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه فذهب الدية
 ولو جرح آخر اعتبر بما بقي واخذ بنسبة ما ذهب بعد جرحه الاول ولو اعدم واحد كله قطع
 آخر كان على الاول الدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان الطفل كان فيه الدية لان الاصل
 السلامة اما لو بلغ حدا ينطق مثله ولم ينطق فيه ثلث الدية لعلبة الطن بالافه ولو نطق بعد
 ثبت الصحة واعتبر بعد ذلك بالحروف والزم الجاني ما نقص عن المجمع فان كان بقدر ما اخذ
 والاتم له ولو ادعى الصبيح ذهاب نطقه عند الجناية تصدق مع القسامة **تعدد البنية** وفي رواية
 يضي بلسانه بارة فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب لو جرح على لسانه ذهب
 كلامه ثم عاد هل تستعد الدية قال في المبسوط نعم لانه لو ذهب لماعاد وقال في الخلاف لا وهو
 الاشبه اما لو قطع سن المتقر فاخذ ديتها وعادت لم تستعد ديتها لان المانية غير الاولى وكذا
 لو اتفق انه قطع لسانه فابنته الله لان العادة لم يقض بعوده فيكون هبة ولو كان للسان طرفان
 فادعيا احدهما اعتبر بالحروف فان نطق بالجمع فلا رية وفيه الارش لانه زيادة **استباح** الانسان

في الجناية على العيون

في الجناية على العيون

في الجناية على العيون

الذي يكامله ويقسم على ثمانية وعشرين سناً اثنا عشر في مقدم الفم وهي ثنتان ورباعيتان في نابان
 ومثلها من اسفل وستة عشر في مؤخر وهي ضاحك وثلث اضر من كل جانب ومثلها من اسفل
 ففي المقادير ستمائة دنيا حصه كل سن خمسون دنيا وفي الماخير اربع مائة دنيا حصه كل سن
 خمسة وعشرون دنيا ويستوى البضا والسود وكذا الصفر وان جنى عليها وليس للزائدة دية
 ان قلعت منضمة الى النوبة وفيها ثلث دية الاصل لو قلعت منفردة وقيل فيها الحكمة والاول
 الظاهر لو اسودت بالحجاية ولم يسقط ثلث اديتها ومنها بعد الاسود اذ الثلث على الاشهر وفي
 الضياعا ولم يسقط ثلث اديتها وفي الرواية ضعف فالحكمة اسبه والدية في المقلوعه مع
 سجنها وهو الثابت منها في اللث ولو كسر ما برز عن اللث فيه تردد والاقرب ان فيه دية السن
 ولو كسر الظاهر عن اللث ثم قلع الآخر السخ فله الاول دية وعلى الثاني حكمة وتقطر تسيل الصغي
 فان بنت لزم الارش ولو لو بنت فدية المتفرق في الاصحاب من قال فيها غير ولم يفضل في الروا
 ضعف ولو بنت الانسان موضع المقلوعه عظماء فبث فقلعت قلع فل الشيخ لاديه ويقوى ان
 فيه الارش لانه يستوجب الماء وشيئا **الثامن** العنق وفيه اذا كسر ضار الانسان اصور الدية
 وكذا لو جنى عليه بما يمنع الازد كراهه ولو زال فلا دية وفيه الارش **التاسع** اليدين وهما
 العظامان اللذان يقال لثقلها الذفن ويتصل طرف كل واحد منهما بالاذن وفيها الدية لو قلع
 منفرد من الانسان كحلي الطفل او من الانسان له ولو قلعها مع الانسان فديتان وفي نقصا
 المضع من الحجاية عليها او تضلها الارش **السادس** اليدين وفيها الدية وفي كل واحد منهما
 الدية وحدهما المعصم او قلعت مع الاصابع منفردة فدية الاصابع خمسة اذ لو قطع مع شيء
 من الزند فحلي اليد خمسة وفي الرايد حكمة ولو قطعت من المرفق او المنكب قال في المبسوط
 عندا فيه مقداره على التهذيب ولو كان له يدان على زنديهما الدية وحكمة لان احدهما

وفيه اليد خمسة
 وفيه اليد خمسة

زايدة وتغير الاصلية بانقرها بالبطن او كثرها اشد بطشاً فان تساوى افا حداهما زائدة في
 الجملة فلو قطعها من الاصلية دية وفي الزايدة حكمة وقال في المبسوط ثلث دية الاصلية
 تشبه بالسن والاصبع فالاقرب الارش ويظهر ويظهر في الذراعين الدية وكذا في العضد
 وفي كل واحد نصف الدية **الاصابع** في اصابع اليدين الدية وكذا في اصابع
 الرجلين وفي كل واحد عشر الدية وقيل في الايهام ثلث الدية وفي الاربع البواق الثلث
 بالسوية ودية كل اصبع مقسومة على ثلث اناهل بالسوية عدا الايهام فان ديتها مقسومة
 على اثنين وفي الاصبع الزايدة ثلث الاصلية وفي شلل كل واحد ثلث اديتها وفي قطعها بعد
 الشلل الثلث وكذا لو كان الشلل حلقه وفي الظفر اذا لم يبت عشرة دنانير وكذا لو بنت اسن
 ولو بنت ابض كان فيه خمسة دنانير وفي الرواية ضعف غير انها مشهورة وفي رواية عبد الله بن
 سنان في الظفر خمسة دنانير **الظفر** وفيه اذا كسر الدية كاملة وكذا لو
 قلعت وربما اوصار بحيث لا يقدر على العقود ولو صلح كان فيه ثلث الدية وفي رواية ظريف
 ان كسر الصليب في غير عيب فدية دينار وان عثم فالف دينار ولو كسر ثلث الرجلين
 فدية له وثلث دية للرجلين وفي الخلاف لو كسر الصليب فذهب منه وجماعه فديتان
التخاع في قطعة الدية كاملة **الثديان** وفيها من المرأة ديتها وفي كل واحد
 نصف ديتها ولو انقطع لبنها فدية الحكمة وكذا لو كان اللبن فيها وتعد نزوله ولو قطعها
 مع شيء من جلد الصدر فدية ديتها وفي الرايد حكمة ولو اجاف مع ذلك الصدر فدية
 الثديين والحكمة ودية الجافية ولو قطع الجملتين قال في المبسوط فيها الدية وفيه اشكال
 من حيث ان الدية في الثديين والحملتان بعضهما اما حلت الرجل ففي المبسوط والخلاف فيها
 الدية وقال ابن ابراهيم اشق حكمة ثلثي الرجل ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون دنيا

وكذا ذكر الشيخ رحمه الله في التهذيب عن ظريف وفي إيجاب الدية فيما بعد والشيخ اضر عن رواية
ظريف وتمسك بالحديث الذي مر في فضل الشفيعين ^{الذكر في المشقة فما}
فاد الدية وان استوصل سواء كان لشاب أو شيخ أو جوي لم يبلغ أو من سلت خصته ولو
قطع بعض الحشفة كانت دية المفقوع بنسبة الدية من مساحة الكثرة حسب ولو قطع الحشفة
وقطع آخر ما بقي كان على الأول الدية وعلى الثاني الأرض وفي ذكر الغنم ثلث الدية وفيما
قطع منه بحسابه وفي الخصيتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي رواية في
اليسرى ثلث الدية لأن منها الولد والرواية حسنة لكن يضمن عد ولا عن عموم الرأيا
المشهور في أدرة الحشيتين إرباعه دينا وإن فح فلم يقدر على المشقة فما عابه دينا
ومستند كتاب ظريف غير أن الشرة توبة ^{الشفيعان وهما اللحم المحيط}
بالفرج إحاطة الشفيعين بالفرج وفيما ديتها وفي كل واحد نصف ديتها وليستوى في الدية
السليمة والرقاء وفي الركب حكمته وهو مثل موضع العانة من الرجل وفي انصاء المرأة
ديتها ويسقط في طرف الزوج أن كان بالوطى بعد بلوغها ولو كان قبل البلوغ ضمير ^{الزوج}
مع مهرها ديتها والانفاق عليها حتى يموت أحدهما ولو لم يكن زوجا وكان مكرها فلها المهر
وإن كانت مطاوعة فلها مهر ولا دية ولو كانت المكرهة بكمahl يحيطها أرش البكارة
فإنما على المهر فيه تزد والاشبه وجوبه ويلزم ذلك في ماله لأن الجناية ما عدا أشبه
العمر **سابع عشر** قال في الميسر في الاليتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي
المرأة ديتها وفي كل واحدة نصفها ديتها وهو حسن نقول على الرواية التي مر في فضل
الشفيعين ^{الرجلان} وفيما الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدها
مفضل الساق وفي الأصابع لبعده دية كاملة وفي كل أصبع عشر الدية وإحلال في الأيدي

هنا كافي الدين ودية كل أصبع مقسومة على ثلاث أنامل بالسوية وفي الإبهام على شنين
وفي الساقين الدية وكذا في الفخذين وفي كل واحدة نصف الدية **سابع عشر** في الأصابع
مما لحظ القلب لكل ضلع إذا كسرت خمسة وعشرون دينا وأما يلى العضدين لكل
ضلع إذا كسرت عشرة دينا ^{لو كسر عضو من فم عليل غايظه كان فيه الدية}
رواية سليمان بن خالد ومن ضرب عجانة فلم يعلت غايظه ولا بول فضيه الدية وهو رواية
بن عمار ^{في كسر عظم من عضو خسر دية العضو} فان ضلع على غير عيب فارتفع الخاسر
دية وضيه وفي فكه من العضو بحيث يتعطل العضو ثلث دية العضو فان ضلع على غير عيب
الخاسر دية **الرابعة** قل في الميسر والمخالف في الترتيبين وفي كل واحدة منها مقدر
عند أصحابنا ولعلنا أشار إلى ما ذكره الجماعة عن ظريف وهو في الشقوة إذا كسرت في بئر
على غير عيب أربعون دينا ^{من داس بطن إنسان حتى أحدث ديس بطنه أو}
ذلك ثلث الدية وهي رواية السكون وفيه ضعف ^{من اقتصر كذا}
فخرق مثاقيل تلك بوطا فعليه ثلث الدية ديتها وهو أولى وقيل مهر نسائها
الثاني في الجناية على المانع وهي سبعة **الأول** العقل وفيه الدية وفي بعض الأرش
في نظر الحياكم لا طريق إلى تقدير النقصان وفي الميسر يقدر بالزمان فلو جرح يوما أو
لوما كان الذاهب نصفه أجن يوما أو أفاق يومين كان الذاهب ثلثه وهو تخيير لا قصا
في ذهابه ولا في نقصانه لعدم العلم بحمل ولو شجر فذهب عقله لم يدر أحل دية الجانيين في ثوبا
أن كان بضرته واحدة تداخلت والأول أشبه وفي رواية لو ضرب داسه فذهب عقله انظر
به سنتغان مات فيها قيد به وإن بقي ولم يرجع عقله فقتله الدية وهي حسنة ولو جرح
العقل ونفع الدية ثم عاد لم يرجع الدية لأنه هبة مجردة **الثاني** السمع وفيه الدية إن

العضد من عظم فوق هو الدية
كعضد راحة
الرجل ما بين القدم والركبة
الرجل ما بين الركبة والكعب
دية كسر وفي موضع دية كسر
وفي رضة ثلث دية العضو فان
برى على غير عيب فارتفع الخاسر

وفي رواية ديتها

اهل المعرفة بالياس وان املوا الموت بعد مدة معينة توقعتا انهما فان لم يعين فقد استقرت
 الدية ولو كذب الخبيث عند دعوى ذهابه او قال اعلم اعتبر حاله عند الصوت العظيم والرمع
 القوي وجميعه بعد استغفاله فان تحقق ما ادعاه والاحلف القسامه وحكم له ولو ذهب مع
 احدي الاذنين هنيه نصف الدية ولو نقص سمع احدهما فليس الاخرى بان تسد الناقصة
 ويطلق الصغير ويصاح به حتى يقول لا اسمع ثم يعاد عليه ذلك مرة ثانية فان تساوت المسافتان
 صدق ثم تطلق الناقصة ويسد الصغير ويعتبر بالصوت حتى يقول لا اسمع ثم تكرر على الاعتبار
 فان تساوت المفادير في سماعه فقد صدق وتصح مسافة الصيغة والناقصة ويلزم من الدية
 بحساب النفاوت وفي رواية تغش بالصوت من جوانبه ويصدق مع الشاوي ويكذب مع
 الاختلاف وفي ذهاب السمع تقطع الاذنين ديتان ولا يقاس السمع في الريح بل يتوخى سكوت المحل
 في ضوء العين وفيه الدية كاملة فان ادعى ذهابه وشهد له شاهدان من اهل المعرفة

الخبيث او رجل وامرأتان ان كان خطأ او شبهه عرفت ثبت الدعوى فان قال لا ابرج عوده
 فقد استقرت وكذا لو قال لا ابرج عوده لكن لا تقدر له اوقالا بعد مدة معينة فانقضت لم
 وكذا لو مات قبل المدة اما لو ادها فيه الاثر ولو اختلفا في عوده فالقول قول الخبيث عليه ومع عنيه
 اذا ادعى ذهاب بصره وعينه قائمه حلف القسامه وقضى له وفي رواية يقابل بالشمس فان كان
 كما قال يقينا مفتوحين ولو ادعى نقصان احدهما قست الى الاخرى وفصل كاضل في السمع
 ولو ادعى النقصان فيها قست الى عيني من انباء سنة والزم الجاني النفاوت بعد الاستظهار
 بالايمان ولا يقاس عين في يوم غيم ولا في ارض مختلفة الجهات ولو قلع عينا وقال كانت قائمة
 وقال الخبيث كانت صحيحة فالقول قول الجاني مع عنيه وربما خطر ان القول قول الخبيث لان
 الصحة وهو ضعيف لان اصل الصحة معاوض باصل البراءة واستحقاق الدية او النقصان

وهو ضعيف لان اصل الصحة معاوض باصل البراءة واستحقاق الدية او النقصان

منوط بتيقن السبب ولا يقين هنا لان الاصل ظن لا قطع **الاول** الشم وفيه الدية كاملة ولو
 اذا ادعى ذهابه عقيب الجناية اعتبر بالاستياء العظيمة والمنتنة ثم يستظهر عليه بالقسم
 ويقض له لانه طريق الى البينة وفي رواية يحرق له حراق ويقرب منه فان دعت عينا
 ونجى انفه فهو كاذب ولو ادعى نقص الشم قبل حلف اذ طريق الى البينة ويجب له الحاكوما
 يورى اليه اجتهاده ولو اخذ رية الشم ثم عاد لم يعد الدية ولو قطع الانف فذهب الشم
 فدينان **الخامس** الذوق يمكن ان ينف فيه الدية لقولهم السلام كل ما في الانسا
 منه واحد هنيه الدية ويرجع فيه عقيب الجناية الى دعوى الخبيث عليه مع الاستظهار
 بالايمان ومع النقصان يقض الحاكوما بخمس المنازعة **الثاني** لو اصابته
 عليه الانزال في حال الجماع كان فيه الدية **الثالث** قيل في سلس البول الدية وهي رواية
 غياث بن ابراهيم وفيه ضعف وقيل ان راء الى الليل هنيه الدية وان كان الى الزوال
 ثلثا الدية والى ارتفاع النهار ثلث الدية وفي الصوت الدية كاملة **المقصد الثالث**
 في الشجاج والجراح ثمان الحارضة والدامية والمتلاخمة والسمحاق والموضحة لها
 والمنقلة والمامومة اما الحارضة هي التي تقشر الجلد وفيها بعير وهل هي الدامية قال
 الشيخ نعم والرواية ضعيفة والاكثر ان على ان الدامية غيرها وهي رواية منصور بن حازم عن
 ابو عبد الله عليه السلام ففي الدامية اذن بعيران وهي التي تاخذ في اللحم يسيرا واما
 المتلاخمة فهي التي تاخذ في اللحم كثيرا ولا تبلغ السحقا وفيها ثلثة بعير وهل هي غير الباصرة
 فمن قال الدامية غبر الجارضة فالباضة والمتلاخمة واحدة ومن قال الدامية والحارضة
 واحدة فالباضة غير المتلاخمة واما السحقا وهي التي تبلغ السحقا وهي جلد مغشاة للظلم
 وفيها اربعة بعير واما الموضحة فهي التي تكشف عن فصح الظلم وبها خمسة بعير **فصل**

الوجه الفهرست النياض يقال بالفرنس وضع اذا كان به شربة
 والموضحة الشجر الذي يندى ويضع الظلم صحاح

لواضحة اثنتين ففي كل واحدة خمس من الابل ولو وصل الجاني بينهما ذاتا واحدة كالواضحة ابتداء
وكذا لو سافر فذهب ما بينهما لان التراية من فعله ولو وصل بينهما غير لفر الاول ديان والواصل بالاشية
لان فله لا يبنى على فعل غيره ولو وصلهما الجني عليه فعلى الاول ديان والواصل هدر ولو اختلفا
فقال الجاني انا شققت بينهما وانكر الجني فالقول قول الجني عليه مع عينية لان الاصل ثبوت
الدين ولو ثبت للسقط وكذا لو قطع يديه ورجليه ثم مات بعد مدة يمكن فيها الاندمال
واختلفا فالقول قول الولي مع عينية ولو شجّه واحدة واختلفت مقاديرها اخذ رية الابل
لانها لو كانت كلها كذلك لم ترد على ديتها ولو شجّه في عضوين كان لكل عضو رية على انفراد
كان بضئيه واحدة ولو شجّه في راسه وجهته فالاقرب انها واحدة لانها عضو واحد
ولما الهاشمة فهي التي تهشم العظم وديتها عشرين الابل ارباعا ان كان خطأ وان كان
شبيه العمد لا تضاعف فيها ويتعلق الحكم بالكسر وان لم يكن جرح ولو اوضحه اثنتين وهشمة
فيهما وصل الهشمة باطنيا في الميسط ماها شتمان وفيه تردد واما المنقلة فهي التي تجرح
المقتل العظم وديتها خمسة عشر او لا تضاعف فيها والجني ان يقتص في قدر الموضحة
ويأخذ رية ما دار وهو عشرين الابل واما المامومة فهي التي تبلغ اقم الرأس وهي الخريطة
التي تجمع الدماغ وفيها ثلث دية ثلاث وثلاثون بعيرا والدامغة وهي التي تفتق الخريطة و
السلامة معها بعيدة ولا تضاعف في المامومة لان السلامة معها غير غالبه ولو اوضحه
ان يقتص في الموضحة ويطلب بدية الزايد جاز الزيادة ثمانية وعشرون بعيرا قال في
الميسط وثلث بعير وهو بناء على ان في المامومة ثلث وثلثون وثلثا ويقتصر على ثلثه ^{بدين}
تبعاً للنقل ولو جنى عليه موضحة فاعطها اخرها شمة وثالث منقله ورابع مامومة فعلى
الاول خمسة وعلى الثاني مابين الموضحة والهاشمة خمسة أيضا وعلى الرابع تمام رية المامومة

وعلى الباب ما بين الحاشية والفتحة خمسة

ثمانية عشر بعيراً أو من لواحق هذا الباب مسائل **السادسة** دية النافذة في الألف ثلث الدية
فإن صلحت فمخس الدية مائة دينار ولو كانت في أحد المتخلفين إلى الخارج فمخس الدية **السابعة**
في شق السفين حتى يبدوا لسانان ثلث ديتهما ولو بدأت فمخس ديتهما ولو كانت في أحداهما ثلث
ديتها ومع البر خمس ديتها **الثامنة** الجافية هي التي تصل إلى الجوف من أي الجهات كان
ولو من ثمة الخصر وفيها ثلث الدية ولا قصاص فيها ولو جرح في عضو ثم أجاف لزمه دية الحج
ودية الجافية مثل أن يسبق الكتف حتى يجاذي الحجب ثم يحفه **من دية** لو أجافه واحد
كان عليه دية الجافية ولو أدخل آخر سكينه ولم يزد فعله التقرح حجب وان وسعها بلثاً
أو طاهر أفيه الحكومة ولو وسعها فيها فهي جافية أخرى كالواقرت ولو أبر زخونه فالثالث
قائل ولو حطت ففنتها آخر فإن كانت بحالها لم تليثم ولو تحصل بالفتوح جاية قال الشيخ فلا تليثم
وغيره والاقرب الأرض لا تليثم من أذى ولو في الجناحة ثانياً ولو التجمم البعض فيه الحكومة
ولو كان بعد الاندمال فهي جافية منكوبة فعليه ثلث الدية ولو أجافه اثنين فلنا الدية
ولو طعن في صدره فخرج من ظهره قال في المبسوط واحدة وفي الخلاف اثنان وهو أشبه **بـ**
فيل إذا انفذت نافذة في شيء من أطراف الرجل ففيها مائة دينار **الخامسة** في إجمار الوجهة
بلبنانية دينار ونصف وفي الخضراء ثلثه ودانيس وكذا في الأسواي عند قوم وعند الآخرين ستة
دانيس وهو أول رواية السعوي بن عمار عن أبي عبد الله وموافقه من زيادة النكابة قال جماعة
ودية هذه الثلاثة ثلثي البدن على النصف **سادس** كل عضو يتيه مقدرة ففي شلله ثلثا
ديتها **سابع** في قطع اليد والرجل في قطع اليد بعد شلله ثلث ديتها **الثامنة** دية التيجاج في
الرأس والوجه سواءً ومثلها في البدن بنسبة دية العضو الذي يتفق من دية الرأس **الثامنة**
المرأة تسواى الرجل في ديات الأعضاء وأجراح حتى يبلغ ثلث دية الرجل ثم تنصير على النصف

فاسلمت والقت لم يضمن لان الجناية لم تقع مضمونة فالاعتبار به حال الاستقرار ولو
الحيثية فلم يضمن سرقتها ولو كانت امته فاعتقت والقت قال الشيخ المجلد اقل الامرين من عشر
قيمتها وقت الجناية او الدية لان عشر القيمة ان كان اقل من الزيادة بالجرية ولا يبيحها المو
فتكون لو ارث الجاني ان كانت دية الجاني اقل من الدية لان حقه بفعل العتق
وما ذكره بناء على القول بالقرعة او على جواز ان يكون دية جنين الامه اكثر من دية جنين
وكلا التقديرين ممنوع فان له عشر قيمته امه يوم الجناية على التقديرين ولو ضرب جامله
خطا فالقت وقال الولي كان حيا فاعتقت الجاني ضمن العاقلة دية الجنين غير المحي والموت
ما زاد لان العاقلة لا تضمن قتل او اضرار او افاكل واحد بنبية قدما بنية الجاني لانها
تضمن زيادة ولو ضربها فالقت فمات عند سقوطه فالضارب قاتل يقتل ان كان عمدا
ويضمن الدية في ماله ان كان شبيها ويضمنها العاقلة ان كان خطاء وكذا العتق ضمنيا
ومات او وقع صحيحا وكان محملا بعين مثل وتلزمه الكفارة في كل واحدة من هذه الحالات
ولو القت حيا فقتل اخر فان كانت حياته مستقرة فالثاني قاتل ولا ضمان على الاول ويعتد
وان لم يكن مستقرة فالاول قاتل والثاني آثم غير الخطأ به ولو جعل جاله حين ولادته قال الشيخ
سقط القتل لاحتمال عدله الدية ولو طهرها ذم ومسلم لم يشبه في طهر واحد فسقط بالجناية
اقبح بين الواطئين الزم الجاني بنبية دية من الحق به ولو ضربها فالقت عضو كاليد فان
ماتت لزمته ديتها ودية الجاني ولو القت اربع ايد فدية جنين واحد لاحتمال ان يكون
واحد ولو القت العضو ثلثا فالقت الجنين ميثا دخلت دية العضو فدية وكذا لو القت حيا
فمات ولو سقطت حياته مستقرة ضمن دية الميحب ولو تاخر سقوطه فان شهد اهل المعرفة
انها يدح فضف دية والا فضف المائة **مسائل الاصل** دية الجنين ان كان عمدا

ان يرضى او يرضى
ان يرضى او يرضى

ارشيه العمد في مال الجاني وان كانت خطأ فعلى العاقلة وليتأدى في ثلث سنين **الثانية**
في قطع واس الميت المسلم الجرمية ديار وفي قطع حواجره بحساب دية وكذا في شجاده وجراده
ولا يورث وارثه منها شيئا بل تصرف في وجه القربى عنه عملا بالرواية وقال علم الهدى **الثالثة**
يكون لميت المال **الثانية** في جنابه على الحيوان وهي باعتبار الجني عليه ينقسم قسمين **الاول**
ما يملك كالغنم والبقر فمن تلف شيئا منها بالذكاة لزمه النفاوت بين كون حيا وذكيا وهل المالك
دفعه والمطالبة بقيته قيل نعم وهو اختيار الشيخين ورحمهما الله نظر الى ان ذكاهم منافع قبل الذكاة
انذون لبعض منافعهم فيضمن المالك وهو اشبه ولو تلفه بالذكاة لزم قيمته يوم الذكاة
ولو بقي فيه ما يتنفع به كالصوف والشعر والوبر والريش فهو للمالك يوضع من قيمته ولو قطع بعض
اعضائه او كسر شيئا من عظامه فللمالك الارش **الثاني** ما لا يملك ويصير ذكاة كالنمل
والاسد والفهد فان تلفه بالذكاة ضمن الارش لان له قيمة بعد الذكاة وكذا في قطع حواجره
وكسر عظامه ومع استقرار حياته وان تلفه بالذكاة ضمن قيمته حيا **الثالث** ما لا يقع
الذكاة ففي كلب الصيد اربعون درهما ومن الناس من خصه بالسوق وقفا على صورة الرواية
وفي رواية الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام في كلب الصيد انه يقوم وكذا كلب الغنم وكل الحيايط
والاول اشهر في كلب الغنم كبش وقيل وعشرون درهما وهي رواية ابن فضال عن بعض اصحابه
عن ابي عبد الله مع شهرتها لكن الاول اصح طريقا وقيل في كلب الحيايط عشرون درهما والاخر
المستند في كلب الزرع فغيره من برك لا قيمة لما عدا ذلك من الكلاب وغيرها ولا يضمن بالشيء
امامنا يذكر الذي كالحنيز فهو يضمن عند مقتضاه وفي الجناية على الحرافة الارش **مسائل**
لو تلف كذا في خرا او آلة طوي ضمن المثل ولو كان مسلما وليشترط في الضمان الاستتار ولو اظهر
الذي لم يضمن المثل ولو كان ذلك المسلم لم يضمن الجاني على التقديرات **الثانية** ان اجبت الما

حاشية
في قوله
ما لا يملك

على الزرع ليدل على صاحبها ولو كان نهارا والريضة مستندة الى رواية السكوني وفيه ضعف والام
 اشتراط الفرقين موضع الضمان ليدل ان نهارا **الثالث** روى عن مير المؤمنين عليه السلام
 انه قضى في بعين بين اربعة عقله احدهم فوقع في برن فاكمران على الشراك حخته لانه حفظ وصيغ
 الباقون **الرابعة** دية كلاب الدلاءه مقدمه على القاتل اما العصب احدها وتلف في هذا الفا
 ضمنيته السوقيه ولو زادت عن المقدر **الثالث** وكفاة القتل بحب كفارة الجمع يقتل
 العمد والمرب كقتل الخطاء مع المباشرة لامع السبب فلو طرحت حجر او ضرب برأ او ضرب سكين
 في غير ملكه فمضت عاثر فمضت بها ضمن الدية دون الكفارة ويجب بقتل المسلم ذكر كان او انثى
 حرا او عبدا وكذا يجب بقتل الصبر والمجنون وعلى المولى قتل عبده ولا يجب بقتل الكافر ميتا كان
 او معاهدا استنادا الى البراءة الاصلية ولو قتل مسلما في ارا حارب مع العلم باسلامه ولا ضرر
 فعلية القود والكفارة ولو تلفت كافر فلا دية وعليه الكفارة ولو كان اسيرا فالشيخ ضمن الدية
 الكفارة لانه لا قدرة للاسير على التخلص وفيه تردد ولو اشتريت جاعة في قتل واحد ففعل كل واحد
 كفارة واذا قبل من العاقل الدية وجبت الكفارة قطعاً ولو قتل قود اهل حجة ماله قال في المبسوط
 لا يجب وفيه اشكال بنسأ من كون الجنانية سببا **الرابعة** في العاقل والنظر في تعيين
 وكيفية التقييط بيان للواقع اما المحل فهو العصبه والمعقوضا من الجيرة والامام وضما
 العصبه من تقرب بالاب كالانوة واو لادهم والعمومة واو لادهم ولا يشترط كونهم من اهل الار
 في الحال وقيل هم الذين يرثون دية القاتل لو قتل وفي هذا الاطلاق وهم فان الدية يرثها الذكور
 والاناث والزوج والرفقة ومن تقرب بالام على احد القولين ويختص بها الاقرب فالاقرب كالأب
 الاموال وليس كالعقل فانه يختص الذكور من العصبه دون من تقرب بالام دون الزوج والرفقة
 ومن الاصلح من خص به الاقرب من يرث بالتسمية ومع عدمه يشترك في العقل من تقرب

هذا هو المقدر
 في القاتل
 في العاقل

هذا هو المقدر
 في القاتل
 في العاقل

هذا هو المقدر
 في القاتل
 في العاقل

بالام مع من تقرب بالاب انما هو استناد الى رواية سلم بن كهيل عن مير المؤمنين عليه السلام
 في سله ضعف وهل يدخل الاباء والاولاد في العقل قال في المبسوط والحد في كذا والاقن
 وهو لها لانها ادنى قومه ولا يشترطهم القاتل في الضمان ولا يعقل المرأة ولا الصبر ولا المجنون
 وان وثقوا من الدية ولا يحتمل الفقير شيئا ويعتبر فقره عند المطالبة وهو حق في الحول ولا يدخل
 في العقل اهل الديوان اهل البلد اذا لم يكنوا عصبته وفي رواية سلم ما يدل على الزام اهل
 القاتل مع فقد القرابة ولو قتل غيره وهو مطرحة ويقدم من تقرب بالابوين على من تقرب بالاب
 ويعقل المولى من اعلى ولا يعقل من اسفل ويحل العاقل دية الموصية فمنازاة قطعاً وهل يحل
 ما فصر قال في الخلاف نعم ومنع في غير وهو المروى غير ان في الرواية ضعفاً ويضمن العاقل دية
 الخطأ في كل سنة عند اسد هائل ثامة كانه الدية او ناقصة كدية المرأة ودية الذي
 اما الارش فقد قال في المبسوط يستأدى في سنة واحدة عند اسد هائل اذا كان ثلث الدية
 فنادون لان العاقل لا يعقل جالاً وفيه اشكال بنسأ من احتمال تخصيص التاجيل بالدية بالاول
 قال لو كان دون الثلثين حل الثلث الاول عند اسد هائل الحول الباقي عند اسد هائل الثاني ولو كان
 من الدية كقطع يدين وقلم عشرين وكان لاثنين حل كل واحد عند اسد هائل الحول ثلث الدية وان
 ان لو احدث له ثلث كل جنانية سدس الدية وفي هذا كله اشكال الاول ولا يعقل العاقل اقرا
 الاصحاء ولا جنانية عدل مع وجود القاتل ولو كانت موجبة للدية قتل الاب ولد المسلم الذ
 الجرح المملوك ولو جنى على نفسه خطاء قتل اوجرا ولو ضمنه العاقل وجناتية الذي وماله وان
 شخطاً دون عاقلة ومع عجز عن الدية فاعفاه الامام لانه يودي اليه ضريبة لا يعقل
 على المملوك جناتية فمنا كان او مديراً او مكاتباً او مستولاً على الاشبه وضامن الجيرة
 لم لا يعقل عنه المضمون ولا يجتمع مع عصبته ولا معقوك لان عقد مشروط بجها النسب

هذا هو المقدر
 في القاتل
 في العاقل

هذا هو المقدر
 في القاتل
 في العاقل

امام حسن بن علي بن ابي طالب

على العاقل ولا يرجع بها على الخائف على الاصح وفي كتمية المقيسط قولان احدهما على الغنى
قارب على القبر خمسة فاربطة اقصاد على المنطق والآخر يقسطها الامام على ما يراه
العاقل وهو اشبه وهل يجمع بين القريب والبعيد في قولان اشبهما الترتيب في التوزيع وهذا
من المولى مع وجود العصبه الاشبه نعم زيادة الدية عن العصبه ولو اشعت اخذت من
المولى ولو زادت فعلى مولى المولى ثم حجت مولى المولى ولو زادت الدية عن العاقل اجمع قال
يؤخذ الزايد من الامام حتى لو كانت الدية دينا واوله اخ اخذ منه عشر فاربطة والباقي
بيت المال والاشبه الزام الاخ بالجميع ان لم يكن عاقله سواء لان ضمان الامام مشهور
العاقل او يخرجهم عن الدية ولو زادت العاقل عن الدية لم يخطئ بها البعض قال الشيخ محض
بالعقل من شاء لان التوزيع بالخصص يسبق والاول انسب بالعدل ولو غاب بعض العاقل
بها الحاضر وابتداء زمان التاجيل من حين الموت وفي الطرف من حين الجناية لاس وقت
وفي السراية من وقت الاندمال لان موجبها لا يستقر بدونه ولا يقف ضرب الاجل على حكم
وان حال الجول على موته توجب مطالبة ولو مات لم يسقط ما لزمه وثبت في تركه
العاقل في بلد آخر كويت حاكمه بصورة الواقعة ليوزعها كالوكان القتال هناك ولو له
عاقله او خرجت عن الدية اخذت من الجاني ولو لم يكن له مال اخذت من الامام وقيل
العاقل او عدها فخذ من الامام دون القتال والاول مروى ودية الخطا وشبهه العدا
الجاني فان مات او هرب قيل يخذ من الاقرب اليه حتى يرت دية فان لم يكن فمن بيت
الاصحاب من قصرها على الجاني وتوقع مع فقره ليس والاول اطهر واما اللواحق فسيال
لا يعقل الاس من كتمية انتسابه الى القتال ولا يمكن كونه من القبيلة لان العلم بانتسابه

هذا هو الوجه في قوله
فاربطة اقصاد على المنطق
والآخر يقسطها الامام
على ما يراه العاقل
وهو اشبه وهل يجمع
بين القريب والبعيد
في قولان اشبهما
الترتيب في التوزيع
وهذا من المولى مع
وجود العصبه الاشبه
نعم زيادة الدية عن
العصبه ولو اشعت
اخذت من المولى ولو
زادت فعلى مولى
المولى ثم حجت مولى
المولى ولو زادت
الدية عن العاقل
اجمع قال يؤخذ
الزايد من الامام
حتى لو كانت الدية
دينا واوله اخ اخذ
منه عشر فاربطة
والباقي بيت المال
والاشبه الزام الاخ
بالجميع ان لم يكن
عاقله سواء لان
ضمان الامام مشهور
العاقل او يخرجهم
عن الدية ولو زادت
العاقل عن الدية لم
يخطئ بها البعض
قال الشيخ محض
بالعقل من شاء لان
التوزيع بالخصص
يسبق والاول انسب
بالعدل ولو غاب
بعض العاقل بها
الحاضر وابتداء
زمان التاجيل من
حين الموت وفي
الطرف من حين
الجناية لاس وقت
وفي السراية من
وقت الاندمال لان
موجبها لا يستقر
بدونه ولا يقف
ضرب الاجل على
حكم وان حال
الجول على موته
توجب مطالبة
ولو مات لم يسقط
ما لزمه وثبت في
تركه العاقل في
بلد آخر كويت
حاكمه بصورة
الواقعة ليوزعها
كالوكان القتال
هناك ولو له
عاقله او خرجت
عن الدية اخذت
من الجاني ولو لم
يكن له مال اخذت
من الامام وقيل
العاقل او عدها
فخذ من الامام
دون القتال والاول
مروى ودية الخطا
وشبهه العدا
الجاني فان مات
او هرب قيل يخذ
من الاقرب اليه
حتى يرت دية فان
لم يكن فمن بيت
الاصحاب من قصرها
على الجاني وتوقع
مع فقره ليس والاول
اطهر واما اللواحق
فسيال لا يعقل الاس
من كتمية انتسابه
الى القتال ولا يمكن
كونه من القبيلة
لان العلم بانتسابه

هذا هو الوجه في قوله
فاربطة اقصاد على المنطق
والآخر يقسطها الامام
على ما يراه العاقل
وهو اشبه وهل يجمع
بين القريب والبعيد
في قولان اشبهما
الترتيب في التوزيع
وهذا من المولى مع
وجود العصبه الاشبه
نعم زيادة الدية عن
العصبه ولو اشعت
اخذت من المولى ولو
زادت فعلى مولى
المولى ثم حجت مولى
المولى ولو زادت
الدية عن العاقل
اجمع قال يؤخذ
الزايد من الامام
حتى لو كانت الدية
دينا واوله اخ اخذ
منه عشر فاربطة
والباقي بيت المال
والاشبه الزام الاخ
بالجميع ان لم يكن
عاقله سواء لان
ضمان الامام مشهور
العاقل او يخرجهم
عن الدية ولو زادت
العاقل عن الدية لم
يخطئ بها البعض
قال الشيخ محض
بالعقل من شاء لان
التوزيع بالخصص
يسبق والاول انسب
بالعدل ولو غاب
بعض العاقل بها
الحاضر وابتداء
زمان التاجيل من
حين الموت وفي
الطرف من حين
الجناية لاس وقت
وفي السراية من
وقت الاندمال لان
موجبها لا يستقر
بدونه ولا يقف
ضرب الاجل على
حكم وان حال
الجول على موته
توجب مطالبة
ولو مات لم يسقط
ما لزمه وثبت في
تركه العاقل في
بلد آخر كويت
حاكمه بصورة
الواقعة ليوزعها
كالوكان القتال
هناك ولو له
عاقله او خرجت
عن الدية اخذت
من الجاني ولو لم
يكن له مال اخذت
من الامام وقيل
العاقل او عدها
فخذ من الامام
دون القتال والاول
مروى ودية الخطا
وشبهه العدا
الجاني فان مات
او هرب قيل يخذ
من الاقرب اليه
حتى يرت دية فان
لم يكن فمن بيت
الاصحاب من قصرها
على الجاني وتوقع
مع فقره ليس والاول
اطهر واما اللواحق
فسيال لا يعقل الاس
من كتمية انتسابه
الى القتال ولا يمكن
كونه من القبيلة
لان العلم بانتسابه